٢

العلاقات الأميركية الروسية

بعد الحرب الباردة

طارق محمد ذنون الطائي



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٢
السلسلة الجامعية

• اسم الكتاب: العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة
• تأليف: طارق محمد ذنون الطائي
• الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) 2012
• تصميم الغلاف:
• التنضيد: هوساك كومبيوتر برس
• رقم الإيداع الدولي: ISBN 978 - 614 - 426 - 099 - 9

• الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
المقر العام: بغداد - عرصات الهندية - مجاور مطعم الريف الإيطالي - هاتف: 10234002 78 964+
بيروت: طريق المطار - قرب المكتب الاستشاري - بناية ماميا - ط 3 - هاتف: 844384 76 961+ - 824176 1 961+
Website: http://www.hcrsiraq.com/om/ E-mail: hcrss2006@yahoo.com

• التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع
هاتف: 541211 1 961+ بيروت - لبنان

مقدمة المركز

بعد إنكفاء الإتحاد السوفيتي وتفكك منظومته الاشتراكية فيما بعد، على وقع عوامل عدة بعضها داخلياً، وأخر خارجياً، جزءٌ منه جاء على وفق استراتيجية تركيع لهذه القوة، التي ظلت تمثل محدداً أساس وعدو حتى وأنّ كان أحياناً موهوم، في أنبعاث الهيمنة الأميركية لقيادة العالم كقطب أوحد، في نظام دولي جديد صاغته الولايات المتحدة وتوابعها الاوربية، وهو ما أُدخل العالم كله تحت سطوة القطبية الواحدة.

لهذا ورثت روسيا الإتحادية من الإتحاد السوفيتي السابق، بعضاً من عوامل قوته وجزءٌ كبيراً من عوامل ضعفه، فكانت روسيا في العقد الأخير من القرن العشرين، دولة طيعة بقدر ما قدر لها من ذلك، عادت فيه القهقري إلى الوراء حتى إلى ماقبل القيصرية، وهو ما استثمرته الولايات المتحدة الأميركية كفرصة سانحة كانت ترتجيها، فنفذت ما نفذته تحت لواء الأجماع الدولي، في ظن كبير منها، أنها تستطيع تقزيم الدب الروسي وترويضه، حتى وأن أعتمدت قضم أطرافه ومواطىء قدميه الموروثة من العهد السوفياتي رويداً رويداً.

لقد شكلت الاستراتيجية الأميركية المبنية على فكرة الاستباق المرتكز على القوة الصلبة، حتى وأن كان على النوايا، عامل أستفزاز ودفع بأتجاه الصحوة الروسية، والتي ولجت بوضوح من خلال قيادة روسيا في عهدي (بوتين ـ مدفيديف)، والتي

بدأت بوضع لمسات الصعود الروسي الجديد، كقوة كبرى من جديد، وكأن روسيا قد استطاعت امتصاص الصدمة، ومن ثم النهوض من جديد، لتوقف فرصة التفرد الأميركي بالقرار الدولي.

من هنا كانت رغبة مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في تبني طبع ونشر هذه الرسالة، التي عالجت في مضامينها التوجهات الاستراتيجية في العلاقات الأميركية ـ الروسية لما بعد 2003، الذي هو عام الإحتلال الأميركي للعراق.

إن العلاقات الأميركية ـ الروسية لايمكن لها أنّ تدوم على وتيرة واحدة، فالدولتين هما من الدول الكبرى على مستوى العالم، ولهما مصالح هنا وهناك، والصراع الخفي والمعلن بينهما، قائم سواء أكان المنهج أشتراكياً أم رأسمالياً، والولايات المتحدة على الأقل، لا تخفي توجسها من العودة الروسية إلى الساحة الدولية، لا سيّما وأنها لازالت تحتفظ بالكثير من عوامل القوة العسكرية الموروثة، كما أن السلوك الأميركي في التفرد بالقرار الدولي، قد وفر من دون أدنى شك فرصة لروسيا الإتحادية ودول أخرى، في مجابهة هذا الدور، ساندها في ذلك الصورة المختزنة لشعوب العالم، لهذا السلوك الامبراطوري الذي تجاوزته البشرية.

إن نمط العلاقات الأميركية ـ الروسية يظل محكوماً بالتطورات على المستوى العالمي، من خلال صعود قوى جديدة، طالماً أن مساحة الرفض للسياسات الأميركية في ازدياد، وفي ظل أزمة أقتصادية حدت من التطلع الكوني، المدفوع بكلفة ربما لايستطيع الاقتصاد الأميركي الإستقواء على حملها، في ظل صراع اقتصادي محتدم مع الصين لقيادة العالم أقتصادياً.

لهذا كله ستكون روسيا الإتحادية في سياستها الخارجية، إزاء الولايات المتحدة الأميركية، أكثر ثباتاً في المحافظة على مصالحها، وعدم المساس بموقعها كدولة كبرى، وهو ما سيعرض هذه العلاقات للمد والجزر.

إدارة مركز حمورابي

مقدمة المؤلف

أدت التحولات الدولية والإقليمية التي تعرض لها العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي وما نتج عنها من انعكاسات سلبية وايجابية، إلى زيادة دور قوى دولية أُخرى غير الولايات المتحدة الأميركية على الصعيد العالمي، وأخذت هذه القوى تنادي بضرورة البحث عن سبل جديدة للقيادة العالمية والخروج عن النمط السائد حالياً. وهذا ما أزعج الولايات المتحدة الأميركية التي تعد القطب المهيمن والدولة الأقوى في العالم، لما لها من تأثيرات سلبية في تقليل وتراجع المصالح التي تجنيها من هذه السيطرة، حتى أخذت تمارس الكثير من السياسات في سبيل البقاء في مكانتها الحالية. ومنها اداة الحرب.

وبفعل تلك التحولات، بدأ الحديث عن أهمية إيجاد قوة دولية أُخرى غير الولايات المتحدة الأميركية لتملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الإتحاد السوفيتي، ولتعيد التوازن إلى النظام الدولي. ومن بين اكثر القوى المرشحة لاحتلال هذه المكانة هي روسيا الإتحادية بوصفها قوة دولية صاعدة ومتقدمة. ذلك لأن الأوضاع الجديدة التي تمر بها روسيا الإتحادية، والتي تجعلها تتجه نحو الصعود حيث تبلور الدور السياسي والاقتصادي المنبثق عن ثقلها ومكانتها، سينعكس حتما على سياستها على الصعيد العالمي وربما يكون عاملاً معرقلاً للسياسات الأميركية بتأثير الواقع المعاش. والحقيقة ان تلك التحولات لم تفرز روسيا الإتحادية بوصفها قوة دولية ذات تأثير

ونفوذ على الصعيد العالمي فحسب، بل هناك قوى دولية مثل الصين واليابان والهند، التي تجاوز بعضها التأثير الإقليمي إلى التأثير الدولي وبعضها الآخر في مرحلة التجاوز، وان لم تستكمل عوامل القوة لديها مثلما هو الحال مع روسيا الإتحادية.

وتحاول روسيا الإتحادية الوصول مرة أخرى إلى قمة الهرم الدولي وأخذ مكانتها السابقة وقد اتضح ذلك بشكل جلي في مجموعة من المعطيات الدولية لعل من ابرزها الحرب الروسية الجورجية (2008/8/8) ومواقفها من الثورات العربية وسلوكها في الامم المتحدة. وكما أثبت التاريخ إن التغير في الساحة الدولية بمعنى التحول من وضع سائد إلى وضع آخر بات يمثل ظاهرة واقعية تتغذى عبر الزمن، فان الوضع الدولي لا يمكن ان يستقر على حال معين إلى مراحل زمنية طويلة جداً ولا سيّما عالم اليوم يتسم بالديناميكية والسرعة في التغيير فضلا عن خروج معيار القوة من الجانب العسكري ليشمل جوانب أخرى مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعلوماتية.... الخ.

ومن خلال ذلك وجدت روسيا الإتحادية بقيادة الزعامات الجديدة (فلادمير بوتين و دميتري مدفيدف) في رؤيتها لمكانة روسيا الإتحادية، طريقها في البزوغ والصعود إلى قمة الهرم الدولي لتنفيذ سياساتها الخارجية والداخلية من ناحية، وتوسيع موضع قدمها على المستوى الدولي من ناحية أخرى.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من محاولته لرصد الأحداث المستقبلية على الساحة الدولية وتحليلها واستشراف حقيقة العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة بجوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية كافة، وإيضاح نمط هذه التغيرات التي يمكن أن تحصل وهل يكون النظام الدولي القادم متعدد الأقطاب فعلياً أو يكون نظام قطبين فقط بتمثيل روسيا الإتحادية قطبا دوليا أمام الولايات المتحدة؟.

كذلك تمتاز العلاقات الأميركية الروسية بنوع من التعقيد والتشابك وذلك بسبب كثرة المتغيرات المؤثرة فيها واتساعها الكبير كما أن كيفية ونوعية هذه العلاقة

(ايجابا أو سلبا) تؤثر في الكثير من سياسات الدول الأخرى في العالم وبمجموعها في الأمم المتحدة. وقد أدى هذا التعقيد إلى أن يكون مستقبل هذه العلاقة غير واضح المعالم مما جعلها موضع الاختلاف، والسؤال الذي يطرح: كيف ستكون هذه العلاقات في المستقبل القريب والبعيد، فقد تضاربت الآراء عند الجواب بين قائل بأستمرارها إلى قائل بالتغيير او الاستمرار والتغيير في آن واحد إلى قائل بالتوتر والصراع و التعاون و التنافس، وقد دفع هذا إلى بروز اشكالية واضحة في هذه العلاقة وهي عدم وضوح مستقبلها والذي حاولنا ومن خلال اثبات الفرضية الاقتراب من توضيح ملامحها وتقليل التعقيد حولها.

ان تفكك الإتحاد السوفيتي أثر على العلاقات الأميركية الروسية، فقد انتج الواقع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بيئة دولية جديدة تتمثل بسيطرة الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية بجوانبها كافة، الامر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبحت هذه العلاقة غير متكافئة وتحديدا خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي، ولكن بعد وصول الرئيس فلادمير بوتين ومن بعده دمتري مدفيدف إلى السلطة في روسيا الإتحادية بدأت العلاقات الروسية الأميركية تاخذ منحى آخر. وفي ضوء ذلك ينطلق الكتاب ينطلق من فرضية مفادها ان محاولة روسيا الإتحادية تدعم عناصر القوة وتقليص عناصر الضعف لديها، وبما يؤهلها ذلك لتعزيز مكانتها الدولية في مواجهة الهيمنة الأميركية، ممّا ينعكس على طبيعة العلاقة الاستراتيجية القائمة مع الولايات المتحدة سلبا وايجابا، بل إن ذلك يساهم في تحديد الاتجاهات المستقبلية لهذه العلاقة. ولإثبات هذه الفرضية تمت الإجابة عن السؤالات الاتية: ما هو تأثير عامل التاريخ في هذه العلاقة؟ ما مدى تأثير انهيار القطب السوفيتي فيها ؟ وما هي مقومات هذه العلاقة؟ وماهي القضايا الرئيسة التي تؤثر في هذه العلاقة؟ وما هي المشاهد المستقبلية لتلك العلاقة وأي منها يأخذ مكانه الأرجح (الصراع، التنافس، التعاون) في العلاقات الأميركية الروسية في القرن الواحد والعشرين.

واخيرا لابد من القول إنّ العطاء من أنبل السجايا التي يتحلى بها الأفاضل من

الخلق، وأعظم عطاء ذلك الذي يمنح بلا مقابل، (عطاء الأستاذ) ولذلك اتقدم بالشكر والتقدير إلى استاذي القدير الدكتور صلاح حسن محمد، الذي لم يتوانّ برغم مشاغله الكثيرة من إفراد جهده ووقته لرفد هذا الكتاب بملاحظاته السديدة وآرائه العلمية لإغنائه وإظهاره بأتم صوره. وأتقدم إلى الدكتور سرمد زكي الجادر والدكتور محمود سالم السامرائي والدكتور طارق محمد طيب والاستاذ صلاح سليم بالشكر والتقدير والتبجيل لإغناء الكتاب بالملاحظات العلمية القيمة.

طارق الطائي

المحتويات

الفصل الثالث:
القضايا الرئيسة في العلاقات الأميركية الروسية

الفصل الرابع:
مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

الفصل الأول

تطور العلاقات الأميركية الروسية

الفصل الأول

تطور العلاقات الأميركية الروسية

مرت العلاقات الأميركية الروسية بمراحل عديدة، وكان لكل مرحلة انعكاسها على هذه العلاقة بالسلب أو بالإيجاب طبقا لطبيعة المرحلة والواقع الدولي السائد، ولذلك قُسّم هذا الفصل على ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة تلك المرحلة التي لا يمكن للمختص بعلم العلاقات الدولية أن يتجاهلها بفعل تأثيرها على سير هذه العلاقة، فالحرب الباردة كان لها تأثير كبير على مكانة الدولتين في النظام الدولي، ومن ثم حددت الإطار العام الذي يحكم هذه العلاقة، إذ لم تتمكن الولايات المتحدة من التعامل أو المساس بأي مسالة تتعلق بالأمن القومي السوفيتي، وبالمقابل لم يتمكن الإتحاد السوفيتي من التعامل مع أو المساس بأي مسالة تمس الأمن القومي الأميركي ولكن ذلك لم يمنع من حدوث بعض المخاطر، وكل ذلك نتيجة الإدراك المتبادل للطرفين بفعل امتلاكهما النووية، على حين درس المبحث الثاني العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة إلى أحداث 2001/9/11 تلك المرحلة من السياسة الدولية التي تمثلت بظهور النظام الدولي الجديد المتمثل بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، وكان لهذا النظام أثره الواضح على العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، إذ تغيرت المعايير والقيم وقواعد اللعبة التي حكمت السياسة الدولية خلال الحرب الباردة، فقد انهار الطرف الموازن للولايات المتحدة وتدهورت

مكانة روسيا الإتحادية بل خضعت للغرب ومعاييره وقيمه بل تبنت روسيا الإتحادية القيم الليبرالية من اجل بناء الدولة، وأخيراً كشف المبحث الثالث العلاقات الأميركية الروسية بعد أحداث 2001/9/11 وحتى الآن (2011) تلك الأحداث التي وكدت على حقيقة جوهرية مفادها أن العالم أصبح قرية كونية يرتكز على سبب ونتيجة هي: أنّ ما يحدث في جزء من العالم يؤثر في الأجزاء الأخرى، فقد غيرت تلك الأحداث مجرى السلوك الدولي، وكذلك تغيرت استراتيجيات التعامل الدولي، وجعلت الدول توجه بوصلة سياستها الخارجية باتجاه كيفية الاستفادة من هذه الأحداث لتدعيم مكانتها الدولية، ولقد كان لهذه الأحداث والمعطيات الدولية التي أعقبتها أثرها الواضح في العلاقات الأميركية الروسية.

المبحث الأول

العلاقات الأميركية السوفيتية
خلال الحرب الباردة

مرت العلاقات الأميركية السوفيتية بمراحل عديدة خلال الحرب الباردة، وكان لكل مرحلة ظروفها ومعطياتها ومتغيراتها وسماتها التي تتماز بها، وأنها كانت نتيجة لواقع دولي معين فرض تأثيراته على السياسة الدولية، وترك اثره في سياسة الدولتين واستراتيجيتهما ونظرة وإدراك كل طرف للآخر خلال هذه الحقبة الزمنية التي تمثلت بسيطرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على التفاعل السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الدولي. وفيما يأتي المراحل التي مرت بها العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة:

المرحلة الأولى (1945 ـ 1953)

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كتب جورج كينان السفير الأميركي في الإتحاد السوفيتي مقالة نشرتها مجلة الشؤون الدولية عام 1947، وقد كانت المقالة ولا تزال تمثل الشرارة التي أطلقت الحرب الباردة[1]. ففي هذه المقالة دعا كينان حكومة الولايات المتحدة إلى فرض حصار على الإتحاد السوفيتي أي على روسيا وكل الأقاليم والدول التي احتلتها برضاء ضمني أو صريح من حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة [2]. وقد كان لها فيما بعد الاثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وبعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ساد الفكر الاستراتيجي الأميركي وجهتا نظر تجاه التعامل مع الشؤون الدولية: الأولى يمثلها جورج كينان الذي كتب في عام 1948 «نحن نملك (50%) من ثروات العالم ولكننا لا نشكل أكثر من (6/2%) من مكان الأرض وفي مثل هذا الوضع يبدو انه لا مناص من أن نكون موضع غيرة وحسد الآخرين وسيكون جهدنا الأساسي في الحقبة المتسمة بعدم المساواة في صون هذا الوضع دون ان نعرض أمننا القومي للخطر وبقدر ما يكون ذلك أفضل»[3]، أما الثانية فقد مثلها بشكل جلي بول نيتشي[4] الذي قال «تملك الولايات المتحدة قوة كونية، لهذا سيكون من الضروري أن تضفي على هذا العدو كل صفات الشيطان بحيث يصبح كل تدخل للولايات المتحدة مبررا مسبقا وكأنه عمل دفاعي تجاه خطر يشمل الأرض كلها»[5]، وعلى هذا الأساس كانت الغلبة للتوجه الذي يوفق بين التوجهين في العلاقة مع السوفيت.إن ما يمكن أن نلاحظه على (الحرب الباردة)[6]، هي إعادة توزيع القوة العالمية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية فقد نمت قوة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل ليس له مثيل وترجمت قوة كل من الدولتين من قوة هائلة كامنة في العام 1939 الى قوة فعلية هائلة بعد الحرب العالمية الثانية تمثل بالتوازن النووي (فقد سادت حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث يشعر كل طرف بانه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي)[7]، فعالم ما بعد الحرب لم يشهد مشاركتهما الفعالة في الشؤون العالمية فقط، إنما شهد احتكارهما المشترك لتقرير مصير العالم، لقد حل دور هاتين الدولتين العظيمتين في الشؤون العالمية محل دول وإمبراطوريات كبرى زالت أو ضعفت عما كان ما قبل الحرب فقد انهارت ألمانيا واليابان بوصفهما قوتين كبريين، وضعفت واستنزفت قدرات فرنسا وبريطانيا وأصبحتا دولا من الدرجة الثانية[8].

وهنا برز دور الايديولوجية بوصفها عاملا مغذيا للسياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فقد اظهر كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ايجابية إيديولوجية من خلال بذل الجهود اللازمة لتسويقها وهو في تلك الإثناء يعزز قناعته بالنصر الحتمي، وهو الأمر الذي ادى إلى ادلجة العلاقات الأميركية السوفيتية[9].

ويمكن القول بأن مشكلة تحديد المستقبل السياسي لشكل القارة الأوربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عموماً وكذلك تحديد مستقبل ألمانيا على وجه الخصوص كان أهم ما يشغل بال الحلفاء، وكانت أزمة برلين 1948 السبب المباشر لتأسيس حلف شمال الأطلسي وإدراك زعماء المملكة المتحدة وفرنسا بشكل خاص أن الحاجة تدعو إلى نوع من الكوابح للقدرة العسكرية للاتحاد السوفيتي[10]. ونتيجة لذلك دار الصراع بين الجانبين في البيئة الدولية وليس بمعزل عن الشؤون العالمية فقد كان الصراع في مناطق خارج حدود الدولتين نظراً لرغبة كل طرف في التوسع في مجال نفوذه وتأثيره الفعال[11]، بدلالة (التناقض لمجموعة القيم والمدركات التي تسير إرادة الطرفين)[12]. إذ أدركت القوتان العظمتان، أن السيطرة السياسية والاقتصادية على مناطق معينة من العالم، يعمل على دعم الحركة العالمية لهما بظروف مواتية، ويوفر جانباً من مستلزمات ضمان الأمن القومي لهما، لذا كانت الصعوبة في إبعاد كل منهما عن هذه المناطق الإستراتيجية أو تلك، بسبب الحرص المتبادل على الوجود المتقابل من ناحية، ومن ناحية أخرى القلق من احتمالية المواجهة النووية[13]. وقد أفضى الإدراك الاستراتيجي الأميركي إلى تبني جملة من الاستراتيجيات ترمي إلى احتواء الإتحاد السوفيتي في منطقة قلب العالم من جهة، وتأمين قيادة الولايات المتحدة للعالم الغربي من جهة أخرى[14]، وقد كان لهذه الاستراتيجيات الاثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وأولى هذه الاستراتيجيات استراتيجية الاحتواء (strategy of containment)[15]: وهي استراتيجية جاء بها جورج كينان سفير الولايات المتحدة في الإتحاد السوفيتي وأوضح أن أمامنا هنا قوة سياسية ملتزمة التزاما أعمى بالاعتقاد بأن من المستحيل إقامة أسلوب للتعايش الدائم مع الولايات المتحدة وأن من المرغوب والضروري أن يجري تخريب الانسجام الداخلي لموقعنا وتدمير طريقتنا التقليدية في الحياة وهدم النفوذ العالمي لدولتنا كي تكون السلطة السوفيتية في مأمن[16] وعلى هذا الأساس يجب (مقاومة التوسع السوفيتي وإجبار السوفيت على التخلي عن استراتيجيتهم التوسعية)[17]، ثانيها: استراتيجية (مبدأ ترومان) لقد مثل مبدأ ترومان عام 1948 ذروه الكشف والإعلان عن الحرب الباردة بين العملاقين

وتطبيقا لسياسة الاحتواء، إذ وجه الرئيس الأميركي ترومان رسالة إلى الكونغرس في آذار 1947 أعلن فيها عن تصميم الولايات المتحدة على تقديم المساعدات العسكرية إلى حكومتي اليونان وتركيا بهدف الوقوف بوجه النفوذ السوفيتي، لقد كانت حقيقة هذا المبدأ هي الحرب الأهلية في اليونان وعدم قدره حكومة المملكة المتحدة على دعم الملكية في وجه الشيوعيين لذلك أقدمت على طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية[18]، ثالثها: استراتيجية (مشروع مارشال)، وقد كان هذا المشروع انعكاساً للتحديات التي واجهتها، فأولها كان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على حرية التجارة، ولتكريس هذا النظام انطلق هذا المشروع لضمان نمو اقتصادها، ولجذب الاقتصاد العالمي نحو استعادة النمو، بما له من انعكاسات إيجابية على اقتصادها، وثانيهما كان الخطر من توسع النظام الشيوعي وما يمثله من تحد مباشر لها ولا سيّما أن الدول المتاخمة للاتحاد السوفيتي كانت تعاني من أزمات داخلية مادية أفرزتها الحرب[19]، وثالثهما، تعلق في ضرورة إعادة أعمار أوربا ليس فقط لمواجهة الخطر الشيوعي وإنما كذلك لإعادة تأهيل الشريك الاقتصادي الرئيس لها[20]. كل ذلك مثل بداية التوتر والصراع في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وجاءت ولادة حلف شمال الأطلسي استجابة لمواجهة تحديات كبرى على صعيد الساحة الأوربية، فضلاً عن أن تلك الولادة كانت تمثل الإدراك الأوربي الأميركي للمخاطر والتحديات الامنية الجديدة التي أثارها الإتحاد السوفيتي بتحوله إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة فضلاً عن ايديولوجيته المتناقضة والمغايرة تماماً لأيديولوجية وقيم العالم الغربي[21]. وثمة هدفان سعى للحصول عليهما مخططو الناتو: الأول تمثل بمواجهة الإتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التابعة بوصفهم خطرا يهدد أمن وسلامة أوربا ومنطقة شمال الأطلسي، وتمثل الهدف الثاني في الرغبة الأميركية في التواجد العسكري في قارة أوربا واستمرار الهيمنة الأميركية الشاملة عليها[22]، بمعنى دخولها بفاعلية وأبعاد السوفيت عنها[23]. ومن جهة الإتحاد السوفيتي فإن (حلف وارشو هو المنظمة العسكرية التي تقابل حلف شمال الأطلسي في الكتلة الغربية، وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الواقع

في 14 مايو 1955 أثر انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي وقبول تركيا واليونان فيه وما تمخضت عنه الحرب الكورية وهو الأمر الذي أثار مخاوف الإتحاد السوفيتي بشدة نظراً لما كان يعنيه من تغيير في علاقات (توازن القوى)[24] في أوربا وما كان ينطوي عليه ذلك من تهديد مباشر لأمنه القومي، ومن ثم وجد الإتحاد السوفيتي ضرورة إعادة تقويم استراتيجيته الأوربية الدفاعية وخلص من ذلك إلى الاقتناع بضرورة استبدال اهمية مواثيق دفاعه الثنائية مع دول أوربا الشرقية، بحلف عسكري جماعي[25]، فحلف وارشو هو الرد العسكري لمواجهة حلف شمال الأطلسي[26]. وهكذا سيطرت الاعتبارات الاستراتيجية ومشكلات الأمن الأوربي على اتجاهات تحالف الولايات المتحدة مع أوربا الغربية في هذه المدة الحرجة من تاريخ العلاقات الغربية السوفيتية[27]، إذ قبلت دول أوربا الغربية ومن يتبعها، سواء عن طريق الطواعية أم الإكراه، أن تضع نفسها وعلى نطاق لم يسبق له مثيل تحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة[28]. وبذلك أثرت عملية الفعل وردة الفعل من جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي بشكل كبير في العلاقات الأميركية السوفيتية.

كذلك شكل التقارب الصيني السوفيتي بعد انتصار ماوتسي تونغ وقيام جمهورية الصين الشعبية 1949 تحدياً صريحاً للوجود الأميركي في منطقة الشرق الأقصى، عالجته الولايات المتحدة بإعادة ترتيب العلاقات اليابانية الأميركية، إذ إن تطوير القدرات الصناعية اليابانية سيكون تحدياً كبيراً للاتحاد السوفيتي الذي سيكون بين مشروع مارشال وميثاق الأطلسي في غرب أوربا والتحالف الياباني الأميركي في الشرق الأقصى، وبذلك يكون الإتحاد السوفيتي قد تم فرض الطوق عليه[29]. ونتيجة لهذا التوتر الكبير في العلاقات الأميركية السوفيتية أصبحت الأمم المتحدة عديمة الفاعلية نتيجة استخدام حق الفيتو بشكل كبير، إذ استخدم الإتحاد السوفيتي حق الفيتو (1946 ـ 1955)، (75) مرة على حين لم تستخدم الولايات المتحدة خلال هذه المدة ولا مرة[30]. ولذلك قيل (ان الامم المتحدة تنفذ سياسة الولايات المتحدة الأميركية)[31].

إن جميع الدلائل تشير إلى أن العلاقات الأميركية السوفيتية خلال هذه المدة

كانت في حالة توتر متصاعد الواحدة تجاه الأخرى، ولم يمنع المجابهة العسكرية المباشرة بينهما الا الخوف من الانتحار المتبادل نتيجة امتلاك الأسلحة الذرية، فلم يكن هناك مهادنة بينهما، فإذا صدّر أحدهما مشروعاً يبادله الآخر بمثله، وهكذا كان الكومنفورم الذي يمثل الرابطة السياسية للأحزاب الشيوعية ردا على مبدأ ترومان ومشروع مارشال والحقهما الإتحاد السوفيتي بانقلاب براغ عام 1948 عندما استولى الشيوعيون على السلطة، بل وصلت المجابهة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الذروة في أثناء أزمة برلين 1948 والحرب الكورية المحدودة 1950، وكان إنشاء حلف وارشو 1955 مقابل حلف شمال الأطلسي وإعلان قيام جمهورية ألمانيا الإتحادية، وقد قابل ذلك قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية الاشتراكية[32]. كل ذلك ادى إلى التوتر في العلاقات السوفيتية الأميركية.

المرحلة الثانية (1954 ـ 1962)

شهد الإتحاد السوفيتي في مرحلة الخمسينات انعطافاً مهماً في سياساته الداخلية والخارجية على حد سواء، وكان لوفاه ستالين 1953 أثر حاسم في التغيرات التي طرأت على مظاهر السياسة السوفيتية، إذ كانت بمثابة بداية لعهد جديد في التوجه السوفيتي للتعامل مع المتغيرات الدولية[33] بشكل عام والعلاقات الأميركية السوفيتية بشكل خاص. بيد أن مرحلة الخمسينات شهدت تحولات جذرية في مضمون العقائد الأمنية، إذ اكتسبت الطابع العالمي، وهذا التحول في إعادة صياغة الرؤى والتصورات الأمنية ربما يعود في جزء كبير منه إلى طبيعة المكانة التي أخذت تشغلها كلتا القوتين على الصعيد العالمي، فالاتحاد السوفيتي وبعد كسره لطوق الاحتكار النووي الأميركي في عام 1949، أصبح يحتل موقع العدو الموازي للولايات المتحدة، ومما عزز من قوة هذا الاتجاه طبيعة المرحلة التي مر بها الإتحاد السوفيتي في عهد خرشوف التي أكدت خلافاً لما ذهب إليه المنهج الستاليني على أهمية الانفتاح على بلدان العالم الثالث التي تشكل بمجموعها حزاماً أمنياً وجبهة عريضة في مواجهة المعسكر الرأسمالي وميدانياً حيوياً لنشر عقائد الماركسية اللينينية[34]. وبذلك شكلت هذه الحقبة البداية لمرحلة أخرى من التقارب بين العملاقين فقد

ارتبطت ببدء انحسار الشكل الحاد للحرب الباردة، وهو الشكل الذي سادت فيه صورتان متناقضتان تمام التناقض للمجتمعين الأميركي والسوفيتي ومتباعدتان تمام التباعد ولم يكن هناك أمل في إمكانية التقائهما، لقد جاءت هذه المرحلة لتمهد الطريق لبعض الاتفاقات والمعاهدات الثنائية، التي شكلت القاعدة الأساسية للعلاقات السلمية في المستقبل بين المعسكرين مع عدم استبعاد المواقف المتصلبة الممزوجة بالمرونة[35].

ويمكن القول إن هذه المدة من العلاقات الأميركية السوفيتية تمثل مرحلة انتقالية ممهدة لمرحلة جديدة، وقد ترتب على ذلك أن المواجهة بين الكتلتين لم تعد ترتكز بصورة أساسية على أدوات العنف والصراع المسلح، بقدر ما أصبحت أدوات التنافس السلمي في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية هي المرتكز الأساسي في هذه المواجهة، كذلك أضعفت السياسة الجديدة من مبررات استخدام الحرب بوصفها مبدأ حتميا للصراع، وهو ما كان يحكم طبيعة العلاقات بين الكتلتين، بحيث بدأت دول كثيرة تراجع سياساتها تجاه التكتلات والأحلاف والانضواء تحت السيطرة لأي من الكتلتين، وهذا هو السبب الرئيس في فشل الأحلاف الغربية التي أقيمت في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا[36]. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يبرهن على عدم التبدل في المواقف المتشنجة والبقاء ضمن الحرب الباردة ما دلت عليه أزمة السويس عام 1956، إذ هدد الإتحاد السوفيتي كلا من فرنسا وبريطانيا باستهدافهما في حالة مواصلة العدوان على مصر، لذلك اضطرا إلى وقف اطلاق النار والانسحاب، ثم عادت وتتابعت الأزمات التي تؤكد جميعها على العودة إلى أجواء الحرب الباردة كأزمة برلين 1958 وأزمة الكونغو عام 1960، وبناء جدار برلين عام 1961[37]، لتنتهي هذه المرحلة بالأزمة الكوبية التي لم تتوقف المجابهة بين العملاقين خلالها الا قبل نقطة استخدام السلاح النووي[38].

المرحلة الثالثة (1962 ـ 1968)

تعد (الأزمة الكوبية Cuban missile crisis)[39] أخطر نقطة وصلت فيها العلاقات الأميركية السوفيتية إلى أعلى مستوى من التوتر خلال الحرب الباردة،

فالأزمات الدولية بطبيعتها تغير حاد ومفاجئ في مسار العلاقات بين الدول أما سلباً أو ايجاباً، وبقدر ما انطوت عليه الأزمة الكوبية من مخاطر، فإنها كانت نقطة البداية لدخول العلاقات الأميركية السوفيتية مرحلة جديدة. لقد كانت أزمة الصواريخ أخطر لحظة في تاريخ البشرية، لا مراء في أن صناع القرار في تلك الحين كانوا يدركون جيداً أن مصير العالم بين أيديهم[40].

لقد عدت أزمة عام 1962 ذروة المواجهة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أنها في الوقت نفسه تركت آثاراً مهمة في طبيعة العلاقة بين القطبين المتنافسين وفي علاقاتها مع دول العالم وكما يأتي اولاً :أن احتمالات المواجهة العسكرية الشاملة وآثارها الكارثية المتوقعة على الجميع جعل من انفراج هذه الأزمة وغلبة منطق العقل والحكمة على منطق الهيبة والكرامة الشخصية[41] بمثابة بداية لانطلاق علاقة جديدة بين القوتين العظمين أطلق عليها المختصون (بعصر الانفراج الدولي) فمثلاً لم يستغل الرئيس الأميركي الموقف لإذلال السوفيت لكونهم هزموا في المواجهة، بل إنه بادر إلى إرسال برقيه إلى خروشوف يعتذر فيها عن خرق طائرة التجسس (U2) للأجواء السوفيتية، وكذلك تم الاتفاق على إنشاء الخط الساخن للاتصال المباشر بين الرئيسين للبحث في الأزمات التي قد تحصل مستقبلاً، وفي هذا الصدد أشار كندي في خطابه (10 كانون الثاني 1963) إلى أن إيجاد سلام عادل وحقيقي ومنع سباق التسلح يمثلان مصلحة أساسية مشتركة للمعسكرين الشرقي والغربي وأبدى استعداده لوقف التجارب النووية فوراً. ثانياً: أثرت هذه الأزمة على طبيعة العلاقة بين كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي من جهة وحلفائهما من جهة أخرى، فالاتحاد السوفيتي أصبحت سمعته في مدى استعداده لدعم حلفائه موضع شك وعدم المصداقية، فضلاً عن تأثير الأزمة على الإدارة السوفيتية، إذ أضعفت من سلطات خروشوف الذي نحي عن السلطة خلال عام 1964 بسبب فشل برنامجه الانتخابي، وكذلك أدّى تمرد الطرفين المتنازعين من خلال التهديد باستخدام القوة الذرية دون الالتفات إلى مصالح حلفائهما أو التشاور معهم إلى ردة فعل داخل حلف شمال الأطلسي قادته فرنسا، وفي حلف وارشو قادته رومانيا وكان ذلك بمثابة بداية لانفراط ما يسمى

بنظام القطبية الثنائية الصلبة. ثالثاً: أصبح الحذر الأميركي أكثر فعالية في تعامله مع الأحداث في العالم بشكل عام وفي أميركا اللاتينية بشكل خاص بهدف منع الإتحاد السوفيتي من إمكانية تكرار تجربة كوبا في أي دولة أخرى في أميركا الجنوبية، ففي عام 1965 أعلن الرئيس الأميركي جونسون مبدأه القائل بانتهاج الفوارق بين الحرب المحلية والحرب الدولية، وذلك لكون أعداء الحرية كما وصفهم يستخدمون حروب التحرير الوطنية لخدمة أغراضهم، وطبقاً لهذا الوصف جاء التدخل العسكري المباشر في الدومنيكان عام 1965 بعد قرار الكونغرس بإمكانية الاستخدام المنفرد للقوة في (الدول المهددة بالشيوعية) بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما سنجده في مناطق عديدة من العالم[42].

إن أزمة الصواريخ الكوبية (Cuban missile crisis) أثرت بشكل كبير في العلاقات السوفيتية الصينية[43]، فعلى الرغم من أن العلاقات السوفيتية الصينية اتسمت بالتعاون والتحالف (1949 ـ 1958) وكانت تعبيرا عن استراتيجية عالمية رمت إلى ضمان المصالح السوفيتية العليا في الصراع مع المعسكر الغربي[44]، إلا أن الأزمة أدت إلى زيادة حدة الخلاف السوفيتي الصيني، بفعل عد الصين تراجع الإتحاد السوفيتي عن موقعه بإزاء أزمة الصواريخ الكوبية، هزيمة للمعسكر الاشتراكي وكذلك خلافات عقائدية تتعلق بالماركسية اللينية، وقد عدت الصين هذا التصرف السوفيتي بما سمته بسياسات اللين والمهادنة، بل وعدته استسلاما من السوفيت للأميركان في هذه الأزمة[45]. وفي خضم هذه الحرب الإعلامية والحشود العسكرية التي تصاعدت بين الصين والإتحاد السوفيتي، وجدت الصين نفسها مساقة إلى اتباع سياسة أكثر نفعية من السابق[46]، تجسدت في توجيه دبلوماسيتها نحو إقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى، بغض النظر عن ايديولوجيتها[47]. إن جميع هذه المعطيات تدفع للتقارب بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية والتقليل من أهمية الحرب الباردة في العلاقات الدولية، ولكن هذه الحرب لم تنتهِ إلى الأبد بل عادت إلى الظهور من جديد على أثر التدخل الأميركي المباشر في فيتنام عام 1965 وتدخل الإتحاد السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1968[48]. الأمر الذي ادى إلى دخول العلاقات الأميركية السوفيتية مرحلة جديدة.

المرحلة الرابعة (1969 ـ 1985)

في ظل الصراع الصيني السوفيتي نهاية الستينات وتعاظم القدرات العسكرية السوفيتية مع تعقد المعضلة الفيتنامية الأمر الذي دفع الرئيس الأميركي الأسبق (نيكسون) إلى إعادة تقييم الإستراتيجية الأميركية ولاسيّما سياسة الاحتواء ضد الصين[49]. وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة، بدأت محادثات مشتركة فيما يتعلق التسلح النووي في هلسنكي في تشرين الثاني عام 1969[50]، وكانت المحادثات قد بدأت سرية ووصفت بأنها معقدة، وانتهت إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات، وكان لابد لهذه الاتصالات والاتفاقيات أن تناقش على أعلى المستويات الحكومية الأمر الذي أدى إلى أن يقرر الرئيس الأميركي نيكسون زيارة الإتحاد السوفيتي ضمن خطة بدأها بزيارة الصين بهدف الخروج من الورطة العسكرية من فيتنام وتخفيف الضغط السياسي والاقتصادي عن الحليف الياباني وكذلك محاولة اضعاف المعسكر الشيوعي. وكان السوفيت ينظرون إلى هذه الزيارة على أنها[51]:

أولاً: تمثل إيقاف عجلة سباق التسلح النووي التي بدأت ترهق الميزانية السوفيتية وتؤثر على الواقع الاقتصادي المتدهور، وتشير الإحصاءات إلى أن السوفيت ينفقون أكثر من (23,5 %) من الدخل القومي على التسلح.

ثانياً: الأوضاع في فيتنام والتي حاول السوفيت استثمار التراجع الأميركي في حربها ضد (الفيتغ كونغ) والعمل على دفع الولايات المتحدة لسحب قواتها من فيتنام، لما لها من أثر سياسي وعسكري وإستراتيجي سلبي في المنطقة، فضلاً عن ما تسببه هذه الحرب من استنزاف للقدرات الاقتصادية السوفيتية نتيجة المساعدات الضخمة التي تقدمها للثوار[52].

ثالثاً: التقارب الصيني الأميركي في الوقت الذي تصاعد فيه الخلاف الصيني السوفيتي، لذا حاول السوفيت تطويق هذه العلاقة الجديدة وتخفيف آثارها المحتملة على الإتحاد السوفيتي ومكانته الدولية والإقليمية .

رابعاً: محاولات السوفيت استثمار التقارب مع الولايات المتحدة لتحقيق

تقارب سياسي واقتصادي مع أوربا الغربية لما لهذا التقارب من أهمية كبيرة ليس فقط للسوفيت وإنما لدول أوربا الشرقية ولا سيّما من الناحية الاقتصادية.

خامساً: كذلك سعى السوفيت للحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجية من الولايات المتحدة في إطار وفاق مشترك[53].

بمعنى أن الوفاق لم يتحول إلى مسألة واقعية، ونهج سياسي مستمر، إلا بصعود ريتشارد نيكسون إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، وبرغم أن نيكسون قد عرف بعدائه للشيوعية وبعدم ثقته بالاتحاد السوفيتي، وبميوله اليمينية المتطرفة القائمة على شعارات الحرب الباردة فأنه بحكم نظرته الواقعية شق الطريق نحو الانفراج الدولي، واعترف بأن الإتحاد السوفيتي قوة عظمى لها مصالحها ووزنها الدولي، وهكذا تحولت العلاقات الأميركية السوفيتية في عهده إلى مرحلة انفراج فعلي وأصبح الوفاق الدولي شعار عقد السبعينات[54] وقد وقعت العديد من الاتفاقيات أهمها اتفاقيات الحد من التسلح سالت 1، وسالت 2[55]. وعلى الرغم من ذلك فأن ريغان المولع بالقوة، قد أعاد العلاقات الأميركية السوفيتية بسرعة إلى أجواء الحرب الباردة، ووضعه على عتبة عصر جديد من سباق التسلح، وذلك برفضه لاتفاقيات الحد من التسلح سالت التي فاوض من أجلها رئيسان سابقان، كما أعلن عن (مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense initiative [56]، وقد بنيت هذه السياسة على أن سباق التسلح هو الذي سينهك الإتحاد السوفيتي، فاقتصاده لم يعد يتمتع بأي فائض لمواجهة التسلح المتسارع، ولا سيّما إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تحشد حلفاءها الغربيين حول هذه المبادرة، وان يتقاسم الغرب كله اعباءها الاقتصادية والتقنية[57]. وكان التطبيق العملي لهذا التصور يعني بناء القوة العسكرية وعدم التفاوض مع السوفيت إلا من موقع القوة، وقد سيطرت هذه المفاهيم على إدارة ريغان[58] بشكل عام حتى نهاية مدة ولايته الأولى عام 1984، وصاغت توجهاتها على المستوى الايديولوجي والعملي، وهي التوجهات التي وصلت معها العلاقات الأميركية السوفينية إلى أدنى مستوى لها منذ أزمة الصواريخ الكوبية وأذنت بظهور ما أصبح يعرف «بالحرب الباردة الجديدة»[59].

المرحلة الخامسة (1985 ـ 1991)

إن النصف الأول من حقبه الثمانينيات شهد غياب ثلاثة من القيادات التاريخية في الإتحاد السوفيتي هم: ليونيد بريجنيف 1982، يوري اندروبوف 1984، وقسطنطين شريننكو 1985، الأمر الذي سمح بتحقيق ما كان مرتقباً من تغيير في أجيال القيادات Generational change، وبرز بالفعل ميخائيل غرباتشوف Mikhail Sergeevich Gorbachev [60]، الذي شرع في إعادة النظر في المبادئ والقيم والعقائد التي حكمت النظام الداخلي في الإتحاد السوفيتي على مدى سبعين عاماً، وارتبط ذلك بإعادة تقييم المفاهيم التي استندت إليها ووجهت السياسة الدولية للاتحاد السوفيتي بشكل خاص في علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب[61]. لقد مهدت سياسة البيروسترويكا والغلاسنوست[62] (إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية)، إلى تقليل اثر الايديولوجية في السياسة السوفيتية، وكشف سلبياتها أمام العالم الخارجي[63]، وأمام حلفاء روسيا السوفيتية، ومن ثم مهدت الإصلاحات التي تقدم بها غورباتشوف لتفكك الإتحاد السوفيتي بسبب عدم قدرته على إدارة عملية التحولات والتغيرات الإيجابية على صعيد البناء الداخلي إلى تفكك الإتحاد السوفيتي وانتهت هذه الحقبة من التاريخ التوسعي للاتحاد السوفيتي بانهيار امبراطوريته وتفتتها إلى خمس عشرة جمهورية متباعدة المشارب ومتعارضة المصالح في أحيان كثيرة[64] وهو الأمر الذي كان له الاثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية. لقد تفكك الإتحاد السوفيتي برغم امتلاكه لأكبر قوة استراتيجية في العالم، وهذا لا يعني أن قوته العسكرية كانت دون فائدة تماماً، بل شكلت هذه القوة رادعاً مؤثراً جداً للقوة الاستراتيجية الأميركية، ولكن هذا الردع كان محصوراً من الناحية العسكرية فقط، ولم يمتد للنواحي الأخرى، وبالمقابل كانت القوة العسكرية والاقتصادية الأميركية فعالة جداً في ردع القوة السوفيتية، ولاسيما مبادرة الدفاع الاستراتيجي، التي انهت سباق التسلح إلى غير رجعة[65]. وبتفكك الإتحاد السوفيتي نتيجة (تبني مبادرة الدفاع الاستراتيجي ودورها في إرهاق ميزانية الإتحاد السوفيتي[66]، وأتساع البيروقراطية في إدارة الدولة، الغزو السوفيتي لأفغانستان، وصول غورباتشوف إلى السلطة عام 1985 وإعلانه الغلاسنوست

والبيروسترويكا)[67] أصبحنا أمام نظام دولي جديد يتمثل ببروز قوة عظمى مهيمنة على التفاعلات الدولية بجوانبها كافة تحت اسم النظام العالمي الجديد.

ومن كل ما سبق، يمكن القول إن الحرب الباردة قد اتسمت بجملة من الخصائص من أبرزها أنها اتسمت بمستوى عالٍ من الصراع بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفيتي، وان الصراع بينهما تخللتها مظاهر التعاون النسبي التي تقتضيها مصلحة كلّ منهما، وقد أظهرت كاتا القوتين حرصها خلال حقبة الحرب الباردة على تجنب وقوع حرب مباشرة بينهما، فضلاً عن ثنائية العلاقات الدولية واقتصارها إلى علاقات بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية[68] وأصبحت الأمم المتحدة غير فاعلة في مواجهة التحديات نتيجة تعارض مصالح القوتين.

العلاقات الأميركية الروسية
بعد الحرب الباردة (1991 ـ 2000)

إن تفكك الإتحاد السوفيتي ادخل معطيات جديدة في السياسة الدولية، إذ أصبح النظام الدولي احادي القطب بزعامة الولايات المتحدة، وأن مفاهيم ومسلمات العلاقات الدولية أصابها التغيير، فاذا كان العامل العسكري هو الاهم خلال حقبة الحرب الباردة، فإن العامل الاقتصادي والتكنولوجي أصبح يحتل مكانة مهمة في تصنيف الدول في النظام الدولي وفي تحديد موقعها في هرم القوة الدولية، ولذلك سيطرت الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية بجوانبها كافة خلال حقبة التسعينيات وبالمقابل كان هناك انكفاء لروسيا الإتحادية. ويمكن تقسيم حقبة التسعينيات للعلاقات الأميركية الروسية إلى مرحلتين: المرحلة الاولى (1991 ـ 1995)، والمرحلة الثانية (1996 ـ 2000).

المرحلة الأولى (1991 ـ 1995)

منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991 وسقوط الثنائية القطبية انفردت الولايات المتحدة وبسطت نفوذها على الساحة الدولية عاد لجأت إلى تبني تطبيق استراتيجية عسكرية طويلة الأمد ترمي من ورائها إلى الاحتفاظ بقدرات عالية الأهمية وذلك لضمان عدم ظهور أو قيام قطب دولي آخر ينافسها على الساحة الدولية ودوام سيطرتها وهيمنتها على العالم[69].

إن تفكك الإتحاد السوفيتي أدخل بيانات جديدة على صعيد العلاقات الروسية الأميركية إذ اصبحت العلاقة بين الطرفين غير متكافئة[70]، فروسيا الإتحادية التي ورثت معظم ما كان للاتحاد السوفيتي، انتهجت سياسة جديدة قوامها الاتجاه نحو الغرب بصفة الشراكة، وليس بصفة القوة المضادة، رغبة من القائمين على القرار الروسي بكسب منافع محددة، اعتقاداً بأن الشراكة مع الغرب ستخرج روسيا من ضائقتها الاقتصادية[71]، وهي الضائقة التي كانت السبب الأساسي في تفكك القوة العظمى السابقة، حينما أدى سباق التسلح مع الولايات المتحدة إلى نتائج كارثية على الإتحاد السوفيتي، من هنا حدث التحول في العلاقات الروسية الأميركية، فبعد أن كان الصراع هو محور العلاقات بينهما، أضحى التعاون هو العلامة المميزة التي أريد لها أن تطبع العلاقات البينية، وطوال الحقبة الممتدة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وحتى بدايات القرن الحالي، ظلت العلاقات الروسية ـ الأميركية أقرب إلى التعاون منه إلى الصراع[72].

وقد شهدت روسيا الإتحادية بعد الاستقلال إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية[73]، فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ عام 1991 بين توجهين أساسيين أولهما: توجه أوربي اطلسي Euro - Atlantic والثاني: أوراسي جديد إلى الحد الذي يمكن تلخيص السياسة الخارجية الروسية في التعامل مع الوجهين، ولكل من الوجهين افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومناصروه في النخبة السياسية الروسية، أن التوجه الأول هو الذي سيطر على السياسية الخارجية الروسية منذ نهاية عام 1991 وحتى نهاية عام 1995 في مدة وزير الخارجية كوزيريف، وقد انطلق هذا التوجه من أهمية اندماج روسيا الإتحادية مع الغرب، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي لكون أن هذا الاندماج هو وحده الطريق المناسب لتمكينها من النهوض اقتصادياً، من ناحية ثانية انطلق هذا التوجه من مقولة الاعتراف بأنها قد أصبحت قوة عادية أي إنها أحدى القوى الكبرى في النظام العالمي وليست أحد ركني هذا النظام ويتطلب ذلك تخليها عن تطلعات العظمة والهيمنة، وان تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد، ومن ناحية ثالثة: أكد أنصار هذا التوجه أهمية عدم لجوء روسيا الإتحادية إلى استعمال القوة أو التهديد بها

في العلاقات الدولية، وينبغي أن تكون سياستها الخارجية مصلحية غير ايديولوجية، لأنها لم يعد لها أعداء في النظام العالمي ولا ايديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي[74].

وبتحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية، انحصر الاتجاه الداعي إلى التحول في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب من الصراع إلى التعاون، وقد عبرت مجموعة خطوات اتخذتها الحكومة الروسية تمام التعبير عن هذا التوجه، وهي إسراع روسيا الإتحادية إلى الانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية والتوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين، في محاولة لجعل الغرب يتقبل روسيا بوصفها دولة صديقة بعد الحرب الباردة، باتخاذ مواقف ضد الدول الحليفة السابقة لروسيا ومنها العراق وصربيا وكذلك التعامل مع أوربا في إطار السياسة الأوربية لروسيا وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا ومواصلة عملية سحب القوات منها، علاوة على المضي قدماً في محادثات نزع السلاح بعد أن رأت أنه لا إمكانية لديها من استمرار إنتاجه، أو تحمل تكاليف تحديثه وأدامته، أما على مستوى العلاقات الثنائية، فقد حظيت الدول الغربية بالاهتمام الأكبر، بل كانت أولى الدول التي قام الرئيس يلتسن بزيارتها عقب تفكك الإتحاد السوفيتي في محاولة لجذب المساعدات والاستثمارات الغربية[75].

ولذلك كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية بشكل خاص والعلاقات الأميركية السوفيتية بشكل عام، هي التأثر الكبير بسياسات الانفتاح والعولمة مقابل الإبقاء على بعض الأولويات التقليدية بعدم التخلي عن المصالح القومية الروسية والمكتسبات التي ورثتها عن الإتحاد السوفيتي سابقاً والعمل على ترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية على وفق متطلبات العصر الجديد على الساحة الدولية[76] ولم تعد تركز تركيزاً كبيراً على ما نص عليه الدستور السوفيتي السابق بل فضلت التركيز على اتجاهات أكثر واقعية مع المتغيرات الدولية والذي كان له الأثر الكبير في عملية التغيير في بناء الدولة الروسية[77]. على هذا الأساس تم التوقيع على (وثيقة التعاون الأميركي الروسي في شباط عام 1992 بين الرئيس الأميركي

الأسبق جورج بوش والرئيس الروسي يلتسن وتم الاتفاق فيه على الميثاق الروسي للشراكة والصداقة)[78]. وقد أسهمت هذه الوثيقة في دفع العلاقات الأميركية الروسية إلى مديات أوسع في مساعدة روسيا الإتحادية على تجاوز مصاعبها الاقتصادية[79].

ومع نهاية عام 1992، بدأت تظهر متغيرات جديدة حدت بروسيا الإتحادية إلى التفكير في علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية وهذه المتغيرات هي[80]:

أولاً: بدأ الرئيس الروسي يلتسن يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوربي الاطلنطي، تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية، فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسن الخارجية لأنها أضعفت مكانة روسيا وطالبت باتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا الإتحادية على الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي أو التي اصطلح على تسميتها باسم دول الخارج القريب (Near abroad) في الأدبيات السياسية الروسية.

ثانياً: إن روسيا بدأت تدرك أن هناك حدوداً لمدى رغبة الغرب في ادماجها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها، إذ إنه مع بداية عام 1993 بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة[81].

ثالثاً: ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا الإتحادية إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية وهي اندلاع التنافس التركي الايراني على آسيا الوسطى، مما هدد المصالح الروسية في تلك المنطقة، وتدفق الروس من دول الخارج القريب، وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها عام 1993 إلى نحو (200 الف) روسي، مما هدد الاقتصاد الروسي، إذ إنه لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد، وتصاعد التيارات الأصولية في آسيا الوسطى، واستعمال تلك التيارات للعنف، مما هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية[82]، وأن دول آسيا الوسطى ذاتها بدأت تطالب روسيا بأن تؤدي دور ضامن الأمن في تلك الدول نظراً لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

على الجانب الآخر، رأت الولايات المتحدة في التوجه الروسي استسلاماً وإعلاناً بالخسارة في الحرب الباردة وقد وقف جورج بوش الأب منتشياً بالنصر، وهو يعلن أمام الأمم المتحدة عن بداية عصر جديد تقوده الولايات المتحدة وحدها دون منازع، وترى فيه روسيا الإتحادية أشبه بقوة إقليمية ليست لديها الإمكانيات للتحدث عن دور عالمي، ولذلك كان أبرز أسباب فشل التوجه الروسي هو أن الولايات المتحدة لم تساند روسيا في توجهها الجديد، وعمدت إلى محاولات أضعاف الجسد الروسي عبر تعزيز الدعم الاستخباري للمقاتلين الشيشان في معركتهم للانفصال عن روسيا، كذلك تطويق روسيا في آسيا الوسطى وبحر قزوين، فضلاً عن تجاهل الرغبة الروسية في أن تصبح شريكاً لها[83]، ومن هنا فإن علاقة روسيا الإتحادية بالولايات المتحدة لم تتعدّ حدود العلاقات السياسية الودية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة أساساً، ولم تصبح روسيا أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسين للولايات المتحدة، إذ إن حجم التبادل التجاري بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة ظل محدوداً عندما حلت الأخيرة ضمن الأميركيتين في المرتبة الرابعة بين الشركاء التجاريين لروسيا بعد أوروبا ودول الكومنولث والدول الأسيوية[84]. وبذلك كان الطابع المميز للعلاقات الأميركية الروسية خلال هذه الحقبة الزمنية (1991 ـ 1995) هو انسياقها وراء الوعود الأميركية والغربية دون الحصول على شيء ملموس ينتشلها من أزماتها الخانقة.

المرحلة الثانية (1995 ـ 2000)

لقد كان لنجاح وصعود الحزبين الكبيرين في روسيا الإتحادية إلى مجلس البرلمان الجديد «الدوما» الحزب الشيوعي الجديد برئاسة زيغانوف والحزب القومي برئاسة جيرينوفسكي أثر كبير في مسيرة العلاقات الأميركية الروسية، إذ طالب هذان الحزبان بضرورة الاهتمام بمصالح روسيا الإتحادية والعمل على الحفاظ على هيبتها ومكانتها على الساحة الدولية، كما كانت خلال الحرب الباردة ومنها رفض هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والعمل على تنشيط الخيار الدبلوماسي الروسي لصالح نظام عالمي متعدد الأقطاب[85]. وقد انعكس

ذلك على العلاقات الأميركية الروسية فيما بعد. ولذلك كان صعباً على روسيا الاستمرار في سياسة التعاون مع الغرب، ولم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن تلك السياسة واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها عبر سياسة قائمة على تدرج في الأولويات أسوة بالدول العصرية الأخرى، على وفق سياسة ترتكز إلى البراغماتية أكثر منها إلى الأيديولوجية كما كان خلال الحرب الباردة ولتضع على عاتقها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الأوحد الأميركي[86].

لقد ساعدت عوامل عديدة في اتجاه الابتعاد عن الموالاة للسياسة الأميركية والبحث عن دور لها، وسياسة أكثر استقلالية تأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية أساساً لها وهذه العوامل هي[87]:

أولاً: فشل سياسة العلاج بالصدمة الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى أن يفقد أنصار التقارب مع أميركا ثقة الشعب الروسي.

ثانياً: الانتخابات البرلمانية عام 1995 والتي كان نتيجتها أن أصبح الشيوعيون هم الأكثرية في البرلمان الروسي، ولم تكن لهم السيطرة على وزارة الخارجية إلا أنهم كانوا يسيطرون على وزارات الدفاع والداخلية والأمن وأصبح البرلمان المعارض الأساسي لسياسة يلتسن الخارجية والداخلية.

ثالثاً: سلوك الولايات المتحدة والغرب، والذي تجلى بعدم تنفيذ وعودهم التي قطعوها بمساعدة روسيا اقتصاديا، فضلاً عن تدخلهم في يوغسلافيا السابقة ووقوفهم ضد الصرب. رابعاً: قرار حلف شمال الأطلسي بالتوسع شرقاً[88]، مما يعني الوصول إلى حدود روسيا، وهذا ما عد موقفاً عدائياً لروسيا استغلته المعارضة الداخلية في تأليب الرأي العام الداخلي ضد يلتسن ومواقفه الموالية للولايات المتحدة.وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريماكوف وزيراً لخارجية روسيا في عام 1996 بوصفه محصلة لمدة من التغير البطيء في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني، ذلك أن (بريماكوف)[89] هو أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، فضلاً عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلفة كوزيريف، كما أنه تولى رئاسة الوزراء في أيلول 1998 وحتى أيار 1999، وفي هذا الإطار بلور ما أصبح

يعرف باسم «مبدأ بريماكوف» في السياسية الخارجية الروسية وتدور ملامح المبدأ حول[90]: -

أولاً: إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقتراح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند بوصفه مثلثا إستراتيجيا يوازن القوة الأميركية، وفي هذا الإطار أسهمت روسيا الإتحادية في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون[91].

ثانياً: معارضة توسع حلف شمال الأطلسي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية، ولكنه وقع مع السكرتير العام للحلف «القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة the founding act on mutual» في أيار عام 1997 والذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا الإتحادية وحلف شمال الأطلسي، وعلى مبادئ وآليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة غزو حلف شمال الأطلسي ليوغسلافيا عام 1999.

ثالثاً: الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الاطلنطي[92].

وقد أدى ذلك إلى (أن شهد عام 1997 تقارباً كبيراً وملحوظاً بين روسيا الإتحادية والصين حيث حرص الرئيس يلتسن على تحديد هدف اللقاء بينه وبين الرئيس الصيني (جانج زلمين)، حيث حرص الطرفان على تنمية العلاقات التجارية وحل الخلافات العالقة بينهما مثل مشكلة الحدود وتصدير الأسلحة الروسية المتطورة للصين، ولكن الأهم من ذلك هو إصرار الطرفين على وجود عالم متعدد الأقطاب)[93]. وقد تمكنت روسيا والصين بسبب تعاونهما المشترك من التغلب على التأثير السلبي للأزمة المالية لعام 1997[94]، وتأمين حافز إيجابي لنمو التجارة الثنائية بينهما[95]. ولذلك سعت روسيا الإتحادية إلى إعادة تأكيد دورها الإقليمي والدولي بعد تولي فلادمير بوتين للرئاسة بالإنابة، بعد استقالة يلتسن في 12/31/ 1999، ثم رسمياً بعد انتخابه في آذار 2000 ونجاحه في فرض السيطرة الروسية على الشيشان وإعادة هيبة الدولة الروسية[96].

وعندما وصل الرئيس فلادمير بوتين إلى السلطة، سعى إلى تعميق التوجه

الاوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي حزيران 2000، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم «مبدأ فلادمير بوتين» وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي حملها بعض الدارسين بأن الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية، من ناحية أخرى ركّز مبدأ فلادمير بوتين على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد أضاف مبدأ فلادمير بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية وهي كما يأتي[97]:

أولاً: إذا استمر توسيع حلف الاطلنطي شرقاً من روسيا، فستسعى روسيا الإتحادية إلى دعم الترابط بين دول الإتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.

ثانياً: أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

ثالثاً: أن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان[98].

رابعاً: بناء سياسة خارجية براغماتية عن طريق المزيد من التباعد عن الايديولوجية التي كانت في الماضي القريب أساس التحرك الدبلوماسي وإحلال مسوغات اقتصادية واستراتيجية أكثر وضوحاً وتعبيراً عن تطلعات روسيا المستقبلية[99].

واستكمالاً لوثيقة الأمن القومي الروسي (مبدأ فلادمير بوتين) صدرت وثيقة أخرى تخص العقيدة العسكرية الروسية والتي أصبحت نافذة عام 2000 (إذ إن وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة تتسم بالتشدد في بعض بنودها مثل احتمال البدء باستخدام السلاح النووي)[100]. ولذلك نظرت الولايات المتحدة إلى روسيا الإتحادية بقيادة فلادمير بوتين بعين الريبة، لا سيما بعد تصاعد الطموحات الروسية

بالعودة من جديد لتأدية دور القوة المؤثرة فعلياً في النظام العالمي الجديد (والتعاون مع الصين القطب الاقتصادي الصاعد)[101]، ومن ثم اتجهت السياسة الخارجية الأميركية إلى استمالة روسيا من جديد نحو أوربا، عبر إقناعها بعدم جدوى محاولاتها لاستعادة مكانة الإتحاد السوفيتي السابق، بسبب المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الروسي، فضلاً عن المخاطر التي تهدد روسيا الإتحادية بالتفكك، وفي سبيل ذلك استخدمت الإدارة الأميركية أساليب متنوعة، منها ضم روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية السبع (G7 + 1) وتشكيل لجنة ولا سيّما بالأمن في نطاق منظمة الأمن والتعاون الأوربي تكون لروسيا العضوية فيها، ولكنها من ناحية ثانية اتبعت سياسة العصا والتهديد والتطويق مع روسيا الإتحادية، فاتجهت إلى توسيع حلف الناتو لاحتواء روسيا من جهة أوربا الشرقية، كما اتبعت سياسة نشطة في قلب أوراسيا للحد من النفوذ الروسي في المنطقة، وتبنت استكمال مشروع الدرع الصاروخي، وعملت على إلغاء المعاهدات الموقعة سابقاً مع الإتحاد السوفيتي لأن الأوضاع الدولية قد تغيرت، واستبدلتها بمنظومات إقليمية تحجم روسيا وتضعها في دائرة صغرى لا تستطيع من خلالها الخروج من عزلتها إلى فضاء سياسي أرحب، كما وجهت الإدارة الأميركية انتقادات مهمة للسياسة الروسية في مجال تجارة السلاح، ونقل التكنولوجيا ولا سيّما إلى الدول التي أطلقت عليها الولايات المتحدة «الدول المارقة»[102].

انطلاقاً مما تقدم، فقد انمازت العلاقات الروسية الأميركية خلال العشر سنوات (1991 ـ 2001) بين مد وجز إذ سعت الولايات المتحدة الأميركية من خلال استراتيجيتها العسكرية إلى الحفاظ على تفوقها العسكري عن طريق تحديث قواتها وتسليحها بالأسلحة المتطورة والحفاظ على هيمنتها العالمية والعمل على عدم ظهور قطب أخر ينافسها على الساحة الدولية، أما أولويات السياسة الخارجية الروسية فقد تأثرت كثيراً بعد نهاية الحرب الباردة، كالعولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي، ولكنها أبقت على أولوياتها التقليدية خلال الحرب الباردة النابعة من حرص روسيا الإتحادية على عدم التخلي على المصالح القومية الروسية، وبصفة عامة يمكن القول إن روسيا الإتحادية انتهجت في سياستها سياسة الحفاظ على كامل الوحدة

الإقليمية التي ورثتها عن الإتحاد السوفيتي سابقاً، حيث وضعت سياسة خارجية واضحة مقسمة المراحل على وفق ما تصفه الدبلوماسية الروسية الجديدة نفسها، بوصفها أولى الأولويات التي ترتكز عليها في تحركاتها لكبح جماح الولايات المتحدة الأميركية التي تحاول تهديد الأمن القومي الروسي عن طريق إثارة الأزمات ودعم الحروب الدائرة قرب الحدود الروسية والعمل على توسيع حلف الناتو شرقاً وجنوباً لتهديد الأمن القومي الروسي عن طريق نشر الصواريخ وإقامة القواعد العسكرية الدائمة[103].

المبحث الثالث

العلاقات الأميركية الروسية
بعد أحداث 2001/9/11

لقد كان لأحداث الحادي عشر من أيلول تأثير واضح على العلاقات الدولية، ونظرا لمكانة روسيا الإتحادية المتواضعة في بداية القرن الواحد والعشرين، فقد استثمرت هذه الاحداث للتقارب مع الولايات المتحدة في بداية الامر، الا أن سير الاحداث واحتلال العراق والتواجد العسكري المكثف للولايات المتحدة في آسيا الوسطى دفع روسيا إلى اعادة النظر في علاقتها مع الولايات المتحدة، وكل ذلك مؤطر بتصاعد مكانة روسيا الإتحادية في النظام الدولي. ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مرحلتين وكما يأتي:

المرحلة الأولى (2001 ـ 2003)

شهدت العلاقات الأميركية الروسية تحولاً جديداً ابتداء منذ العام 2000 وما بعدها، والقول إن التحول يقترن بـ (الألفية الجديدة) له مسبباته ودواعيه، وهو مرتبط بالتحول الذي طرأ على نوعية القيادة أو الزعامة في كلا الطرفين، ففي الجانب الأميركي، وصلت إلى البيت الأبيض إدارة من أكثر الإدارات الأميركية تطرفاً وعدوانية وتشددا، تبنت آراء محافظة للغاية، ونظرت من منظار واحد إلى العالم، فالعالم اما أبيض وهو من يقف وراء السياسات الأميركية أيّ كانت، أو أسود وهو من يعارض السياسات الأميركية[104]، في المقابل، وصل إلى سدة الرئاسة في روسيا قيادة من

نمط جديد مختلف، فهي لم تنسلخ عن الصورة السوفيتية السابقة التي رسمت على طول القرن العشرين للروس دوراً كبيراً في قيادة العالم، وأنها تكونت من الواقعيين الذين لا ينظرون إلى العلاقات الدولية من وجهة النظر المبدئية فقط، وإنما نظرة واقعية إلى طبيعة الحراك السياسي الدولي، ولذلك اصطدمت توجهات القيادتين، ولم تلتقيا إلا في نقاط قليلة، فكان التنافس والتوتر هو السمة المميزة للعلاقة بين الطرفين، وكانت أطراف كثيرة قد استفادت من هذا الشكل من العلاقة وربما تعد إيران من أبرز المستفيدين، إذ أدت الحاجة الروسية إلى ممارسة الضغط من خلال توسيع تعاونها مع إيران في برنامجها النووي[105].

وبعد أحداث 2001/9/11 أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كلياً عن الحقب السابقة باستثناء الولايات المتحدة التي رأت في هذه الأحداث دافعاً لإكمال سياستها الكونية الرامية للسيطرة على العالم، على وفق ذلك بدأ الاستراتيجيون الأميركيون يقسمون التاريخ إلى ما قبل أحداث 2001/9/11 وما بعدها[106]. وقد أكدت مجموعة من التقارير السياسية، أن الولايات المتحدة لم تكن مكترثة باهتمامات روسيا ومصالحها الاستراتيجية قبل أحداث 2001/9/11، إلا أن جهود الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب تجبرها على أن تأخذ في الاعتبار هذه المصالح، وقد أوضح تقرير أمني عسكري أميركي في 2001/9/27، أن من بين أهداف روسيا الإتحادية حالياً هو وقف الانتقادات الغربية ضد سياستها في الشيشان وعد المقاتلين الشيشان جزء من جبهة الإرهاب العالمية، غير أن الفرص الواعدة أكثر من غيرها لروسيا الإتحادية وهي استعادة نفوذها في آسيا الوسطى، المعروفة بثرواتها المعدنية وموقعها الإستراتيجي، وتوفر الهجمات على أفغانستان فرصة نادرة لروسيا الإتحادية، فمن الناحية الأمنية تبدو أوزبكستان مناسبة جداً بما لديها من بنية تحتية وقواعد جوية، وتقربها من مناطق تحالف المعارضة في شمال أفغانستان، وعلى الرغم من أنه لا يوجد وجود عسكري روسي في أوزبكستان، إلا أن استخدام الأميركيين لأراضيها سيتطلب تعاون روسيا الإتحادية[107].

وفي هذا السياق يمكن فهم وتفسير سلوك العديد من دول العالم التي

حاولت استثمار تلك الأحداث للتقارب مع الولايات المتحدة، فراحت تقدم نفسها على أنها شريك وحليف يعتمد عليه في محاربة (الإرهاب)، وفي سبيل ذلك، قدمت روسيا تنازلات سياسية وأمنية وعسكرية كبيرة في آسيا الوسطى، كان البعض يعدها إلى عهد قريب من المحرمات في السياسة الروسية، وهو ما جعل وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول يقول «بأن ما تحقق في العلاقات مع روسيا الإتحادية هو من أهم انجازات الإدارة الأميركية»، فقد كان فلادمير بوتين هو أول رئيس أجنبي يتصل ببوش بعد الأحداث لكي يعبر عن تضامنه مع الولايات المتحدة، وأعلن عن دعمه للحملة العسكرية ضد (الإرهاب) فضلاً عن المساعدات الروسية المباشرة مثل إتاحة المجال الجوي والمعلومات الاستخباراتية ودعم قوات التحالف الشمالي في أفغانستان، فقد سمح فلادمير بوتين لدول الإتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى أن تقدم مجالاتها الجوية وقواعدها العسكرية للاستخدام الأميركي والحرب في أفغانستان[108].

على هذا الأساس، أن المقابل الذي توقع روسيا الإتحادية الحصول من الولايات المتحدة عليه يشمل أكثر من مجال، فهو يشمل بصفة لاسيما[109] إدراج الحرب التي تقودها منذ سنوات ضد الانفصاليين في الشيشان ضمن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الائتلاف الدولي لمكافحة (الإرهاب)، وكان هذا يعني تجاوز المجتمع الدولي للانتقادات التي دأبت في مواجهتها للنظام الروسي منظمات حقوق الإنسان نتيجة للممارسات التي تقوم بها القوات العسكرية الروسية في الشيشان، وقد انعكس هذا الاقتناع على معظم الدول الأوربية التي أصبحت تصف الحرب الدائرة في الشيشان بأنها لا تخرج عن كونها مشكلة داخلية روسية، وهو كذلك يشمل الوصول إلى تفهم أميركي حول موضوع التوسع شرقاً لمنظمة حلف شمال الاطلسي[110].

وفي هذا الصدد، كتب أيغور أيفانوف، وزير خارجية روسيا الإتحادية الأسبق، مشيراً إلى أن أحداث 2001/9/11 جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في اتجاه الاندماج في الفضاء الغربي، وتحدث فلادمير بوتين مشيراً إلى أن جذور روسيا

الإتحادية ترتد إلى القيم الغربية، في إطار هذا التوجه أيدت روسيا الغزو الأميركي لأفغانستان عام 2001، بل وسهلت للولايات المتحدة ـ أول مرة ـ الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى، كما في حالة أوزبكستان، يسهل منها غزو أفغانستان، كذلك اقترح الرئيس فلادمير بوتين على الولايات المتحدة في 23 ايار عام 2003 التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه يلتسن عام 1993[111].

إن ما يمكن استنباطه من ذلك، هو أن الولايات المتحدة في الوقت الذي ضمنت فيه موقف القيادة الروسية إلى جانبها في حملتها العسكرية، فإنها قد اعترفت لها بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي، وذلك بعد أن ثبت للإدارة الأميركية بأنها لن تستطيع تنفيذ عملياتها العسكرية من دون تعاون روسيا الإتحادية، وربما تضمنت المباحثات وعود أميركية بتحقيق بعض المطالب الروسية، ولاسيّما أن المرحلة ذاتها قد شهدت إعداد عدة دراسات تضمنت تحديد أهداف روسيا الإتحادية من التعاون مع الولايات المتحدة في حملتها على أفغانستان وركزت هذه الأهداف على النحو الآتي[112]: اعتراف الولايات المتحدة بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي، ووقف التوجهات الأميركية الساعية إلى توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، كذلك إدخال الحرب الروسية في الشيشان ضمن نطاق الحرب ضد (الإرهاب). علاوةً على الحصول على تأكيدات أميركية بالتأثير باتجاه فتح اعتمادات مالية لصالح روسيا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن مراجعة الإدارة الأميركية لموقفها بصدد مبادرة الدرع الصاروخية، وإلغاء الاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد السوفيتي السابق عام 1972، ولا سيّما اتفاقية الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ (ABM)[113]، واخيراً أن تتعامل الولايات المتحدة مع روسيا الإتحادية بوصفها شريكاً في صنع القرارات الدولية، سواء من خلال الناتو أو من خلال مجموعة الدول الاقتصادية الثمانية بعد إضافة روسيا الإتحادية إلى المجموعة، أو من خلال المشاورات الثنائية المباشرة أو عبر المحافل الدولية[114].

لقد امتازت هذه الحقبة من العلاقات الأميركية مع روسيا الإتحادية بالتعاون في مجال مكافحة (الإرهاب) إذ قدمت روسيا الإتحادية كل الدعم والتسهيلات للولايات المتحدة في حربها على أفغانستان، وقد ساعد ذلك على تغلغل الولايات المتحدة في دول آسيا الوسطى على شكل قواعد عسكرية واتفاقيات ثنائية.

المرحلة الثانية: (2003 ـ 2011)

على الرغم من التعاون الروسي الأميركي في مجال مكافحة الإرهاب[115]، إلا أن أحداث أيلول 2001 وما تلاها أدت دوراً محورياً في تغيير التوجهات والمسارات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية لروسيا نتيجة توغل الولايات المتحدة في مناطق تعد تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسي منذ العهد القيصري، بذريعة محاربة (الإرهاب)، لقد ساهمت روسيا وبشكل مباشر في دعم المجهود الأميركي لإسقاط حركة طالبان الأفغانية خوفاً من طلبنة آسيا الوسطى، وتخوفاً من امتداد المواجهات الأصولية إلى جمهوريات روسيا الإسلامية في الشيشان وداغستان، وقد استغل فلادمير بوتين أحداث 11/9/ 2001، من أجل تخفيف الضغوط والانتقادات الأميركية الموجهة له شخصياً، وللجهد العسكري الروسي في جمهورية الشيشان، انطلاقا من أن حرب روسيا في الشيشان هي في حقيقة الأمر جزء من حرب روسيا على الإرهاب الدولي، لكن حدثت خلافات روسية أميركية حول المصالح الأميركية في القوقاز والمسمى الأميركي لمحور الشر الذي ضم إيران، العراق سابقاً، وكوريا الشمالية، واستراتيجية الحرب الاستباقية[116].

ثم جاء إعلان الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من معاهدة الصواريخ البالستية، التي كانت الدولتان قد وقعتاها عام 1972، وهو أمرٌ عارضته روسيا الإتحادية، وأكدت أنه سيضر بالتوازن العسكري العالمي وسيزيد من سباق التسلح، وأكدت أن المعاهدة ضرورية لحفظ الأمن الدولي، وعلى الرغم من إعلان الرئيس الروسي فلادمير بوتين أن في أمكان بلاده إنتاج المزيد من النظام الصاروخي المتعدد الرؤوس للرد على الدرع الصاروخي الأميركي، وان التكلفة ستكون قليلة وهي ضمن القدرة الروسية، فإنه بقي يقاوم

محاولات نظيره الأميركي لإقناعه بانسحاب البلدين من المعاهدة على نحو متبادل[117].

وعلى هذا الأساس تجد أن روسيا الإتحادية عملت على تغيير توجهاتها تجاه الولايات المتحدة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: السياسة الانفرادية التي أتبعتها الولايات المتحدة في ادارة شؤون العالم، والتي همشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم التزامها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في آذار 2003، إذ عارضت روسيا الإتحادية الغزو الأميركي للعراق بدون ترخيص من مجلس الأمن، وفي هذا الميدان نسقت روسيا سياساتها مع ما بدأ لها أنه معارضة ألمانية ـ فرنسية للسياسة الأميركية، وبعد اكتمال الغزو، طالب فلادمير بوتين بأن تستكمل لجان التفتيش البحث عن أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج جهودها، وهو ما أصرت الولايات المتحدة على رفضه وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان[118].

وقد أعلن فلادمير بوتين في عام 2004، في اجتماع مع قادة القوات المسلحة، أن بلاده تطور جيلاً جديداً من الأسلحة النووية لا تملكه قوى نووية أخرى في العالم (في إشارة إلى الولايات المتحدة) وسوف يدخل الخدمة في غضون السنوات المقبلة لحماية روسيا عما وصفه بتحديات أمنية مستقبلية، وعاد في مؤتمر ميونخ شباط 2005 ليؤكد هذا الجدل وليناصره في القول ايغور أيفانوف وزير الخارجية الروسي، حيث أكد أن هذه الأسلحة ليست موجهة إلى دولة بعينها، بل تهدف لضمان أمن وسيادة روسيا في مواجهة أي تهديدات مستقبلية وهذا ما حدا إلى أن يكون لاحتمالية عودة استراتيجية الردع الكلاسيكية دور مهم في العلاقات الأميركية الروسية[119].

إن تصريحات الرئيس فلادمير بوتين تؤكد أن روسيا الإتحادية لا تزال تنظر إلى السياسة الأميركية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية، فروسيا الإتحادية تدرك أن الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج، وفي أفغانستان وفي العراق، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي

يتكامل مع امتداد حلف شمال الأطلسي ونشر الدرع المضادة للصواريخ في دول أوربا الشرقية، فهذه التصريحات هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأميركية، وفاعليه الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى سباق التسلح بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة وإنما بالسير بخطى ثابتة ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ تفكك الإتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الانفراد الأميركي في أدارة الشأن الدولي[120].

ولذلك جاءت الأزمة الروسية الجورجية (2008/8/8) في إطار إعادة إنتاج واستئناف روسيا لاستراتيجية جديدة هدفها استيعاب الوضع الجديد وإبداء الكفاية والمرونة في التعامل معه سواء الذي أصبحت عليه من حيث المعطيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإقليمية والدولية... الخ[121]، أو ذلك الذي يتعلق بطبيعة البيئة العالمية أو الاستراتيجيات المختلفة الأهداف والأدوار المتضاربة أو المتفاعلة في إطارها مع الأهداف والاستراتيجيات والأدوار الروسية[122]، وقد مثلت هذه الأزمة بداية جديدة في العلاقات الأميركية الروسية، فمن خلال هذه الأزمة أرادت روسيا الإتحادية تعزيز مكانتها الدولية[123].

إن سياسات فلادمير بوتين ومن ثم ديمتري مدفيدف ترمي إلى تعزيز قوة روسيا الإتحادية في توازنات القوى الدولية، بل العمل على اعادة التوازن للعلاقات الأميركية الروسية، مع محاربتها لأي محاولة في التدخل في الشؤون الداخلية لها، مع سعيها لتطوير العلاقات مع الصين والجوار الاسيوي وصولاً إلى الهند التي تتمتع بعلاقات تاريخية مع الإتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الإتحادية حالياً[124] لكن سياستيهما تكون حساسة وذات بعد عنيف، تجاه المحاولات الرامية إلى ضم مناطق النفوذ الروسية لحلف شمال الأطلسي مثل جورجيا وأوكرانيا، ولعل مواجهتها مع جورجيا المثال البارز على ذلك، بعد أن استجابت جورجيا لإغراءات الغرب في تحدي الروس والمساس بموضوع الأمن الروسي، إذ إن الروس أدركوا أن الذي يواجههم في الساحة هو الدور والحضور الأميركي وليس القوة الجورجية حتى وان

تصدرت الواجهة، وقد كان الرد الروسي قاسيا ودموياً، بحيث كشف كل عيوب النظام الجورجي، وأوضح عجز الغرب في مساعدة جورجيا حينما تكون المواجهة ضد روسيا الإتحادية، لذلك كان العقاب الذي تلقته ومن دفعها قاسيا ومؤذياً، لأنه مس الجانب الحساس في البناء الروسي والمتمثل بالأمن القومي الروسي[125].

ومع تغير القيادة السياسية في كلا البلدين بتسلم دمتري مدفيدف رئاسة الدولة الروسية الذي يمثل استمرارا للنهج الذي اختطه فلادمير بوتين من خلال مجموعة من الاجراءات اهمها (العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الإتحادية)[126]، وكذلك تسلم باراك أوباما رئاسة الدولة في الولايات المتحدة الأميركية أخذت العلاقات الروسية الأميركية تأخذ منحى آخر، إذ إن سعي القيادات الروسية إلى تعزيز مكانة روسيا الإتحادية في النظام العالمي سينعكس على العلاقات الأميركية الروسية، ويمكن ايراد قول الرئيس الروسي دمتري مدفيدف لتأكيد هذه الحقيقة (إننا لا نطلب من أحد أن يحب روسيا، ولكننا لن نسمح لأحد أن يسيئ إلينا، وسنحصل على الاحترام الذي نستحقه ليس بالقوة، ولكن من خلال تصرفاتنا ونجاحنا)[127].

وقد تمثلت أهم مبادئ السياسة الخارجية لمدفيدف في أن روسيا تبني سياستها الخارجية في إطار احترام القانون الدولي الذي تعده الأساس والمرجع لتنظيم جميع العلاقات الدولية، والعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب والرفض المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد حتى لو كان من يحكم هذا العالم دولة لها ثقلها مثل الولايات المتحدة الأميركية، لأنه سيكون عالم غير مستقر ومهدد بالصراعات الدولية[128]. وبالمقابل أعلن الرئيس أوباما، أن من أبرز توجهاته في السياسة الخارجية هو تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم بعد التشويه الذي أصابها[129]، نتيجة تداعيات غزو العراق وأفغانستان، ولذلك يجب العمل مع القوى الدولية الأخرى للحل المشاكل الدولية[130]. أن ذلك شكل بدايةً لمرحلة جديدة للعلاقات الأميركية الروسية. ونتيجة للجهود التي بذلها (دمتري مدفيدف وأوباما) فقد توصل الطرفان إلى معاهدة ستارت الجديد التي أقرها الكونغرس الأميركي والدوما الروسي في بداية 2011.

من خلال ما تقدم، يمكن القول إن تطور العلاقات الأمريكية السوفيتية، والعلاقات الأميركية الروسية يكشف عن أن هذه العلاقات مرت بمراحل مختلفة، وكل مرحلة لها سماتها وخصائصها ومتغيراتها التي أثرت في سير هذه العلاقة، بل إن المكانة الدولية للقوتين العظميين في النظام الدولي حددت طبيعة هذه العلاقة، فعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يشهد مشاركتهما الفعالة في الشؤون الدولية فحسب، بل شهد احتكارهما المشترك لتقرير مصير العالم، وأن إدراك الطرفين تجاه أحدهما الآخر كان مؤطراً بإطار أيديولوجي، بل ادت الأيديولوجية دوراً كبيراً في العلاقة بين الدولتين.

ونتيجة لذلك جابه أحدهما الآخر بسلسلة من الإجراءات بهدف تحجيم دور الآخر في العلاقات الدولية، بل في التحكم بتفاعلات النظام الدولي، فالولايات المتحدة تبنت جملة من الاستراتيجيات أهمها : استراتيجية الاحتواء، واستراتيجية مبدأ ترومان، واستراتيجية مشروع مارشال، بل تم تأسيس حلف شمال الأطلسي لمواجهة المد الشيوعي، وبالمقابل أسس الإتحاد السوفيتي حلف وارشو، ومنظمة الكوميكون وغيرها من الإجراءات التي ترمي إلى التوسع إلى أبعد نقطة من العالم، ونتيجة لهذا التوتر الكبير في العلاقات الأميركية السوفيتية فقد أصبحت الأمم المتحدة عديمة الفاعلية نتيجة استخدام حق الفيتو بشكل كبير، وعلى الرغم من حالة التوتر والصراع المتصاعدة بين الدولتين فإن ذلك لم يؤد إلى الصدام العسكري المباشر بينهما نتيجة امتلاكهما الأسلحة النووية، كما كان للزعامات السياسية التي استلمت زمام الأمور في الدولتين أثر بارز على العلاقات الأميركية السوفيتية والعلاقات الأميركية الروسية، فعلى سبيل المثال، كان لوفاة الزعيم السوفيتي ستالين أثر حاسم في التغيرات التي طرأت على مظاهر العلاقات الدولية، بل أضعفت من مبررات استخدام الحرب بوصفها مبدأ حتمي للصراع، وعلى الرغم من ذلك شهدت العلاقة بين الدولتين نشوء العديد من الأزمات التي كادت أن تأخذ العالم إلى المجهول مثل الأزمة الكوبية، وأزمة برلين، وأن للازمة الكوبية أثر بارز على العلاقة بين الدولتين والأطراف الدولية الأخرى وتحديداً فيما يتعلق بالصين، بل كانت السبب في الانشقاق الصيني السوفيتي والتقارب الأميركي الصيني، ولهذا

السبب فضلاً عن تعقد المعضلة الفيتنامية دفع الرئيس الأميركي نيكسون إلى إعادة تقييم الاستراتيجية الأميركية، بل زيارة الصين بشكل مفاجئ وبفعل الزيارة جرى التقارب بين الدولتين.

وعلى الرغم من الشد والجذب بين الدولتين موضوع الدراسة، لم يمنع ذلك من عقد العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية بينهما خلال الحرب الباردة وبعدها، ومع ذلك كان لإعلان الرئيس الأميركي ريغان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية، بل أنهت هذه المبادرة سباق التسلح بين الدولتين إلى غير رجعة بفعل ضعف الاقتصاد السوفيتي وعدم قدرته على مجاراة الاقتصاد الأميركي.

ونتيجة لكل ما سبق، علاوة على إعلان الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف سياسة الغلاسنوست والبيروستريكا، وعدم القدرة على إدارة هذه التحولات، أدى ذلك إلى تفكك الإتحاد السوفيتي وبروز خمس عشرة جمهورية متعارضة المصالح، بل انبثق نظام دولي جديد تحت اسم النظام العالمي الجديد يمتاز بهيمنة الولايات المتحدة عليه، وبذلك برزت دولة جديدة وبحدود جديدة هي روسيا الإتحادية، حلت محل الكيان القانوني للاتحاد السوفيتي وما يترتب عليه من حقوق والتزامات، ونتيجة للوعود التي قطعها الغرب لروسيا الإتحادية المنهارة اقتصادياً تبنت التوجهات الغربية المتمثلة بالانفتاح والتعدية السياسية وغيرها، إلا أن الغرب لم يقدم ما تعهد به لروسيا الإتحادية، ولذلك بدأت تظهر توجهات جديدة تحاول صياغة العلاقات الروسية الغربية بشكل عام والعلاقات الروسية الأميركية بشكل خاص على أساس إعادة الهيبة للدولة الروسية، وقد تعاظم هذا الاتجاه مع وصول الرئيس الروسي فلادمير بوتين إلى السلطة، ونتيجة أحداث 2001/9/11 وظهور الحرب على (الإرهاب) ظهر تعاون روسي أميركي نتيجة المصلحة المشتركة بينهما في بداية الأمر، إلا أن التفرد الأميركي في مكافحة (الإرهاب) واحتلال العراق وتهميش الدور الروسي في الشؤون الدولية أدى ذلك كله إلى حصول خلافات عميقة في العلاقة بين الدولتين وتحديداً خلال حقبة (بوش ـ فلادمير بوتين).

ونتيجة التفرد الأميركي بالشأن الدولي، وتهميش الدور الروسي، علاوة على سعي الغرب إلى ضم جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، فقد كان الرد الروسي حازماً في 2008/8/8، وكان ذلك بمثابة ردا روسيا على المحاولات الأميركية للعودة إلى تطبيق سياسة الاحتواء تجاهها، بل إيذاناً بدور روسي جديد يحاول إنهاء التفرد الأميركي في العلاقات الدولية.

وبالنتيجة، كشف تطور العلاقات الأميركية الروسية عن أن هذه العلاقات ترتكز إلى مجموعة من المقومات أهمها المقوم السياسي والمقوم الاقتصادي والمقوم العسكري، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني.

هوامش الفصل الاول

(1) See: Michael Cox, The 1980s Revisited or the Cold War as History - Again, edited by: Olav Njqlstad. Frank Cass In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation, London, 2004, p12.

(2) جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 323، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 43.

(3) ينظر: روجيه غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف نحظر للقرن الواحد والعشرين، ترجمة مروان حمادي، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص ص 17 ـ 18.

(4) من ابرز المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين بعد الحرب العالمية الثانية ومن اهم اهدافه هو الدفاع عن الغرب من التهديد السوفيتي والعمل على هزيمة الشيوعيين في اقل تكلفة. وكان خلافه مع كينان حول التكتيك والاستراتيجيات وليس الاهداف. ينظر: http// www.amazon.com.

(5) المصدر نفسه، ص18.

(6) الحرب الباردة: لقد عبر ريمون آرون Raymond Aron عام 1947 عن معنى الحرب الباردة بقوله (سلم مستحيل وحرب غير محتملة الوقوع)، ينظر:عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، دار أقواس للنشر، تونس، 1994، ص 233.

(7) طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 11.

(8) سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2009، ص 215.

(9) ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة، بيروت، 2008، ص 73.

(10) فيصل الخشالي، مستقبل حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، 2004، عبر شبكة المعلومات الدولية: http//. www. BBC. Arabic. com.

(11) See: j. w. Burton, international relation: Ageneral theory. Cambridge University press, Cambridg, 1967, p103.

(12) John W. Buntonm, World Society, Cambridge University press, London, 1972, p 140.

(13) مازن اسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد 2، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1988، ص 71.

(14) زياد طارق خليل، التخطيط الإستراتيجي والأداء السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 56.

(15) See: JoHN LEWIs GADDIS, strategies of containment, Oxford University press, New york 2005. p 53 - 56.

(16) ينظر: رينشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكية في العالم، ترجمة منعم النعمان، دار ابن خلدون، بيروت، 1974، ص ص 60 ـ 61.

(17) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط5 منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص ص 252 ـ 253.

(18) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص ص 127 ـ 128.

(19) See: Dav.d p. Callco: Rethinking Europe's future, Princeton Uuniversity press, London, 2001, p6.

(20) محمد جاد، المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 102.

(21) نزار إسماعيل الحيالي، الناتو بين الفعل التقليدي والمهام المستحدثة، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد 1، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1997، ص 5.

(22) مندوب أمين الشالجي، تطوير التحالفات العسكرية الأوربية وانعكاسها على العرب، في كتاب العرب والقوى العظمى، سلسلة المائدة الحرة، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص 70.

(23) Michael lind, the American way of strategy, Oxford University press, New york, 2006, p114.

(24) ينظر: ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص ص225 ـ 226.

(25) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 365.

(26) ينظر: ستيفن أمبروز، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1983، ترجمة نادية محمد الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994، ص 195.

(27) See: Donald E. Schmidt, The folly of war: American foreign policy 1898 - 005, algora, New york, 2005, p202.

(28) إسماعيل صبري مقلد، التقارب الأميركي ـ الروسي والحرب الباردة، مجلة السياسية الدولية، العدد 17، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1969، ص12.

(29) نعمت إسماعيل مخلف الدليمي، السياسة الخارجية الأمريكية (1939 ـ 1960) دراسة تحليلة، ج1، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009، ص 171.

(30) ينظر: حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص128.

(31) جون فوستر دالاس، حرب وسلم، تعريب عفيف الصميدعي، دار النشر للجامعيين، دمشق، بلا، ص49.

(32) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2002، ص 166.

(33) عبد القادر محمد فهمي، روسيا الإتحادية والوطن العربي : دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفيتي - الروسي تجاه الوطن العربي، في كتاب العرب والقوى العظمى، سلسلة المائدة الحرة، العدد 20، بيت الحكمة، 1998، ص 21.

(34) ينظر عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية : دراسة تحليلية لصراع قطبي القوة الدوليين ودورهما في صراعات العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 1995 ص ص 136 - 137.

(35) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص ص 166 - 167.

(36) ينظر خليل محسن، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 184.

(37) ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989، ص ص 25 - 31.

(38) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص ص 167 - 168.

(39) ففي أب من العام 1962 بدأ الإتحاد السوفيتي في إقامة قواعد صواريخ متوسطة المدى في كوبا، وقد أثارت هذه القضية ذعراً في الولايات المتحدة، فقد أصبح للاتحاد السوفيتي فرصة تسديد الضربة الأولى للولايات المتحدة، إذ لا تبعد كوبا سوى 90 ميلاً عن الولايات المتحدة، وقد صورت طائرات (U2) الأميركية الصواريخ السوفيتية، ولذلك وجهت الولايات المتحدة تهديداً صريحاً باستخدام السلاح النووي لأن ذلك يمس الأمن القومي الأميركي، ولذلك أدرك السوفيت ذلك، وأرسل خروشوف رسالة في يوم 1962/10/26، يتعهد فيها بإزالة الصواريخ، مقابل رفع الحصار الذي فرض على كوبا، وبذلك انتهت الأزمة: ينظر: سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص 239 - 240. اما وجهة النظر الروسية حول الازمة: تمكن الإتحاد السوفيتي من ازالة الصواريخ الموجودة في تركيا ودول الطوق، وبذلك حول الإتحاد السوفيتي الازمة إلى نصر: ينظر: http//: www. Russia alywm.

(40) نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء : السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 89.

(41) See: Graham Alison, Essence of Explaining the Cuban missile Crisis, Little Brown and Company, Boston, 1973, p 193.

(42) محمد موسى آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غربا تشوف (1961 - 1991)، ط2، دار المرتضى، بغداد، 2008، ص 32.

(43) See: Lawrence Freedman, Kannedy's wars: Berlin, Cuba, Laos and Vietnam, Oxford University press, 2000, p172.

(44) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأميركية ـ الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص 28.

(45) إسماعيل صبري مقلد، قضايا دولية معاصرة، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980، ص 221.

(46) See Lorenz M. luthi, Sino - Soviet Relations during the Mao years: 1949 - 1969, edited by Thomas p. Bernstin and Hua - yuli, in china learns from the soviet union: 1949 - present, New york, 2010, p30.

(47) روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1989، ص 131.

(48) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص ص 168 ـ 169.

(49) باقر جواد كاظم، التوازن الإستراتيجي في إقليم آسيا ـ الباسفيك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 51.

(50) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص 259.

(51) موسى محمد آل طويرش، مصدر سبق ذكره، ص ص 101 ـ 102.

(52) See: Christopher S. Derosã Politicol indoctrination in the U.S Army: from World war II to the Vietnam war, University of Nebraska, londin, p. p 219 - 221.

(53) ينظر: حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص ص 21 ـ 24.

(54) ينظر: إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، 1997، ص ص 151 ـ 152.

(55) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص 170.

(56) See: Michuel Sheehan, The International Politics of Space, Routledge, New york, 2007, p 174.

(57) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 160.

(58) See: Matthew Evangelista, Explaining the End of the Cold War: Turning Points in Soviet Security Policy, edited by: Olav Njqlstad, Frank Cass, In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation, London, 2004 p109.

(59) السيد أمين شلبي، الحرب الباردة: سنوات التحول [1980 ـ 1989]، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996، ص 41.

(60) See: Vladislar M. zubok, Afaild empire: the Soviet union in the Cold war from Stalin to Gorbachev, University of North Carolina press, united states, 2007 p. 278 - 280.

(61) السيد أمين الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص 41.

(62) والبيروسترويكا: تعني إعادة الهيكلة والبناء، وقد أقرها الرئيس السوفيتي غورباتشوف لتحقيق الأهدافالآتية: إدخال الديمقراطية في النظام الاشتراكي والتخلي على النظامالموجه والعمل باقتصاد السوقوتبني التعددية الحزبية والسياسية. اماالغلاسنوست فتعني الشفافية والوضوح وهي برنامج مكمل وإصلاحيللبيروسترويكا وهدفها: تحرير المواطن من البيروقراطية وفتح المجالللمبادرات الفردية. ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية http//: tarikh. yoo7. com.

(63) See: Stephen F.Coheñ Rethinking Russia: U.S. - Russian Relations in an Age of American Triumphalism, journal in international affairs, Vol. 63, No. 2, Spring/ Summer 2010, p.p 191 - 205.

(64) أيمن طلال يوسف، روسيا الفلادمير بوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية (2000 ـ 2008)، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 76.

(65) ينظر: موسى الزغبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2004، ص ص 92 ـ 94.

(66) compare with: *Beth A.Fischer*, The United States and the Transformation of the Cold War, edited by: Olav Njqlstad, Frank Cass, In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation, London, 2004, p189.

(67) رضوان راضي العبد الله، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في كتاب العرب في الإستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأردن، 1994، ص ص 65 ـ 66.

(68) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، بيروت، 2002، ص ص 371 ـ 372.

(69) نبيه الأصفهاني، انطلاقه جديدة لدبلوماسية روسيا الإتحادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998، ص 269.

(70) See: Matthew Evangelista, Explaining the End of the Cold War: Turning Points in Soviet Security Policy, edited by: Olav Njqlstad, Frank Cass̈ In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation, London, 2004, p 110.

(71) See: Stephen F.Cohen, Rethinking Russia: U.S.ÙRussian Relations in an Age of American Triumphalism, journal in international affairs, Vol. 63, No. 2, Spring/ Summer 2010, p.p 191 - 205.

(72) عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية ـ الأميركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 49.

(73) See: Dmitri Trenin, The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization, Carnegie Moscow center, New york, 2001, p 280 - 283.

(74) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص ص 40 ـ 41.

(75) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(76) See Stephen F. Cohen, Rethinking Russia: U.S. - Russian Relations in an Age of American Triumphalism, journal in international affairs, Vol. 63, No.2, Spring/ Summer 2010, p.p 191 - 205.

(77) نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 172.

(78) ينظر: محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1992، ص 149.

(79) ينظر: دفتر محمد سلامة، العلاقات الأميركية الروسية وقمة فانكوفر، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993، ص 221.

(80) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسية الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 41 ـ 42.

(81) See: Jeffrey Monkoff, Russia and the west: Taking the longer view, the center for strategic and international studies, the Washington quarterly, spring 2007, p125.

(82) For more information see: Walter liqueur, Russia's Muslim strategy, middle East papers, November 1, 2009, p.p 3 - 4.

(83) ينظر: عيسى اسماعيل عطية، الاستراتيجية الروسية تجاه الولايات المتحدة، ، اوراق دولية، العدد169، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص ص23 ـ 24.

(84) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(85) نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 174.

(86) أحمد دياب، روسيا والغرب: من المواجهة إلى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 172.

(87) فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية ـ الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة، دمشق، 2005، ص 116.

(88) See: F. Stephen Larrabee, NATO Enlargement after the first round, the international spectator XXXIV, No.2, April - June, 1999 p 73.

(89) ينظر: موريس كارالوف، بريماكوف: محطات من سيرة ذاتية، ترجمة طه عبد الواحد الولي، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2000، ص ص 5 ـ 7.

(90) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(91) ينظر: سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص 353.

(92) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي، منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، العدد 14، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص 51.

(93) نبيه الأصفهاني، انطلاقه جديدة لدبلوماسية روسيا الإتحادية، مصدر سبق ذكره، ص 266.

(94) for more information: See: Russia's Financial Crisis: the failure of Neoliberalism?, Magazine, January 1999, p. 28 - 32.

(95) ميخائيل تترنكو، روسيا والصين شركاء في السلام، ترجمة إبراهيم خليل رديف العزاوي، مجلة دراسات دولية، العدد 18، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 198.

(96) أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 172.

(97) محمد السيد السليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية لروسية، مصدر سبق ذكره، ص 42 ـ 43.

(98) Compare with: Olga oliker and others, Russian foreign policy: Sources and implication, RAND Corporation, united state, 2009 p. 116 - 120.

(99) ينظر: مهند عبد رشيد سليم الجنابي، السياسة الخارجية الروسية حيال المشرق العربي في عهد الرئيس فلادمير بوتين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 97.

(100) ينظر: محمد أسامة محمود عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد142، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2000، 250.

(101) See: Mingjiang Li, Soft Power: Nurture Not Nature Edited by Mingjiang Li, Lexington Books, In Soft Power China's Emerging Strategy in International Politics, United Kingdom, p.p 1 - 2.

(102) محمد سعيد أبو عامود، تحولات السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 75.

(103) محمود عليان عليمان، العلاقات الأميركية الروسية في مرحلة إعادة التوازن، مجلة دراسات دولية، العدد 16، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص ص 129 ـ 130.

(104) For more information See: David Corn, the lies of George W. Bush: mastering the politics of Deception, Crown, Crown publishers, New york, 2003, p. 28 - 32.

(105) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(106) سوسن إسماعيل العساف، مصدر سبق ذكره، ص 187.

(107) محمد سعيد أبو عامود، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(108) احمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 174.

(109) نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي ـ الأميركي بعد أحداث 11/سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 119.

(110) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد اللطيف علي المياح، توسيع الإطار الجغرافي لحلف الأطلسي، مجلة أوراق عربية، العدد 21، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999، ص ص1 ـ 2.

(111) ينظر : محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(112) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج: الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 195 ـ 196.

(113) See: Anders Aslund and Andrew kuchins, Presenting the «Reset Button on US - Russia Relations, Policy Brief, Number PB 9 - 6, March 2009, p 2.

(114) See: Jeffrey mankoff, Russian Foreign Policy: the Return of Great Power Politics, Rowman and Littlefield Publishers, united state, 2009, 9107.

(115) ينظر: وحيد عبد المجيد، الإرهاب وأميركا والإسلام ـ من يطفىء النار، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2004، ص ص 22 ـ 23.

(116) أيمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(117) لمى مضر الأمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 206 ـ 207.

(118) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(119) سوسن إسماعيل العساف، مصدر سبق ذكره ص ص338 ـ 339.

(120) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 70، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص50.

(121) لمزيد من التفاصيل ينظر: روبرت أي هاميلتون، ستراتيجية روسيا في الحرب على جورجيا، ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن، اوراق دولية، العدد169، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص ص 25 ـ 27.

(122) سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الجورجية على العلاقات الروسية ـ الأمركية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص 118.

(123) John E Chicky, the Russian - Georgian war: political and military implication for US policy, central Asia - Caucasus institute, policy paper, February 2003, p 5.

(124) See: Sergei lavrov, The Rise of Asia, and the Eastern vector of Russia's foreign policy, Russia in Global Affairs, Vol. 4. No 3, July - September, 2006, p69.

(125) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص ص 3 ـ 4.

(126) Jacob W. Kipp, Medvedev Approves New Russian Military Doctrine, The Jameston Foundation, february - 8/2008: http:// www.jamestown.org/articles.

(127) http//: www. aljazeera, net.

(128) لمى مضر الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص ص 184 ـ 185.

(129) ينظر: حسن نافعة، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص ص233 ـ 234.

(130) ينظر: محمد المنشاوي، أين تتجه الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 231.

الفصل الثاني

مقومات العلاقات الأميركية الروسية

الفصل الثاني

مقومات العلاقات الأميركية الروسية

إن تطور العلاقات الأميركية الروسية يكشف ويوضح مجموعة من المقومات التي ترتكز عليها عملية التفاعل بين الدولتين بجوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية المختلفة والتي تؤثر من ثَمَّ في سير هذه العلاقة وتتجه بها نحو تحديد طبيعتها سواء أكانت تتسم بطابع التعاون أم التنافس أم الصراع، فمن خلال استعراض المقومات في العلاقات الأميركية الروسية، يتضح حجم التفاعل الأميركي الروسي. فالمقومات السياسية تعد من المقومات المهمة في هذه العلاقة، فهي تتضمن (توسيع حلف شمال للأطلسي، إصلاح الأمم المتحدة، تشكل النظام الدولي، أحداث 2001/9/11، والحرب على (الإرهاب)، والديمقراطية وحقوق الانسان) ومن ثم فان هذه المقومات هي الاطار السياسي الذي يحدد هذه العلاقة، وأن المقومات الاقتصادية المتمثلة في (التبادل الاقتصادي والتجاري، النفط والغاز (أمن الطاقة)، انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية)، ومن ثم فمن خلال هذه المقومات يتضح حجم الترابط الاقتصادي بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، واخيراً تشكل المقومات العسكرية بما تتضمنه من ركائز أساسية (سباق التسلح، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى والجار القريب، الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية، تجارة السلاح، أسلحة الدمار الشامل) الإطار العسكري الذي يؤطر عملية التفاعل في جانبها العسكري.. وهو ما سيتم تناوله في المباحث الثلاثة التي يتضمنها هذا الفصل.

المبحث الأول

المقومات السياسية للعلاقات الأميركية الروسية

يعد المقوم السياسي من المقومات المهمة في تحديد طبيعة العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، إذ إن الدول تنطلق من مصالحها وقوتها في تعاملها مع الفواعل الدولية الأخرى. وفي هذا السياق حث ميكافيلي أميره قائلاً «إن الأمير الذي لا يتمنى فقد مملكته يجب أن يفكر ويتصرف دائماً بلغة القوة، وان يدخر موارده ويزيد منها، لا أن يبددها، وان يحاول تعزيز قوته وهيبته والتقليل من قوة وهيبة منافسيه، وان يحكم بالقوة والخداع، ولا يأبه إذا ما وصف بالشدة»[1]. ولما كان التطلع إلى القوة والنفوذ هو العنصر المميز للسياسة الدولية، يصبح في حكم الواقع والضرورة من سياسات القوة والسلطان، ولا تتساوى جميع الدول عادة في درجة انشغالها في السياسات الدولية، ويعني هذا أن علاقة الأمم بالسياسات الدولية تحمل في الواقع صفة الديناميكية، وهي تتبدل بتبدل النفوذ ومتعلقاته[2]. وعلى هذا الأساس قُسمت المقومات السياسية في العلاقات الأميركية الروسية إلى ما يأتي:

المطلب الأول: توسيع حلف شمال الأطلسي

لقد أنشأ حلف شمال الأطلسي عام 1949 إذ جاء ليمثل الذروة في ترتيبات الأمن الجماعية التي أنشأها الغرب لمواجهة ما يسمى بالخطر الشيوعي، والحيلولة

دون امتداده إلى داخل أوربا وبقية الأقاليم الاستراتيجية في العالم، وتبنى الحلف لأجل تحقيق هذا الهدف عدداً من الاستراتيجيات كان أولها وأهمها استراتيجية الانتقام الشامل إذ كانت الولايات المتحدة أنذاك تحتكر لوحدها السلاح النووي لمواجهة الخطر الشيوعي كما أدعى الغرب، فأن هذه المهمة تتطلب من الخلف أن يتحول من أطاره الجغرافي إلى إطار استراتيجي طبقاً لما تتطلبه كل مرحلة من مراحل المواجهة مع السوفيت، فليس غريباً أن نرى الحلف قد ضم كلا من اليونان وتركيا إليه، فضلاً عن ذلك قام الحلف بمد نشاطه مع نشاطات الأحلاف الغربية الأخرى كالحلف المركزي، وحلف السياتو، وبذلك كان الحلف محور المواجهة مع السوفيت[3].

لقد كانت التغيرات التي حدثت في أواخر القرن العشرين وبالتحديد خلال عقد التسعينات على درجة عالية من الأهمية، إذ شهدنا تفكك الإتحاد السوفيتي ونهاية المواجهة بين الشرق والغرب وتحرير أوربا الوسطى، فضلاً عن ذلك كان هناك ظهور دول جديدة أو اندماج لدول أخرى، وقد رافق ذلك ظهور صراعات وتحديات جديدة، ينبغي وضع استراتيجيات مواجهة جديدة تتناسب ومستوى التغيير الحاصل، بفعل طبيعة المشاكل الجديدة[4]. فبعد تفكك الإتحاد السوفيتي شهد العالم حل حلف وارشو، ومن ثم بات من المنطقي حل حلف شمال الأطلسي لعدم وجود المبرر لاستمراره لكونه حقق الهدف الذي أقيم من أجله، إلا أن الذي حصل وبعد خروج الولايات المتحدة قوية بعد نهاية الحرب الباردة وتربعها على هرم القوة الدولية، ورغبة منها في استمرار ربط الأمن الأوربي بالأمن الأميركي سعت إلى تعزيز بقاء الحلف وإعادة رسم دور جديد له في بيئة ما بعد الحرب الباردة أو إجراء عملية تكيف له مع متطلبات هذه المرحلة وبما يتناسب والدور المكلف به في التركيز على المهمات الداخلية والخارجية وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام[5].

إن الدعوة لتوسيع حلف شمال الأطلسي تمثل تغيراً مهماً في السياسة الخارجية الأميركية، فمن المعروف أن من ثوابت السياسة الخارجية الأميركية هو التدخل في الحروب والنزاعات المسلحة في المناطق التي لها فيها مصالح حيوية، أو

لصالح دول حليفة، إلا أن العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه يؤشر بداية تدخل الولايات المتحدة في مناطق ليست لها مصالح استراتيجية أو اقتصادية كتدخلها في الحرب الأهلية في البوسنة، كما أن توسيع حلف شمال الأطلسي يتنافى مع معاهدة حلف شمال الأطلسي الأساسية التي جعلت الاختصاص الإقليمي للحلف مقتصرا على الدفاع عن أقاليم الدول الأعضاء في الحلف (In Area) وليس خارج تلك الأقاليم، ولمواجهة هذه الحالة ارتأت الدول الأعضاء في الحلف أهمية التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة، فقررت في اجتماع مجلس الحلف الذي عقد في حزيران 1990 إدخال تغيرات على الاستراتيجية العسكرية للحلف بحيث يستطيع الحلف العمل خارج المنطقة (out area) المحددة له[6].

هنا ينبغي ابراز حقيقة أساسية وهي أن الولايات المتحدة تتحكم في صياغة استراتيجية حلف شمال الأطلسي، فهي القوة المهيمنة على مقدرات الحلف بسبب قدرتها ونفوذها العسكري والتكنولوجي الذي لا يمكن أن تحل محله القدرة العسكرية للدول الأخرى الأعضاء فيه، وهو مشهد بدا واضحاً في أزمة كوسوفو[7]، وعدم قدرة الدول الأوربية على ردع يوغسلافيا، والتدخل لحل الأزمة بمفردها[8].

إن هناك أهدافاً لخطة التوسيع يمكن فهمها في إطار الاستراتيجية العالمية للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، رغبة منها في تكريس الوضع الذي نشأ في أوروبا بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وتكريس زعامتها أطول مدة ممكنة، فضلاً عن كون التوسع يعزز المواقع العسكرية والاستراتيجية للحلف، فعملية التوسع المذكورة لدول وسط وشرق أوربا ستؤدي ليس إلى محاصرة أي دور مستقبلي لروسيا الإتحادية فحسب وإنما سعياً نحو ضم جمهوريات من قارة آسيا عبر شرق أوروبا بما يمكن الحلف من الوصول إلى الصين والحيلولة دون إقامة تحالف بينها وبين روسيا الإتحادية لا سيّما بعد تحسن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مؤخراً[9].

إن أبرز الساسة الذين كتبوا تأييداً لمسألة التوسع، السيناتور الأميركي السابق ريتشارد لوجار، وهنري كيسنجر وبريجنسكي، وفي كتاباتهم حول توسيع حلف شمال الاطلسي، ساقوا المبررات الاتية: أن قضية توسيع الحلف قضية محورية لأنها تأتي

يطلب من دول شرق ووسط أوروبا وليس من جانب الحلف الذي عليه أن يتجاوب مع هذه الطلبات التي تلح عليها دول عانت الإحتلال السوفيتي وتخشى المستقبل، كما أن ضم بعض دول شرق ووسط أوروبا سوف يسد ما ترتب على تفكك حلف وارشو من فراغ أمني يمكن أن يفجر المنطقة ومن ثم فالضم يأتي لخدمة استقرار غرب أوروبا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية لدول شرق ووسط أوروبا[10]، وأخيراً يحول ضم دول من شرق ووسط أوروبا دون عودة روسيا لممارسة سياسة قيصرية جديدة تخل بالتوازن والاستقرار في هذه المنطقة[11].

لقد لقي توجه الولايات المتحدة لتوسيع حلف شمال الأطلسي، منذ البداية، اهتماماً كبيراً في روسيا على المستويين الشعبي والرسمي، وظهرت المعارضة واضحة في انتخابات مجلس الدوما، الأمر الذي أدى إلى تقوية المشاعر ضد الغرب والقوى الإصلاحية في روسيا الإتحادية، عام 1996، وقد اعترف وزير الدفاع الروسي الأسبق رديونوف (Radionov) آنذاك بأن ما يهدد الأمن الروسي من توسيع حلف شمال الأطلسي هو وجود قوى أجنبية على أقاليم الدول الأعضاء الجدد في حلف شمال الأطلسي، تقع على الحدود الروسية[12]. وانطلاقاً من دبلوماسية المخاتلة[13]، ولإظهار حسن النوايا الأوربية والأميركية، تم التوقيع في عام 1997 على اتفاق شراكة بين روسيا وقيادة حلف شمال الأطلسي سمي بـ وثيقة التأسيس (Founding act)[14].

إن الولايات المتحدة أكثر أعضاء حلف شمال الأطلسي اندفاعاً لتوسيع الحلف نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع الشراكة من أجل السلام، مع دول شرق أوروبا بوصفه خطوة أولية نحو تأهيلها للانضمام إلى عضوية الحلف، وإذا كانت الولايات المتحدة هي التي دعت إلى إنشاء الحلف عام 1949 فهي صاحبة الدعوة إلى توسيعه، وعلى الرغم من معارضة روسيا الإتحادية الشديد لتوسيع الحلف، فقد أكدت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق موقف الولايات المتحدة بهذا الشأن عندما قالت «إن توسيع حلف شمال الأطلسي سوف يمضي قدماً رغم اعتراض روسيا الإتحادية، وأن أي اتفاق بين روسيا الإتحادية وحلف شمال الأطلسي لا

يمنع من دعوه دول البلطيق أو أي دولة أخرى للانضمام إلى الحلف،[15] أن توسيع الحلف بدعوى حماية دول شرق ووسط أوربا من أي تهديد روسي مستقبلي لا أساس له من الصحة في ظل التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية وباقي دول شرق أوروبا ودول البلطيق[16].

وانطلاقاً مما تقدم، تتضمن خطط توسيع حلف شمال الأطلسي أبعاداً سياسية واستراتيجية تتجاوز مصلحة الأمن الأوربي، ويأتي في مقدمتها الأبعاد الخاصة بأهداف الاستراتيجية الأميركية التي تسعى إلى تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة في الدول المحاذية لروسيا بهدف محاصرة أي دور عالمي أو إقليمي لها بعد أن تتعافى الدولة الروسية من عللها السياسية والاقتصادية ولا سيما أن روسيا الإتحادية هي وريثة الإتحاد السوفيتي السابق[17]، كذلك الخوف والقلق من احتمال ظهور القوميين المتشددين الروس في القيادة الروسية والذين يرفضون التعاون مع الغرب، ولذلك يأتي توسيع الحلف يأتي للحيلولة دون وقوع الحكومة الروسية في أيدي النخب العسكرية أو احتمال عودة روسيا إلى ماضيها، ولا سيما بعد نقض الإتحاد الروسي للوعود التي قدمها بشأن الحد من مبيعات السلاح الروسي والمعدات الحربية إلى دول أوربا الشرقية وأفغانستان وكوريا الشمالية وإيران، فضلاً عن إعادة نشر القوات الروسية إلى دول وسط وشرق أوروبا وهو أمر اثار حفيظة الولايات المتحدة وجعلها تمضي قدماً في (توسيع الحلف)[18] الذي جرى على وفق مراحل تهدف ضم الدول الأقرب إلى أوروبا والانتقال تدريجيا إلى الدول المحاذية لروسيا الإتحادية[19]. ولم تكن عملية توسيع الحلف عملية عفوية، وإنما جرت على وفق عملية منهجية وعلى مراحل أخذت في الاعتبار القيمة الاستراتيجية للبلدان التي ينوي الحلف التوسع نحوها[20]، الأمر الذي حقق عدة مزايا منها احتواء المعارضة سواء الروسية التي ترى في التوسع تهديداً لأمنها أم المعارضة من داخل الحلف ولا سيماً داخل الولايات المتحدة التي ترفض أن يجري توسيع الالتزامات الأمنية الخارجية، وتقليص حجم التكاليف فيما لو فشلت عملية التوسيع، فضلاً عن ذلك جرى عملية التوسيع بشكل متوازي مع عملية توسيع الإتحاد الأوربي[21].

ولذلك جاءت وثيقة الأمن القومي الروسي لتؤكد المخاطر التي تتوجسها من توسيع حلف الأطلسي، إذ تذكر الوثيقة «أن من أهم التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي على الصعيد العالمي هو توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، وتهم القيادة الروسية الولايات المتحدة بأنها تسعى لإقامة خط جديد لتقسيم أوربا مما يهدد السلام البارد (Cold peace) ويؤدي إلى أن تدخل روسيا في سباق تسلح نووي جديد لمواجهة حلف الأطلسي، كما أن توسيع الحلف يعني توسيع مجال سيطرة الولايات المتحدة، وهي الدولة المهيمنة على سياسات الحلف، ويدعمون رؤيتهم هذه بقولهم» أن ليس لروسيا سوى اعتراضات قليلة جداً أزاء توسيع الإتحاد الأوربي ويعزى ذلك إلى أن الولايات المتحدة ليست عضواً فيه»[22]. ولذلك انطلقت المعارضة الروسية لتوسيع الحلف من عدة اعتبارات، أولها عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التي قام الحلف لاحتوائها، وثانيها أن توسع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوربا، وثالثهما، أن توسيع حلف شمال الأطلسي بوصفه أحد المقومات السياسية في العلاقات الأميركية الروسية يتمثل في أن الولايات المتحدة تحاول إعادة تطبيق (استراتيجية الاحتواء Strategy of Containment)[23] تجاه روسيا الإتحادية بما يعزز هيبتها ومكانتها في النظام الدولي، وضمان عدم ظهور دور دولي جديد لروسيا الإتحادية في السياسة الدولية.

وخلاصة ما تقدم، أن استمرار الولايات المتحدة بتوسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه دول الجوار القريب لروسيا الإتحادية اثر وسوف يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية، بل سيكون مصدراً من مصادر التوتر في هذه العلاقة.

المطلب الثاني : إصلاح الأمم المتحدة

إن هناك جدلية واضحة بين النظام الدولي ـ اي ترتيب الدول على وفق قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ومقدرتها على التأثير في السياسة الدولية ـ وبين التنظيم الدولي ـ اي انتماء الدول إلى منظمات إقليمية ودولية، ومدى التزامها بمواثيقها والالتزام بالقرارات التي تصدرها بشأن المسائل ذات العلاقة بعلاقاتها مع غيرها من الدول. ولذلك إن التجربة الدولية تدل على أن كل تنظيم دولي تكون بناء

على واقع إقليمي أو دولي معين، ساهم بشكل ما في إيجاد هذا التنظيم، فعلى سبيل الإبانة (إن الحلف المقدس جاء نتيجة الحروب النابليونية التي تركت أثارها في أنشاء هذا الحلف)[24] كما أن عصبة الأمم التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة للواقع الدولي والرؤى التي سادت تلك الحقبة، كما أن الأمم المتحدة نشأت أيضاً بعد واقع دولي معين تمثل بالحرب العالمية الثانية وجاءت تعبيرا عن إرادة الدول المنتصرة وتحديداً الولايات المتحدة بفعل مكانتها بعد الحرب، وبعد انتهاء الحرب الباردة تحولت الأمم المتحدة إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية بفعل تزعمها النظام العالمي الجديد[25]. فعلى الرغم من أن الحرب الباردة أدت إلى توسع نطاق الخلاف بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وامتداده إلى معظم القضايا المهمة، ولأن الإتحاد السوفيتي اصبح بعد تبني الولايات المتحدة استراتيجية الاحتواء (Strategy of Containment) معزولاً في منطق الحرب الباردة، فقد أصبح الفيتو سلاحه الوحيد للدفاع عن مصالحه ولا سيّما في السنوات الأولى لوجود الأمم المتحدة[26]. وبالمقابل اتاح تفكك الإتحاد السوفيتي للولايات المتحدة القيام بدور قيادي عالمي ولا سيّما على صعيد الأمم المتحدة وقد مر هذا الدور بمرحلتين[27]:

المرحلة الأولى: تميزت بخضوع الأمم المتحدة لهيمنة الولايات المتحدة بعد أن كان الإتحاد السوفيتي يشاركها في هذه الهيمنة، وقد كان مجلس الأمن أكثر أجهزة منظمة الأمم المتحدة تعبيراً عن هذه الحقيقة، حيث أصبحت قراراته تعبيراً موضوعياً عن المصالح والأهداف الأميركية، وهذا ما تجلى بوضوح في سياسات ضبط التسلح عن طريق تحديد أو نزع السلاح، إذ استهدفت السياسة الأميركية في هذا المجال الحد من تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى دول العالم الثالث، وإجبار الدول على التخلص من نوعيات وكميات معينة من الأسلحة والمعدات الموجودة في الخدمة الفعلية[28].

المرحلة الثانية: تتمثل في الدور القيادي للولايات المتحدة، إذ أصبحت الولايات المتحدة تتجاوز الأمم المتحدة في حالة تهديد مصالحها الأساسية لتستخدم ما تراه ضرورياً للحفاظ على هذه المصالح بما في ذلك استخدام قواتها العسكرية

من دون اللجوء إلى الأمم المتحدة أو حصولها على تفويض من مجلس الأمن كما هو الحال مع احتلال العراق عام 2003. وبذلك شهد المجتمع الدولي مرحلة تاريخية جديدة في سلوك الأمم المتحدة ولا سيّما بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى يومنا هذا، وهي المرحلة التي انفردت وهيمنت فيها قوة دولية واحدة على الساحة الدولية، ففي ظل القطبية الأحادية تم تفعيل وتهميش واقصاء المنظمة الدولية، وأحياناً بصورة انتقائية أو ذرائعية، بل استخدمت المنظمة الدولية أحياناً أداة لتبرير أفعال القوة الدولية الأحادية التي انفردت بالعالم، في الوقت الذي يعد ميثاق الأمم المتحدة بوصفه مصدراً أساسياً من مصادر القانون الدولي والأحكام الواردة فيه ملزمة لجميع الدول الأعضاء نصاً وروحاً[29].

تؤكد روسيا الإتحادية دوماً أهمية اللجوء إلى الأمم المتحدة للتوسط في حل أي أزمة بوصفها الجهة المسؤولة عن ذلك، وضرورة أن يكون حل الأزمات من خلال الجهود الجماعية دونما استئثار لدور دولة على أخرى، ومن أجل ذلك تسعى روسيا الإتحادية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة، فقد كان يلتسن يؤمن بفكرة الجهود الجماعية لنزع فتيل النزاعات في كل مناطق العالم الساخنة، ويستند في منطقه هذا إلى العمل على ألا تؤدي النزاعات المحلية أو الإقليمية إلى حدوث مواجهة أو خلق توتر بين القوى الكبرى، فهو باستمرار يعيد التشديد على اعطاء الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في الساحة الدولية، ويظهر دعماً كبيراً لأجماع واسع في الأمم المتحدة على اعطاء الأمين العام للأمم المتحدة دوراً أكثر فعالية في حل الأزمات والتعاون مع المنظمات الإقليمية لتهيئة بيئة أفضل للمفاوضات[30]. وعلى العكس من ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى تخطي وتجاوز مجلس الأمن[31]، لتفادي المعارضة الروسية واستعمال حق الفيتو على إدارتها للازمات الدولية، وتتزعم من دون منازع جماعة الدول الغربية المسيطرة على المجتمع الدولي، وتتصرف من دون معقب لأنها تمتلك ما يمكنها من فرض وجهات نظرها على الآخرين[32]. كل ذلك دفع الدكتور بطرس غالي الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة إلى القول من موقع الخبير "إن الولايات المتحدة جعلت من الأمم المتحدة كبش فداء لهزائمها الدبلوماسية، وإنها باتت تستخدم المنظمة العالمية وسيلة لتحقيق مصالحها الخاصة"[33].

ولذلك فقد أكد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين أنه ينبغي للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين أن يعتمد على الآليات الخاصة بالحل الجماعي للمشكلات الرئيسة، وعلى أولوية القانون الدولي، وان استخدام وسائل القوة متجاوزين الآلية الشرعية الدولية الراهنة سيؤدي إلى تخريب أسس القانون الدولي والنظام ويجب أن تبقى الأمم المتحدة المركز الرئيس لتنظيم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وستبقى روسيا الإتحادية تقاوم وبحزم المحاولات الهادفة إلى تقليل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الشؤون الدولية، وان ترصين دور الأمم المتحدة في العالم يتطلب التنفيذ الحازم للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها حماية موقع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وإصلاح عقلاني لمنظمة الأمم المتحدة يهدف إلى تطوير آليات الفعل السريع للأحداث الدولية، ويضمن ذلك تعزيز إمكاناتها لتسوية الأزمات والنزاعات، وكذلك العمل على تفعيل كفاءة مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسة لإدامة السلم والأمن في العالم، وإعطاء تمثيلاً أوسع، ويكون ذلك بضم أعضاء دائمين جدد إلى تشكيلته، وأخيرا أن اصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يركز على حق النقض غير القابل للخرق من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن[34].

لقد شعرت روسيا الإتحادية وبشكل تدريجي ومتصاعد، بأنها متضررة من الوضع الدولي الجديد، الذي تفرضه الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وقد برز اتجاه جديد في القيادة الروسية يحاول الانسلاخ عن الهيمنة الأمريكية وتفردها، وقد ظهر ذلك جلياً في المواقف الروسية تجاه الحصار والحرب ضد العراق وفي قضايا أخرى في يوغسلافيا وليبيا وكوبا، إذ رفضت روسيا الإتحادية استخدام مجلس الأمن كغطاء لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق واتخذ مجلس الدوما الروسي قراراً يدعو فيه الرئيس إلى اتخاذ جميع التدابير لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار بأي عمل عسكري ضد العراق والعمل مع الصين وفرنسا لمنع ذلك[35]، وعلى الرغم من ذلك واصلت الولايات المتحدة تهميش الأمم المتحدة، وقد أتضح ذلك من خلال احتلال العراق[36].

من هنا جاء لجوء روسيا الإتحادية إلى الأمم المتحدة وسيلة لتجاوز تراجع دورها العالمي، وللاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها، ومن الجدير بالإشارة أن التلويح بالعضوية الدائمة وما تمخض عنه من قدرة روسيا الإتحادية على إجهاض أي ميل أميركي إلى الاستفراد بالقرار، يعد مكافئاً لسعي الإتحاد السوفيتي السابق إلى توظيف المكانة نفسها باتجاهها الإيجابي، أي توظيف الفيتو المسند بالهيبة والمكانة الدوليين اللتين كان الإتحاد السوفيتي يتمتع بهما، ولذلك تحاول روسيا إيجاد لعبة توازن مع الولايات المتحدة، لأنها لا تريد مزيداً من تأزيم العلاقات بين البلدين[37]، كما أنها تحاول الاستفادة من العلاقات الغربية الغربية لتزيد من مكانتها[38].

هنا تتضح جدلية العلاقة بين النظام الدولي والتنظيم الدولي من أن رؤية كل من الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية لإصلاح الأمم المتحدة ودورها الفاعل في السياسة الدولية هي انعكاس لمكانة الدولتين في النظام الدولي كما أن مستقبل هذه الرؤية مرهون بتعزيز مكانة روسيا الإتحادية وتراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، كما أنها مرهونة برؤية الدولتين للآخر[39]. ولذلك فإن استمرار هيمنة الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة وعدم الإقدام بشكل جدي على إصلاحها بما ينسجم مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، وبالمقابل فإن تعزيز روسيا الإتحادية لمكانتها في النظام الدولي والدعوة إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة بما لا يسمح لقوة دولة واحدة التفرد بقراراتها، كل ذلك انعكس وسينعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية.

المطلب الثالث: تشكل النظام الدولي

يعرف النظام الدولي على انه نمط التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، والتي يمكن أن تكون تعاوناً أو صراعاً، وقد مر النظام الدولي المعاصر منذ بدايته مع توقيع اتفاقية وستفاليا في عام 1648 بمراحل عدة انتقل فيها النظام الدولي من التعددية القطبية إلى ثنائي قوي حتى أصبح أحادي القطبية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ونتائج حرب

الخليج الثانية في عام 1991، إذ ساعدت التغيرات الدولية على انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي بأقل كلفة[40].

وانطلاقاً من (نظرية المباريات)[41] في دراسة العلاقات الدولية التي ترتكز على (المدرسة الواقعية)[42] التي ترى (أن الواقعيين ينظرون إلى السياسة الدولية كما هي لا كما يجب أن تكون)[43] فإن (مخرجات الدول هي بدافع طبيعة قوتها الاقتصادية والعسكرية، حيث أن هناك علاقة ارتباطية بين النشاط الفعلي للدولة وقوتها المادية)[44]. ولذلك فإن (امتلاك الدولة للمقدرات القومية يزيد عموماً من فاعليه السياسة الخارجية أو بعبارة أدق من قدره الدولة على التصرف Capacity to act)[45]. بمعنى (أن توزيع القوة في النظام الدولي يشكل هذا النظام ويؤثر في السياسة الخارجية للدولة المشكلة له، ويجمع الباحثون على أن النظام الدولي يؤثر في سلوك الدول إذ يفترض ضوابط معينة على ما هو مسموح أو غير مسموح به، ويشكل النظام العالمي البيئة الخارجية التي تستهلك فيها سياستها تجاه بعضها البعض)[46].

لقد تميزت الحرب الباردة بوجود نظام دولي يطلق عليه نظام القطبين، إذ تحكمت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي بالنظام الدولي، الأمر الذي أدى إلى ظهور ظاهرة الاستقطاب الدولي الذي جعل الدول الأخرى تدور في فلك القطبين، هذه الحالة حكمت السياسة الدولية لأكثر من أربعين عاماً.لقد جاء تفكك الإتحاد السوفيتي وأحداث 1990[47]، لتشكل مفتاحاً للنظام الدولي الأحادي القطبية بما تركه من نتائج في السياسة الدولية من خلال سيطرة الولايات المتحدة على نفط الخليج، وتسخير الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها[48].

وبذلك أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بعد الحرب الباردة[49]، وقد تجلت الأحادية القطبية من خلال قدرة الولايات المتحدة على فرض آراءها على الدول والمؤسسات الدولية (الاقتصادية والسياسية) وعلى رأسها مجلس الأمن ليصير مؤسسة تابعة لوزارة الخارجية الأميركية وتحويل الأمم المتحدة إلى أداة تنفيذ للسياسة الخارجية الأميركية[50]، كما استطاعت الولايات المتحدة السيطرة

على معظم اقتصاديات دول العالم عن طريق العولمة، إذ تعد العولمة وسيلة لاستمرار التفوق الأميركي على العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وامنيا[51].

وبالمقابل، فعند تفكك الإتحاد السوفيتي استقلت روسيا الإتحادية، وعلى الرغم من أنها كانت وريثة الإتحاد السوفيتي، إلا أنها كانت تعاني أزمات اقتصادية وضعفاً كبيراً في جبهتها الداخلية، مما أضطرها في أثناء حكم يلتسن إلى التخلي عن مكانتها بوصفها دولة كبرى، وعندما استلم بوتين الحكم تمكن من تحسين الوضع الاقتصادي لبلاده من خلال تحقيق معدلات نمو عالية، مما مكنه من تثبيت السياسة الخارجية لروسيا الإتحادية بقوة، ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي لها وتعديها مرحلة الكساد، أصبحت قادرة على استعادة مكانتها الدولية بوصفها قوة كبرى[52]. ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي وإلى الآن، وطورت تصوراً إستراتيجياً فيما يتعلق بهيكل القوة في النظام الدولي، وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام الدولي في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة[53].

إن تفرد الولايات المتحدة الأميركية في القرار السياسي الدولي وتحديداً بعد 2001/9/11، دفعها إلى تبني الاستراتيجية الدفاعية الوقائية[54]، والتي كانت نتيجتها احتلال أفغانستان والعراق، وقد كانت النتائج سلبية على قوة وهيبة الولايات المتحدة في العالم[55]، وبالمقابل أتاح ذلك للقوى الدولية الأخرى مجالاً كبيراً من أجل الظهور بوصفها قوى كبرى في النظام الدولي والسعي الدؤوب من أجل إقامة نظام دولي متعدد الأطراف يشمل الصين وروسيا الإتحادية وقوى دولية أخرى.ولذلك شهدت البيئة الدولية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تولي مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية، وساعدها في ذلك، أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجاً، من حيث ظهور القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري، في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية تقنية، دون استبعاد أهمية القوة العسكرية، أن تؤثر في مجالات دولية واسعة، وهذا التحول قد عزز موقع كل من ألمانيا واليابان وروسيا

في النظام الدولي، في حين أن الاختلال في القوة الاقتصادية الأميركية، صار يعطي للولايات المتحدة مرتبة دولية غير متساوية مع إمكاناتها العسكرية[56].

فروسيا الاتحادية تمثل فاعلاً أساسياً في النظام الدولي[57]، وقدراتها تؤهلها للعب دور مستقبلي أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيّما في مجال الشراكة الاقتصادية والتقنية التي تعد المعيار الأساسي في ترتيب الدول وتحديد موقعها في النظام الدولي[58].

وعندما جاء بوتين إلى السلطة (2000 ـ 2008)، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، بل إنه جاء بمبدأ جديد في السياسة الخارجية اطلق علية (مبدأ بوتين)، الذي أضاف ثلاثة عناصر جديدة إلى السياسة المذكورة، أولها: أنه إذا (استمر توسيع حلف الأطلسي على بوابات روسيا الغربية)[59]، فإنها ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الإتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها، وثانيهما: أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها، وأخيراً ستعمل روسيا الإتحادية على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان وغيرها[60]. وعلى هذا الأساس فأن تنامي الدور الروسي وسعيه الحثيث لعالم متعدد الأقطاب يستند إلى مقومات قوة حقيقية[61]، ويمكن تلمس ذلك في المجالات الاقتصادية والسياسية، إذ كان للسياسة الحكيمة في المجال الداخلي، والتعامل الواقعي مع الأزمة الشيشانية ومن ثم الاستخدام الفاعل للمزج بين الدبلوماسية والقوة في التعامل مع الأزمة الجورجية[62] اثره الواضح في محاولة روسيا الإتحادية انهاء التفرد الأميركي في الشؤون الدولية. لذلك عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه أو اختراق دائرة أمنه القومي، وهي محاولة من جانبها لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ تفكك الإتحاد السوفيتي وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأميركي في إدارة الشأن الدولي[63].

على الرغم مما تقدم أثرت الحرب الروسية الجورجية 2008/8/8 أثرت وستؤثر في طبيعة العلاقات الأميركية الروسية، كما أن هناك شبه أجماع بين المختصين في السياسة الدولية على أن انعكاسات الأزمة تتمثل بالآتي: أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية أساسية عن الحرب التي اندلعت في اوسيتيا التي دفعت الرئيس الجورجي إلى المبادرة بالاجتياح العسكري لاوسيتيا، وإن الحرب كانت في جوهرها شكلاً من أشكال المواجهة المباشرة بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة في المنطقة[64]، كما أن الحرب بالنتيجة التي انتهت إليها تعد انتصاراً لروسيا وهزيمة لجورجيا ونكسة لأميركا[65]. واخيراً أن النتيجة التي انتهت إليها الحرب والأزمة سيكون لها تأثيرات استراتيجية بعيدة المدى ليس فقط على صعيد العلاقات الروسية الأميركية ومنطقة القوقاز وحدها وإنما على التوازن العالمي بصفه عامة، لأنها منطقة حيوية، بل أن من يسيطر ويفرض ارادته عليها يكون له شأن كبير في العلاقات الدولية[66].

ان ردة الفعل الروسي تجاه الازمة الجورجية استقطب أعجاب الكثير من دول العالم ولفت الأنظار إلى القدرة غير المسبوقة لروسيا الإتحادية، التي كانت على إدراك تام بأن عالم التفرد الأميركي لن يكون حصرياً ونهائياً، ومن ثم فهي دائمة السعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب وإصلاح النظام الدولي القائم، بل ربما سيكون واضحاً عند إعادة نهج القوة العظمى، ونجد أن ملامح هذا العالم كانت بادئة في دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما في أشراك الأطراف الدولية المهمة في حل المعضلات الدولية، في إشارة إلى انتهاء مرحلة الهيمنة الأحادية ومن ثم يمكن القول إن العقود القادمة ستسجل ملامح نظام عالمي جديد، تتعدد فيه القطبية الدولية ولا يبقى فيه مكاناً للدولة القابضة على زمام العالم بشكل منفرد[67].

وفي ضوء ما تقدم، إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد اتبعت استراتيجية تطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية مثل روسيا الإتحادية، فإن الأخيرة اتبعت استراتيجية مضادة لاستراتيجية التطويق غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى منطلقة بمحاولة تطبيق سياسة الهيمنة على الأقرب (دول

منطقة قلب أوراسيا) من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الروسية فيها وكذلك لقطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة والهيمنة في هذه المنطقة المتنافس عليها دولياً وإقليمياً، ولذلك اتجهت الإستراتيجية الروسية إلى مقاومة استراتيجية التطويق الأميركية[68].

ولذلك جاءت استراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة باراك أوباما في عام 2010، لتعكس رؤية الإدارة الأميركية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأميركي عالمياً، وترمي الاستراتيجية الأميركية الجديدة إلى تدعيم القدرة الأميركية على اداء دور قيادي في النظام العالمي لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وينطلق ذلك من قناعة عبر عنها أوباما في أكثر من محفل دولي والتي أكدها في تقديمه للوثيقة، ومفادها أنه ليس هناك دولة واحدة بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية[69]. ولذلك فأن روسيا الإتحادية في عهد الرئيس بوتين ومدفيدف تنتقد التفرد الأميركي، وهذا ما تؤكده الأدبيات السياسية الروسية، وتحاول إصلاح النظام الدولي وجعله عالم متعدد الأقطاب بالتعاون مع القوى الدولية الصاعدة مثل الصين وغيرها، كل ذلك يعطيها حرية الحركة في السياسة الدولية[70]، ولذلك فقد جاء في وثيقة الاستراتيجية الأمنية الوطنية الروسية حتى عام 2020 بأن من أولويات الدولة الروسية هي (إقامة عالم متعدد الأقطاب ليحل محل نظام القطب الواحد وإنهاء الهيمنة الأميركية)[71].

خلاصة لما تقدم، إذ كانت الولايات المتحدة قد امتلكت الزعامة للنظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين، فإن الأمر ليس كذلك في القرن الواحد والعشرين، ذلك أن النظام الدولي قد شهد بزوغ روسيا الإتحادية، فضلاً عن قوى دولية أخرى مثل الصين وغيرها، ولذلك فإن تعزيز روسيا الإتحادية لمكانتها في النظام الدولي، علاوة على التحالف مع القوى البازغة الأخرى، يقابله سعي الولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بمكانتها في النظام الدولي أو قيادة هذا النظام، اثر وسيؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

المطلب الرابع: أحداث 2001/9/11 والحرب على (الإرهاب)

ما من شك أن أحداث 2001/9/11 قد غيرت وجه العالم، حتى أصبحت محور الارتكاز الذي يبدأ منه التاريخ لأي كاتب أو مراقب أو مختص في الشؤون الدولية، فإذا كانت معاهدة وستفاليا عام 1648 وانتصار الحلفاء وهزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الشيوعي عام 1991 تمثل أحداثاً فاصلة في مسار تطور العلاقات الدولية لأنها غيرت خريطة العالم بكل ما حملته من نتائج إيجابية وسلبية لطرفي الحدث وتداعياته، فإن أحداث 2001/9/11 تجاوزت كل الأحداث السابقة لدرجة أن المحللين والمراقبين السياسيين والاستراتيجيين يميزون بين اعوام ما قبل 2001/9/11 وما بعدها[72]. فقد كانت الهجمات على الولايات المتحدة في 2001/9/11 بمثابة أكثر الأحداث أهمية منذ نهاية الحرب الباردة[73]، إذ أثرت عواقبها بعمق على النظام الدولي ومثلث ساحة مصيرية لاختبار الأبعاد السياسية للنظام الدولي وإعادة تشكيله، وعلى رأس هذه الأبعاد قيادة الولايات المتحدة للتحالف الغربي ودورها بوصفها قوة عظمى وحيدة[74].

كما أن واقع أحداث 2001/9/11، قد قلبت كل النظريات الأمنية حتى نظرية الردع النووي، وأسلحة الدمار الشامل، وأحدثت متغيرات جذرية في كل السياسات الدولية، وأكدت للدول الغربية ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية بأن هذه المرحلة لا تشبه ابداً ما كانت تتصوره هذه الدول[75]، نتيجة لذلك فإن العدو الذي تواجهه الولايات المتحدة والذي يقف وراء الهجمات التي استهدفت هو عدو غير معروف ولا محدد المعالم[76]. وعلى هذا الأساس وجدت الولايات المتحدة الأميركية نفسها بعد 2001/9/11 أمام أزمة بالغة التعقيد تتطلب إدارتها وضع تقييم لاستراتيجيتها الشاملة[77].

إن الإدراك الأميركي لتحديات الأمن القومي قد أنصبت أساساً على أن التهديد هو تهديد خارجي، واستمر هذا الإدراك قائماً في الولايات المتحدة حتى قيام هجمات الحادي عشر من أيلول التي شكلت تحولاً في نظرية الأمن القومي الأميركي والسياسة الأمنية، فأصدرت الإدارة الأميركية استراتيجية الأمن القومي لعام

2002 والتي عدلت بإطار لاحق للاستراتيجية في آذار من العام 2006، وقد أطلق على هذه الاستراتيجية عقيدة بوش، التي تضمنت من بين أطروحاتها الاعتماد على القوة بوصفها واحدة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية، وهي أطروحات زادت بشكل واضح مع وصول الرئيس بوش مرة أخرى للإدارة، حينما سعى إلى إطلاق سياسة جديدة واستراتيجية عسكرية تستند إلى التحرك العسكري الوقائي بهدف منع أي تهديد (بالإرهاب) وتدمير الدول الأعداء للولايات المتحدة وسياستها[78].

عقب أحداث 2001/9/11، كتب كيسنجر مقالة بعنوان (الحاجة لرد مدروس) نشرت في صحيفة ميلوواكي الأميركية، عبر كيسنجر عن رؤية تتوافق ضمنياً مع أداء المحافظين الجدد، إذ حيث قال «إن ردنا على الهجوم ينبغي أن يتضمن فعلاً انتقامياً يصل إلى مستوى ملاحقة الجماعات التي قامت به، أن هذا اعتداء على أرض الولايات المتحدة، فهو تهديد للخط الاجتماعي لحياتنا ووجودنا كمجتمع حر، لذا ينبغي التعاطي معه بطريقة مختلفة، عبر هجوم على النظام أو البنية التي انتجته»[79]. ولذلك كانت النتيجة الطبيعية لنداء الولايات المتحدة الأميركية، الموجه لدول العالم بالتحالف مع الولايات المتحدة في سبيل القضاء على (الإرهاب) وقد لقي تلبية من معظم دول العالم ومنها روسيا الإتحادية[80].

وبذلك يمكن عد أحداث 2001/9/11 عاملاً موحداً لبعض القوى الدولية المهمة مثل روسيا الإتحادية وخصوصاً في مجال الرؤية الاستراتيجية، فروسيا الإتحادية أصبحت تنظر إلى ما يحصل في جمهوريات الشيشان عملاً إرهابياً من نفس النوعية التي نفذت بها أعمال 2001/9/11، ولهذا عملت على غض الطرف عن التسلل الأميركي إلى آسيا الوسطى وتأييدها للولايات المتحدة الأميركية في حملتها ضد أفغانستان متأملة في أن يعود عليها ذلك بمنافع عدة[81]. وقد استرجعت روسيا الإتحادية خسارتها الجيوستراتيجية غداة أحداث 2001/9/11، وقد عرفت روسيا الإتحادية الاستفادة بشكل جيد من خلال تطوير العلاقات الأميركية الروسية، عندما أصبحت الأحداث مقيدة لصناع القرار في الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تلك الشراكة التي سمحت لها بالعثور على وسيلة تأثير

ونفوذ في الولايات المتحدة، والاستفادة من البيئة السانحة عن إعطاء الأولوية للأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية (الحرب على الارهاب) في قمة تراتبية المصالح القومية الأميركية، وفي إطار هذا التوجه أيدت روسيا الإتحادية الغزو الأميركي لأفغانستان في تشرين الأول من عام 2001، بل سهلت على الولايات المتحدة الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول أسيا الوسطى كما في حالة أوزباكستان[82].

لقد قدمت روسيا الإتحادية نفسها بوصفها حليفاً وشريكاً للولايات المتحدة يعتمد عليه لمحاربة (الإرهاب) وقامت على سبيل التأكد بتقديم تنازلات مهمة في أسيا الوسطى، كانت وحتى وقت قريب من المحرمات في السياسة الروسية بل وحتى لدى المدرسة الجيوبوليتكية المحافظة الروسية، وعلى أثر ذلك قامت روسيا بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات الاستخباراتية وإقامة المجال الجوي لقوات التحالف الغربي في أفغانستان[83]. بمعنى أن السياسة الأميركية قد انتقلت تدريجياً من خط التشدد، في مقابل مسلك التوافق والتضامن في عهد الرئيس كلينتون إلى الشراكة والتعاون في إطار الحرب على (الارهاب)[84].

وفي ضوء مما سبق، يمكن استخلاص بعض الملامح من أن التقارب الروسي الأميركي يمكن أن يشكل صورة العالم في القرن الواحد والعشرين وذلك منذ أحداث 11/ 9/ 2001 وحتى الآن (تحديداً فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب) وهي كما يأتي: أولاً: تنامي مكانة الائتلاف الدولي لمكافحة (الإرهاب) مع تأكيد القيادة الأميركية له إلى حد تحدي منظمة الأمم المتحدة وتخطي قراراتها ولا سيما منذ أن أعلن الرئيس بوش على الملأ بأن الائتلاف لا يحتاج إلى تفويض ما من المنظمة لكي يحدد هدفه التالي ويقوم بدوره[85]، وزيادة في التحدي فأن الائتلاف مفتوح لجميع الدول التي تعاني من العملية (الإرهابية) فأن أحداث 11/ 9/ 2001 قد عدتها كل من روسيا والولايات المتحدة تهديداً لها، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي إلى تزايد التعاون العسكري، ومن ثم تنشيط صناعة وبيع السلاح بكافة أنواعه .ثانياً: من أهم النتائج التي أسفر عنها انضمام روسيا إلى الائتلاف الدولي لمكافحة (الإرهاب) أن

روسيا قد دعمت موقفها بوصفها طرفاً أمام الانفصاليين الشيشان مما أدى إلى الشروع في التفاوض معهم من منطق الطرف الأقوى. **ثالثاً**: من الملامح التي استجدت على العالم منذ أحداث 2001/9/11 والتي ستنعكس حتماً على العلاقات الروسية ـ الأميركية هو مدى التنامي الملحوظ في صناعة السلاح إلى حد عدم التردد الأميركي في استعمال السلاح الأكثر فتكاً في أفغانستان ويبدو العالم بعد هذه الأحداث بأنه ماض في تجاوز القيود التي كانت تحكم سياسة الردع في عصر الحرب الباردة والتي نصت عليها المعاهدات أصبحت أميركا تستغني عنها كلما سنحت لها الفرصة في ذلك[86]، ومن المعروف بأن أطلاق اليد لإنتاج السلاح الأكثر تدميراً بحجة مكافحة الإرهاب ما هو الا البذرة التي ستثمر عن الخطر الحقيقي الذي سيهدد العالم في القرن الجديد. رابعاً: التزايد على نحو ملحوظ لأهمية وسائل الإعلام بوصفها عنصراً هجومياً في الصراع القائم ضد (الإرهاب) وتحويل هذه الوسائل ذات الكفاءة التكنولوجية العالية إلى سلاح ذي حدين يمكن أن يتسبب في دمار محقق إذا تداولته مجموعات أو دول تريد تحقيق أهداف قد تتعارض مع القيم الأخلاقية في العالم، تلك هي انعكاسات التقارب الروسي ـ الأميركي والمتغيرات الجذرية التي طرأت على العالم والتي ستلازم مدّة طويلة القرن الجديد[87].

وبذلك سمحت أحداث 2001/9/11، بفتح صفحة جديدة من العلاقات الروسية الأميركية، بعد أن سارعت روسيا الإتحادية إلى إعلان تضامنها مع الولايات المتحدة وسجلت اسمها في التحالف ضد (الإرهاب)[88] مستفيدة من هذا الموقع لإطلاق يدها في الشيشان الذين تحولوا في المنظور الأميركي من وطنيين ذوي مطالب شرعية إلى إرهابيين تشرع أبادتهم[89]. إلا أنه وبسبب التوسع في استخدام الولايات المتحدة الأميركية القوة، من دون الرجوع إلى الأمم المتحدة[90]، كما حدث في احتلال العراق الذي لقي معارضة قوية من روسيا الإتحادية، فإن هذا المتغير (الحرب على الإرهاب) وفي إطار تطوره دفع روسيا الإتحادية إلى المطالبة بأن تكون (عملية الحرب على الإرهاب) محددة في أطر معينة وتحكمها ضوابط معينة، من خلال (وضع تعريف محدد له وعدم ترك المصطلح يلفه الغموض)[91] وعدم استخدامه ذريعة للتدخل في شؤون الدول الاخرى. وخلاصة لما تقدم، فإنه على

الرغم من وحدة الرؤية تجاه (الحرب على الإرهاب) في بدايتها والاثر الايجابي الذي تركته في العلاقات الأميركية الروسية، فإن الحرب على أفغانستان وتواجد القوات الأميركية فيها واحتلالها عسكرياً أبان الاستراتيجية الأميركية الجديدة، جعل الولايات المتحدة تحقق كسباً سياسياً وعسكرياً يتمثل بالسيطرة على قوس الأزمات الشرقي[92]، إذ أصبحت أفغانستان قاعدة للسيطرة على عوامل عدم الاستقرار في هذا القوس والذي يهدد المصالح الأميركية والغربية، كما أن هذا سيسهل من مهمة حلف شمال الأطلسي في اقناع دول آسيا الوسطى للانضمام إليه في المرحلة الثالثة من توسعه شرقاً والتي بدأت في عام 2007[93]، كل ذلك جعل الحرب على (الارهاب) تؤثر سلبا على العلاقات الأميركية الروسية فيما بعد.

المطلب الخامس: الديمقراطية وحقوق الإنسان

يمكن القول إن الديمقراطية هي ظاهرة اجتماعية بشرية تعتمد التعددية السياسية وتفترض إقامة علاقات تفاعل بين كل القوى السياسية للوصول إلى قدر سياسي يرضي الجميع مع احترام مبدأ الأغلبية في إطار دولة القانون، وتعتمد على مبدأ أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية ومن ثم فان الحكومة مسؤولة أمام المواطنين، والشعب يملك الحق لمراقبة وتنفيذ القوانين بشكل يسهم في الحفاظ على حقوق العامة وحريته المدنية[94]. لذلك تعد قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان من أبرز القضايا التي أعادت تكييف المفهوم التقليدي للسيادة، حتى يستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية، فقبل الحرب العالمية الثانية كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان مجالاً محفوظاً للدولة، إلا انه بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت حرية الدولة مقيدة بمعايير دولية، إلا أن الأمر تغيير بشكل جذري بعد انتهاء الحرب الباردة وأصبحت الولايات المتحدة تتدخل في شؤون الدول الأخرى على أساس هذه المعايير[95].

إن الفكر السياسي خلال الحقبة السوفيتية يرتكز على فلسفة الفكر الشيوعي الذي يتمثل بسيطرة حزب واحد على الدولة، وقد استمر ذلك حتى أعلن غورباتشوف البيروستريكا والغلاسنوست عام 1985[96]، وهذا ما دفع بل أجبر

الرئيس غورباتشوف لإعلان استقالته بتاريخ 1991/12/25، وبهذا التاريخ تم طوي تاريخ يمثل مرحلة تاريخية كبيرة لدولة الإتحاد السوفيتي على مدى سبعة عقود[97]. وبذلك شكل تفكك الإتحاد السوفيتي فرصة نادرة أمام الولايات المتحدة لترسيخ زعامتها على العالم مستندة في ذلك إلى مقومات القوة التي تتحكم عليها ولا سيّما القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية متجسدة بسيطرتها على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية[98].

ونتيجة للمتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، والنظريات التي تمجد عظمة الولايات المتحدة من مثل (نهاية التاريخ لفوكوياما التي تخلص إلى نهاية الجدل الايديولوجي بانتصار الديمقراطية الليبرالية وأنموذجها الغربي بمستوياتها كافة ليعلن وصول التاريخ البشري إلى غاياته ومن ثم نهايته)[99]، ونظرية صراع الحضارات لصموئيل هنتغتون Samuel Huntington أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد الذي عد (أن عالماً من دون الولايات المتحدة سيكون أكثر عنفاً وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أي دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية، أن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة الأميركية ضرورية لرفاهية وأمن الأميركيين ومستقبل الحرية والديمقراطية والاقتصاد المتفتح والنظام الدولي في العالم)[100].

ولذلك ربطت الولايات المتحدة نشاطاتها في مجال نشر الديمقراطية بقانون المؤسسات المالية والدولية، إذ يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية والدول الأجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي على وفق التصور الأميركي، بل أن أنتوني ليك مستشار الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون لشؤون الأمن القومي قال في خطاب له في جامعة هوبكنز الأميركية (أن توسيع الديمقراطية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأميركية)[101]، ويرى بأن (نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان يقوم على مجموعة مبادئ أهمها : تعزيز الأسرة الديمقراطية ورعاية الديمقراطيات الجديدة وتقليص قدرة الدول خارج حلقة

الديمقراطية والأسواق على تهديد هذه الحلقة، تطوير العمل الإنساني إذ تستطيع جهودنا الإنسانية أن تحرك التصور الديمقراطي في كثير من المناطق، ليشق العالم بعدها بقيادتنا)[102].

وبالمقابل ونتيجة تفكك الإتحاد السوفيتي وقيام روسيا الإتحادية التي تخلت عن الفكر الشيوعي الذي يقوم على وجود حزب واحد، فقد تم تبني نظام التعددية الحزبية والنهج الديمقراطي على وفق المعايير والشروط التي وضعها الغرب من أجل تقديم الدعم لروسيا الإتحادية وإعادة ترتيب مكانتها، ولذلك أعلن كلينتون رغبة الولايات المتحدة في دفع عملية التحول إلى اقتصاد السوق في روسيا ودفع حركة الديمقراطية فيها وفي سبيل هذا الهدف أعلن عن منح الولايات المتحدة مساعدات تقدر بحوالي (1.600) مليار دولار لروسيا الإتحادية في شكل استثمارات ومساعدات تقانية وتدريبية، مع تخصيص جزء منها لعملية نزع الأسلحة النووية هذا إلى جانب المساعدات الغذائية[103].

لذلك شهدت روسيا وتحديداً في عهد يلتسن تعددية سياسية وحزبية بفعل الوعود التي قطعها الغرب لروسيا الإتحادية من تقديم الإعانات والمساعدات مقابل تبني النهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وشهدت روسيا أيضاً نشوء أحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان التي بدأت تقدم تقارير دورية عن حالة حقوق الإنسان في روسيا ولاسيّما في الشيشان التي أصبحت أحدى المسائل التي تمارس الولايات المتحدة بشأنها الضغط على روسيا الإتحادية في المجتمع الدولي، وقد استمر هذا الوضع حتى وصول بوتين إلى السلطة عام 2000. ولذلك تعني الديمقراطية وحقوق الإنسان من وجهة نظر بوتين إجادة التحدث بلغة غربية، لكن بأبعاد وطنية، لأن الديمقراطية تعد نظاماً سياسياً منظماً للحياة السياسية ومحدداً لشروط ومقتضيات اللعبة السياسية، وفي خط مواز قامت الدولة الروسية بالحد من الحريات الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية لا سيّما بسبب أهدافها غير الوطنية وارتباطها مع الدول الغربية، ومما ساعد من شمولية السطوة البوتينية، سيطرة الحكومة المركزية على الموازنات السنوية العامة للحكومة المركزية،

وحكومات الأقاليم والمقاطعات[104]. لقد أدت أحداث 2001/9/11 إلى حدوث تحول جذري في أولويات السياسة الخارجية الأميركية، فعلى الرغم من أن قضية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كانت الأولوية الأولى للولايات المتحدة على الصعيد الخارجي قبل هذا الحدث، فإن مسألة (الحرب على الإرهاب) أصبحت الأولوية الأولى وتراجعت مسألة الديمقراطية[105].

إن المطلب الأساسي للولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين هو أن تطبق الحكومة الروسية مبادئ الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان حتى تصبح أكثر فاعلية، لكن هذا المطلب قد يصبح مستحيلاً تطبيقه في روسيا، لأن المواطنين الروس يعتقدون أن الليبرالية التي طبقت في التسعينات تحت رعاية الولايات المتحدة فشلت فشلاً ذريعاً على المستويين السياسي والاقتصادي، فقد شعر الروس ببؤس في الداخل ومهانة في الخارج، وكانت النتيجة حدوث تلازم بين العداء لهذه المعايير والعداء لأميركا، إذ لا أحد يريد أن يستمع إلى النصائح الأميركية بشأن مستقبل روسيا الإتحادية[106]. وعشية اجتماع القمة الروسي الأميركي الذي عقد في عام 2005 في براتسلافا، وقع عضو مجلس الشيوخ الأميركي ـ السناتور الجمهوري جون ماكين، والسناتور الديمقراطي جوزيف ليبرمان ـ بمساندة خمسة آخرين من أعضاء الكونغرس، مشروع قرار لمجلس الشيوخ يدعو إلى تجميد عضوية روسيا الإتحادية في مجموعة (7 + 1) مشروط بالتزام روسي بالمعايير الديمقراطية وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير والعمل، واتهم مشروع القرار السلطات الروسية باضطهاد الخصوم السياسيين وممارسة ضغوط على وسائل الإعلام المستقلة وعدم مراعاة الحقوق والحريات الأساسية[107]. وكان رد بوتين (اننا لانريد ديمقراطية وحقوق انسان كما حدث في العراق)[108]. لقد كان الغرب متخوفاً من أن يتولى بوتين ولاية رئاسية ثالثة بعد تعديل الدستور الروسي، مما يعني عودة الدكتاتورية مرة أخرى إلى روسيا الإتحادية، بل إن بعض الكتابات الغربية روجت لهذا الموضوع، إلا أن بوتين بحصافته السياسية لم يقم بذلك لكي لا يترك مجالاً للغرب أن ينتقد روسيا الإتحادية[109].

خلاصة ما تقدم، أن البعد السياسي لمقوم الديمقراطية وحقوق الإنسان يتضح بشكل واضح من خلال ضغط الولايات المتحدة عليها من أجل تبني هذه المعايير على وفق الرؤية الأميركية، وإذا كانت روسيا الإتحادية قد تبنت هذه المعايير على وفق الرؤية الأميركية خلال عقد التسعينيات فإنه في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بدأت المسألة بالتضاؤل، ومع ذلك لايمنع نمو دورها ومكانتها الولايات المتحدة من مطالبتها بتبني هذه المعايير بوصفها (أي الولايات المتحدة) دولة عظمى ولها تأثير كبير في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني

المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية

تعد الأنظمة الاقتصادية ـ النظام الرأسمالي والاشتراكي ونظم العالم الثالث ـ من المؤثرات المهمة في العلاقات الدولية، والفارق الأساسي في نظرة كل منها إلى هذه الحقيقة هو في التأكيد على دور الاقتصاد في التأثير على طبيعة العلاقات الدولية، ولذلك تتأثر العلاقات السياسية لدولة ما أو مجموعة من الدول من زاوية مدى ارتباطها باقتصاد الدول الأخرى والاقتصاد العالمي[110]، فمن دون هذه الأسس (المواد الأولية، التركيب الاقتصادي الداخلي، وقابلية الاستيراد والتصدير، ومستوى الإنتاج، والتطور التاريخي لاقتصاد الدولة)تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب[111]. وعلى هذا الأساس، يكون تناول المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية على وفق الركائز الآتية:

المطلب الأول: التبادل الاقتصادي والتجاري

إن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة خاصية جوهرية من خصائص عملية التغير السياسي الدولي، فمن جهة توفر الرغبة في المكسب الاقتصادي حافزاً قوياً للسعي إلى تغيير النظام الدولي ومن ثم فإن توزيع القوى بين المجموعات والدول محدد مهم لنمط الأنشطة الاقتصادية ولا سيما تلك التي تقدم أقصى فائدة للفاعلين في تقسيم العمل الداخلي أو الدولي. ومن جهة أخرى يتوقف توزيع القوى نفسها في نهاية

المطاف على القاعدة الاقتصادية، وعندما تتغير المواد وأسس الثروة بسبب حدوث تحولات في الكفاءة الاقتصادية أو موقع الصناعة أو التبادلات التجارية، تقع بالمقابل إعادة توزيع للقوى بين المجموعات أو الدول، ففي النهاية يتشابك الصراع على القوة والرغبة في الكسب الاقتصادي تشابكاً لا فكاك منه[112].

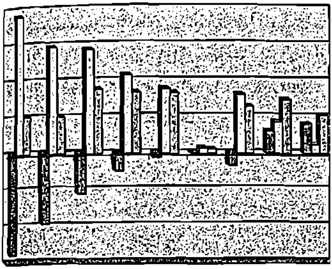
يشكل التبادل التجاري الدولي جزء من كلية العلاقات الدولية، إذ لا يوجد من بلاد العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصفة مطلقة في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات، كذلك فإن الكثير من تلك البلاد من ينتج من السلع أو يمتلك الموارد ما يفيض عن حاجاته من الاستهلاك المحلي، لذلك قام التبادل بين الدول ليحصل كل منها على ما يحتاجه مما لا يتوافر لديه من السلع والخدمات ويعطي لغيره ما يفيض عن حاجاته الاستهلاكية والإنتاجية، وهكذا تجري عملية تبادل السلع بين الدول، إذ تعد صادرات دولة ما واردات دولة أخرى، في حين تعد واردات دولة ما صادرات لدولة أخرى، وعندئذ تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة عن السلع تقوم بتصدير فائضها إلى العالم الخارجي، وان الأساس يقوم على تخصص دولة ما في إنتاج سلعة معينة وتصديرها إلى غيرها من الدول التي تحدد في قواعد السلوك الاقتصادي وهي سعي الإنسان لإشباع حاجاته في حدود موارده المتاحة[113]. ولذلك تتضمن مرتكزات التبادل الاقتصادي والتجاري يأتي ما يلي:

أولاً : التبادل التجاري

إن معيار تدفق الصادرات والواردات يسمح بتحديد الرهانات الحقيقية للعبة الاقتصادية[114]، فعلى عكس حجم التبادل التجاري خلال الحقبة السوفيتية وما نتج عن العامل الاقتصادي من عواقب وخيمة على الإتحاد السوفيتي[115]، فقد تمثل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية بالتذبذب خلال السنوات (1990 ـ 2001) كما أنه انماز بأن الميزان التجاري يميل لصالح روسيا الإتحادية على حساب الولايات المتحدة كما في الشكل (1) التالي:

الشكل (1)

ولايات المتحدة مع روسيا الإتحادية (1992 ـ 2000)

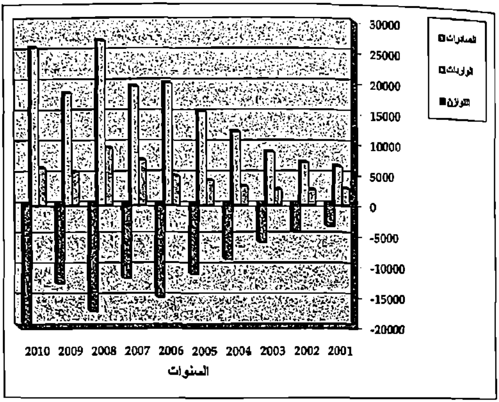


لاعتماد على: مكتب الاحصاء الاميركي، شعبة التجارة الخارجية، واشنطن، 2011، ع
http:// Foreign Trade Statist

دم، فعلى الرغم من أن التبادل التجاري بين الولايات يتسم بالتذبذب بعد أحداث 2001/9/11 ـ 2009، فإن ن يتسم بالارتفاع، كما انه يميل لصالح روسيا الإتحادية على كما في الشكل (2) التالي:

الشكل (2)

التبادل التجاري للولايات المتحدة مع روسيا الإتحادية (2000 ـ 2009)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث: بالاعتماد على:مكتب الاحصاء الأميركي، شعبة التجارة الخارجية، ، واشنطن، 2011، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// Foreign Trade Statistics.com

خلاصة لما تقدم: فإن الترابط الاقتصادي التجاري بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة يتمثل بأن درجة اعتماد روسيا الإتحادية على الولايات المتحدة أقوى من درجة اعتماد الولايات المتحدة على روسيا الإتحادية. وبالمقابل فإذا ما أخذنا عينة من التجارة الخارجية الروسية، نجد أن (صادرات روسيا الإتحادية بلغت سنة 2005 حوالي (245) بليون دولار لشركائها التجاريين الأساسيين الذين هم أعلى نسبة للتصدير لسنة 2004، هولندا (9.1%) وألمانيا (8%) وأوكرانيا (6.4%) وايطاليا (6.2%) والصين (6%) والولايات المتحدة (5%) وسويسرا (4.7%) وتركيا (4.3%) أما واردتها فقد بلغت (124) بليون دولار، أي حوالي نصف صادراتها فقط

وذلك من شركائها التجاريين الأساسيين، وهم بحسب نسبة 2004، ألمانيا (15.3%) وأوكرانيا (8.8%) والصين (6.9%) واليابان (7.5%) وكازاخستان (5%) وايطاليا (4.6%) وفرنسا (4.4%) ومن هذه الأرقام نرى بأن التبادل التجاري مع الولايات المتحدة ضعيف وهو يتجه بالأساس لصالح روسيا، فيما التجارة المتبادلة مع أوربا وأسيا أقوى بكثير[116].

في ضوء ما تقدم: يمكن التوصل إلى أن حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية يميل لصالح روسيا الإتحادية، وعند مقارنة نسبة التبادل التجاري لروسيا الإتحادية مع دول العالم الأخرى فإن التبادل يكون ضعيفاً مع الولايات المتحدة مقارنة مع الدول الأخرى.

ثانياً : الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية

تعد اتفاقية العلاقات التجارية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الموقعة في عام 1990 وبدأ تنفيذها حيال روسيا في عام 1992 الوثيقة الأساسية التي تحكم بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وفي عام 1993 بدأ سريان مفعول المعاهدة الموقعة في 17 حزيران عام 1992 بين روسيا والولايات المتحدة حول تجنب الضريبة المزدوجة والحيلولة دون التهرب من الضرائب فيما يخص ضريبة الدخل والرأسمال، كذلك وقعت معاهدة التشجيع والعمالة المتبادلة لرؤوس الأموال في عام 1992 لكنها لم تبرم من قبل روسيا لأنها كانت تتجافى مع مواقف روسيا المعلنة في عملية المفاوضات الخاصة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وقد اختتمت المفاوضات بهذا الشأن وتم ابرام المعاهدة بين الدولتين[117]. في 19 تشرين الثاني عام 2006 وقع: بروتوكول اختتام المباحثات الثنائية مع الولايات المتحدة حول شروط انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية وكذلك ست اتفاقيات بين الحكومتين هي: الاتفاقية حول التكنولوجيا الحيوية الزراعية واتفاقيات تجارة لحوم البقر والاتفاقية حول تفتيش المؤسسات واتفاقية تجارة الخنازير واتفاقية حماية حقوق الملكية الذهنية والاتفاقية حول تدابير منح رخص استيراد السلع الحاوية على وسائل الشفرة[118].

المطلب الثاني: النفط والغاز (أمن الطاقة)

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، وقد احتلت القضية الأمنية وضعاً مركزياً في السياسة الخارجية لبعض الدول التي عادة ما تتخذ الأمن هدفاً من أهدافها، ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما أتخذ أبعاداً أشمل من ذلك[119].

لقد ارتبط مفهوم الأمن قبل انتهاء الحرب الباردة بالبعد الوظيفي الاستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به القوة العسكرية للدولة[120]، أي أن الأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة العسكرية بوصفها وسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان تحقيق تلك المصالح[121]. بالمقابل وسعت نهاية الحرب الباردة مجال مفهوم الأمن (المفهوم الحديث للأمن)[122]، وظهر ما يسمى مفهوم الأمن الصلب (hard security) والأمن الناعم (Soft security)، فالأمن الصلب هو الذي يتميز بالطابع العسكري أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات التي تواجه الدولة[123]. كل هذا أدى إلى ظهور مفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكري بمعناه التقليدي أهمها أمن الطاقة[124].

وهنا يسأل بريماكوف: ماذا يتضمن مفهوم الأمن في مجال الطاقة؟ ويجيب عن ذلك بقوله: قبل كل شيء يجب عدم ضمان توريد الإرساليات من جانب واحد، كما يفسر كثيرون في الغرب الأمن في مجال الطاقة، وقد تجلى ذلك مثلاً لدى إعداد وثائق قمة الثماني في سانت بطرسبورغ عام 2006، فيجب ضمان الأمن بواسطة (ثلاثي) الضمانات الصادرات من البلدان المنتجة والنقل عبر أراضي بلدان أخرى، والطلب من جانب البلدان المستهلكة للطاقة، ويجب القيام بهذا كله بروح المسؤولية وعدم وجود مخاطر على عمل صناعة الطاقة العالمية بلا توقف[125].

لقد عبر هنري كيسنجر عن أهمية تلك السلعة بقوله «من يسيطر على الطاقة يسيطر على الأمم، والنفط كان العامل الحاسم في توجيه السياسة الخارجية الأميركية في أجزاء عديدة من العالم أثناء الحرب الباردة، كما أن النفط كان العامل الحاسم في العمليات العسكرية منذ نهاية الباردة حتى الآن أكثر من أي وقت مضى»[126]. لذلك تمثل قضايا الطاقة أحدى القضايا الملحة في الولايات المتحدة، وذلك نظراً لمعدلات الاستهلاك العالية، إذ تعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك عالمي من الطاقة بنسبة تبلغ (25%) في حين تستورد وما يقرب من نصف احتياجاتها اليومية من النفط الذي يتجاوز (20) مليون برميل يومياً، فالولايات المتحدة المستهلك الأول في العالم للنفط بما يوازي (25% من الإنتاج العالمي في حين أن إنتاجها لا يتجاوز الـ (5.1) مليون برميل بنسبة (10%) من الإنتاج العالمي[127]. وعلى هذا الأساس تعي روسيا الإتحادية الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية، وكان موضوع أمن الطاقة (Energy security) من الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثماني في قمتها المنعقدة في مدينة سان بطرسبرغ الروسية في تموز 2006[128].

تعد روسيا الإتحادية عملاقاً في مجال الطاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، إذ قدر احتياطيها من النفط الخام بنحو (60) مليار برميل (4.6%) من الاحتياطي العالمي، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، إذ قدر احتياطها من الغاز الطبيعي بنحو (1.7) كوادريليون قدم مكعبة (27.5% من الاحتياطي العالمي) وبناء على ذلك، تقدمت لتصبح أكبر منتج للنفط عام 2006، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته ويسهم النفط بحوالي (13%)، والغاز الطبيعي والمعادن نحو (80%) من إجمالي الصادرات الروسية[129].

لذا يرى كيسنجر أن العالم يشهد منذ مدة عمليات إعادة تركيب للخريطة الجيوستراتيجية، وان هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عنيفة على الموارد، وتبعاً لذلك تعيد الولايات المتحدة ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة تدفق امدادات النفط والغاز، وقد ركز على ذلك ما يعرف بـ «تقرير تشيني» الذي يهدف إلى رسم السياسة النفطية للولايات المتحدة طوال العقدين المقبلين، وركزت

على لفت الانتباه إلى المخاطر الخارجية الناتجة عن اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي، وهذا ما أوضحه ريتشارد سوف «ممثل الأمم المتحدة السابق في الناتو» عندما تحدث عن أمن الطاقة فيجب أن يعرف المرء ماذا يعني ذلك، انه يعني الحفاظ على الهيمنة على العالم وعلى عوائد نفطهم»[130].

إن الولايات المتحدة ترى أن أوربا هي مجال حيوي لها، وبالمقابل تتبع روسيا استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوربية وأحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها بها وهي كما يأتي[131]:

أولاً: المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي وأبرزها: مشروع أنبوب النفط بروجاس ـ الكسندر بوليس وتكون حصة روسيا فيه (51%) على حين تكون حصة كل من اليونان وبلغاريا (24.5%)، وإنشاء مستودع ضخم للغاز في بلجيكا وتبلغ حصة روسيا في المشروع حوالي (75%) وتسيطر بليجكا على نسبة الـ (25%) المتبقية، وانشاء مشروع أنبوب الشمال الأوربي الروسي الألماني، وتشييد مشروع أنابيب الطاقة الايطالي الذي يمتد من روسيا إلى جنوبي أوروبا عبر البحر الأسود، علاوة» على أنشاء مؤسسة مشتركة مع شركة Conco Phillips الأميركية وتستأثر شركة غازبروم على حوالي (70%) من اسهم الشركة مقابل (30%) للشركة الأميركية، وأخيراً بناء مشروع نقل الغاز الروسي عبر الأراضي التركية.

ثانياً: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوربية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات من أهمها الخطوات السريعة التي استخدمتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة سنتريكا البريطانية التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون مستهلك ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا، كذلك شراؤها (7%) من رأس مال شركة جالب أذربيجا البرتغالية التي حصلت على حق توريد (8) مليارات متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوربا عبر خط أنابيب ميدجاز الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.

ثالثاً: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة في آسيا الوسطى التي تمثل

بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوربا، فقد تم عقد عدة اتفاقيات مع دول آسيا الوسطى، شملت كل من كازاخستان وتركمانستان من أجل التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز.

وعلى هذا الأساس أُحكمت السيطرة على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) التي تشكل معدلاتها أكثر مما تمتلكه الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي والصين مجتمعة، فإذا كانت القوة النووية مصدراً لجبروت السوفيت سابقاً فإن شبكات خطوط الأنابيب للنفط والغاز في عموم روسيا أعادت الشيء الكثير لروسيا[132]. إن هذا الترابط في حجم الطاقة التي تسيطر عليها روسيا الإتحادية في منطقة أسماها ماكندر (جزيرة العالم)[133] دفع المفكرين الاستراتيجيين إلى تأكيد أهمية هذه المنطقة، إذ يوضح بريجنسكي في كتابة اللاعب الكبير، أن الرهان الرئيس للولايات المتحدة هو السيطرة على الاوراسيا[134]، المجموع الرحب، انطلاقاً من أوربا الغربية حتى الصين عن طريق آسيا الوسطى، أيضاً تعد الولايات المتحدة آسيا الوسطى والأقطار النفطية والغازية من بلدان الإتحاد السوفيتي السابق، المنطقة الإستراتيجية والأكثر أهمية في العالم، مع ذلك يقول بريجنسكي «تبقى الاوراسيا المسرح الوحيد الذي يوجد عليه قوة منافسة للولايات المتحدة وهي روسيا الإتحادية، ويمكنها أن تظهر حسبما هو محتمل»[135].

إن الإتحاد الأوربي بحاجة إلى شحنات النفط والغاز الروسية التي تغطي في الوقت الحاضر جزء كبيراً من احتياجاته، ولا ريب في أن أهمية استيراد الغاز والنفط من روسيا ستزداد، وبحسب تنبؤات وكالة الطاقة الدولية سيزداد استهلاك موارد الطاقة في بلدان الإتحاد الأوربي بحلول عام 2030 بنسبة (7%) سنوياً ويجري التنبؤ على الأخص بأن تكون زيادة استهلاك الغاز في الإتحاد الأوربي في عام 2000 إلى عام 2030 بنحو الضعفين، الأمر الذي يتطلب زيادة استيراداته خلال هذه المدة بنحو 4 أمثال، وستحتاج إلى الحصول على النفط والغاز من روسيا الإتحادية عدة بلدان في رابطة الدول المستقلة فهل تراهن روسيا فعلاً على استغلال تفوقها في مجال الطاقة بوصفها سلاحاً إمبراطورياً؟[136]، إذ إن هذا القطاع أعطاها قوة دبلوماسية سميت بـ دبلوماسية (غازبروم) كونها تتحكم بشبكة توزيع كبيرة للطاقة[137].

وبإزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا الإتحادية في الأسواق الأوربية وبدرجة أقل الأميركية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز ليست مجرد سلع تجارية، ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية[138]، فقد أثار ذلك مخاوف ليس فقط الإتحاد الأوربي، ولكن أيضاً وربما بدرجة أكبر الولايات المتحدة من استخدام النفط سلاحاً سياسياً من جانب روسيا الإتحادية، وقد عززت من هذه المخاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 عن أوكرانيا، وعام 2007 عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب دروزبا الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا الإتحادية من الخام إلى أوروبا الأمر الذي تسبب في نقص امدادات النفط من بولندا وألمانيا وليتوانيا وذلك على الرغم من أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز واصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا الإتحادية بالأسعار نفسها التي تقل كثيراً عن أسعار السوق في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا الإتحادية مع دول الإتحاد الأوربي، كما دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الإتحاد الأوربي، والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب روسيا الإتحادية المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون وتبادل أسواق النفط الأوربية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار[139]. ولذلك ازدادت في السنوات الأخيرة الاتهامات من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية ودول الجوار الإقليمي لروسيا الإتحادية بأنها ستستخدم مخزونها من الطاقة (النفط والغاز) سلاحاً سياسياً واقتصادياً في سياستها الخارجية وذلك بمكافأة الأصدقاء، والضغط على الأعداء باستخدام سلاح الطاقة لا سيّما مع تزايد هذه التنافس الدولي على مصادر الطاقة باختلاف أنواعها[140].

وخلاصة لما تقدم، أصبحت مسألة (أمن الطاقة) مقوماً مهماً في العلاقات الأميركية الروسية، نظراً لما تتمتع به روسيا الإتحادية من قوة ونفوذ في مجال الطاقة، إذ إن تعاظم مكانة روسيا الإتحادية في النظام الدولي يوماً بعد يوم يترك أثره في السياسة الخارجية الروسية ذات الموروث التاريخي الكبير من العظمة والقوة والنفوذ.ولذلك يرى بريماكوف في كتابة (عالم بدون روسيا قصر النظر السياسي

وعواقبه) بأنه قد يكون واعداً بدء حوار الطاقة الروسي الأميركي الذي ورد في إعلان سسوتشي حول الأطر الاستراتيجية للتعاون الروسي الأميركي الصادر في نيسان عام 2008، كذلك يقوم مركزان للبحوث هما: المركز الأميركي للبحوث الاستراتيجية والدولية، والمعهد الفرنسي للبحوث الدولية، بتنفيذ المشروع المشترك (أوروبا وروسيا والولايات المتحدة): إيجاد التوازن الجديد، الذي يتضمن تقديم توصيات إلى القادة السياسيين وفي تموز عام 2008، نشر في إطار هذا المشروع بحث توماس جراهام المساعد الخاص السابق للرئيس بوش الابن (العلاقات الأميركية الروسية) ويتضمن قسم البحث الخاص بالطاقة الاستنتاج الآتي: يمكن تطوير العلاقات الثنائية انطلاقاً مما يأتي:

أولاً: قبول الولايات المتحدة بتنمية قطاع الطاقة الروسي القائم والاستعداد لبحث توظيف استثمارات روسية كبيرة في أصول الطاقة في الولايات المتحدة وتنفيذ مشاريع مشتركة في (بلدان أخرى) .

ثانياً: اعتراف روسيا بوجوب الأخذ بالخبرة الإدارية والمبتكرات التكنولوجية لشركات الطاقة الأميركية في المناطق الوعرة (بالأخص في الجرف القاري في الشمال) مما يعد الآن شرطاً لازماً لدعم مستوى الاستخراج في روسيا.

ثالثاً: أن مثل هذا التبادل مهم للجانبين والعالم بأسره، فضلا عن أن تنفيذ هذه التوصيات يعرقل بسبب سعي أوساط معينة في الولايات المتحدة إلى أضعاف روسيا وكذلك إلى إقامة عقبات كأداء أمام تقاربها مع الإتحاد الأوربي علماً بأن هذا سيكون أحد الاتجاهات الرئيسة للاستراتيجية الأميركية على صعيد السياسة الخارجية، كما أن هذه الاستراتيجية موجهة نحو استعراض العضلات ليس في العلاقات مع روسيا الإتحادية فقط، بل مع أوربا أيضاً[141].

ولذلك فإنه مع تعاظم مكانة روسيا الإتحادية في النظام الدولي، فضلاً عن سيطرتها على كمية كبيرة من الطاقة العالمية، وفي ضوء زيادة الطلب العالمي على الطاقة واستحواذ الولايات المتحدة على النسبة الأعظم من هذا الطلب، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية، وفي مستقبل هذه العلاقات.

المطلب الثالث: روسيا الإتحادية ومنظمة التجارة العالمية

إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية في القرنين الأخيرين، قد شهد اتجاهاً متعاظماً نحو الخروج من شبه العزلة الاقتصادية (الوطنية أو الإقليمية) التي عاشتها غالبية بلدان العالم مدة طويلة من الزمن، فارتبطت اقتصادات هذه البلدان على مستويات ثنائية ومتعددة، بشكل أو بآخر، وهو ما طور دراسات الاقتصاد الدولي نحو تبني نظرة تحليلية شاملة لكافة المحاور أو الاهتمامات التي تخص هذا الاقتصاد[142].

لقد شهد العقد الرابع من القرن الماضي صراعات تجارية حادة، تكمن وراءها سياسة الحماية والانغلاق والاحتكار التي اتبعتها الدول المختلفة في العالم ومن هذه السياسات ما اعتمدته الولايات المتحدة من فرض تعريفات كمركية على السلع منذ عام 1930، وعدت عاملاً رئيساً للحروب التجارية، وبناء على هذه الحوادث القاسية التي ولدتها أصلاً الحماية التجارية وكرد فعل لتداعياتها السلبية جاءت اتفاقية بريتون وودز Bretton woods قبل أن تضع الحرب العالمية أوزارها وذلك في العام 1944 بهدف بناء الأسس التشريعية والمؤسسية ولتحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعلاقات المالية والنقدية من القيود الوطنية، فتأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank of Reconstruction and Development (IBRD) والذي يعرف الآن أيضاً بالبنك العالمي World Bank وصندوق النقد الدولي International Monetary Found، وبقي أن تستكمل هاتان المنظمتان بمنظمة دولية تختص بالعلاقات التجارية وتعمل على تجهيز التبادل الدولي للسلع والخدمات وتزيل آثار الحماية التجارية السابقة فبدأت المفاوضات المتعددة الأطراف Multilateral Negotiation واستمرت ثماني جولات حتى تم الاتفاق أخيراً في نهاية العام 1994 على تأسيس منظمة التجارة العالمية World Trade Organization[143].

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسة حيث تمثل هذه المنظمة التي أنشأت في أول كانون الثاني 1995 الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي،

والبنك الدولي، ومن ثم تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق على اقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد[144]، الذي أصبح ينماز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وأشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة[145].

بناءً على ما سبق يتميز دور منظمة التجارة العالمية في الحقائق الآتية[146]:

أولاً: توسيع نطاق التبادل التجاري التنافسي ليشمل كافة بلدان العالم مع حرية انتقال السلع والخدمات رؤوس الأموال والأفراد والمعلومات، لا سيّما بعد أن بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية في 16 شباط من العام 2005، (148) عضواً وينتظر ثلاثون بلداً آخر قبول العضوية مما جعل نسبة مساهمة هذه المنظمة في التجارة العالمية حوالي (97%). ومن هنا فإن توسع التجارة وتحررها يرفعان من الكفاءة التنافسية (النوعية والسعرية) في الأسواق المفتوحة على بعضها وهذا يسمح بتقسيم العمل فيما بين البلدان المختلفة على أساس الميزة النسبية، كما أن نمو الإنتاجية يرفع الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج وتنخفض تكاليف المعيشة مع تزايد فرص الاختيار أمام المستهلكين والمنتجين[147].

ثانياً: تكريس القواعد والمبادئ والترتيبات الجماعية من خلال التوافق التفاوضي متعدد الأطراف مهما تباينت الأحجام الاقتصادية ومستويات التنمية ومعدلات النمو للأطراف المعينة. وهناك مع توكيد الأسس المذكورة لعمل وزيادة الشفافية في معالجة القضايا الداخلية والتعاملات الدولية تميز الحكومات الجيدة وتقلل الفساد الإداري والمالي[148].

ثالثاً: العمل بوصفها محفلاً ونادي للتفاوض عند ظهور أي خلاف أو صعوبة والقيام بدور المرجع المعتمد للتحقق في المنازعات التجارية وحلها بالطرق السلمية، ولذلك نظرت منظمة التجارة العالمية حتى الآن في أكثر من 300 نزاعاً كانت يمكن أن تؤدي إلى احتكاكات سياسية سيئة.

وعلى الرغم من الوعود التي قطعها الغرب لروسيا الإتحادية من أجل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ومنذ عام 1994، إلا أنها لحد الآن لم تنظم بسبب

الموقف الأميركي المعرقل لانضمامها نتيجة نمو الاقتصاد الروسي بشكل مضطرد، فضلاً عن المزايا التي يمكن أن تحققها روسيا من هذه الانضمام كونها تتمتع بقاعدة صناعية عتيدة[149]، (ففي عام 2008 أصبح الاقتصاد الروسي واحداً من اكبر الاقتصاديات العشرة في العالم)[150]، على عكس الدول النامية التي تفتقد إلى مثل هذه القاعدة ومن ثم تكون الخسارة أكثر من الربح.

ولذلك فإنه وفي إطار تنافسها الاستراتيجي العالمي مع روسيا تسعى الولايات المتحدة بالتنسيق مع حلفائها رداً على تفاقم القوة الروسية بعد الأزمة الجورجية إلى معاقبتها اقتصادياً وتحجيم دورها في إطار الاقتصاد العالمي من خلال سعيها إلى عرقلة عضوية روسيا في منظمة التجارة العالمية وأبعادها عن عضوية نادي الدول الصناعية الثمانية (7 + 1)، فضلاً عن سعيها فور حدوث الأزمة إلى سحب الاستثمارات الأميركية والغربية من السوق الروسية وتقليص نسب التجارة مع روسيا، مثل قيامها بممارسة التأثير في أصحاب المحافظ المالية من الأميركيين والغربين لسحب ما يقرب من (25) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السوق الروسي إلا أن الإمكانيات الأميركية في فرض عقوبات اقتصادية مختلفة ضد روسيا لا تزال غير حاسمة ولا كافية بالقدر الذي يمكن أن يردع روسيا عن الاستمرار في تنفيذ استراتيجيتها العالمية الجديدة[151].

وهنا يمكن القول إن انضمام روسيا الإتحادية إلى منظمة التجارة العالمية[152] أصبح أحد مرتكزات المساومة السياسية للولايات المتحدة الأميركية.ومن ثم فأن تأثيره في العلاقات القائمة ما بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية يتمثل في إن سعي روسيا الإتحادية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من اجل الاستفادة من منافع هذه المنظمة علاوة على تحديد السعر الذي تراه مناسباً لمنتجاتها من الطاقة دون التقيد بالأسعار العالمية، وبالمقابل محاولة الولايات المتحدة عرقلة انضمامها إلى هذه المنظمة، أن ذلك كله من شأنه أن ينعكس سلبا على العلاقات الأميركية الروسية.

المبحث الثالث

المقومات العسكرية
في العلاقات الأميركية الروسية

لا يمكن فصل القدرات العسكرية عن السياسة الخارجية، إذ تسعى الدول إلى زيادة تأثيرها في السياسة الدولية بإظهار مكانتها العسكرية، ولذلك فأن مدى فاعلية وتأثير الدولة (أية دولة) يعتمدان على الاستراتيجية التي تتبناها تلك الدولة، وتتباين الدول في المستوى العسكري الذي تستطيع حيازته نسبياً في العلاقات الدولية، كما أن العامل العسكري يؤثر في حالة الحرب والسلم في السياسة الدولية، ولذلك فأن الدول تخصص حصة كبيرة من دخولها الوطنية للأغراض العسكرية كل ذلك نتيجة لـ مسألة غاية في الأهمية وهي أن استراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية إلى جانب قدراتها في المجالات الاخرى[153]. وانطلاقاً مما تقدم، فإن تناول المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية جرى تقسيمه وفق الآتي:

المطلب الأول: سباق التسلح

يختلف دارسو العلاقات الدولية حول ما إذا كان سباق التسلح بين دولتين يزيد احتمال انجرارهما إلى حرب أم لا، وهذا الجدل العلمي مرتبط بين دعاه زيادة التسلح ودعاة خفضه أو حتى نزعه، ولفهم سياق العلاقة بين الدولتين اللتين تتسابقان على التسلح يمكن الاستفادة من نظرية العداوة، فيمكن البحث عما إذا كانت النزاعات المسلحة والحروب بين دولتين بينهما عداوة مزمنة يصاحبها سباق

في التسلح أو لا ومقارنة مراحل النزاعات المسلحة بينهما بالمراحل التي تخلو من تلك النزاعات، كما يمكن الاستفادة من نتائج دراسات الأوضاع الداخلية في الدولتين، فمباراة التفاعل الدولي ذات مستويين، لكل منهما قواعده التي تقيد صانع القرار، فهو يضع قرار السياسة الخارجية وعينه على الداخل ويحاول الموازنة بين الضرورات الدولية والمحلية[154].

إن هناك عدة مفاهيم مرتبطة بالتسلح، فالتسلح يعني (استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان)[155]، كما يعرفه أخر بأنه استعمال قدره الدولة في مواجهة تهديد قائم أو محتمل[156]، وهناك من يرى بأنه مجموعة من الأدوات والوسائل التي تسعى الدولة إلى امتلاكها من أجل الدفاع والهجوم[157]. ولذلك فإن الدول قد تشرع في عملية سباق للتسلح لموازنة بعضها البعض[158]. بل إن سباق التسلح يعرف بأنه وجود عدد من الأطراف التي تعتقد أنها في علاقة تتسم بالتوتر أو العداء، قد يدفعها ذلك إلى تطوير أسلحتها بمعدلات عالية ومشاركة وقد يحفزها هذا إلى بناء قواتها العسكرية في ضوء التجربة الماضية والحاضرة والمتوقعة للسلوك العسكري والسياسي للدول المنافسة لها[159]، وسباق التسلح قد يكون كمياً ونوعياً مثل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية[160]. ومن ثم هو عكس مفهوم (نزع التسلح)[161]. كما أن سباق التسلح يثير قضية الانفاق العسكري الذي يعد أحد المؤشرات الرئيسة في التعرف على توجه الدولة.لذلك يعرف صندوق النقد الدولي الانفاق العسكري بأنه (الانفاق الإجمالي سواء ما يدرج في بند الدفاع أو في بنود أخرى والمخصص للمحافظة على القوات العسكرية[162]، ويشمل ذلك كل الجوانب المتعلقة بالجانب العسكري للدولة.

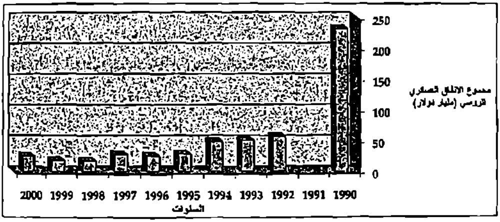
هنا يمكن القول إن العلاقة بين التسلح والإنفاق العسكري علاقة مترابطة خصوصاً وأنه عند التحدث عن التسلح أو سباق التسلح فهذا يعني بصورة تلقائية أن هناك طرفاً ينفق أموالاً في دعم قدراته العسكرية وقد يكون في تطوير أسلحة مختلفة وإنتاجها ثم تسويق جزء منها إلى الخارج أو انفاقاً لاستيراد السلاح من الخارج، ومن ثم ستكون فاتورة النفقات المخصصة للسلاح مرتفعة مما يثقل ميزانية الدولة وخططها[163].

أولاً: الإنفاق العسكري لروسية الإتحادية

تتجه النفقات العسكرية الروسية إلى الارتفاع بشكل ثابت منذ أن بلغت نقطتها الدنيا في سنة 1998، وفي المدة 2000 ـ 2003 ازداد الإنفاق العسكري بمعدل (10%) سنوياً بالمعدلات الفعلية وتظهر الميزانية المعتمدة لسنة 2004 زيادة أبطأ، وبالنظر إلى التضخم البالغ (12%)، فقد ارتفع الانفاق العسكري الوطني الذي يبلغ إجمالية (411.5) مليار روبل (نحو 14 مليار دولار بأسعار الصرف في السوق) بنحو (4%) بالمعدلات الفعلية وترتفع النفقات العسكرية الاجمالية لسنة 2004 وفقاً لتعريف سيبري بـ (632) مليار روبل (21 مليار دولار) بما في ذلك الانفاق على القوات شبه العسكرية والبحث والتطوير العسكري خارج ميزانية الدفاع الروسية بنحو (1 ـ 2 %) بالمعدلات الحقيقية في سنة 2004[164]. ومن اجل توضيح الصورة الحقيقية عن الإنفاق العسكري الروسي منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن، فإن الأشكال في أدناه توضح أن الإنفاق العسكري الروسي مر بمرحلتين

الشكل (3)

الإنفاق العسكري الروسي (1991 ـ 2000)



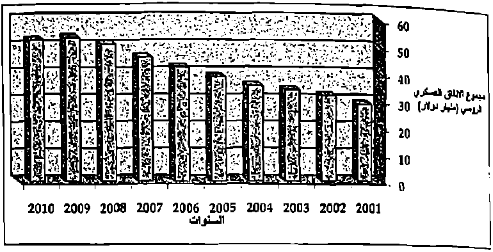
المصدر: الشكل من اعداد الباحث: بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- The SIPRI Military Expenditure Databasekk, Stockholm International Peace Research Institute 2011: http:// www. sipri. org/.

2 ـ بيترستالنهاين واخرون، الانفاق العسكري، في كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2008، ص ص288 ـ 289.

الشكل (4)

الإنفاق العسكري الروسي (2001 ـ 2010)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث: بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 - The SIPRI Military Expenditure Databasekk, Stockholm International Peace Research Insititute 2011: http:// www. sipri. org/.

2 ـ بيترستالينايين واخرون، الانفاق العسكري، في كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص288 ـ 289.

مختلفتين، والتي تمثل انعكاساً لضعف ونمو مكانة روسيا الإتحادية. فالشكل (3) يوضح أن الانفاق العسكري الروسي اتسم بالتذبذب خلال العقد الاخير من القرن العشرين (1991 ـ 2000).

بينما يوضح الشكل (4) أن الانفاق العسكري الروسي اتسم بالزيادة الملحوظة خلال العقد الاول من القرن الواحد والعشرين (2001 ـ 2010).

لقد شرع فلادمير بوتين في العام الأخير من رئاسته في اتباع مسار قوي في العلاقات الأمنية والسياسية مع شركاء روسيا الأوروواطلسيين، ويبدو أن هذه السياسة الحازمة في عام 2007 كانت مدفوعة بعدد من العوامل أهمها استعادة روسيا الإحساس بالقوة الدولية استناداً إلى تنامي الثروة والنفوذ في أسواق الطاقة، وحسابات سياسية وداخلية (بما في ذلك البحث عن تأمين سيطرة القيادة الحالية على البلاد، وتحرير روسيا الحقيقي من الوهم الأميركي، ففي شباط / فبراير 2007

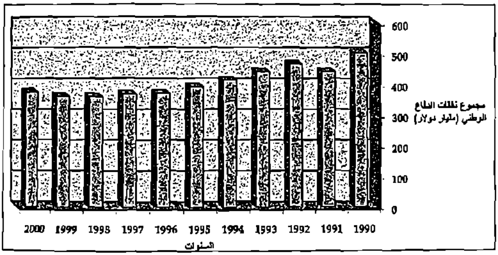
أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف عن برنامج تسلح جديد للأعوام 2007 ـ 2015، خصصت له موازنة مقدارها (5) تريليونات روبل تقريباً (189 مليار دولار) لاستبدال (45%) من الترسانة الروسية واحلال نظم أسلحة حديثة محلها، بما في ذلك الصواريخ العابرة للقارات، والقاذفات الإستراتيجية البعيدة المدى، ومحطات الإنذار المبكر، وربما حاملات الطائرات، وشهد العام أيضاً تجارب ناجحة لصواريخ بالستية متعددة الرؤوس وعابرة للقارات[165].

ثانياً : الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأميركية :

لقد ارتفع الانفاق العسكري الأميركي بصورة بارزة منذ 11/9 / 2001، وكان المستوى بحلول عام 2007 أعلى مما كان عليه في أي مرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن نمو الاقتصاد الأميركي والميزانية الاجمالية الأميركية يعنيان أن

الشكل (5)

الانفاق العسكري الأميركي (1990 ـ 2000)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث: بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 - The SIPR1 Military Expenditure Databasekk, Stockholm International Peace Research Institute 2011: http://www.sipri.org/.

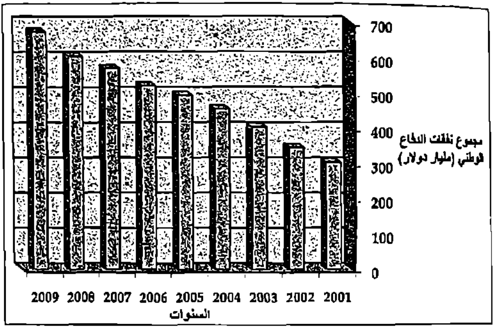
2 ـ بيترستالنهاين واخرون، الانفاق العسكري، في كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص288 ـ 289.

الانفاق العسكري بوصفه حصة من إجمالي الناتج المحلي ومن النفقات الاجمالية للحكومة الأميركية أعلى مما كان عليه خلال مراحل سابقة[166]. فالشكل (5) فيوضح انخفاضاً بسيطاً للانفاق العسكري الأميركي للحقبة (1991 ـ 2000).

كما أن الشكل (6) يوضح أن الانفاق العسكري الأميركي قد ازداد بشكل كبير بعد أحداث 2001/9/11.

الشكل (6)

الإنفاق العسكري الأميركي (2001 ـ 2009)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث: بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 - The SIPRI Military Expenditure Databasekk, Stockholm International Peace Research Institute 2011: http//. www. sipri. org/.

2 ـ يترستالنهاين واخرون، الانفاق العسكري، في كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص288 ـ 289.

لقد سعت الولايات المتحدة إلى بناء ترسانتها العسكرية، إذ إنها تنمي قدراتها العسكرية على أمل أن تبرز بوضوح بوصفها قوة عالمية في القرن الواحد والعشرين[167]. وخلال السنوات المالية 2001 ـ 2007، ازداد الإنفاق العسكري

الأميركي (85%) بالأسعار الاسمية وبنسبة (59%) بالأسعار الحقيقية على وفق بيانات سيبري، وتظهر البيانات الرسمية الأميركية للمدة نفسها زيادة في النفقات الأميركية للدفاع الوطني بنسبة (88%) بالأسعار الأسمية و(50%) بالأسعار الحقيقية، وكانت الزيادة عالية في جميع فئات الانفاق، وإن بشيء من الاختلاف، وقد كان مستوى الانفاق العسكري الأميركي (النفقات الاجمالية على الدفاع الوطني) في السنة المالية 2007 أعلى بنسبة (7.4%) بالأسعار الحقيقية من ذروة الانفاق خلال الحرب الكورية (السنة المالية 1953)، وأعلى بنسبة (6.3%) من ذروة الانفاق العسكري في حرب فيتنام (السنة المالية 1968)، وأعلى نسبة (12%) من ذروة الانفاق العسكري الثالثة في الحرب الباردة (السنة المالية 1989)[168].

ثالثاً : أثر سباق التسلح في العلاقات الأميركية الروسية

يمكن القول إن سباق التسلح هو أحد المقومات الأساسية في العلاقات الأميركية الروسية، نظراً لارتكازه على الرؤية الاستراتيجية للدولتين لمستقبل النظام الدولي ولدور كل دولة في السياسة العالمية، ولتحقيق هذا التصور الاستراتيجي فقد كان لابد من تحسين قدرات وإمكانيات الطرفين في المجال العسكري.

لقد جاء الاهتمام الروسي بإعادة بناء القوة العسكرية بوصفه رد فعل لعدة تطورات عدتها روسيا الإتحادية تهديداً استراتيجياً، يأتي في مقدمة هذه التطورات افتقاد روسيا لحائط الصد الاستراتيجي تجاه الغرب والذي كان يتمثل في دول أوربا الشرقية، كذلك استمالة الغرب لكل من أوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى حلف شمال الاطلسي، هذا إلى جانب الفجوة الكبيرة على مستوى التسليح الروسي بالمقارنة مع التسليح الأميركي، وظهور الصين بوصفها قوة ناشئة كبرى لها حدود طويلة مع روسيا الإتحادية، ولا بد من تحقيق التوازن الاستراتيجي معها، اتجهت روسيا لتطوير نظم التسلح لكي تستعيد بعضاً من تأثيرها في مجالها الجوي ولكي تصبح قوة منافسة لكل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي والصين[169]، في وقت واحد، ولكنها اعتمدت عقيدة عسكرية مختلفة تماماً عن العقيدة العسكرية السوفيتية، فالأخيرة كانت تتجه نحو الهيمنة على العالم بوصفها قطباً رئيساً، على حين لايسمح الوضع

الحالي لروسيا بتحقيق هذه الهيمنة، لأن الفارق في مجال التوازن كبير جداً والتطور في نظم التسليح أختلف تماماً عن سابقه، كذلك أسعار الأسلحة ارتفعت بشكل باهظ[170].

وعلى الرغم مما تقدم تمتلك روسيا الإتحادية وخلال مرحلة حكم بوتين ومدفيدف الإرادة الدافعة باتجاه تطوير القدرات الروسية بما يؤهلها لاداء دور فاعل في النظام الدولي[171].

على الرغم مما ذكر، فإن التوازن ما بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة، سواء في الأسلحة التقليدية أم فوق التقليدية، هو أمر غير محقق، وهناك فجوة كبيرة ما بين الدولتين في هذا المجال، واذا كانت روسيا الإتحادية تستغل التورط الأميركي الحالي في منطقة الشرق الأوسط من أجل استعادة قدرتها السياسية، وزيادة التقارب على المستوى العالمي مع القوى المناوئة لأميركا أو المعترضة على سياستها، فأن الولايات المتحدة لا تعير اهتماماً كبيراً للتطوير الروسي في مجال التسليح بقدر اهتمامها بميزانية الصين في الوقت الحاضر (فقد ارتفعت ميزانية الصين العسكرية (7.5%) لعام 2010[172]، وهو ما ظهر واضحاً في الأزمة الحالية الخاصة بالدرع الصاروخي، إذ تواصل الولايات المتحدة جهودها في بناء المشروع، ولا تهتم كثيراً بالرد على مقترحات روسيا الإتحادية بشأن إقامة رادار مشترك بديل لهذه الدرع، كما تستهين بالردود المفتعلة الروسية، سواء في تحليق القاذفات الاستراتيجية الروسية فوق قاعدة جوام الأميركية أو اقتراب هذه القاذفات من شواطئ النرويج وبريطانيا في بحر الشمال، أو شروع روسيا في انشاء منشأة صواريخ مضادة وانذار مبكر في ليكوتشي شمال بطرسبرغ، كل ذلك تقابله الولايات المتحدة دون اهتمام واضح، لأنها تدرك الفارق التكنولوجي بينهما[173].

هنا يمكن القول إن الانفاق العسكري الروسي لا يمكن مقارنته بمستوى الانفاق العسكري الأميركي، ولكن في نفس الوقت فأن التزامات الولايات المتحدة هي التزامات عالمية، تفوق التزامات روسيا الإتحادية، ومهما يكن فإن دراسة تحليلية لأجمالي الانفاق العسكري لدى الدولتين، يتضح أنه في تصاعد مضطرد، وكل دولة

لها رؤيتها الاستراتيجية التي تنطلق منها، فروسيا الإتحادية تحاول استعادة مكانتها بوصفها فاعلاً دولياً مهماً في النظام الدولي، وبالمقابل تحاول الولايات المتحدة الأميركية الاحتفاظ بزعامتها للعالم لأطول مدة ممكنة.

المطلب الثاني : القواعد العسكرية في آسيا الوسطى

إن تفكك الإتحاد السوفيتي عام 1991، قد أتاح للولايات المتحدة الأميركية نجاحها في نهاية مسعى استمر أكثر من أربعين عاماً لطردها من اوراسيا، لذلك فلم تعد الولايات المتحدة تواجه تحدياً استراتيجيا، لأن ذلك التفكك منحها حرية الحركة في المنطقة الغنية بموارد الطاقة[174].

إن منطقة آسيا الوسطى لها أهمية ولا سيّما في سياق استراتيجية السياسة الخارجية الأميركية نظراً لأهميتها الجيوبوليتيكية وهو الأمر الذي جعل الصراع من حولها أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع الحرب الباردة، وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى في النظام الدولي بدأ مخططو السياسة الخارجية في التفكير من جديد حول ضرورة وضع استراتيجية تضمن السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالموارد[175].

يمكن القول بأنه لا توجد منطقة حظيت منذ تفكك الإتحاد السوفيتي بمكانه استراتيجية لروسيا الإتحادية كتلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى، ففي هذه المنطقة يجتمع ميراث التاريخ ووعود المستقبل والثروات والحركات الإسلامية ومكامن الطاقة والصراعات الدولية والإقليمية، لذلك عملت بعد انتهاء الحرب الباردة على ضمان استمرار نفوذها في هذه المنطقة عن طريق مجموعة من المعاهدات والتنظيمات الإقليمية التي تجمعها مع هذه الدول تكون فيها المركز ومن حولها دول آسيا الوسطى التي تسميها دول الجوار القريب، وقد أعطت لنفسها الحق في التدخل السياسي والعسكري ولا سيّما في حالات التوتر أو التهديد بإلحاق الضرر بالمصالح الروسية، والإثبات للعالم بأن روسيا هي مفتاح هذه المنطقة والحصول على اعتراف عالمي بالدور القيادي الروسي فيها، وبانها الوحيدة القادرة على ضمان أمن واستقرار المنطقة[176].

إن الفراغ يستدعي من يشغله، والفراغ الذي خلفه تفكك الإتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى حرك قوى إقليمية ودولية عديدة، مشجعاً على دخول الصندوق[177]، ولم يكن أمام دول الصندوق إلا الترحيب بالقادمين الجدد ما داموا سيفكون عنها جسمها المزدوج : السياسي لروسيا، والجغرافي للطبيعة بوصفها دولاً مغلقة، إذ تفقد حوالي (15%) من عوائد صادراتها مقابل نفقات النقل[178].

بمعنى نجحت آسيا الوسطى خلال الأعوام الماضية في لفت الانتباه إليها بشدة، فهذه المنطقة وان كانت أكبر مجال جغرافي في العالم، فإنه مجال انفتح بعد تفكك الإتحاد السوفيتي لتندفع إليه القوى الكبرى أهمها الولايات المتحدة، أما روسيا الإتحادية فأنها ما تزال وان استسلمت لخسارة المنطقة جغرافياً مصرة على الاستحواذ عليها استراتيجياً، فتراقب ما يجري عن كثب وتحتفظ لنفسها بأوراق مؤثرة، أهمها عشرة ملايين روسي يعيشون فيها، وتمتلك روابط مع الصين من أجل احتواء الوجود الأميركي الذي بدأ بعد الحرب الباردة وأزداد بعد 2001/9/11، حينما احتاجت الولايات المتحدة إلى آسيا الوسطى بوصفها واحدة من منصات الانطلاق لحملتها العسكرية على أفغانستان[179].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد اتبعت استراتيجية تطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية مثل روسيا الإتحادية، فأن الأخيرة اتبعت استراتيجية مضادة لاستراتيجية التطويق غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى، منطلقة من محاولة تطبيق سياسة الهيمنة على جيرانها الأقرب اي دول منطقة قلب اوراسيا، من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الروسية فيها، وكذلك لقطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة الهيمنة في هذه المنطقة المتنافس عليها دولياً وإقليمياً، ولذلك فقد اتجهت الاستراتيجية الروسية إلى مقاومة استراتيجية التطويق الأميركية منذ عام 1991[180]. وفيما يأتي أهم التحالفات التي حاولت روسيا الإتحادية من خلالها إعادة التأثير على آسيا الوسطى[181]:

- كومنولث الدول المستقلة: اشتركت دول آسيا الوسطى منذ البداية في كومنولث الدول المستقلة وهو ما جعلها تبدو متحالفة مع روسيا الإتحادية وان

تفاوت ذلك التحالف بين الثبات والتردد، وكانت غاية روسيا الإتحادية من هذا التحالف هو الاشراف على آسيا الوسطى.

- اتفاقية الأمن الجماعي: عقدت اتفاقية الأمن الجماعي في أيار 1992، وتشمل دول آسيا الوسطى كافة، إضافة إلى روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا، ومولدوفيا، وكانت تعرف في البداية باسم اتفاقية طشقند، وهدفت إلى إقرار مبدأ الحماية المشتركة والرد الجماعي على أي عدوان تتعرض له أحدى الدول الأعضاء، وقد تم تحويل هذه الاتفاقية إلى بناء دولي متعدد الوظائف له الحق في إنشاء قوة ردع سريعة، متبعة منهج حلف الناتو في هذا الشأن، وكانت هذه المنظمة قد اقترحت منذ عام 2004 الاتصال بالناتو لترتيب الأمن بعد أن استبعد دورها في غزو أفغانستان.

- منظمة تعاون أسيا الوسطى: لقد رسمت صورة هذا التحالف في عام 1994 بعضوية روسيا ودول أسيا الوسطى كافة عدا تركمانستان لكن مع عدم فاعليتها أدمجت مع منظمة أخرى هي منظمة «يوراسيك» للتعاون الاقتصادي التي تشمل روسيا وكازاخستان وقرغيرستان، وطاجيكستان وبيلاروسيا.

- منظمة شنغهاي: أن أحدث أشكال التعاون الإقليمي، يتمثل في منظمة شنغهاي، التي تشكلت في حزيران 2001 لتطوير مجموعة عمل عرفت باسم مجموعة شنغهاي، وتضمنت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى وهدف الإتحاد إلى مواجهة ما سمته دول المجموعة بـ «الشياطين الثلاثة» (الحركات الانفصالية والتطرف الديني والإرهاب) وأعدت في سبيل ذلك تدريبات عسكرية مشتركة.

ومع أحداث 2001/9/11 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية[182]، وما أثارته من انتقاص من الهيبة الأميركية وسيطرتها على النظام العالمي بدأت الولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجيتها العالمية الجديدة بتشكيل تحالف دولي من أجل مكافحة (الإرهاب الدولي) وتأكيد قيادتها للعالم واستعادة هيبتها ونشر قواتها العسكرية في مناطق مختلفة من العالم[183]. ونتيجة لتطابق الرؤية الروسية مع الرؤية الأميركية فقد قدمت روسيا الإتحادية مساندتها للولايات المتحدة نتيجة بعض

الأحداث التي وقعت في روسيا الإتحادية[184]، ولذلك أدركت روسيا الإتحادية خطورة المسألة وأعربت عن دعمها للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وأصبحت شريكاً في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة وإدراكاً منها لخطورة المسألة على أمنها الداخلي ومصالحها مع الولايات المتحدة[185].

ومن خلال ذلك استطاعت الولايات المتحدة ومنذ أحداث 2001/9/11، مزاحمة روسيا الإتحادية في آسيا الوسطى عن طريق ثلاثة مرتكزات:

أولها: تدعيم التمركز العسكري لقواتها وقوات الناتو في القواعد العسكرية في آسيا الوسطى وأفغانستان، بما يشكل عامل ضغط وترهيب لدول آسيا الوسطى، ومحطات انطلاق وتوغل لإمكانية السيطرة على هذه المنطقة إستراتيجياً، في وقت تزداد فيه العلاقة العسكرية مع كل من أذربيجان وجورجيا في منطقة القوقاز الغربية .

ثانيها: مفاوضة بعض دول آسيا الوسطى حول تأجير بعض الأراضي لإقامة قواعد عسكرية للناتو والولايات المتحدة، وهو ما نجحت فيه الولايات المتحدة فعلياً مع كل من أوزبكستان وقيرغيزستان، وإذا كان الخلاف الذي دب بين الولايات المتحدة وأوزبكستان في نهاية 2005، بسبب انتقادات الولايات المتحدة الحاد لملف حقوق الإنسان في أوزبكستان، قد أدى إلى تفكيك القاعدة الأميركية في أوزبكستان، فلا تزال قرغيزستان تؤجر قطعة من أراضيها للقوات الأميركية مقابل (150) مليون دولار سنوياً.

ثالثها: دعم انقلابات في السلطة لإزاحة عدد من الأنظمة الموالية لروسيا الإتحادية كما حدث في قرغيزستان عام 2005[186].

وعلى هذا الأساس علينا أن نفهم أبعاد المخطط الأميركي، والتي عززته الولايات المتحدة بالوجود العسكري في هذه الدول بدعوى المساعدات المشتركة أو محاربة (ما يسمى بالإرهاب)، والذي تحقق في جمهوريات أوزبكستان وقرغيرستان وجورجيا، والذي استغلته الولايات المتحدة للنفاذ إلى المنطقة في إطار بسط هيمنتها وتحجيم دور القوى المنافسة لها، وكان من أشد الغاضبين على هذا الوجود هو روسيا الإتحادية التي تتخوف من تطويقها من الغرب والجنوب الشرقي مما يمكن

الغرب من احتوائها، انطلاقاً من أن روسيا دولة غير مستقرة، تمتلك في الوقت نفسه، ترسانة نووية مما يتخوف من الفوضى التي تحدث بعد سقوطها وتأثيراتها في أوروبا والعالم[187].

ففي جورجيا تواجدت قوات حلف شمال الأطلسي بقيادة أميركية تحت شعار الحفاظ على السلام وظهر هذا التدخل واضحاً في المتغيرات السياسية التي شهدتها هذه الجمهورية حتى عند مستوى القمة، كما أن هذه الجمهورية أعلنت قطيعتها مع الروس، وطالبت بخروج القوات الروسية المتواجدة في هذه الجمهورية لما يمثله هذا الوجود من مساس في السيادة[188]، في حين أعلنت جمهورية قرغيزيا عن نيتها وبشكل علني في الانضمام إلى حلف الناتو والتحالف مع الغرب، ممهدة بذلك أعطاء التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة تحت حجج محاربة (الإرهاب)، أما جمهورية أذربيجان فأنها وقعت بالكامل في قبضة الولايات المتحدة، وهو ما يلاحظ من خلال الوجود العسكري الأميركي تحت دعاوى محاربة (الإرهاب) وترسيخ أسس السلام في آسيا الوسطى[189].

أما جمهورية تركمانستان فهي لا تختلف عن مثيلاتها من جمهوريات آسيا الوسطى، ويمكن ملاحظة ذلك في الانحياز نحو التوجهات والطروحات الأميركية، في ما يخص الإقليمية والدولية، فضلا عن أنها أعطت الولايات المتحدة قواعد عسكرية دائمة، استخدمتها الولايات المتحدة في عملياتها العسكرية ضد أفغانستان، مع عدم أغفال ما حدث من تغيير في مفهوم العقيدة العسكرية التركمانستانية، التي أخذت تقلد الولايات المتحدة في فكرها العسكري، وتستخدم السلاح الأميركي، وترسل طلبتها للتدريب في الولايات المتحدة الأميركية، إلى جانب عدم قبولها الطرح الروسي ومفاهيمه في ما يخص مشاكل المنطقة واهتماماتها، وبطريقة نجدها في أحيان كثيرة حادة، الأمر الذي ينعكس على شكل المناورة التي يحتاج إليها القرار الروسي في الشأن الاسيوي، ولعل أنسحابها من منظمة الكومنولث الروسي في آب 2005 يمثل نهجاً جديداً لشكل التعامل المقبل مع روسيا، بل أنها وفي أعقاب طلب أوزبكستان، سحب القوات الأميركية المتواجدة على أراضيها أعلنت موافقتها على أن تكون قواعدها العسكرية، البديل المناسب لتواجد القوات الأميركية مما

شرع العمل لتجهيز قاعدة (ماري 2) لتكون مكاناً للتواجد الأميركي الجديد في تركمانستان[190]، وكذا الأمر حدث مع جمهورية أوزبكستان التي ضيفت قواعدها القوات الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001، تحت حجج مكافحة (الإرهاب وتطوير القوات العسكرية التركمانستانية) إلا أنها عادت فيما بعد وطالبت الولايات المتحدة بتحديد جدول زمني لسحب قواتها من المنطقة[191]. وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تحقق أهدافها الاستراتيجية في هذه المنطقة العامة على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي كالآتي[192]:

أولاً: على المستوى الاستراتيجي: من خلال الوجود الفعلي في قواعد عسكرية في عدد من جمهوريات آسيا الوسطى، مع الاتجاه نحو تطوير علاقاتها مع هذه الدول في المستقبل، في إطار تعاون عسكري (تسليح وتدريب مشترك)، وبالطبع فإن هذا الوضع يحقق للولايات المتحدة «مزايا عديدة، **أولها**: الوجود في جنوب روسيا وبما يهدد الأمن القومي الروسي مستقبلاً، **ثانيها**: القرب من حدود الصين بما يوفر ركيزة عسكرية لتهديد الصين، في حالة حدوث صراع مستقبلي معها، **ثالثها**: إمكانية تهديد إيران في المستقبل بالوجود العسكري على حدودها الشمالية والشرقية، رابعها: الوجود العسكري الدائم في شمال أفغانستان، وهو ما يمكن من ممارسة الضغوط على أي حكومة أفغانية في المستقبل، خامسها :احتواء مناطق التسلح النووي في شبه القارة الهندية، وأخيراً إقامة تعاون استراتيجي مستقبلي مع بعض دول وسط وجنوبي آسيا وقد تدخل (إسرائيل) في هذا التحالف .

ثانياً: على المستوى الاقتصادي: من خلال السيطرة على مناطق البترول والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، وبحر قزوين، مع مد خط لإمدادات البترول من أذربيجان على بحر قزوين حتى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ومنه إلى الأسواق العالمية (طول الخط 2000 كم).

وبعد قيام أوزبكستان في 2005 بتفكيك الوجود العسكري الأميركي على أراضيها (بعيد أحداث أذربيجان)، والنصر الحازم الذي حققته على جورجيا في 8/ 2008/8، نجحت روسيا الإتحادية في اقناع قرغيزيا في مطلع عام 2009 بأغلاق

القاعدة العسكرية الأميركية التي أقيمت على أراضيها منذ عام 2001، إذ أعلن الرئيس القرغيزي كرمان بك بكاييف في ختام زيارة لروسيا الإتحادية قرار إغلاق قاعدة ما ناس الجوية التي كان يستخدمها حلف الناتو من أجل أحكام سيطرته على أفغانستان ونقل المؤن والمعدات العسكرية من تلك القاعدة التي استخدمها في 2008 نحو (120.000) من القوات العسكرية، فضلاً عن طائرات نقل عسكرية[193]، (وهو القرار الذي صدق عليه البرلمان القرغيزي في 19 شباط بأغلبية واضحة (موافقة 78 نائباً من أصل 90 نائباً) لاعتبارات موضوعية منها عدم حصول قرغيزيا على المساعدات العسكرية الموعودة)[194].

وأخيراً يمكن القول أن التواجد العسكري الأميركي بصيغه المختلفة ومواقف دول آسيا الوسطى تجاه هذا التواجد، فضلاً عن الرؤية الاستراتيجية الروسية لهذه الدول والتواجد العسكري الخارجي يمثل نقطه تجاذب كبيرة في العلاقات الأميركية الروسية تبعاً لطبيعة المتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، إذ إن وجود القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، وتعزيز هذه القواعد، واحتمال استخدامها لمعالجة قضايا دولية أخرى مثل معالجة قضية الملف النووي الإيراني، فضلاً عن اقترابها من دائرة الأمن القومي الروسي، أثر وسيؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية

إن المدقق في العلاقات الأميركية السوفيتية والعلاقات الأميركية الروسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يجد أنه كان هناك هامش من التفاهم بين البلدين حتى في ذروة الحرب الباردة، والتوتر الشديد بينهما، كما كان هناك أيضاً تناقضاً حضارياً ومصلحياً جوهرياً في أقوى مراحل التقارب والدفء في العلاقات بينهما خلال التسعينيات وان التناقض كان وسيظل هو السمة الغالبة على العلاقات الروسية الأميركية، وان اختلف مضمون ومعطيات هذا التناقض[195].

لقد حاول الإتحاد السوفيتي في نهاية الستينات الاندفاع نحو بناء وتدعيم

أسلحته الاستراتيجية، بهدف التوصل إلى مستوى التعادل مع الولايات المتحدة الأميركية وأنهاء وضع السيادة Supremacy والتفوق Superiority الأميركي في التسليح الاستراتيجي؛ الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأميركية تتعامل معه من موقع القوة، وقد حقق ذلك اقتراباً من التوازن والاستقرار الذي كان يبرر تمسك الطرفين بضرورة المحافظة على ما تم، الأمر الذي دفع إلى الدخول في مفاوضات جادة استهدفت تحقيق استقرار دولي على أساس مبدأ الأمن المتساوي[196]. وعلى هذا الأساس تولدت الرغبة والإرادة لدى الطرفين من أجل وضع إطار قانوني محدد لأسلحتهما، فبرزت سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي حددت الإطار العام للتفاعل بين الطرفين.

إن التغيرات التي تطرأ على شكل الحكومة لا تؤثر مطلقاً على المركز القانوني للدولة في المجتمع الدولي، سواء حصل هذا التغيير بالطرق الدستورية المقررة أم عن طريق العنف، وأساس هذه القاعدة، هو مبدأ استمرارية الدولة، أي إن الدولة تبقى في ذاتيتها قائمة ومستمرة الوجود رغم ما يطرأ عليها من تغيرات في الحكم وعليه فتعد كل حكومة مسؤولة عن تصرفات الحكومات السابقة عليها، إذ يجب أن تحترم المعاهدات التي أبرمتها، وان تفي بالديون التي التزمت بها، لأن تغير الحكومة لا يؤثر في الشخصية القانونية للدولة[197].

والمعاهدات الثنائية هي معاهدات الحد وخفض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة[198].

- معاهدة سالت الأولى (The Moscow Agreement on strategic Arms limitation (Salt, 1972)): لقد وقعت خلال مؤتمر القمة الأميركي ـ السوفيتي في عام 1972 وتعد هذه الاتفاقية أخطر ما صدر عن مؤتمر القمة الأميركي السوفيتي الأول، وقد وصفها كيسنجر بأنها سابقة في التاريخ الحديث وتأتي أهميتها إلى جانب أنها الأولى من نوعها، أنها عالجت ما يشكل أساساً للقوة العسكرية للقطبين الأعظمين[199]، وقد اشتملت معاهدة سالت الأولى على ما

يأتي[200]: الجزء الأول ويتعلق بالأسلحة الدفاعية: فقد تم الابقاء على شبكتين دفاعيتين فقط من الصواريخ إحدهما حول العاصمة والأخرى حول مواقع الصواريخ لكل من الطرفين، وتبعد الشبكة مسافة 150 كم عن العاصمة ومواقع الصواريخ وكذلك الاحتفاظ بمئة صاروخ لكل منهما. الجزء الثاني: ويتضمن الاتفاق حول الأسلحة الهجومية كذلك نصت المعاهدة بألا ينقل إلى دول أخرى، وان ينشر خارج أراضيه، الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو أجزائها المكونة والتي تنص عليها المعاهدة[201].

- معاهدة سالت الثانية 18 حزيران 1979 (Treaty on the limitation of strategic offensive Arms (Salt II 1979)): في 18 حزيران عام 1979 وقع الرئيسان السوفيتي ليونيد بريجنيف والأميركي جيمي كارتر في فينا على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية أو ما يعرف باتفاقية سالت الثانية التي رفض الكونغرس التصديق عليها بسبب التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان[202]. ولما كانت هناك انتقادات كثيرة لسالت (1) بعدها اتفاقية تجميد وليس تحديد[203]، فقد اتفقت الدولتان العظميان على أن تتضمن معاهدة سالت (2) قيوداً كمية ونوعية على الوسائل الذرية الاستراتيجية الهجومية. لقد تضمنت اتفاقية سالت (2) ما يأتي :إن الاتفاقية وضعت حدوداً أو سقوفاً مشتركة لعدد من مركبات الإطلاق مع تحديد حد أقصى للوسائل ذات الرؤوس النووية المتعددة وقاذفات القنابل الاستراتيجية المسلحة بصواريخ كروز[204]. إلا أن معاهدة سالت (2) انتقدت على أساس أنها لم تشكل حائلاً أمام التنامي السريع للقوة الاستراتيجية السوفيتية، بعد أن كانت الولايات المتحدة هي التي تتمتع بذلك التفوق في السابق[205].

- **معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى 1987** (the Intermediate - Range Nuclear Forces Treaty) : تضمنت هذه المعاهدة إزالة الصواريخ السوفيتية والأميركية المتوسطة والقصيرة المدى من أوربا ونصت على إنتاج هذا النوع من الصواريخ وذلك بعد اتلاف الموجود منها وهذا يعني تحقيق تقدم

فعلي في ميدان نزع السلاح إذ نصت على إزالة (2800) صاروخ متوسط وقصير المدى وتضمنت[206]: نزع الرؤوس النووية من الصواريخ وكذلك نزع أجهزة التوجيه الالكترونية فضلاً عن تدمير واتلاف الصواريخ نفسها.

وتأتي أهمية هذه الاتفاقية من أنها أول اتفاقية لخفض التسلح توقعها القوتان منذ 15 عاماً، كما تأتي أهميتها مما أرتبط بها من نظام صارم للتحقق Verinication بما في ذلك عدة أشكال من الأخطار المبكر والتفتيش على الموقع on site in section [207] ففي ميدان الرقابة والتفتيش نصت على أجراء التفتيش الميداني المتبادل[208].

- معاهدة ستارت الاولى (Start I) 1991: يمكن القول إنه نظراً للعجز في الميزانية الأميركية وعدم توفر التمويل اللازم ورفض البنتاغون عد برنامج SDI ضرورياً للأمن القومي، هذا إلى جانب التحسن الواضح في العلاقات الأميركية السوفيتية ـ أعلنت الولايات المتحدة في عام 1991 تحول برنامج SDI إلى برنامج GPALS أي الحماية الكونية ضد الضربات المحدودة Global Protection against limited strikes، ويرمي هذا البرنامج إلى مواجهة التهديدات الناجمة عن إطلاق صواريخ بطريق الخطأ أو من النظم المعادية للولايات المتحدة وليس الهجمات الاستراتيجية السوفيتية، ولذلك فقد أعقب ذلك توقيع البلدين لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ستارت (1)[209].

تضع هذه المعاهدة سقوفاً متساوية لكلا الطرفين في الأسلحة الاستراتيجية[210]. وخفض كل منهما هذا المستوى إلى (6.000) بحلول كانون الأول 2001[211].

- معاهدة ستارت الثانية (Start 2) 1993: لقد قام البرلمان الروسي في 4 تشرين الثاني 1992 بالتصديق على معاهدة ستارت (1) وذلك بعد تصديق الولايات المتحدة عليها في تشرين الاول من العام نفسه، ولم تكتف روسيا بالتصديق على معاهدة ستارت (1) بل أنها بدأت المحادثات بشأن مزيد من الخفض للأسلحة النووية الاستراتيجية وتم التوقيع على معاهدة ستارت(2) خلال قمة موسكو بين يلتسن وبوش في 3 كانون الثاني 1993، والتي تضمنت خفض الترسانة النووية

الاستراتيجية لكلا الطرفين إلى ما بين (3000 ـ 3500) رأس نووي لكل منهما بحلول 2003، وبتوقيع ستارت (2) أصبح على روسيا الإتحادية أن تخفض ترسانتها النووية بمقدار الثلثين تقريباً، ثلث وفقاً لمعاهدة ستارت ـ 1، والثلث الآخر وفقاً لمعاهدة ستارت ـ 2[212].

وتشتمل المعاهدة مرحلتين، المرحلة الأولى: وتستكمل خلال سبع سنوات مع بدء سريان المعاهدة وتتضمن: قيام كل طرف بتخفيض وتحديد صواريخه البرية والبحرية العابرة للقارات والقاذفات الثقيلة وكذلك خفض رؤوسهما الحربية من الصواريخ المنشورة إلى ما لا يقل عن (3800 ـ 4250) رأس حربي، ولا يجوز أن يزيد كل طرف رؤوسه الحربية إلى أكثر من (4250) رأساً حربياً موزعة على: (2160) رأساً حربياً منشور في الصواريخ البحرية العابرة للقارات، (1200) رأساً حربياً موزعة على الصواريخ البرية العابرة للقارات، (650) راساً حربياً منشور على الصواريخ الثقيلة البحرية العابرة للقارات، المرحلة الثانية تستكمل مع حلول عام 2003 ويخفض الجانبان أجمالي رؤوسهما النووية إلى ما بين (3000 ـ 3500) رأس نووي[213].

وقد أحدثت هذه المعاهدة خللاً استراتيجيا في التوازن النووي وبموافقة روسية، إذ أخذ ميزان القوة يميل لصالح الولايات المتحدة، وقد أعترف بذلك وزير الخارجية الروسي بقوله: أن معاهدة ستارت (2) تلبي طلبات روسيا ومصالحها الحيوية والمصلحة في السلام والأمن الدوليين وعارض القول بأن ستارت (2) هي الثمن الذي على روسيا أن تدفعه نظير التعاون مع الولايات المتحدة وقال أن هناك بديلاً عن المعاهدة هو استسلام روسيا النووي أو العودة لسياسة المواجهة وهو أمر لا تقوى عليه روسيا[214].

- **معاهدة سورت (Sort) 2002:** لقد بدأ فصل جديد من الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية والعلاقات الروسية الأميركية في 24 أيار 2002 حين وقع الرئيس بوش (الابن) والرئيس الروسي فلادمير بوتين المعاهدة الروسية الأميركية لتقليص الأسلحة الهجومية (SORT) في موسكو، وقننت المعاهدة التعهدات

التي قطعها بوش وبوتين في لقاء قمة في تشرين الثاني 2001 لتنفيذ تخفيضات كبيرة في القوات الاستراتيجية الأميركية والروسية، وتلزم معاهدة سورت كلتا الدولتين بخفض عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية المنشورة عملياً بحيث لا تتجاوز الإعداد الكلية لمثل هذه الرؤوس الحربية (2200) لدى كل طرف مع حلول 31 كانون الأول 2012[215].

يمكن القول إنها معاهدة غير متناظرة من حيث أن الولايات المتحدة حصلت بشكل رئيس على كل شيء أرادته، لكن يتعين تقدير هذا اللاتناظر ضمن سياق أوسع، إذ إن معاهدة سورت هي جزء واحد من صفقة متكاملة روسية أميركية أشمل، تتضمن عنصر كبح استراتيجي أنها تشمل أوسع من ذلك ولا سيّما فيما يتعلق بالتشاور والتنسيق في ميدان مكافحة وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن التعاون الاقتصادي والعلمي، انها تشمل صفقة متكاملة وهذا مما يتسم بجاذبية ولا سيّما لروسيا الإتحادية[216].

معاهدة ستارت الجديدة (The new start treaty) 2010: لقد وقعت الولايات المتحدة معاهدة ستارت الجديدة مع روسيا الإتحادية بوصفها منافساً كبيراً على مفترق طريقين أما أن يكون عدواً رئيساً أو مشاركاً فاعلاً، والاتفاقية في نواياها المعلنة تجمع الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية في مشاركة للأمن الجماعي النووي والتعاون الاقتصادي، وقد أوجز الرئيس الأميركي باراك أوباما أهم فقرات هذه الاتفاقية في مؤتمره الصحفي لقمة الدول الموقعة على اتفاقية NPT بواشنطن 2010/4/13، وأهم ما تضمنته الاتفاقية الجديدة لعام 2010، تخفيض (30%) من قدراتهما الاستراتيجية للأسلحة النووية والتي تشمل الصواريخ العابرة للقارات وكذلك الصواريخ الحاملة لأكثر من رأس نووي واقتصارها على رأس واحد، وتخفيض الغواصات والقاذفات الاستراتيجية وتخفيض منصات الإطلاق إلى 800 منصة وتقليص الرؤوس النووية إلى (1500) رأس لكل منهما وهذا الحد يقل بنسبة (74%) عما ورد في ستارت (2) 1993 وبنسبة (30%) عن معاهدة سورت 2002[217].

يمكن القول إن الاتفاقية الجديدة جاءت نتيجة دوافع كلا الطرفين، فالولايات المتحدة الأميركية تعيش أزمة في السياسة الخارجية سواء ما تعلق الأمر بالملف النووي الإيراني أم العراق أم أفغانستان، والأزمة الاقتصادية العالمية، وليس بمقدورها حل هذه الأزمات الدولية بدون التعاون مع الأطراف الدولية الأخرى ومنها روسيا الإتحادية، بينما نجد روسيا الإتحادية تركز على الجانب الاقتصادي الذي كان السبب الرئيس في تفكك الإتحاد السوفيتي، والعمل على التعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد مخرج لأزمة الدرع الصاروخي الأميركي المزمع نشره في عام 2017، وتجنب الضغط الإعلامي على روسيا في مسائل الحريات وحقوق الإنسان.

خلاصة القول إن الاتفاقيات الثنائية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية هي أحدى ركائز المقوم العسكري للعلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة، والتي تترك أثرها بشكل واضح في سير هذه العلاقة، بل تنعكس بشكل مؤثر في جوانب العلاقات الأخرى.

المطلب الرابع: تجارة السلاح وآثارها الاستراتيجية

تعد الصناعات العسكرية ومبيعات السلاح الروسية واحداً من أكثر المجالات التي تأثرت بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي، إذ عانى قطاع الصناعة العسكرية الروسية من تدهور حاد للغاية لمدة طويلة نسبياً، بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات العسكرية الروسية، جنباً إلى جنب مع شيوع حالة من الفوضى والارتباك والفساد في التعامل الحكومي مع قطاع الصناعة العسكرية طيلة عقد التسعينيات، الأمر الذي أنعكس سلباً على كافة مؤشرات التشغيل والإنتاج والتسويق الخاصة بهذا العطاء[218].

وبالمقابل أفرز انتهاء الحرب الباردة أزمة حادة واجهت صناعة الاسلحة الأميركية وصناعات الاسلحة في العالم بوجه عام، ففي الولايات المتحدة انخفض الانفاق على المشتريات من الأسلحة بما يزيد على (60%)، كما تقلص حجم السوق الخارجي بشكل ملحوظ، وتوقع عديد من المراقبين أن يعيد صانعو الأسلحة إعادة

هيكلة صناعاتهم في إطار عملية أكبر للتكيف مع المتغيرات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وقد دعم هذا التوقع ما صارت تتماز به التهديدات الأمنية المستقبلية من عدم وضوح سواء فيما يتعلق بوقوعها المحتمل أو بخطورتها الأمر الذي يقود إلى صياغة مشاريع متمايزة بشكل ملحوظ فيما يتعلق باستراتيجيات الدفاع أو ميزانياته[219].

لقد شهدت المبادئ الحاكمة لمبيعات الأسلحة الروسية اختلافات جوهرية عن تلك التي كان معمولاً بها في العهد السوفيتي ولا سيّما من حيث الإطار السياسي الاستراتيجي الذي كان يحكم تلك المبيعات، حيث لم تعد صادرات السلاح جزءاً من صراع استراتيجي كوني، وأصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية وتجارية محضة إلى حد كبير، بل أصبحت الصناعة العسكرية الروسية معتمدة بشكل شبه كامل على المبيعات الخارجية وطلبات التصدير، وهو ما أنعكس في تخلي روسيا عن الشروط الميسرة التي كانت تمنح للمشترين، وأصبحت روسيا تطالب الدول المتلقية للسلاح بسداد قيمة مشترياتها العسكرية، وان كانت أسعار تلك المشتريات أقل كثيراً من الأسعار العالمية المماثلة[220].

لقد انفردت الولايات المتحدة بفارق كبير وواضح بنصيبها في الأسواق الدولية من مبيعاتها في المجال العسكري، إذ وصل نصيبها إلى (11%) تقريباً من إجمالي قيمة تجارة الأسلحة وقد استفادت إلى حد بعيد من تفكك الإتحاد السوفيتي بوصفها منافساً أساسياً لها في هذا المجال، غير أن هذا القطاع مرهون في استمراره وتطوره بالنمط العام في العلاقات الدولية، فإذا اتسعت دائرة التسويات السلمية للنزاعات الدولية، فأن ذلك سيؤثر على حجم مشتريات دول العالم من الأسلحة، وهو أمر يعود بنتائج سلبية على هذا القطاع[221]. المقابل، فقد شهدت مبيعات السلاح الروسية تباينات نوعية في مرحلة ما بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، حيث كانت تلك المبيعات تركز في بادئ الأمر على بيع مخزونات الأسلحة التقليدية الهائلة التي كانت قد تراكمت عقب انتهاء الحرب الباردة، ولم تعد المؤسسة العسكرية في حاجة إليها بحيث كانت مبيعات السلاح الروسي في تلك المدة تركز على التخلص

من بعض تلك المخزونات، ومن بينها الأسلحة الخفيفة والصغيرة المتوسطة وهو ما كان قد ساعد روسيا الإتحادية على بيع الأسلحة بأسعار منخفضة بأقل كثيراً من الأسعار العالمية، مستفيدة في ذلك من أن تلك الأسلحة كانت قد استعملتها القوات السوفيتية[222].

لقد شهد تولي الرئيس بوتين زمام السلطة في روسيا الإتحادية والرئيس بوش الابن في الولايات المتحدة الأميركية تغيراً كبيراً في استراتيجية الدولتين، إذ انعكست على رؤية الدولتين لمكانتهما في النظام الدولي[223]. ففي عهد بوتين، حدثت تحولات نوعية ملموسة في مبيعات السلاح الروسية إذ بات التركيز ينصب على تصدير الأسلحة الأكثر تطوراً، مثل الطائرات الأحدث بأنواعها المختلفة والذخائر دقيقة التوجيه ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة وهو ما يرمي إلى تحقيق عدة أهداف، يأتي في مقدمتها الاستفادة من عائدات هذه الصادرات التسليحية في دفع عجلة الاقتصاد الروسي، بحيث تكون صناعة السلاح بمثابة القاطرة في النمو الاقتصادي الروسي، جنباً إلى جنب مع توظيف مبيعات السلاح كونها أداة للنفوذ على الساحة العالمية، وتمكين روسيا من استعادة مكانتها الدولية السابقة، فضلاً عن الاستفادة من عائدات تصدير السلاح في تمويل عملية تطوير وإنتاج أجيال جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية من جانب الصناعة العسكرية الروسية[224].

ولذلك كانت روسيا أكبر مصدر للأسلحة التقليدية الرئيسة في المدة (2000 ـ 2004) إذ بلغت نسبة صادراتها (32%) من عمليات النقل، بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية في المدة 1999 ـ 2003، والمستوى العالي للصادرات الروسية مقيساً بقيم مؤشر اتجاه سيبيري، هو على الأغلب نتيجة صادرات الطائرات والسفن الحربية، وقد صدرت روسيا الإتحادية في كلتا هاتين الفئتين، وفي المدة 2000 ـ 2004 زادت عن حجم أي جهة أخرى مصدره، وكانت المعدات المصدرة عادة من إنتاج جديد، وعلى العموم، فإن روسيا الإتحادية تتخلف، مقارنة بالولايات المتحدة وأوربا الغربية في تطوير أجيال جديدة من الأسلحة، غير أن أسلحة روسيا منافسة من حيث السعر ومن حيث الأداء في أحيان كثيرة ـ أي وحتى عهد قريب ـ كان هناك

تفاؤل واسع الانتشار في الحكومة الروسية وبين مسؤولي الصناعة بشأن مستقبل صادرات الأسلحة الروسية، لكن هناك مؤشر على أن الذروة قد تم بلوغها، وقد أعلن سيرغي تشيمزوف، رئيس وكالة التصدير الرئيسة في روسيا «روسبورن أكسبورت Rosboron export»، في تموز 2004، «أن في الوقت الذي سيتم تحقيق هدف مبيعات بقيمه (4.1) مليارات دولار للعام 2004، فإنه لن يكون هناك تكرار للرقم القياسي في حجم مبيعات الأسلحة (5.1) مليار دولار في العام 2003»، وفي تشرين الثاني، 2004 قال رئيس دائرة الصناعة الدفاعية في وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة، يوري كوتييف، «إن نتائج التصدير في العام 2003 كان من غير المرجع أن يتكرر في المستقبل المنظورة»، وثبت أن هذه التنبؤات كانت مبتسرة قليلاً إذ أعلن تشيميزوف في أوائل العام 2005، أن الصادرات الروسية للعام 2004 بلغت (5.7) مليارات دولار، بيد أنه اعترف بأن حداً تم الوصول إليه، وان روسيا تبيع معدات كانت قد طورت في السبعينات وليس هناك تمويل لتطويرها، وان روسيا لا تستطيع تقديم (معدات عسكرية حديثة)[225].

وعلى الرغم من ذلك، عادت روسيا الإتحادية إلى سوق السلاح العالمية، إذ أعلنت عقب مؤتمر ميونخ مباشرة ـ أنها ستزيد مبيعاتها من السلاح إلى مستوى قياسي يبلغ (7.5) مليار دولار لعام 2007، بعد أن كانت (6.4) في عام 2006، وذلك من خلال اقتحامها أسواقاً جديدة في المجال العسكري في أسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا وبلدان الشرق الأوسط، وظهرت تفاصيل اتفاق سلاح بمليارات الدولارات مع فنزويلا بعد زيارة الرئيس هوجو شافيز إلى موسكو 2006، كما باعت روسيا معدات عسكرية إلى سوريا وميتمار والسودان وإيران، وتحقق مبيعات السلاح الروسية إيرادات بمليارات الدولارات لقطاع السلاح، الذي يهيمن عليه مسئولون أمنيون سابقون[226].

على حين كانت الولايات المتحدة ثاني أكبر الدول المصدرة لأسلحة تقليدية رئيسة في المدة (2000 ـ 2004) حيث شكلت صادراتها (31%) من مجموعة عمليات تسليم أسلحة على وفق حسابات مبنية على قيم مؤشر الاتجاه الخاص

بسيبري وهناك دلائل على أن الولايات المتحدة ستزيد صادراتها من الأسلحة ولا سيّما بسبب وجود قائمة طويلة لعمليات تسليم طائرات قتال، وفي العام 2004 تأثرت عمليات التسليم والدراسات بشأن عمليات نقل مستقبلية بالحرب على (الإرهاب) والعلاقات الاورو ـ أطلسية والعلاقات بين الصين وتايوان[227]. لذلك أصبحت شركات السلاح الأميركية هي المورد الأول لنحو (90%) من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم اليوم، فمن أصل (50) نزاعاً حدودياً أو عرقياً وقع خلال عام 1993 ـ 1994، كان طرف واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة الأميركية في (45) نزاعاً، وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيس للسلاح في (18) حالة نزاع[228].

مما تقدم نجد أن صادرات الأسلحة الأميركية أصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لدعم قوتها وهيمنتها العالمية، وأضعاف خصومها ومنافسيها، ويتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة الأميركية وسيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول حلف شمال الاطلسي، مما يجعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع الدول الأخرى ضمن الحلف[229].

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها صادرات السلاح الروسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فأن هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجهها هذه الصادرات، وربما يكون لها أثار سلبية في تراجع هذه الصادرات في المستقبل وأضعاف قدرة روسيا الإتحادية في منافسة صادرات السلاح الأميركية في السوق العالمية للسلاح، ويتمثل أبرزها في عاملين رئيسين هما[230]: ـ

الأول: عجز روسيا الإتحادية عن الدخول إلى بعض الأسواق العالمية الكبرى للأسلحة التقليدية في العالم بفاعلية مثل الخليج العربي[231] وغرب أوربا والتي تتجه دولها بدرجة كبيرة نحو الحصول على الأسلحة الأميركية والغربية، حيث تميل دول مجلس التعاون الخليجي في الأغلب لشراء التكنولوجيا العسكرية الغربية، ونادراً ما تتجه نحو شراء السلاح من روسيا، وكذلك فقدت روسيا عملاء مهمين، مثل العراق بعد الإحتلال الأميركي.

الثاني: التخلف التكنولوجي النسبي للمنتجات العسكرية الروسية، بالمقارنة مع نظيرتها الأميركية والغربية، والافتقار إلى التمويل اللازم لتطوير منظومات تسليحية روسية جديدة، فيما يمثل انعكاساً لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في روسيا الإتحادية، وعلى الرغم من المحاولات الجارية لدمج وتوحيد الشركات الكبرى المنتجة للسلاح في روسيا في ظل رئاسة فلادمير بوتين، لتمكينها من امتلاك قدرة أكبر على المنافسة في السوق الدولية، إلا أن استمرار المعوقات التمويلية اللازمة لتطوير أسلحة رئيسة جديدة قادرة على منافسة مثيلتها الأميركية والغربية وتصدير أسلحة كانت قد صممت وطورت في السبعينات والثمانينيات، من دون امتلاك قدرة على منافسة الأسلحة الغربية المتطورة.

هنا يمكن القول إن تجارة السلاح في السوق العالمية تعد أحدى المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية نظراً لما تمثله هذه الصادرات من عوائد بالغة الأهمية على القدرة الاقتصادية للدولتين، ومن ثم فأن التنافس على السوق العالمية للسلاح يعد من المقومات المهمة لهذه العلاقة، إذ تتنافس الدولتان من اجل الحصول إلى نطاق أوسع لصادراتها من الأسلحة إلى الدول الأخرى، الأمر الذي ينعكس على درجة الترابط بين الدولة المصدرة للسلاح والدولة المستورة للسلاح لكلا البلدين.

المطلب الخامس: أسلحة الدمار الشامل

لقد أشر وبشكل واسع أن الدوافع والتأكيدات لسياسة ضبط التسلح قد تغيرت جذرياً منذ نهاية الحرب الباردة، ففي خلال مدة الحرب الباردة كان التركيز الأساسي يجري على تجنب الحرب مع الإتحاد السوفيتي، وقد تعززت جهود ضبط التسلح بأن حل استقرار علاقة الردع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، هذه العلاقة التي أنغمست في سباق تسلح نووي غير مقيد مع تنفيذ إجراءات لتجنب الحرب النووية من خلال الحوادث وسوء الفهم، إن هذه الجهود قد تركزت أيضاً على إيقاف انتشار الأسلحة النووية إلى دول جديدة، واليوم فأن تهديد الحرب النووية مع روسيا الإتحادية قد تلاشى وأبدل بمجموعة مختلفة من التهديدات من الإرهاب

وانتشار الأسلحة النووية[232]، بضمنها أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ البالستية والأسلحة التقليدية المتقدمة ولا سيّما عند الدول غير الصديقة للولايات المتحدة، وهكذا قد تحول تركيز ضبط التسلح قد تحول أساساً إلى السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبايولوجية وتكنولوجيا إيصال الصواريخ[233].

لقد قوى انتهاء الحرب الباردة تأييد منع الانتشار[234]، فانتهاء الصراع بين الشرق والغرب، أحدث، فضلاً عن تعزيزه مستوى تعاون جديد بين الولايات المتحدة وروسيا، تغيرات ممكنة في الأولويات الوطنية والأمور التي تؤكدها السياسة، وعلى الرغم من ذلك فقد تتعارض سياسات منع الانتشار مع أهداف سياسة أخرى[235]، ولكن لم تعد هناك حاجة لجعلها أقل أهمية من أهداف الحرب الباردة، فرد على ذلك أنه يجري إعادة توجيه مصادر المعلومات والسياسة الخارجية وتحويلها عن جهود الحرب الباردة للتعامل مع الانتشار، وإذ عادت روسيا إلى سياسة خارجية تهدد المصالح الغربية تهديداً خطيراً فقد يتوقف منع الانتشار، حيث أن الجهود في المستقبل تتطلب تعاوناً ضخماً بين الولايات المتحدة وروسيا لا مجرد سياسات متماثلة في بعض المجالات المعينة[236].

لقد كانت القوات السوفيتية الاستراتيجية بما مضى تضم الصواريخ الاستراتيجية، والسلاح البحري النووي الاستراتيجي، والقوات النووية المحمولة جواً، وقبل حلول الوقت الذي تم فيه تفكك الإتحاد السوفيتي تمركزت كافة القوات البحرية الاستراتيجية في الأراضي الروسية، في حين تمركزت الصواريخ البالستية عابرة القارات في كل من بيلاروسيا، وأوكرانيا، وكازاخستان، ويلاحظ أن هذا التسلح المكثف صار مصدراً مزعجاً للقوى النووية وغير النووية في العالم على حد سواء، فعدد الأسلحة الجاثمة على أرض أوكرانيا، وكازاخستان يجعلهما يمثلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي على المستوى العالم في القوة النووية، إذ تملك كل واحدة منهما رؤوساً نووية أكثر مما لدى الصين وفرنسا وبريطانيا مجتمعين، ولذلك فأن الولايات المتحدة، قد أوضحت خلال مرحلة التحول من الإتحاد السوفيتي إلى وجود

الدول المستقلة، أنه ينبغي أن تكون هناك دولة نووية واحدة يتمخض عنها الإتحاد السوفيتي السابق، وهي روسيا الإتحادية، وان تكون هناك قوة واحدة يمكن الاعتماد عليها بما يخص وضع الترسانة النووية الخاصة بالاتحاد السوفيتي السابق حتى يتسنى تطبيق كافة الاتفاقيات الرامية إلى السيطرة على الأسلحة، وعلى هذا الأساس منحت روسيا مقعد الإتحاد السوفيتي بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن في 1992، كما تم الاعتراف بروسيا الإتحادية وريثاً وحيداً للاتحاد السوفيتي السابق فيما يتعلق باتفاقيات الرقابة على الأسلحة النووية[237].

وإذا كان سباق التسلح في مجال أسلحة الدمار الشامل لاسيما، قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً في الأذهان بمناخ الحرب الباردة، فأن التقارب بين المعسكرين بعد وصول غورباتشوف إلى السلطة عام 1985 قد حمل معه أمالاً عريضة في إقامة آليات أكثر فاعلية للرقابة على التسلح وتفادي الثغرات السابقة[238]. كما أنه أصبح بعد نهاية الحرب الباردة التخلص من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب الصالحين لصنع أسلحة نووية، أولوية بالغ الأهمية إلى روسيا والولايات المتحدة، إذ يملك كلا البلدين مخزونات من هاتين المادتين تفوق متطلباته الدفاعية، وكان الاتفاق الروسي ـ الأميركي لعام 1993، والمتعلق بشراء اليورانيوم العالي التخصيب، قد تناول عملية التخلص من (500) طن من اليورانيوم العالي التخصيب من أسلحة نووية روسية، وقد تم اعتباراً من 2007/9/30 مزج (315) طناً من اليورانيوم العالي التخصيب (ما يساوي قرابة (12615) رأساً حربياً نووياً) في (9200) طن من اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستخدامها بوصفها وقوداً لمفاعلات نووية[239].

إذ تزود الطاقة النووية نسبة (20%) من مجمل الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة، ويتم توليد نصف هذه الكمية تقريباً من مفاعلات نووية يغذيها اليورانيوم الذي تم الحصول عليه من السلاح النووي الروسي، وبرنامج تحويل الميغا طن إلى ميغا واط (أي تحويل الأسلحة النووية المفككة إلى طاقة كهربائية للأغراض السلمية) هو المسؤول عن تحقيق هذا الانجاز اللافت، إذ تأسس برنامج ميغا طن إلى ميغا

واط بموجب اتفاقية اليورانيوم العالي التخصيب الموقعة في عام 1993 بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، ومن المقرر أن يقوم البرنامج بحلول العام 2013، بتحويل (500) طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) المستخلص من رؤوس حربية نووية روسية مفككة إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب (LEU) الملائم للاستعمال في المفاعلات التجارية الأميركية، وبتاريخ 2009/12/31، كان قد تم إعادة تدوير (382) طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب إلى (11.046) طن متري من اليورانيوم المنخفض التخصيب أي ما يماثل إزالة (15) ألف رأس نووي[240].

ويجري العمل في تنفيذ الاتفاقيات مع الولايات المتحدة في إطار مبادرة مجموعة الثماني حول الشراكة الشاملة ضد انتشار سلاح ومواد الدمار الشامل، وأقيم التعاون من أجل تنفيذ القرار رقم (1540) الصادر عن مجلس الأمن الدولي بمبادرة روسيا في أبريل/ نيسان عام 2004، وأيدته الولايات المتحدة حول الأمن في مجال مكافحة انتشار سلاح الدمار الشامل، وفي أيلول عام 2005 كان الرئيسان الروسي والأميركي في طليعة الموقعين على الاتفاقية الدولية لمكافحة (الإرهاب النووي الدولي) والتي صادقت عليها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بمبادرة من روسيا الإتحادية[241].

ورغم الخلافات القائمة، فقد ظل التعاون الروسي مع الولايات المتحدة الأميركية لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يشهد تزايداً مطرداً[242]، فقبل اجتماع القمة الروسية الأميركية الأخيرة التي عقدت في 14 شباط 2005 في براتسلافا، كان الإعداد لخطوات مشتركة جديدة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يتم على قدم وساق، وفي غضون ذلك الإعداد أصدرت الولايات المتحدة الأميركية تصريحات غير رسمية عدة تزعم أن شروطاً صحيحة لم تتوافر في روسيا لتخزين الأسلحة النووية لمنع وقوعها في أيدي (الإرهابيين) وأنكرت روسيا الإتحادية هذه الاتهامات، وقال ساسة روس إن تلك التصريحات صدرت لزيادة الضغط النفسي على روسيا الإتحادية بهدف الحصول على مزيد من التفاهمات المواتية ـ بوش ـ بوتين، وزعم محللون

روس أن الولايات المتحدة أقنعت روسيا الإتحادية بمناقشة الموضوع النووي، خوفاً من الحراسة الضعيفة المفروضة على المنشآت النووية، ولكي لا تثير رد فعل سلبيّ من روسيا الإتحادية، عمدت الولايات المتحدة إلى تحويل الموضوع من خلال طرح مسألة التقويم المستمر «للتهديد (الإرهابي) الذي يعرض المنشآت النووية لكلا الجانبين»[243].

تسير عملية نزع السلاح، منذ نهاية الحرب الباردة، ضمن اتجاهين، فمن جهة شهدت هذه المرحلة انجاز العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية بحيث نستطيع القول أن نزع السلاح قد حقق انجازات إيجابية لم تتحقق طوال مدة الحرب الباردة، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال تصور حجم الاقتطاعات التي شملت خفض الآلاف الرؤوس النووية عند الدولتين الكبيرتين، لقد أصبح ذلك ممكناً حينما لا تسود أجواء الحرب الباردة، وان روسيا تحولت إلى شريك للولايات المتحدة بدلاً من خصم لها في هذا المجال، ومن جهة ثانية فأنه على الرغم من التوقيع على العديد من معاهدات نزع السلاح، فإن الخطر النووي يتصاعد مع عملية أنتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهناك رغبة ملحوظة عند بعض الدول للحصول على التكنولوجيا النووية، فالقدرات العلمية والتقنية والفنية التي تقوم عليها الأسلحة النووية أخذت تنتشر بسرعة، وهناك دول عديدة لديها القدرة على الوصول إلى إنتاج أسلحة نووية خلال مدة زمنية محددة[244]، لو اتيحت لها ظروف معينة، وفي هذا مخاطر على الأمن الدولي[245].

من هنا يمكن القول، إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل الهاجس الأكبر للقوى النووية الكبرى[246]، ولا سيّما روسيا والولايات المتحدة الأميركية اللتان وضعتا أطراً للتعاون فيما بينهما من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المجتمع الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة تركز الجهد على تفكيك هذه الأسلحة المتواجدة في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق، حتى الآن، وبعد 2001/9/11 طرحت مسألة (الإرهاب النووي)، وكذلك قضية سعي بعض الدول (المارقة) إلى امتلاك السلاح النووي[247]، كل ذلك شكل أحد مرتكزات المقوم العسكري في

العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة، والتي اتسم بالتعاون فيما بينهما نتيجة المصلحة المشتركة.

وأخيراً كشف استعراض التطور التاريخي للعلاقات الأميركية الروسية عن مجموعة من المقومات التي ترتكز عليها عملية التفاعل بين الدولتين، بل إن هناك ثلاثة مقومات أساسية تؤثر في العلاقات الأميركية الروسية المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، أما المقومات السياسية فهي ترتكز على خمس ركائز أساسية، وبعض هذه الركائز يمارس تأثيراً سلبياً في هذه العلاقة، والبعض الآخر يمارس تأثيراً إيجابياً فيها، فالسعي الأميركي إلى توسيع حلف شمال الأطلسي يؤثر تأثيراً سلبياً في هذه العلاقة لأنه يؤدي على وفق وجهه النظر الروسية إلى الاقتراب من الأمن القومي الروسي، كما أن الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة يمارس تأثيراً سلبياً في هذه العلاقة لأن روسيا الإتحادية تحاول إنهاء التفرد الأميركي بالقرارات الدولية وبالمقابل تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على تفردها بالقرارات الدولية، ولذلك تؤثر دعوة روسيا الإتحادية إصلاح الأمم المتحدة تأثيراً سلبياً في العلاقات الأميركية الروسية، علاوة على ذلك، فإن دعوة روسيا إلى إعادة تشكل النظام الدولي وإنهاء التفرد الأميركي في العلاقات الأميركية الروسية، وخلافاً لما تقدم أثرت أحداث 2001/9/11 تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأميركية الروسية، نتيجة المصلحة المشتركة التي تجمع الدولتين، بل جرى تعاون وثيق بين الدولتين فيما يتعلق بالحرب على (الإرهاب)، فضلاً عن ذلك يمارس مقوم الديمقراطية وحقوق الإنسان تأثيراً سلبياً في العلاقات الأميركية الروسية، إذ إن ضغط الولايات المتحدة على روسيا الإتحادية من أجل تبني هذه المعايير يجابهه رفض روسيا الإتحادية، بل انه يمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة الروسية.

أما فيما يتعلق بالمقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية، فإنها ترتكز على ثلاث ركائز، أهمها التبادل الاقتصادي والتجاري، والنفط والغاز (أمن الطاقة) وروسيا الإتحادية ومنظمة التجارة العالمية، أما فيما يتعلق بالتبادل الاقتصادي والتجاري، فأنه يمارس تأثير إيجابياً في العلاقة بينهما، على الرغم من أن حجم التبادل

التجاري يميل لصالح روسيا الإتحادية على حساب الولايات المتحدة، أما فيما يتعلق بالنفط والغاز (أمن الطاقة) وأثره في علاقتهما فإن له أثراً سلبياً في هذه العلاقة، إذ تعد روسيا الإتحادية عملاقاً في مجال الطاقة إنتاجاً وتصديراً، وأنها تهيمن على القرار النفطي في دول آسيا الوسطى بفعل مرور الأنابيب عبر أراضيها، كل ذلك يتوج بخوف الولايات المتحدة من استخدام هذا السلاح كأداة للترغيب والترهيب تجاه الدول المجاورة، أما الركيزة الأخيرة من المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية فهي انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وعلى الرغم من أن روسيا الإتحادية هي ليست دولة نامية، ومن ثم فأن لها القدرة على التغلب على سلبيات منظمة التجارة العالمية والاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه المنظمة، ولذا كان سعي الولايات المتحدة إلى عرقلة انضمام روسيا الإتحادية إلى هذه المنظمة له أثر سلبي في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبح مرتكزاً للمساومة في هذه العلاقة.

أما فيما يتعلق بالمقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية فإنها تكون من مجموعة من المرتكزات أهمها: سباق التسلح، والقواعد العسكرية في آسيا الوسطى، والاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية، وتجارة السلاح، وأسلحة الدمار الشامل. أما فيما يتعلق بسباق التسلح فإن زيادة حجم الإنفاق العسكري يؤشر على زيادة القلق المتبادل بين الدولتين وبذلك فإنه يؤثر سلبياً في العلاقات الأميركية الروسية، علاوة على ذلك فأن زيادة عدد القواعد العسكرية في آسيا الوسطى ونتيجة مبررات مختلفة ينعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية، بل إنه مصدر من مصادر التوتر الآن وفي المستقبل، وخلافاً لما تقدم يعمل عقد الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية على وضع أُطرٍ ثنائية للتعاون، ومن ثم يؤثر تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأميركية الروسية، أما تجارة السلاح فإن التنافس بين الدولتين من أجل الحصول على أسواق لمنتجاتها ينعكس سلباً على هذه العلاقة، وأخيراً فإن التعاون في مجال أسلحة الدمار الشامل والحيلولة دون انتشارها في العالم يمثل مصلحة مشتركة للدولتين، ومن ثم يؤثر التعاون بين الدولتين تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأُميركية الروسية.

وانطلاقاً مما تقدم، فإن هناك مجموعة من المقومات يمارس تأثيراً سلبياً على العلاقات الأميركية الروسية، وهي السمة الغالبة، أما المجموعة الأخرى فإنها تمارس تأثيراً إيجابياً في هذه العلاقة وهي محدودة، ومن ثم فإن التوتر والتنافس هو السمة الغالبة في العلاقات الأميركية الروسية، ولذلك ومن أجل اختبار النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل، فإنه لابد من أخذ عينات لقضايا دولية متنوعة لإثبات ما توصلنا إليه من نتائج، وهو ما سيتم تناوله في الفصل القادم من خلال ثلاث قضايا دولية مؤثرة في العلاقات الأميركية الروسية (استراتيجية دولية، سياسية دولية، اقتصادية دولية) في ثلاثة مباحث.

هوامش الفصل الثاني

(1) نقلاً عن:كارل دوينش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص 60.

(2) هانس جي مورجنثاو، السياسة بين الأمم : الصراع من أجل السلطان والسلام، تعريب خيري حماد، ج1، القاهرة، 1964، ص 24.

(3) نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص 118.

(4) ماجد حميد خضير ضيدان الجبوري، منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الدولي : دراسة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 138.

(5) جابر الشاهد، تأثيرات استراتيجيات السياسة الأميركية على سياسة الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص ص 97 ـ 98 .

(6) أحمد باسل عباس البياتي، موقف جمهورية روسيا الإتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات إقليمية، العدد 4، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2005، ص 29.

(7) ينظر: محمد جواد علي، كوسوفو والدرس المطلوب، نشرة دراسات أوربية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص ص 31 ـ 32.

(8) ينظر: جهاد عودة، الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 270.

(9) عبد الله صالح، بعد قمة مايو : أهداف خطة توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1997، ص ص 85 ـ 86.

(10) See: Ronald D. Asmus, the European security strategy: An American view, edited by Roland Dannreuther and John Peterson, in security strategy and transatlantic Relations, Routledge, New york 2006. p23.

(11) ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(12) احمد باسل عباس البياتي، مصدر سبق ذكره،.ص 32.

(13) احمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 29.

(14) احمد باسل عباس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(15) نقلاً عن: عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الأميركية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص ص 251 ـ 252.

(16) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الأميركية : تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 206، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 25.

(17) ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص 111.

(18) ينظر: نزار إسماعيل الحيالي، دور منظمة حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 161.

(19) ماجد حميد خضير ضيدان الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 140.

(20) See: Nicola Catelluni, the Eu and the Baltic Sea area, edited by Nicola Casarini and Costanza Musu, in European foreign policy in an Evolving international system, palgrave studies in European union poltics, UK, 2007, p181.

(21) ماجد حميد خضير ضيدان الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 221.

(22) نقلا عن: احمد باسل عباس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(23) See: Lohn Lewis Gaddis, strategies of Containment: A critical appraisal of American national Security policy During the cold war, Oxford University Press, New york, 2005, p.p. 24 - 24.

(24) لمزيد من التفاصيل: ينظر: هـ. أ. ل. فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789 ـ 1950)، ط6، تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الطبع، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص ص 103 ـ 106.

(25) See: yannis A. Stivachtis, US foreign policy and international order, edited by yannis A. Stivachtis, in international order in a Globalizing world, Ashgate publishing Limited, England, 2007, p.41.

(26) حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(27) ينظر: محمد بوبوش، الموقف الأميركي من القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد 341، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 43.

(28) ينظر: زياد عبد الوهاب النعيمي، منظمة الأمم المتحدة: إشكالية التوازن الغائب والدور المطلوب، متابعات إقليمية، العدد 7، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008، ص 13.

(29) محمود سالم السامراني وشهلاء كمال الجوادي، مصدر سبق ذكره، ص ص 49 ـ 50.

(30) لمى مضر الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص 237.

(31) See: Guillaume Colin, Russian foreign policy Discourse during the Kosovo crisis: internal Struggles and the poltical imaginairē Researcher in question, No 12, December, 2004, p2.

(32) ينظر: عبد الواحد الناصر، النظام العالمي في مطلع القرن الواحد والعشرين، دار البيضاء للنشر، المغرب، 1999، ص ص 112 ـ 113.

(33) نزيه علي منصور، حق النقض الفيتو ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009، ص 111.

(34) لمى مضر الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص 237.

(35) ينظر: وليد حسن محمد الحيالي، العلاقات الروسية ـ الصينية وتحديات الهيمنة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2004، ص 133.

(36) ينظر: بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص ص 160 ـ 161.

(37) لمى مضر الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص 239.

(38) Maria Raquel Freire, triangulating power: Russia, Europe and United States policies and interests projection in a globalizing world, edited by yannis A. Stivachtis, OP. cit, p.p. 74. 75.

(39) Thomas Graham, Resurgent Russia and US Purposes, the Century Foundation, Washington, 2009, p.p 6 - 7.

(40) حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين دراسة استشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 97 ـ 98.

(41) كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1987، ص 83.

(42) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(43) زايد عبد الله مصباح، مصدر سبق ذكرة، ص 38.

(44) عدنان محمد هياجنه، دبلوماسية الدول العظمى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1999، ص 35.

(45) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 175.

(46) عدنان محمد هياجنه، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(47) For more details: See George H. W. Bush and Brent scow croft; Aworld Transformed, Alfred A. knopt, New york, 1998, p. 302.

(48) احمد خضير سعيد الزهراني، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الخليج العربي خلال التسعينات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 130.

(49) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية (2009 ـ 2010) النهضة والسقوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 26.

(50) محمد جواد علي، تحولات النظام الدولي: نحو تطبيق نظام دولي هجين، سلسلة الراصد الدولي، العدد 14، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص 1 .

(51) احمد عبد الرحيم الخلايله، العرب والتأثير في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 11، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 92.

(52) وليم نصار، روسيا قوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 46.

(53) نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 53.

(54) ينظر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 44.

(55) نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي)، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(56) خضر عباس عطون، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 48.

(57) عدد السكان: 140.702.096/القوة العاملة الفعلية: 73.239.761/ حجم الانتاج النفطي 000. 9.870 مليار دولار/حجم القوات المسلحة: 1.245.000/ميزانية الدفاع 43.200.000.000 . ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: http//: www.globalfirepower.com.

(58) نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (في فترة ما بد الإحتلال الأميركي)، مصدر سبق ذكره، ص 58.

(59) لمزيد من التفاصيل ينظر: سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الدار الأهلية، عمان، 2008، ص ص 43 ـ 44.

(60) أيمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ص 82 ـ 89.

(61) See: Thomas Graham, Us - Russia Relations: facing reality pragmatically, The center for strategic and international studies, Washington, DC. 2008. p3.

(62) See: Robert. E. Hamiton Russia's strategy in the war against Georgia, The center for strategic and international studies, Critical question, Auguest 14, 2008, p.p 1 - 2.

(63) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الأميركية تفاهمات تكتيكية في أطار تنافضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(64) عادل حمزة عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(65) See: Kishore Mahbubani, the case against the west, foreign affairs, may - June 2008, p. 3.

(66) See: Riccardo Alcaro and Emiliano Alessandri, Re - setting US - EU - Russia Relations, mowing begond Rhetoric, Instituto Affari internazionali Document IAI 0919 - July 2009, p.p 6 - 8.

(67) حميد حمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(68) عامر هاشم الزوبعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2000، ص 116.

(69) عمر عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأميركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011، ص 205.

(70) جورج شكري كتن، العلاقات الروسية ـ العربية في القرن العشرين وآفاقها المستقبلية، دراسات استراتيجية، العدد 53، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 91.

(71) Marcel de Haas, Medvedev's security policy: A provisional assessment, Russian analytical digest, No 62, 18 June, 2009, p3.

(72) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص 101.

(73) See: John Miller, The Call: inside the 9/11 plot, and why the FBI and CIA failed to stop it, Hyperion books, New york, 2002, p.p. 289 - 290.

(74) لبيب عبد الخالق، الاستراتيجية الأميركية الجديدة بين انهيارين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 119.

(75) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثيرات الحادي عشر من أيلول في السياسات العالمية: تنافر الموجات بين ضفتي الأطلسي، دراسات سياسة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد 2003، ص5.

(76) أسامة الغزالي حرب، هل استوعب الأميركان درس 11/سبتمبر 2002، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص14.

(77) أليسون ج، بايلز، اتجاهات وتحديات الأمن الدولي، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 69.

(78) حسام سويلم، الضربات الوقائية: الاستراتيجية الأميركية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 192.

(79) نقلاً عن: هادي قبيس، السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 95.

(80) نيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي، الأميركي بعد أحداث 11 سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(81) لوجين بي برومو، روسيا في الإدراك الاستراتيجي الأميركي، صراع أم تعاون، مجلة الدراسات الدولية، العدد 1، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 30.

(82) نزار إسماعيل الحيالي وعبد الحميد العيد الماوساوي، العلاقات الروسية، الأميركية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية، مجلة قضايا سياسية دولية، العدد 16، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص43.

(83) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص43.

(84) السيد ولد أباه، عالم ما بعد أحداث 11/ سبتمبر: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص 58.

(85) For more information see: Ramtanu Maitra, New U. S. bases in Afghanistan: what Do they portend?, executive intelligence Review, Vol. 32, No12, March 25, 2005, p 27.

(86) See: Nick Ritchie, U.S Nuclear weapons policy after the cold war: Russians, rugues and domestic division, Routledge, Canda, 2009, p2.

(87) نيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي ـ الأميركي بعد 11 / سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص 122.

(88) See: David B.Guralink, Webster's New World Dictionary, Simon and Schuster, New York, 1984, p. 1469.

(89) السيد ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(90) ينظر: جوزيف. س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تعريب محمد توفيق البجيرمي، دار العبيكان، الرياض، 2007، ص 187.

(91) See: James Der Derian, «The Terrorist Discourse: Signs, States and System of Global Political Violence, edited by Michael T. Klare, Martin's Press, In Word Security: Trends and Challenges at Century's End, New York, 1991, p. 238.

(92) See: Michele Steinberg, the Greatest strategic Disaster in U.S. History, executive intelligence Review, vol, 32, No 40, October 14, 2005, p 18.

(93) نزار إسماعيل الحيالي، التحليل الاستراتيجي للحملة الأميركية ضد الإرهاب، المرصد الدولي، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص ص 4 ـ 5.

(94) قاسم محمد عبد الدليمي، الديمقراطية والتنمية المستدامة في الوطن العربي: دراسة في التحديات الداخلية والدولية، مجلة قضايا سياسية، العدد 11، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 128.

(95) سعيد الصدقي، الهجرة العالمية وحقوق المواطنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 25.

(96) See: Thomas F. Remington, politics in Russia, Addison - Wesley Educational publishers, united states, 1999, p p 2 - 3.

(97) محمود سالم جاسم السامرائي، انهيار الإتحاد السوفيتي: قراءة في الأسباب والنتائج، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2006، ص 68.

(98) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأميركية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص 169.

(99) ينظر: هشام يونس، عشر سنوات على نهاية التاريخ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 10، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص 189.

(100) نقلاً عن: علي الحاج، سياسيات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 74.

(101) نقلاً عن: شاهر إسماعيل الشاهر، مصدر سبق ذكره، ص ص 217 ـ 218.

(102) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنه الحضارة وثقافة السلام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 204 ـ 205.

(103) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 79.

(104) أيمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 82.

(105) قارن مع السيد ياسين، قياس الديمقراطية العربية: تجربه مرصد الإصلاح العربي بمكتبه الإسكندرية، في كتاب مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشه عمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 52.

(106) هدى عوض، اللغز الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 233.

(107) فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأميركية وانعكاساتها على الأمن العالمي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص 23.

(108) ينظر: htp:// www. Russia alywm.

(109) See: Joel M. ostrow, the consolidation of dictatorship in Russia, praeger security international, London, 2007, p. p. 123 - 124.

(110) ينظر: كاظم هاشم النعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 134 ـ 135.

(111) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991، ص 165.

(112) روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 92.

(113) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار أبن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص ص 159 ـ 160.

(114) ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفسخ النظام الأميركي، ترجمة رجب بودبوس، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 2004، ص ص 230 ـ 231.

(115) ينظر غينادي زيوغانوف، دروس الحياة، ترجمة عبد الكريم ابازيد، دار الشروق، عمان، 1999، نقلاً عن لمى مضر الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص ص 252 ـ 253.

(116) وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 36.

(117) موقع قناة روسيا اليوم الفضائية، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// arabic. rt. com

(118) المصدر نفسه.

(119) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 9.

(120) ينظر: عبد الرحمن احمد الدوري، الأمن القومي العربي، المفهوم ـ التحدي ـ المواجهة، مجلة الدفاع العدد 4، جامعة البكر للدراسات العسكرية، بغداد، 1988، ص ص 141 ـ 142.

(121) ينظر: ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1985، ص 23.

(122) ينظر: فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص 18.

(123) لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى، في كتاب: قضايا الأمن في آسيا، تحرير ميتكيس والسيد حوقي عابدين، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، 2004، ص 222.

(124) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الاورو اطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية مصدر سبق ذكره، ص 54.

(125) ينظر يفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة عبد الله حسن، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 169.

(126) نقلا عن: وليم انغد. أ.هل، قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية الانجلو ـ أميركية والنظام الدولي الجديد، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2007، ص 37.

(127) عمر عبد العاطي، الولايات المتحدة ومأزق البحث عن طاقة بديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 246.

(128) أسامة مخيمر، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(129) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص52.

(130) عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي، تأثير حلف شمال الأطلسي في مستقبل العلاقات الأميركية الأوربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 187.

(131) ينظر: نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الأورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(132) داؤد هاشم داؤد، روسيا والدور العالمي المرتقب، الملف السياسي، العدد 64، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010، ص 13.

(133) محمد ابراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية: دور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية، شركة المطابع النموذجية، عمان، 1982، ص19.

(134) لمزيد من التفاصيل ينظر: نيفيلد وبرسي، الجيوبوليتيكيا، ترجمة يوسف محلي ولويس اسكندر، وزارة التربية والتعليم، مصر، بلا، ص34.

(135) نقلاً عن: موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 165.

(136) يفنجي بريماكوف، مصدر سبق ذكرة، ص 164.

(137) باراج خانا، العالم الثاني والسلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة دار الترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 50.

(138) See: D. R. Belousov and K. V. Mikhailenko, The situation in the Russian economy, Studies on Russian Economic Development, Economic Policy, Volume 18, Number 3, 2007 p.p 250 - 263.

(139) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الاوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره ص 53.

(140) أسامة مخيمر، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(141) يفيجني بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص ص187 ـ 188.

(142) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 19.

(143) المصدر نفسه، ص 185.

(144) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمات ـ شركات ـ تداعيات)، الدار الجامعية، مصر، 200، ص 92.

(145) ينظر: موسى الزغبي، مصدر سبق ذكرة، ص ص 280 ـ 281.

(146) هوشيار معروف، مصدر سبق ذكره، ص 223.

(147) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998، ص 253.

(148) قارن مع: جوزيف ستكلتز، العولمة ومساؤها، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص ص272 ـ 273.

(149) For more information See: Sergey A. Kogogin, Growth strategies of Russian truck manufacturers on global markets, KAMAZ Inc, without data, p.p 1 - 7.

(150) Ariel Cohen, Ph.D. and Richard Ericson, Russia's Economic Crisis and U.S. - Russia Relations: Troubled Times Ahead, Published on *November 2, 2009 http://www.heritage.org/.*

(151) سعد السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 106 ـ 107.

(152) For more information see: William H. Cooper, permanent normal trend relation (PNTR) status for Russia and US - Russian economic ties, CRS report for congress, Januruy 4, 2008, p.5.

(153) كاظم هاشم النعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 148 ـ 150.

(154) أحمد علي سالم، عن الحرب والسلام: مراجعة لأدبيات الصراع الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص ص 12 ـ 13.

(155) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج1، 1979، ص 728.

(156) عبد الجبار عبد مصطفى، الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث، مجلة الأمن القومي، العدد 11، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989، ص 196.

(157) Thomas schelling, Arms and in fluency, yale university press, London, 1970, p10.

(158) ينظر: عمر رضي بيومي، نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ـ دراسة في الآثار القانونية والسياسية والاستراتيجية لحرب الخليج، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 7.

(159) Colin Gruy the Arms Rise phenomenon, world politics, October 1971, p400.

(160) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 339.

(161) يعرفه اسماعيل صبري مقلد: بأنه يعني الخفض الجزئي أو التخلص من الأدوات التي تساعد على ممارسة العنف المادي في العلاقات الدولية. ينظر: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 390. بينما يعرف نزع السلاح في المادة الثامنة من عهد عصبة الأمم بأنه تخفيض الأسلحة إلى الحد الذي يتناسب مع الأمن القومي والقيام بالالتزامات الدولية التي تفرضها أسس التعامل المشترك.ينظر: منعم خميس، سياسة التسلح النووي للقوى الكبرى ومستقبل الهرمية الدولية: دراسة مقارنة لنماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2004، ص 11.

(162) حيفاء خش، أثر الانفاق العسكري على التنمية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 49.

(163) نزيرة الأفندي، تجارة السلاح بين الدوافع والنتائج، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1988، ص 38.

(164) بال دانواي، المنظمات والعلاقات الاوروأطلسية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص 500 ـ 501.

(165) جان أين هين وآخرون، المؤسسات والعلاقات الأمنية الاوروأطلسية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 62 ـ 63.

(166) بينز سالنهاين وآخرون، الانفاق العسكري، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 278.

(167) ينظر: سعيد رشيد عبد النبي الطائي، الناتو وقوس الأزمات الباسفيكية، مجلة قضايا دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص ص 17 ـ 18.

(168) بينز سالنهاين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 287 ـ 290.

(169) لمزيد من التفاصيل : ينظر : تايهوكيم، دراسة التحدي المتزايد لأمن الجزيرة الكورية وموازنة التحالف مع الولايات المتحدة والتعاون مع الصين، مجلة دراسات سياسية، العدد 10، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 70 ـ 73.

(170) عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطوير القدرات العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص97.

(171) قارن مع : محمد أسامة محمود عبد العزيز، مصدر سبق ذكرة، ص 248.

(172) See: China's Defense Budget, global security: http:// www.globalsecurity.org/ military/world/china/budget - actual. htm.

(173) عبد المنعم سعيد كاطو، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(174) ينظر: زبغنيو بريجنسكي، الفوضى، ترجمة مالك فاضل، دار الأهلية للطباعة والنشر، عمان، 1998، ص136.

(175) محمد سعيد أبو عامود، مصدر سبق ذكرة، ص 74.

(176) سعد السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(177) يقصد بتعبير الصندوق مايأتي: أن آسيا الوسطى كانت خلال الحقبة السوفيتية منطقة مغلقة ومفتاحها بيد الإتحاد السوفيتي ولا يستطيع احد أن يخترق هذه المنطقة، الا انه وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي واستقلال هذه الدول، اصبحت هذه المنطقة معرضة لتدخلات الدول الاخرى .

(178) إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(179) إبراهيم عرفات، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، 2007، ص 124.

(180) ينظر: عامر هاشم الزوبعي، التنافس الدولي على منطقة قلب اوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 116.

(181) عاطف عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(182) لمزيد من التفاصيل ينظر : عمر مسعودي، آليات الحرب ضد الإرهاب : المنطقة الاسيوية أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 220.

(183) ينظر: أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الاسيوية (الصين اليابان الهند)، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 80.

(184) ينظر: لمي مضر الأمارة، تطور الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 166.

(185) ينظر: لمى مضر الأمارة، مواقف القوى الكبرى من الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، العدد 27، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2003، ص 128.

(186) ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في أسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص ص 28 ـ 29.

(187) حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضائها الأسيوي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 89، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005، ص ص 46 ـ 47.

(188) ينظر: فيتالي نومكن، مصدر سبق ذكره، ص ص 24 ـ 25.

(189) حميد حمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص ص 14 ـ 15.

(190) حميد حمد السعدون، المصدر نفسه، ص ص 15 ـ 16.

(191) إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص 126.

(192) خليل محسن، مصدر سبق ذكرة، ص ص 521 ـ 522.

(193) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 92.

(194) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية الروسية تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(195) المصدر نفسة، ص 6.

(196) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 190 ـ 191.

(197) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط7، المكتبة القانونية، بغداد، 2008، ص ص 482 ـ 483.

(198) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 296.

(199) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 192.

(200) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 297.

(201) لمزيد من التفاصيل، ينظر: عيسى دباح، موسوعة القانون الدولي، المجلد السادس، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص 279 ـ 301.

(202) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 196.

(203) لمزيد من التفاصيل، ينظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص 652.

(204) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 298.

(205) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، شركة فاطمة للنشر والترجمة، الكويت، 1983، ص 252.

(206) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 299.

(207) السيد أيمن شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 48.

(208) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 299 ـ 300.

(209) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(210) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 300 ـ 301.

(211) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2008، ص 196.

(212) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية : تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص 15 ـ 16.

(213) ينظر: احمد إبراهيم محمود، تطورات خفض التسلح : إزالة مخلفات الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993، ص 187.

(214) موسى العساف، العلاقات الأميركية الروسية (1991 ـ 2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 117.

(215) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ص 255 ـ 256.

(216) شانون ن، الحد من انتشار الأسلحة النووية ومنع انتشارها والدفاع ضد الصواريخ البالستية، في كتاب: «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003 ص395.

(217) رعد قاسم صالح العزاوي، الاتفاقية الأميركية الروسية النووية الجديدة ـ ستارت 3: رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 30، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص 131.

(218) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 60.

(219) مالك عوني، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص ص 77 ـ 78.

(220) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(221) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 24.

(222) احمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية : تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(223) ينظر : فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراق الغزو الأميركي للعراق وعودة الكولونيات البيضاء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 174.

(224) احمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية : تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(225) سايمون. ت، ويزمان ومارك بروملي، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في كتاب:التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 610 ـ 611.

(226) بشير عبد الفتاح، مؤتمر ميونخ ـ وشبح الحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 219.

(227) سايمون. ت ويزمان ومارك بروملي، مصدر سبق ذكره، ص ص 622 ـ 623.

(228) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(229) سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص ص 162 ـ 163.

(230) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية : تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(231) على الرغم من أن هناك بعض العقود في المجال العسكري بين روسيا الإتحادية وبعض دول الخليج (مثل السعودية: 1.4 مليار يورو)، الا انه لا يمكن مقارنتها بالعقود الأميركية.

(232) قارن مع : باسل الساعاتي، ملفات من البرنامج النووي والتصنيع العسكري، الدار العربية للعلوم بيروت، 2006، ص ص 157 ـ 160.

(233) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 289.

(234) ينظر : اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، أسلحة الرعب أخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 138.

(235) لمزيد من التفاصيل، ينظر : المناطق الخالية من الأسلحة النووية : بين النظرية والتطبيق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص ص 110 ـ 113.

(236) راندال فورسبرج وآخرون، منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، مقدمة وسائل منع الانتشار، ترجمة سيد رمضان هداره، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1998، ص 132.

(237) فوزي درويش، نحو أخلاء آسيا الوسطى من السلاح النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 203.

(238) محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص ص 26 ـ 27.

(239) شانون. ن. كايل، الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص ص 576 ـ 577.

(240) اندروتيوملن، من الميغا طن إلى الميغا واط، مجلة وزارة الخارجية الأميركية، العدد 2، مكتب برامج الإعلام الخارجي، 2010، ص 29، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http: www. America. gov/ publications/ ejowrna/ usa. html.

(241) العلاقات الأميركية ـ الروسية، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. Russia alywm.

(242) For more information see: Andrei Gagarinski, Nuclear Power and Energy Security in Russia, The Uranium Institute 1997: http:// www.worldnuclear. org/ sym/1997/ restore/gug - rest. htm.

(243) فيتالي نومكن، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(244) قارن مع: همام عبد الخالق عبد الغفور وعبد الحليم إبراهيم الحجاج، استراتيجية البرنامج النووي في العراق: في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 146 ـ 150.

(245) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، ص 298.

(246) لمزيد من التفاصيل، ينظر: حسام محمد أمين، النشاط التجسسي واستمرار العدوان على العراق، في كتاب: استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية وازدواجية المعايير الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 164.

(247) لمزيد من التفاصيل، ينظر :اشتون ب. كارتر ووليام ج بيري، الدفاع الوقائي: استراتيجية أميركية جديدة للأمن، ترجمة: اسعد حليم، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص120 ـ 124.

الفصل الثالث

القضايا الرئيسة في العلاقات الأميركية الروسية

القضايا الرئيسة في العلاقات الأميركية الروسية

إن العلاقات الأميركية الروسية علاقات متعددة الجوانب، وهي متشابكة ومتفاعلة بشكل كبير، وإذا كان من الصحيح القول بأن هذه العلاقات لابد أن تترك أثرها بشكل فاعل على القضايا الدولية المختلفة، فإنه من الصحيح القول بالمقابل بأن كلاً من هاتين الدولتين تختلف في طريقة تعاملهما مع هذه القضايا نظراً لاختلاف مصالحهما الإستراتيجية تجاهها، ويمكن القول إن القضايا المؤثرة في العلاقات الأميركية الروسية قضايا معقدة ومتشابكة وكثيرة إلا أن هناك ثلاث قضايا أثرت في رفع حالة التوتر والمنافسة في العلاقات الأميركية الروسية، وأن درجة التوتر والمنافسة تختلف باختلاف القضية المثار الجدل حولها.فالقضية الاستراتيجية الدولية والتي اتخذت من (مشروع الدرع الصاروخي الأميركي) المزمع نشره في نقاط ارتكاز عديدة من العالم يمثل نقطة التجاذب الكبيرة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الإتحادية، فكلا الطرفين يعد هذه القضية مسألة أمن قومي، لذلك سنجد الصلابة في التمسك بالمواقف نتيجة هذه الاهمية. أما القضية السياسية الدولية التي اتخذت من (الملف النووي الايراني) أنموذجا لها، فهي تمثل احدى نقاط التجاذب السياسي بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، فالولايات المتحدة تعارض امتلاك إيران للطاقة النووية، بالمقابل تدعم روسيا الإتحادية برنامج إيران النووي بفعل حجم الترابط بين روسيا الإتحادية وإيران. وبذلك تحول البرنامج النووي

الإيراني إلى قضية مساومة سياسية في العلاقات الروسية الأميركية، واخيراً، فإن القضية الاقتصادية الدولية والتي اتخذت من (منطقة بحر قزوين) أنموذجا لها تعد من القضايا الاقتصادية الدولية المهمة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ من خلال هذه القضية يمكن أن تستخدم روسيا الإتحادية اسلوب الترغيب والترهيب تجاه العديد من الدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات تعاون، الأمر الذي حول هذه القضية إلى نقطة للتجاذب بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة. ومن ثم تترك هذه القضايا أثرها بشكل فاعل على العلاقات الروسية الأميركية.

المبحث الأول

القضايا الاستراتيجية الدولية
(مشروع الدرع الصاروخي الأميركي أنموذجاً)

يعد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي من أبرز القضايا الاستراتيجية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، إذ انه يعيد إلى الأذهان تداعيات وحيثيات الحرب الباردة التي ارتبطت بأحداث ووقائع كان لها الأثر البالغ في تغيير مجرى السلوك الدولي لدى الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي مثل امتلاك السلاح النووي، أزمة الصواريخ الكوبية، وغيرها من القضايا الاستراتيجية الدولية والتي تمثل نتاج العلاقات التفاعلية بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية (وكل ذلك تعبير عن الصراع من اجل القوة والنفوذ في السياسة الدولية)[1].

المطلب الأول: ماهية مشروع الدرع الصاروخي الأميركي

يقصد بنظام الدرع الصاروخي الأميركي المضاد للصواريخ بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأميركية[2]. ولذلك يتكون نظام الدرع الصاروخي من المكونات الرئيسة الآتية:

أولاً: نظام للإنذار المبكر يعتمد على رادارات أرضية عملاقة وأقمار صناعية مزودة بمستشعرات حرارية تعمل بالأشعة تحت الحمراء ويمكنها من رصد الصاروخ من الغازات الساخنة المنطلقة من محركات في مرحلة الانطلاق .

ثانياً: نظم فضائية وأرضية بالغة الدقة لتتبع الصواريخ المهاجمة بعد اكتشافها والتمييز بين الرؤوس الهيكلية والحقيقية، من خلال بناء صاروخ اعتراضي (interceptor) يطلق من قواعد أرضية يستخدم طاقة الحركة بالاصطدام المباشر لتدمير الصواريخ في الفضاء .

ثالثاً: نظام قيادة وسيطرة لإدارة المنظومة فنياً وعسكرياً(3).

بمعنى أن طريقة عمل الدرع الصاروخي تتمثل في (أن الدرع الصاروخي يقوم على إنشاء محطة رادار أرضية تكون مربوطة بقمر صناعي موجود في الفضاء، وعندما ينطلق الصاروخ العابر من دولة معادية تجاه أي هدف أميركي سواء كان في الولايات المتحدة أم في مختلف أنحاء العالم، فإن القمر الصناعي يرسل إشارة إلى المحطة الأرضية، وتقوم المحطة الأرضية بتنبيه محطة إطلاق الصواريخ المضادة فينطلق منها صاروخ بهدف تدمير الصاروخ العابر في الفضاء، وقبل وصوله إلى هدفه على الأرض. ومن ثم لا يستطيع نظام الدفاع الصاروخي رصد الصواريخ العادية، أي غير البالستية، فهذه الصواريخ تسقط على أهدافها من دون أي اعتراض، أما لماذا لا يستطيع الدرع الصاروخي تدمير هذه الصواريخ؟، فذلك لأنها تكون ذات مدى قصير وتصل إلى هدفها في ثوان قليلة بعكس الصاروخ البالستي، الذي غالباً ما يكون ذا مدى طويل، وهو يتجه أولاً إلى الفضاء الخارجي ومن ثم يعود ليضرب الهدف الموجه إليه في الأرض، ومن ثم يستغرق عدة دقائق ليصل إلى هدفه مما يفسح المجال أمام أجهزة الرصد في السماء والأرض لتلتقط إحداثياته، ومن ثم تدميره في الفضاء، والواقع أن الدرع الصاروخي الأميركي موجه، بالدرجة الأولى ضد روسيا والصين وبهدف تحجيم هاتين الدولتين(4).

المطلب الثاني : مشروع الدرع الصاروخي والفكر الاستراتيجي الأميركي

إن مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يعود التفكير في بنائه إلى الإدارات الأميركية المتعاقبة على تولي السلطة في الولايات المتحدة، ولذلك تتوقف بطء وسرعة تنفيذه على من يتولى السلطة في الولايات المتحدة وتوجهاته الاستراتيجية

وإرادته في المضي قدماً في بنائه ونشره، ونتيجة ذلك أن أجل العمل به لمسائل تتعلق بالداخل الأميركي والبيئة السياسية الدولية.

لقد بدأ في نهاية الخمسينيات التفكير في تطوير صواريخ مضادة للصواريخ بواسطة الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ولكن لأسباب تكنولوجية بحتة كان الحل الوحيد أمام الطرفين لحل مشكلة سرعة الصواريخ الهائلة وصغر حجمها مقارنة بالطائرات، أن تزود الصواريخ الاعتراضية برؤوس نووية تُفجَّر عند أقرب مسافة ممكنة من الصواريخ المهاجمة، فتدمرها وتعطب مكوناتها بتأثير الإشعاعات النووية، وفي عام 1968 نشر الإتحاد السوفيتي صواريخ اعتراضية من نوع حالوش الدفاعية لحماية العاصمة الروسية موسكو من احتمال أن تهاجمها بعد أن نشرت الولايات المتحدة نظام لحماية قواعد الصواريخ الهجومية في منطقة مونتا ونورث كوتا وأطلقت عليه الولايات المتحدة اسم (safeguard) ولكن نُشر بإعداد قليلة[5].

ونتيجة لذلك (خرجت قائمة من الاعتراضات بعكس وجهه النظر التي ترى في النظم الدفاعية حلاً غير عملي لحقائق الحرب الباردة النووية بسبب افتقارها للكفاءة الفنية اللازمة لتحقيق المطلوب منها وارتفاع تكلفتها وبسبب أن وجودها يؤدي إلى عدم استقرار التوازن وإشعال سباق التسلح وأنها قد تعطي لمن يمتلكها أحساساً زائفاً بالأمان مما قد يشجع دولة ما على التورط في مغامرات سياسية وعسكرية خطيرة ثم أن حملها لرؤوس نووية يمنع اختبارها بشكل كامل قبل الاستخدام الفعلي الأمر الذي قد يؤدي إلى حوادث نووية نتيجة نشرها بإعداد كبيرة ووضعها باستمرار في حالة استعداد دائم[6]، وقد عملت الإدارات الأميركية المتعاقبة على الدفع باتجاه بناء نظام الدفاع الصاروخي بدرجات متفاوتة من مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense initiative [7].

ومبادرة الرئيس ريغان رسمياً، دفاعية[8]، وهي ببساطة عبارة عن درع فضائي مهمته إيقاف الصواريخ النووية السوفيتية قبل وصولها إلى أهدافها وذلك عبر تدميرها فور انطلاقها بواسطة أسلحة متطورة جداً (أشعة لايزر، حزم الجزيئات الخ) المشكلة للدرع الفضائي، ويتم ذلك من مسافات شاسعة وبسرعة الضوء، ولذلك

ترمي مبادرة الدفاع الإستراتيجية الأميركية إلى قلب الإستراتيجية العالمية، رأساً على عقب، وقد عدت خيالية في حينها[9].

ولكن في عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون انتُقِل بها من مرحلة البحوث الأساسية إلى مرحلة بناء نظم عسكرية مضادة للصواريخ طبقاً لأولويات محددة[10].

- الأولوية الأولى: كانت تطوير نظم دفاعية (Theater Ballistic Defense) لحماية القوات الأميركية على أن يبدأ العمل فيها مباشرة طبقاً لنظام محدد.
- الأولوية الثانية: كانت تطوير نظام دفاعي ضد الصواريخ على المستوى القومي (National Missile Defense) على أن يبدأ نشره في حوالي عام 2004.
- الأولوية الثالثة: إجراء البحوث اللازمة وتطوير التكنولوجيا الأساسية لأسلحة دفاعية ضد الصواريخ تعمل من قواعد فضائية (Space based interceptor).

ولذلك قررت الولايات المتحدة الشروع في نشر نظام دفاع الصواريخ القومي والذي يقوم على نشر دفاع فعال ضد الصواريخ التي من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة مما يتطلب وضع ترس من أنظمة صواريخ باتريوت مجربة ومبرهنة تساعد للدفاع ضد أغلب تهديدات الصواريخ المعادية والعمل على إقامة أنظمة من نوع THAAD لمواجهتها والتصدي لها، وان نشر هذا النظام سوف تعتمد على تجربته، وفي 21 آذار 1996 بدأت مناقشة ميثاق الدفاع القومي والذي يقوم على نشر موسع للأقمار والرادارات والصواريخ الاعتراضية، وقد ذكر السيناتور روبرت دول من الحزب الجمهوري بأن هذا النظام يجب أن يكون أولوية أميركا العليا للدفاع وان الهدف هو انهاء هشاشة أميركا أمام هجوم الصواريخ وإعادة بناء قواتها المسلحة[11].

وعلى الرغم مما تقدم، أصاب هذا المشروع التلكؤ في عهد كلينتون، وكانت هناك عدة أسباب وراء تأجيل إدارة كلينتون لاتخاذ قرار حاسم بشأن الدرع الصاروخي تتمثل بـ: عدم اغضاب روسيا والصين والإتحاد الأوربي من أجل الوصول إلى صيغة توافقية مع الأطراف غير المستعدة لتنفيذ المشروع، كذلك الشكوك العميقة في الفاعلية العملية للنظام بعد الفشل المشهور لعدة تجارب إطلاق اختبارية قصدت تصيد صواريخ مهاجمة لأهداف على الأرض الأميركية، فضلاً عن

التكلفة المالية الباهضة للبرنامج والتي تفوق في بعض تقديراتها أربعين مليار دولار[12]. إن رفض بيل كلينتون للاستمرار بالدفاع الصاروخي في مدة حكمه نظر إليه في روسيا الإتحادية على أنه نتيجة للضغط الروسي على الولايات المتحدة وهذه الفكرة كانت أساس اعتقاد روسيا الإتحادية بشأن خطة الدفاع الصاروخي يمكن أن توقف عن طريق أخذ موقف متشدد من الولايات المتحدة، وهو الانطباع الذي كان سائداً في روسيا الإتحادية[13].

ويمكن القول إن الفاعلية الحقيقة في التواتر في اتخاذ خطوات سريعة من أجل الشروع ببناء نظام الدفاع الصاروخي الأميركي كان في عهد بوش (الابن) الذي قال في مؤتمر صحفي من العاصمة التشيكية براغ في 2007/6/5 «رسالتي للرئيس الروسي فلادمير بوتين، ستكون يجب ألا تخشى النظام الدفاعي الصاروخي، لم لا تعاون مع النظام الدفاعي الصاروخي؟ لم لا تشارك الولايات المتحدة؟ أبعث بقادتك العسكريين ليروا كيف سيعمل مثل هذا النظام.. أبعث بعلمائك»[14].

فمع قدوم الإدارة الأميركية الجمهورية الجديدة عاد نظام الدرع الأميركي المضاد للصواريخ (National Missiles Defense - NMD) لتصدر جدول الاهتمامات في الساحة الدولية نظراً لأن هذه الإدارة أعلنت قرارها بالمضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع، الذي كانت إدارة كلينتون قد أجلت إصدار قرار حاسم بشأنه بل إن أحداث 2001/9/11 أعطت دفعة جديدة للمضي قدماً بهذا المشروع[15]. ونتيجة لذلك أعلنت الولايات المتحدة عام 2001 من جانب واحد انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، الموقعة مع الإتحاد السوفيتي السابق، فهي الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأميركي الروسي الذي بني عليها، وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار، إذ اندلعت أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة التي أعلنتها عام 2007 لإقامة درع مضاد للصواريخ تتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا، وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر[16].

وعلى الرغم مما تقدم تسعى إدارة الرئيس اوباما إلى نشر الدرع الصاروخي من خلال إيجاد آلية لاقناع روسيا الإتحادية والدول الأخرى من أجل نشر المشروع.

المطلب الثالث: أبعاد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي

مما لا شك فيه أن الشروع في نشر الولايات المتحدة الأميركية الدرع الصاروخي له تأثيراته على العلاقات الأميركية الروسية، والعلاقات مع الأطراف الدولية التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع كلا الدولتين، الأمر الذي يجعل روسيا الإتحادية والولايات المتحدة حذرة في التعاطي مع مسألة نشر الدرع الصاروخي تبعاً لاعتبارات الربح والخسارة والمساومة والتسوية في سياستهما الخارجية، لذلك فإن تناول أبعاد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يرتكز على عدة ابعاد، هي البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والبعد الاستراتيجي.

أولاً: البعد السياسي

تنطلق الدول من مصالحها السياسية والاستراتيجية في تعاملها مع الدول الأخرى في السياسة الدولية استناداً إلى قدراتها المختلفة من اجل تعزيز مكانتها وقوتها في صراعها وتعاونها مع الدول المذكورة[17]. وبما أن العامل العسكري يعد من العوامل المهمة في السياسة الخارجية أن لم يكن اهمها على الاطلاق فإن الولايات المتحدة أصبحت القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي بعد انهيار الطرف الموازن الإتحاد السوفيتي، والتعاظم المتواتر للقوة العسكرية للولايات المتحدة بمختلف صنوفها[18]. وعلى أثر أحداث 11 /2001/9، بادرت إدارة الرئيس بوش الابن إعطاء الأولوية المطلقة للدفاع، وتم تبني مفهوم (الاستراتيجية الاستباقية التي تعني أخذ المبادرة بالقول او بالفعل قبل أن يأخذ الغير الفرصة للفعل او الهجوم)[19]، وشكل التركيز في التفوق العسكري الهدف الأساس للإدارة الأميركية[20].

إن الولايات المتحدة وبناءً على مجموعة من المعطيات والوقائع التي من أهمها أحداث 11 أيلول 2001 وواحتلال العراق والتغيرات التي طرأت على بنية

الأنظمة السياسية في أوربا الشرقية، ترى أن البيئة الدولية مهيئة تماماً لتحقيق أكبر قدر من المصالح الجيوسياسية، وتعزيز دور الولايات المتحدة في التحكم في تفاعلات النظام الدولي ومنع ظهور اي قوة دولية تحاول منافسة الولايات المتحدة او اقامة نظام دولي متعدد الاقطاب)[21] من خلال الإصرار على الشروع في نشر الدرع الصاروخي وتقديمه على أنه وسيلة من وسائل الوقوف بوجه (الإرهاب) وهو ما دفع وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس إلى القول (سوف لن تتراجع عن نشر الدرع الصاروخي في أوربا)[22].

انطلاقاً مما تقدم، أن المسوغات التي تسوقها الولايات المتحدة ترتكز في معظمها على مبدئين أساسيين، اولهما: أن الشبكة الدفاعية الصاروخية لا تحدث أي تغيرات جذرية في الوضع القائم للأمن والتوازن العالميين، فهذه الشبكة مهمة لصواريخ فردية محددة قد تصدر قصداً أو خطأً عن هذه الدولة المارقة أو تلك، وليست مهمة بهدف - ولا تستطيع صد هجوم كاسح تكون فيه الصواريخ منهمرة بغزارة سواء كان مثل هذا الهجوم مصدره روسيا أم الصين، وهي البلدان الأكثر تضرراً من اختلال التوازن الذي تحدثه هذه الشبكة، ومن ثم فأن الدرع المتبادل الذي حفظ التوازن الدولي ما زال قائماً والتخوفات من اختلال ذلك التوازن بين القوى الكبرى مبالغ فيه[23]. ثانيهما: أن هذه الشبكة قد تتطور مستقبلاً لتضم دول حلف شمال الأطلسي نفسها، ومن ثم الانسجام مع أوربا وليس الابتعاد عنها[24]. ولا شك في أن التحليل الأميركي الذي مؤداه أن آسيا غدت منطقة التهديد الرئيس للمصالح الغربية، لأنه تهديد يمكن أن يتطور إلى استخدام السلاح النووي، هذا التحليل هو الذي حث الاستراتيجيين الأميركيين الدعوة إلى الشروع في برنامج الدرع الصاروخية الذي هو تعزيز لقدرات الشبكة الأميركية للرؤوس المضادة للصواريخ النووية[25].

ولذلك مع مطلع 2005 اتجه الرئيس السابق فلادمير بوتين باستراتيجية سياسية جديدة في محاولة لأن تؤدي روسيا الإتحادية دوراً فاعلاً في الشؤون الدولية بعد أن أتضح للروس بأن الإدارة الأميركية غير مكترثة لأي قوة دولية أو تنظيم دولي، ومن مؤثرات هذه الاستراتيجية هي إعادة تنمية العلاقات الروسية مع أصدقاء الأمس

في منطقة الشرق الأوسط، وإعلانها عن إنتاج الأسلحة النووية ونشرها، وإطلاق التحذيرات لبعض الدول التي كانت بالأمس جزء من الإتحاد السوفيتي ولا سيّما تجاه الدول التي باتت متمادية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ولا سيّما جورجيا، وأذربيجان وبعض دول آسيا الوسطى التي سمحت بإقامة بعض القواعد الأميركية فوق أراضيها مثل طاجكستان وأوزبكستان[26].

وقد وجهت روسيا الإتحادية انتقادات شديدة للمشروع الأميركي، وعبر الرئيس الروسي ديمتري مدفيدف ورئيس الوزراء فلادمير بوتين في مناسبات عديدة عن رفض بلادهم له، واتهموا الولايات المتحدة بأنها تفرط في اللجوء إلى القوة. وان هذا النظام موجه ضد شيء غير موجود وانه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدي إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم، وأنه إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوربا، فقد تكون أوربا هدفاً للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك، وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالويفسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي لأنه يعظم الهيمنة الأميركية والتحكم العسكري الاستراتيجي لها، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأميركية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وان سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا[27].

ثانياً: البعد الاقتصادي

إن أكثر الدول استعداداً لخوض النزاعات المسلحة هي تلك الدول التي تتمكن من تحمل الأعباء الاقتصادية لتلك النزاعات، إذ إنها قادرة على تلبية ضرورات تصعيد مستوى الصراع، إذا ما قامت حاجة لذلك سواء كان بقرار منها أم قرار يفرضه عليها الخصم.

إن الدول منذ تكوينها تبحث عن الهيمنة وأداء دور مؤثر في السياسة الدولية، ولذلك يتطلب القيام بهذا الدور توافر مجموعة من المعطيات المادية والمعنوية التي تمكنها من أداء هذا الدور، ومن ثم فإن العامل الاقتصادي هو الأساس الذي يرتكز عليه العامل السياسي والعسكري، إذ لا يمكن لهذين العاملين أن يمارسا تأثيراً فاعلاً

دون الارتكاز على قاعدة اقتصادية متينة ترفد برامج التسلح بالأموال والإمكانات اللازمة لضمان تفوقها في المجالات كافة، إذ أن الولوج في سباق تسلح له أثر بالغ على اقتصاد تلك الدولة، فهو ذو علاقة وطيدة بالميزانية التي تعتمدها الدولة، فمدى انفاق الدولة على التسلح يتناسب عكسياً مع مستوى انفاقها على مستوى الخدمات التي تقدمها لمواطنيها.

وانطلاقاً مما تقدم، يترك البعد الاقتصادي لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي أثره في اقتصاديات الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية ودول الإتحاد الأوربي. فأما للولايات المتحدة الأمريكية، فقد قدرت إدارة كلينتون في عام 1999 تكاليف نشر عشرين صاروخاً للتقاطع بعشرة مليارات ونصف المليار دولار، علماً أن التكاليف المعدة هي في ازدياد مضطرد، ففي كانون الأول من عام 1999، قدرت الإدارة الأمريكية الزيادة في النفقات بـ (2.2) مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية، وان التكاليف الإضافية سوف تستخدم لدفع تكاليف إعداد أكثر من صواريخ التقاطع ورادارات الإنذار المبكر السريعة وإجراء تجارب عملياتية، وتشير الآراء إلى أن مثل هذه المبالغ هي مكلفة جداً لميزانية الولايات المتحدة علماً أن البنتاغون لا يخطط فقط لإقامة مثل هذا النظام الدفاعي، وإنما يسعى للحصول على أنواع متطورة أخرى من الأسلحة والتي سوف تكلف أكثر بكثير، وبهذا يشير المعنيون بأن هذه التكاليف المرتفعة لا يقابلها الحصول على أمن مضمون وتام لإقليم الولايات المتحدة الأمريكية[28].

لقد خصص مبلغ (7.8) مليار دولار في العام المالي 2006 من أجل استمرار التطوير والاختبارات والتطبيق الميداني لتكنولوجيا الدفاع الصاروخي التي يستهدف التصدي للصواريخ البالستية من أي مدى، خلال أي مرحلة من تحليقها[29]. وبذلك تثير ميزانية الصواريخ الدفاعية الدهشة، فمكتب الميزانية في الكونغرس قد حدد تكاليف البرنامج لتوفير دفاع مركب ضد الصواريخ العابرة المتطورة بمقدار (60) مليار دولار لغرض نشر قواعد أرضية لصواريخ التقاطع ومحطات مراقبة انطلاق القذائف وأقمار التجسس ومئات القواعد الفضائية لصواريخ التقاطع المزمع أقامتها

وأجهزة الليزر الفضائية، وفي حزيران 1996 قدّر تقرير مكتب الميزانية للكونغرس أنّ التكاليف الكلية للأنظمة المقترحة تصل إلى (116) مليار دولار خلال العشرين عام القادمة بما فيها تكاليف العمليات والإسناد[30].

وأما لروسيا الإتحادية، فقد أدرك قادتها أن العامل الاقتصادي كان له دور فاعل في تفكك الإتحاد السوفيتي، إلى جانب انه أدى إلى تعلق روسيا بالغرب، وفي هذا الإطار، قبلت روسيا الكثير من القرارات التي أمليت عليها مثل التخلص من الأسلحة النووية في الدول التي انفصلت عن الإتحاد السوفيتي السابق، وتغيير اتجاه الصواريخ في القواعد الروسية نفسها، كما قبلت على مضض ـ انضمام دول أوربا الشرقية إلى الإتحاد الأوربي والى حلف شمال الاطلسي، وبهذا يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية عملت على الحفاظ بقدر الإمكان على وضع روسيا الدولي من خلال مشاركتها في التجمعات والاحلاف الدولية، وتلافي الأزمات أو الاستعدادات العسكرية، التي من شأنها الإضرار بالاقتصاد القومي[31].

وبذلك سيدفع مشروع الولايات المتحدة الأميركية في نشر الدرع الصاروخي الأميركي روسيا الإتحادية بعده يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي إلى الدخول في سباق تسلح جديد يرهق الميزانية الروسية مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي لروسيا، (ففي 2009/12/29 أشار رئيس الوزراء الروسي فلادمير بوتين إلى ضرورة تطوير الأسلحة الهجومية الضاربة في بلاده لمواجهة الدرع الصاروخية الأميركية، وأوضح فلادمير بوتين في تصريحات صحفية أدلى بها في مدينة فلاديفوستك في الشرق الأقصى الروسي أن خطط الولايات المتحدة لإقامة درع صاروخية في أوربا تدمر التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا)[32].

وأما للاتحاد الأوربي، فقد كانت أغلب دول الإتحاد متكتلة ضمن ما يسمى بالكتلة الغربية لمواجهة الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة، ولكن المواجهة شبه المباشرة كانت على الأرض الأوربية ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، أي إن الدول الأوربية تحملت العبء الأكبر لهذه الحرب، وعندما طرح مشروع الدرع الصاروخي من قبل الولايات المتحدة، افترضت نشره على الأرض الأوربية بوصفها

منطقة حساسة كونها تشكل نقطة التقاء بين روسيا الإتحادية ودول أوربا الشرقية التي كانت جزءاً من المنظومة الشيوعية، ثم أصبح أغلبها جزءً من العالم الرأسمالي ومن ثم اعضاء في حلف شمال الأطلسي الذي بدأ يتوسع شرقاً لتطويق روسيا الإتحادية والسيطرة على قلب العالم. وجاء طرح برنامج الدرع الصاروخي تحت مظلة قمة واشنطن التي أرست (المفهوم الاستراتيجي الجديد للعقيدة العسكرية للناتو (NATO)، لتشمل العمليات العسكرية للناتو مناطق خارج حدود أوروبا)[33].

وبما أن الدرع الصاروخي سيُنشر في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن أن قرار الحلف مهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة بفعل مكانتها الدولية، فأن له أثاراً استراتيجية وسياسية واقتصادية على الإتحاد الأوربي بوصفها منظمة بدأت اقتصادياً وتحاول تحقيق أعلى مستوى من التقارب السياسي، ولذلك فأن برنامج الدرع الصاروخي يمس في الصميم بالمصالح الاقتصادية والأمنية لأوربا[34]، إذ أن مشروع الدرع الصاروخي سوف يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي الأوربي، فقد ساد اتجاه قوي في أوربا في أعقاب الحرب الباردة إلى الحد بشكل عام من ميزانيات التسلح، إذ تمثل الميزانية الدفاعية البريطانية (2.3%) من الناتج القومي الإجمالي، في حين أنها تمثل في فرنسا (2.77%) من الناتج القومي الإجمالي، على حينتبلغ النفقات الدفاعية الأميركية ثلاثة أمثال النفقات الدفاعية الأوربية، ومشروع الدرع الصاروخي لا يكرس هذه الهوة بين الولايات المتحدة والإتحاد الاوربي فحسب بل يزيدها اتساعاً وبذلك سوف تكون أوربا مضطرة إلى مواصلة السباق النووي مرغمة، وهذا يعني ضمناً التأثير على معدل النمو الاقتصادي الأوربي العام، لمجرد أصرار الولايات على رفع سقف هيمنتها على القدرات العسكرية للعالم[35]. ويرى العديد من الخبراء العسكريين الأوربيين أن الولايات المتحدة إذا تمكنت فرضاً من تأمين أرضها ضد الهجمات النووية فأنها ستترك حلفاءها الأوربيين لحماية أنفسهم من التهديدات النووية والتي سوف تكون قد ازدادت جسامة لأن مشروع الدرع الصاروخي سوف يؤدي إلى دخول القوى النووية في سباق تسلح جديد محموم[36].

هنا يمكن القول إن البعد الاقتصادي لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي

يتمثل في أن هذا المشروع له انعكاسات مباشرة على الجانب الاقتصادي لروسيا الإتحادية والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي فضلاً عن دول أخرى كالصين، سواء تعلق الأمر بالأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة أم في علاقاتها مع الدول الأخرى وبذلك فهو عبء على الجميع، والذي يملك الاقتصاد القوي هو من يملك القدرة على مجاراة الاخرين.

ثالثاً: البعد القانوني

بعد أن وقعت الولايات المتحدة مع الإتحاد السوفيتي معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ AMB عام 1972 والتي منعت نشر أسلحة دفاعية لأكثر من شبكتين، ثم تم تقليصها إلى شبكة واحدة في عام 1974، كما جمدت هذه المعاهدة عدد الصواريخ الهجومية عليوفق السقف الذي وصلت إليه في تموز 1972، وأصبحت هذه المعاهدة أساس التوازن الاستراتيجي الأميركي السوفيتي[37]، ودفعت بالعلاقات الأميركية السوفيتية إلى الاستقرار خلال حقبة الحرب الباردة. لقد تغيرت المسألة بعد انتهاء الحرب الباردة فقد حصل تغيير في طبيعة التهديدات، صحيح أن روسيا ما زالت تمتلك الافاً من الرؤوس الحربية إلا أنها لم تعد عدواً للولايات المتحدة، وزال الشك بينهما واتجها نحو خفض التسلح، حيث أجريا تخفيضات كبيرة في ترسانتيهما النوويتين[38]، وظهرت تهديدات من دول تعدها الولايات المتحدة معادية لسياستها وتهددها وتتجه نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل إذ وصفها جورج دبليو بوش بدول الشر في مطلع عام 2002 في خطاب حالة الاتحاد، فضلاً عن احتمال قيام جماعات من خارج الدولة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وربما قد تستخدم ضد أهداف في داخل الولايات المتحدة، وتعد أحداث 11 أيلول 2001 تعزيزاً لهذه التطورات[39].

وقد كان انسحاب الولايات المتحدة في 2001/12/13، من جانب واحد[40]، من معاهدة الدفاع المضادة للصواريخ الموقعة مع الإتحاد السوفيتي السابق[41]، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الروسي الأميركي الذي بني عليها الأمر الذي دعمته قضية الدرع المضادة للصواريخ

وهي الأزمة التي فجرتها خطة الولايات المتحدة التي أعلنتها في كانون الثاني 2007 لإقامة درع مضادة للصواريخ تتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عدة بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا، وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر، وهي مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، إذ يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر للقارات وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض[42]، وهو ما عبر عنه الرئيس السابق بوش في مؤتمر صحفي بتاريخ 13-12-2001، بالقول (لن أسمح أن تبقى الولايات المتحدة أسيرة معاهدة تمنعها من تطوير دفاع جيد)[43].

هنا يمكن القول إن البعد القانوني لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي يتمثل في أن معاهدة (ABM) تحظر في مادتها الثانية نشر أنظمة مضادة للصواريخ، وهذا يعني أن إقامة نظام دفاع صاروخي قومي (NMD)، يتناقض مع جوهرها، بل إنه يتناقض مع جوهر الردع القائم بينهما. إذ إن إقامة نظام دفاع صاروخي يعني توفير أمن مطلق للدفاع عن الإقليم الأمريكي ضد الصواريخ المطلقة من بلد آخر، وقد ذكرنا بأن معاهدة AMB سمحت بإنشاء شبكتين من الصواريخ الدفاعية قللت إلى شبكة واحدة فقط عام 1974، في حين يتطلب برنامج (NMD) إقامة عدة شبكات دفاعية جديدة للدفاع عن إقليم الولايات المتحدة حيث يتم نشر رادارات في الأسكا واستخدام رادارات الإنذار المبكر الموجود في كاليفورنيا، وماساشوسيت وكرينلاندوبر وبريطانيا، ويتطلب ذلك إجراء تعديلات على المعاهدة بما يسمح بنشر الولايات المتحدة هذا النظام، وقد أرادت إدارة كلينتون نشر أكثر من مئة صاروخ في الأسكا وكذلك مئة صاروخ إضافي في موقع ثانٍ فضلاً عن استخدام أجهزة فضائية حساسة[44].

ونتيجة لذلك رفضت روسيا مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي بشدة وهذا الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأمريكي كلل بتوقيع الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين مرسوماً في 14 تموز 2007 يقضي بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا والاتفاقات الدولية المترتبة عليها، وكانت

الاتفاقية قد وقعت في 19 تشرين الثاني 1990 من جانب أعضاء حلفي الأطلسي ووارشو (سابقاً) وعلى رأسهم الولايات المتحدة وعدت في حينها تأريخاً لنهاية الحرب الباردة وحجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبي، وبعد قرار الرئيس الروسي فلادمير بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ تفكك الإتحاد السوفيتي عام 1991، ويتضمن ذلك توقف روسيا عن تزويد حلف شمال الأطلسي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوربا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوربا ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب[45]. الا أن توقيع اتفاقية ستارت الجديدة (8 نيسان 2010) توحي بان هناك نوعا من التفاهم حول مشروع الدرع الصاروخي الأميركي وان لم ينص على ذلك صراحة في الاتفاقية[46].

رابعاً : البعد الاستراتيجي

من المتوقع أن تخلق الانعكاسات المترتبة على هذا النظام على المستوى العالمي مناخاً شبيها بأجواء الحرب الباردة حيث التهديدات الأمنية العالمية المتبادلة تكون قارية وتدفع بسباق التسلح أشواطاً هائلة إلى الإمام، ويرجع ذلك إلى جملة من الاعتبارات الإستراتيجية المهمة في مقدمتها [47]:

أولاً: أن هذا النظام يعمل على الاخلال بالتوازن الاستراتيجي تحديداً مع الصين وروسيا بشكل لا يمكن أن تحتمله هاتان الدولتان، فمن الناحية العملية وحال استكمال تطبيقه يوفر للولايات المتحدة تفوقاً إستراتيجياً غير مسبوق على هاتين الدولتين تاركاً إياهما مكشوفتي الظهر إستراتيجياً إلى درجة انكشاف قصوى لم تصلاها في أقصى درجات التوتر خلال حقبة الحرب الباردة، إذ عبر استخدام هذا النظام تستطيع الولايات المتحدة اسقاط أي صاروخ باليستي ينطلق إليها نظراً من الصين أو روسيا، بينما لا تستطيع أي من الدولتين إسقاط أي صاروخ أميركي من المستوى الباليستي نفسه، أي أنه في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة بمأمن عن أي هجوم صاروخي لأنها ستستطيع صده، فأن بلدان العالم كافة تكون

معرضة لأي هجوم صاروخي أميركي لأن أياً من دول العالم لا تملك قدرة الصد نفسها التي تملكها الولايات المتحدة، وهذا وضع إستراتيجي مختل لم يحصل في أي وقت في العقود الماضية التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: إن هذا النظام يعمل على تعريض اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ البالستية (ABM)[48] لخطر الإلغاء، فهذه الاتفاقية التي وقعت بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي عام 1972 كانت قد حظرت إقامة مثل هذه الشبكات القومية الدفاعية وابقت الأجواء مفتوحة ومعرضة للهجوم المتبادل وذلك بوصفها وسيلة ردع لكل الدولة، حيث كان للدول خشية أن يتم الرد عليها بالمثل من الدولة التي تعرضت للهجوم، أما الآن فنظرياً تستطيع الولايات المتحدة أن تقدم على ذلك دون الخوف من أي انتقام من النوع نفسه.

ثالثاً: التخوف من أن هذا النظام لن يقتصر على حماية الأراضي الأميركية تحديداً، وأنه لن يكون سوى المرحلة الأولى من إستراتيجية أمنية أميركية (معولمة) أخطر مما قد يبدو للوهلة الأولى، وسيكون هناك مراحل لاحقة في سياق هذه الاستراتيجية ترمي إلى توفير غطاء مماثل من الدفاع الصاروخي لحلفاء الولايات المتحدة البعيدين عنها جغرافياً مثل اليابان وتايوان، أي على حدود الصين وفي فضائها الحيوي وبما يحيط تفوقها الإقليمي، الأمر الذي يجلب القلق للاستراتيجيين الصينيين.

رابعاً: قلق دول الإتحاد الأوربي، الحليف عبر الأطلسي للولايات المتحدة والشريك التاريخي في حلف شمال الأطلسي من هذا النظام (اذ يرى المفكرون الإستراتيجيون الاوروبيون أن صواريخ ايران لا يمكن أن تصل الولايات المتحدة ولكنها يمكن أن تصل قلب اوربا)[49] وشعورها بأن الولايات المتحدة لا تلقي بالاً للشراكة الأطلسية في تبني استراتيجيات أمن عالمية[50]، في الوقت الذي تنتقد فيه الأوربيين بشدة عندما يقررون في شأن الأمن الأوربي وحدهم ودون استشارتها، وقد قوبلت فكرة النظام الصاروخي بنقد شديد وبرود حتى من قبل بريطانيا الدولة الأقرب سياسياً وإستراتيجياً للولايات المتحدة، ويمكن ملاحظة أن تصاعد وتيرة مشروع الدرع الأميركي

المضاد للصواريخ يوازنه على الضفة الأوربية للأطلسي تصاعد مشروعات استقلال أمن القارة الأوربية عن طريق تشكيل قوة أمن أوربية منفصلة عن حلف شمال الاطلسي، أو تعليق المكون والهوية الأوربية للناتو نفسه، وبرغم كل النقد المباشر وغير المباشر الذي تعرض له المشروع الأميركي من الحلفاء الأوربيين، والتهديدات التي يستنبطها للشراكة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوربا الغربية، فإن الولايات المتحدة مصرة بعناد على المضي فيه حتى مع ما تطرحه بعض الأصوات الأوربية من احتمالات ولو بعيدة المدى بأن يكون هذا النظام البداية لتفسخ حلف الأطلسي نفسه وانكفاء الولايات المتحدة وأوربا كل على حدة لإقامة نظام أمن خاص بعيداً عن الشراكة الطويلة بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتطور الحرب الباردة.

وهنا يمكن القول إن البعد الاستراتيجي لمشروع الدفاع الصاروخي يعكس رغبة الولايات المتحدة في ترسيخ الانفراد الدولي باستخدام القوة، وأنه يشكل خللاً في (التوازن الاستراتيجي)[51] لصالح الولايات المتحدة على حساب روسيا الإتحادية، إذ يقول هنري كيسنجر بأن الأمن المطلق لدولة ما يعني انعدام الأمن المطلق لسائر الدول الأخرى، وفي هذا الصدد يبدو بشدة أن الولايات المتحدة بفضل الانفراد الذي تمارسه هي بأمس الحاجة إلى الأمن المطلق إذ إن اسرافها في استخدام القوة سوف يكون مصدر قلق دائم على أمن الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً [52].

وأخيراً سيؤمن مشروع الدرع الصاروخي للولايات المتحدة تفوقاً واضحاً على حلفائها وخصومها، ويضعهم تحت المظلة الدفاعية والابتزاز الأميركي هذا من جانب، ومن جانب أخر، سيطلق هذا المشروع من جديد سباق التسلح مع كل من روسيا الإتحادية والصين الشعبية (التي تسير بخطوات واقعية في السياسة الدولية)[53]، وما يترتب عليه من متاعب اقتصادية تلحق بهما[54].

المطلب الرابع : رؤية مستقبلية لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي

إن الأزمة الدولية التي نشبت بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة فيما يتعلق بمشروع الدرع الصاروخي الأميركي تعيد إلى الأذهان أزمة الصواريخ الكوبية

عام 1961، ولكن مع تغير البيئة الدولية بجوانبها السياسية والاقتصادية والتكنولوجيا العسكرية كافة، ولذلك شكلت قضية الدفاع الصاروخي من المنظور السياسي مقياس حسن نية الغرب ومصداقيته في عام 2007، فلروسيا الإتحادية مخاوف بشأن فعالية الخطط الأميركية في تحقيق هدفها المعلن باعتراض الصواريخ التي تطلق من الشرق الأوسط ـ ولا سيما الدول التي تعدها الولايات المتحدة مارقة ورفض روسيا الإتحادية لهذا الوصف ـ [55]، إلى جانب هذه المخاوف، يتنبه بوجود دوافع أخرى خلف الحملة الروسية، فروسيا الإتحادية تعد القواعد والحضور العسكري الأميركي على مقربة من الحدود الروسية الأوربية بمثابة انتهاك لتفاهم بعدم نشر الموارد العسكرية الغربية في أراضي الأعضاء الجدد في حلف الناتو، كما أثير ثانية اتهام روسيا الإتحادية بأنها تحاول دق أسفين بين أعضاء حلف الناتو[56].

وعلى الرغم من تأكيد عدد من الخبراء العسكريين ولا سيّما في الولايات المتحدة على أن الدرع الأميركية المضادة للصواريخ لا تمثل تهديداً لروسيا، لا سيّما أن روسيا نجحت في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخية الأميركية المزمع انشاؤها، وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول ـ أم (إس ـ إس 120 م^2) في نيسان 2004، ثم إطلاق صاروخ جديد عابر للقارات ذي رؤوس متعددة من طراز (ار إس 24) وذلك في 29 ايار 2007، إلا أنه يظل للجانب الروسي حججه ومبرراته التي يمكن في ضوئها تفهم الموقف الروسي[57]:

أولها: يتعلق بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية في تأكيد كونها لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه في المستقبل[58]، أو اختراق دائرة أمنه القومي دون مشاركة فعالة من جانبه، ففي قمة مجموعة الثماني في المانيا 2007 قدم فلادمير بوتين للرئيس الأميركي بوش عرضاً يقضي باستخدام موقع رادار روسي في أذربيجان بديلاً للنظام المزمع أنشاؤه في التشيك، وخلال لقاء فلادمير بوتين وبوش في ولاية «ميشغن» في تموز 2007، اقترح الرئيس فلادمير بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الإنشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من

حيث المبدأ ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه، وتأكيد هيمنتها ونفوذها في منطقة ما زالت روسيا الإتحادية تعدها بوابتها الغربية. وتسعى روسيا حالياً إلى الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأميركية واقتلاع بقايا النفوذ الروسي بها.

ثانيها: عدم توقيع دول حلف الأطلسي على الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي باسطنبول عام 1999، والتي تستوعب من وجهه النظر الروسية المستجدات التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة، وقد صدقت روسيا على المعاهدة عام 2004، كما صدقت عليها بيلاروسيا وكازاخستان واوكرانيا، ورفضت دول حلف شمال الأطلسي (26 دولة) القيام بذلك واصرت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه التزامات اسطنبول أولاً وهي سحب القوات الروسية من مولدافيا وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الروسي التام لذلك.

ثالثها: أن المشروع الأميركي، من وجهه النظر الروسية، يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي وهو يرمي إلى حرمانها من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة في حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا، ومن ثم ي حرم المشروع روسيا الإتحادية من ضمان أمنها وسلامة شعبها[59].

وخلاصة لما تقدم، سيخلّ نشر الدرع الصاروخي الأميركي في أوربا في التوازن الإستراتيجي المستقبلي، بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، ولذلك رفضت روسيا الإتحادية المشروع رفضاً قاطعاً، ورفضت التبريرات الأميركية بأنه موجه نحو إيران، وليس نحوها، وأكدت أنه يهدد أمنها النووي والقومي، كما عدت نشر النظام الراداري في جمهورية التشيك بمثابة نشر نظام كامل للتجسس عليها ولذلك قال الرئيس الروسي السابق فلادمير بوتين: لن أخفي أن واحدة من أصعب القضايا كانت وما تزال الدفاع الصاروخي في أوربا، كما رفض الرئيس الروسي الحالي دمتري ميدفيدف البرنامج الصاروخي الأميركي، إذ أشار بتاريخ 27 حزيران 2008، إلى أن

هذا النظام الصاروخي لا يخدم أمن أوربا لأنه سينظر إليه على انه دعوة إلى المشاركة في سباق التسلح[60]. بل أن المشروع سوف يحسم استراتيجية الردع في العلاقات الأميركية الروسية، لصالح الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يؤثر سلبا في العلاقات الأميركية الروسية.

وانطلاقا مما تقدم يمكن القول إن مستقبل نشر مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يتمثل في احد الاحتمالات المستقبلية الآتية:

الاحتمال الاول: مشهد نشر الولايات المتحدة الأميركية الدرع الصاروخي الأميركي بشكل منفرد: ـ يمكن القول أن احد الخيارات الأميركية المطروحة للتعامل مع هذه القضية الاستراتيجية هو المضي قدما في نشر هذا المشروع دون الاخذ بنظر الاعتبار مصالح روسيا الإتحادية، او ما تفعله روسيا الإتحادية، من خلال التعاون مع حلفائها الاوربيين وحلفائها في حلف شمال الاطلسي، وبذلك سيكون نشر هذا المشروع على وفق مصلحة أميركية ضيقة، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على العلاقات الأميركية الروسية. ونظرا لتمسك روسيا الإتحادية بموقفها الرافض لنشر هذا المشروع بالقرب من الحدود الروسية وتأكيدها على أن نشره يمثل تهديدا للأمن القومي الروسي بشكل لا جدال فيه، وادراك الولايات المتحدة لذلك، فإن هذا المشهد يعد ضعيف التحقق ولكنه ليس مستحيلاً، لأن الولايات المتحدة الأميركية قد اتخذت مجموعة من الخطوات في هذا الاتجاه.

الاحتمال الثاني: التراجع في نشر الدرع الصاروخي الأميركي: يمكن القول إن نتيجة المتغيرات الدولية والاقليمية، ونتيجة لتغير مجموعة من الوقائع في السياسة الدولية من مثل ايجاد تسوية لمسألة الملف النووي الإيراني، والحرب على (الإرهاب)، فضلاً عن الأوضاع الداخلية الأميركية كما هو الحال في تراجع نمو الاقتصاد الأميركي، وضخامة حجم الانفاق على هذا المشروع، والتغير الذي طرأ في الفكر الاستراتيجي الأميركي، علاوة على عدم رغبة الولايات المتحدة في أشراك روسيا الإتحادية في هذا المشروع، كل هذه الامور يمكن أن تدفع باتجاه تراجع الولايات المتحدة عن نشر هذا المشروع في المستقبل. الا انه وبناء على المؤشرات

الحالية فإن هذا المشهد يعد ضعيف التحقق، لأن الولايات المتحدة مصممة على نشر مشروع الدرع الصاروخي حتى وان أستغرق وقتاً طويلاً.

الاحتمال الثالث: التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية في نشر مشروع الدرع الصاروخي الأميركي. إن احد الخيارات المطروحة لدى الإدارة الأميركية هو التعاون مع روسيا الإتحادية في نشر المشروع، ونظرا لظهور مكانة روسيا الإتحادية في الوقت الحالي، واحتمالات تصاعدها في المستقبل، فضلاً عن الرفض المطلق لروسيا الإتحادية لنشر الولايات المتحدة لهذا المشروع بشكل منفرد، فضلاً عن الكلفة الباهضة للمشروع، وامكانية تحمل روسيا الإتحادية جزءاً من هذه النفقات. كل هذه المعطيات سوف تدفع باتجاه التقارب بين رؤية الدولتين تجاه هذه القضية الاستراتيجية الدولية المهمة للأمن القومي الروسي والامن القومي الأميركي، ومن ثم فإن مشهد التعاون في نشر المشروع هو المرجح. بمعنى أن شروع الولايات المتحدة في بناء مشروع الدرع الصاروخي، سيدفع العلاقات الأميركية الروسية إلى مزيد من التوتر وسيؤدي إلى زيادة سباق التسلح العالمي، أما الوصول إلى صفة توافقية حول المشروع فإنه سينعكس بالايجاب على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية بل إن المشروع سيتحول إلى قضية للمساومة والتسوية.

يمكن القول إن مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يعد من ابرز القضايا الاستراتيجية في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبح مظهراً من مظاهر التوتر والصراع في هذه العلاقات، ومن اجل اختبار النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني، فإن للمقومات السياسية والعسكرية للعلاقات الأميركية الروسية الأثر البالغ في هذه القضية، فعملية توسيع حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن الولايات المتحدة على قراراته يؤثر بشكل سلبي على هذه القضية، إذ إن سعي الولايات المتحدة إلى نشر هذا المشروع في إطار حلف شمال الأطلسي يؤثر بشكل مباشر على هذه القضية، ومن ثم فإنه سوف يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

اما فيما يتعلق بإعادة تشكل النظام الدولي فإنه يؤثر في هذه القضية الاستراتيجية بشكل كبير، إذ إن مشروع الدرع الصاروخي الأميركي هو آلية من آليات

هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، ومن ثم فإن إصرار الولايات المتحدة على نشر المشروع سوف ينعكس سلباً على العلاقات الأمريكية الروسية، بل يزيد من حدة التوتر في هذه العلاقة. علاوة على ذلك، فإن مقوم الحرب على (الإرهاب) أثر بشكل مباشر على هذه القضية الاستراتيجية، إذ إن أحد المبررات التي تقدمها الولايات المتحدة من اجل الشروع في نشر هذا المشروع هو أنه يرمي إلى التصدي للصواريخ التي قد تأتي من دولة مارقة أو من خلال سيطرة مجموعات مسلحة على منصات إطلاق الصواريخ في أية دولة من الدول التي تعدها الولايات المتحدة فاشلة، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا الإتحادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على هذه القضية الاستراتيجية ومن ثم يذهب بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التوتر، وأخيرا وليس اخراً، فإن الحرب الروسية الجورجية قد أثرت بشكل سلبي في هذه القضية، بل إن احد أسباب هذه الحرب هو سعي روسيا الإتحادية توجيه رسالة قوية لا لبس فيها، بأنه إذا أقدمت الولايات المتحدة على نشر الدرع الصاروخي فإن روسيا الإتحادية لن تقف مكتوفة الأيدي، بل لديها القدرة على الوقوف بوجه هذا المشروع، ومن ثم أثرت هذه الحرب بشكل سلبي على هذه القضية الاستراتيجية. أما المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية فإنها لا تؤثر بشكل واضح في هذه القضية الاستراتيجية باستثناء تكلفة المشروع ومدى استعداد الدول الأوربية للمشاركة في تحمل نفقاته، ومن ثم فان مشاركة الأوربيين بهذا المشروع سوف يؤثر سلباً في هذه القضية الاستراتيجية، ومن ثم في العلاقات الأميركية الروسية.

وخلافاً للمقومات الاقتصادية، فإن للمقومات العسكرية للعلاقات الأميركية الروسية أثراً واضحاً على هذه القضية الاستراتيجية ومستقبلها، إذ إن أحد أسباب شروع روسيا الإتحادية في زيادة إنفاقها العسكري هو إصرار الولايات المتحدة الأميركية على الشروع في نشر مشروع الدرع الصاروخي الأميركي بالقرب من الحدود الروسية وتحديداً في بولندا وجمهورية التشيك، الأمر الذي زاد وسيزيد من حدة التوتر في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل. علاوة على ذلك تؤثر القواعد العسكرية في أسيا الوسطى تأثيرا كبيراً في هذه القضية الاستراتيجية، إذ تنظر روسيا الإتحادية إلى هذه القواعد العسكرية على أنها جزء من عملية إعادة تطبيق استراتيجية

الاحتواء تجاهها، بمعنى أنها تتكامل مع مشروع الدرع الصاروخي من اجل تطويقها، بل قد تستخدم هذه القواعد من اجل نصب بعض مكونات هذا المشروع في هذه القواعد، ومن ثم يؤثر هذا المقوم تأثيرا سلبياً في هذه القضية الاستراتيجية، ومن ثم يزيد من حدة التوتر في العلاقات الأميركية الروسية. أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية فإن لها أثراً مباشراً على هذه القضية، إذ إن هذه الاتفاقيات تمثل أساس التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، بل إنها تؤكد على عدم قيام إي من الدولتين بنشر صواريخ خارج حدود هذه الاتفاقيات. ولذلك فان شروع الولايات المتحدة بنشر مشروع الدرع الصاروخي يمثل انتهاكاً للاتفاقيات الاستراتيجية المعقودة بين الدولتين، ومن ثم فإنه سوف يؤثر بشكل سلبي على هذه القضية، ومن ثم على العلاقات الأميركية الروسية، اما الالتزام بهذه الاتفاقيات فإنه سوف ينعكس إيجاباً على العلاقات الأميركية الروسية.

وخلاصة ما تقدم، فإن معظم المقومات السياسية والعسكرية للعلاقات الأميركية الروسية تمارس تأثيرا سلبياً في قضية مشروع الدرع الصاروخي الأميركي، الأمر الذي يزيد من حالة التوتر في العلاقات الأميركية الروسية، وهو الأمر الذي برهن على صحة النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني من إن التوتر والتنافس هو السمة الغالبة للعلاقات الأميركية الروسية.

المبحث الثاني

القضايا السياسية الدولية
(الملف النووي الإيراني أنموذجاً)

لقد واجهت العلاقات الإيرانية الغربية بشكل عام والعلاقات الإيرانية الأميركية بشكل خاص منذ عام 1979 العديد من التحديات التي انعكست سلباً عليها [61]، وأسهمت بشكل مباشر في توترها وانقطاعها في بعض المراحل مع عدد من الدول الأوربية، وكان أبرز هذه التحديات هي الايديولوجية والسياسة التي تبناها النظام الإيراني بعد عام 1979[62]، وأزمة الرهائن في السفارة الأميركية في طهران، وتفجير السفارة الأميركية في بيروت عام 1982، وقضية الكاتب البريطاني سلمان رشدي وكذلك قضية مطعم ميكونوس عام 1992، فضلاً عن قضايا أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، منها مسألة الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران، ومعارضتها لعملية السلام وتهديد أمن واستقرار (إسرائيل) وقضايا إقليمية أخرى[63]، لكن أهم هذه التحديات هي قضية البرنامج النووي الإيراني الذي يعد في المرحلة الراهنة العقبة الأساسية والتحدي الأكبر الذي يقف أمام العلاقات الإيرانية الغربية، ويحول دون تطورها في ظل تمسك إيران والدول الغربية بمواقفها [64]، ولذلك فقد أصبح الملف النووي الإيراني ملفاً للمساومة في العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: ماهية البرنامج النووي الإيراني

على الرغم من أن بدايات البرنامج النووي الإيراني تعود إلى عام 1974 إذ تعاقدت إيران مع فرنسا في مساعدتها في عمليات تركيز اليورانيوم مع المانيا حيث اتفقت مع شركة سيمنس على إنشاء مفاعلين نوويين بمدينة بوشهر، إلا أن النشاطات النووية بدأت بعد حرب الخليج الثانية، ففي عام 1992 استطاعت إيران أن تنشئ مفاعلاً نووياً (5 ميجاوات) استهدف القيام بأعمال بحثية ودراسات نووية وسرعان ما خضع للتفتيش نتيجة للضغوط الدولية، وفي عام 1993 وافقت الصين على أنشاء مفاعلين نوويين (300 ميجاوات) قرب بوشهر، وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال ممارسة الضغط على الحكومة الصينية للحيلولة دون إتمام الاتفاق، وفي كانون الثاني 1995 وقعت إيران اتفاقية مع روسيا الإتحادية تقوم بموجبها الأخيرة بتسليم مفاعلين (1000 ميجاوات) أُنشئت في مدينة بوشهر مقابل مليار دولار[65].

لقد نشبت الأزمة النووية الإيرانية، عقب إقدام إيران على تطوير قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم[66]، وذلك حينما اتضح في أواخر عام 2002 أن الحكومة الإيرانية تقوم ببناء منشأتين سريتين الأولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة ناتنز، والثانية لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة أراك الواقعة غرب طهران، من دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد جاء اكتشاف هذه المسألة مع إعلان ما يعرف «بالمجلس الوطني الايراني للمقاومة ـ وهو أحد فصائل المعارضة الإيرانية في المنفى ـ معلومات عن قيام إيران ببناء هاتين المنشأتين بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية، بهدف صنع الأسلحة النووية، ثم تأكدت هذه المزاعم من خلال صور الأقمار الصناعية الأميركية [67].

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ثم الحرب على العراق، اتبعت الإدارة الأميركية نهجاً تصعيديا ضد إيران وعمدت بين الحين والآخر إلى التلويح بأن مجالات التعامل مع البرنامج قد تتسع لتشمل الخيار العسكري، كما حذرت الإدارة الأميركية إيران في أكثر من مناسبة بتحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن إذا أصرت

على استئناف أنشطتها الحساسة المتعلقة بالوقود النووي، وهو ما حدث بالفعل حيث أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم 2006/2/4، ملفها إلى مجلس الأمن الدولي، بعد التصويت على مشروع قرار بهذا الشأن في مجلس محافظي الوكالة[68].

لقد تعاقبت الأحداث بسرعة بعد هجمات 2001/9/11، وانعكست على العلاقات الدولية، إذ وضعت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجية مكافحة ما أسمته (الإرهاب) وبدأت هذه الاستراتيجية بالحرب على أفغانستان، وتصريحات الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في التاسع والعشرين من كانون الثاني 2002 حول ما أسماه بـ دول محور الشر (إيران والعراق وكوريا الشمالية)، لتزيد من تحديات العلاقات وتعكر الأجواء بين إيران والدول الغربية وجاءت بعدها الحرب على العراق واحتلاله في عام 2003، وقد استغلت الولايات المتحدة الأميركية أحداث أيلول 2001، لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها بالهيمنة على منطقة الخليج العربي وتعزيز نفوذها في منطقة آسيا الوسطى[69].

وعلى الرغم من ذلك، وفي تموز 2002، وقعت إيران وروسيا اتفاقاً لبرنامج طويل الأمد لتعزيز التعاون من خلال بناء عدة مفاعلات نووية التي من المخطط أن تصل إلى ستة مفاعلات وبرنامجاً مشتركاً لإنتاج الطائرات[70]. وبذلك أضحى البرنامج النووي الإيراني مصدراً مهماً لخلافات مهمة بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، حول ما إذا كانت روسيا وافقت على تقديم تكنولوجية القوة الطاردة المركزية وغيرها مما هو خاص بالتخصيب[71].

المطلب الثاني: دوافع البرنامج النووي الايراني

ثمة العديد من العوامل التي دفعت إيران للحصول على التكنولوجيا النووية وجعلت من الخيار النووي حلماً إيرانياً منذ أكثر من أربعة عقود حيث استحوذ البرنامج النووي الإيراني ولا يزال على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة، فإيران تقع في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، فهي تقع بين أغنى

منطقتين في العالم هما منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم ولا سيّما من الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة على هاتين المنطقتين اللتين تتمتعان بموقع خاص في الاستراتيجية العالمية الأميركية، بحكم ثرواتها الطبيعية الهائلة من النفط والغاز الطبيعي كما أن لإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار مع ما يعنيه ذلك من احتمالية نشوب تهديدات محتملة لوحده الجبهة الداخلية الإيرانية[72].

يعد الملف النووي الإيراني من أكثر الملفات التي يبدو فيها وتتضح التشدد الإيراني، إذ تتمسك إيران بحقها في حيازة التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وتعده حقاً أصيلاً لها بمقتضى بنود معاهدة منع الانتشار النووي، وهذا التشدد يجد تفسيره في مجموعة من الدوافع والاعتبارات التي تجعل إيران متمسكة بهذا الخيار[73] وأولها: **الدوافع الاقتصادية: إذ تعلن إيران رغبتها في تأمين (20%) من** الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط بيد أن العديد من المراقبين يرون أن هذه الدوافع لا تبدو منطقية، فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران التي تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفه لا تتعدى (18 ـ 20%) من تكلفة الكهرباء النووية، علاوةً على أنها ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن والمنشآت الصناعية في الشمال، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية. **ثانيها: الدوافع العسكرية**: فالفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية، وهو الأمر الذي دعم اتجاه إيران لتطوير برنامج نووي إيراني[74]. **ثالثها: الدوافع الاستراتيجية: إذ** يندرج تطوير القدرات النووية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليماً ودولياً، يقوم على تحقيق هدف أساسي وهو بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج[75]، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، ولذلك فأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز

مكانتها الإقليمية والدولية وذلك يتمثل بالآتي: **أولاً**: البيئة الإقليمية غير المستقرة المحيطة بإيران، فهي محاطة بقوى اما لها تاريخ طويل من العداء (العراق)[76] أو غير موثوق بها (باكستان وروسيا) أو متحالفة كلياً مع الولايات المتحدة (أذربيجان وتركيا وأفغانستان)، ويزيد من مؤثرات عدم الاستقرار تزايد الوجود العسكري الأميركي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ولا سيما أن هذه المنطقة تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لإيران مثل تركيا وأذربيجان وأفغانستان والعراق[77]، مع تصاعد مواقف الولايات المتحدة العدائية المتكررة والمتوالية ضد إيران. **ثانياً**: إحداث تقارب في موازين القوى مع (إسرائيل)، والتي تعد الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في ظل تصاعد حالة العداء الواضحة بين الجانبين بعد الإحتلال الأميركي للعراق. **ثالثاً**: اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج بعد انهيار العراق بوصفه قوة إقليمية عسكرية وسكانية كبرى، ودخول معظم دول الخليج تحت مظلة الحماية الأميركية من خلال القواعد العسكرية في هذه الدول، وهي اختلالات من شأنها أن تغري إيران لإمكانية تطوير قدراتها النووية لمواجهة التهديدات الأميركية والإسرائيلية، بل (توفر عنصرا للردع بيد ايران)[78]. **رابعاً**: تحول البرنامج النووي الإيراني إلى مصدر فخر قومي للعديد من الإيرانيين، فهو يمثل عنصراً مهماً في مواجهة الغطرسة الأميركية، لا سيما بعد فشل التيار الإصلاحي في تحقيق الرخاء الذي وعد به، وأصبحت البلاد تعاني من أزمة اقتصادية، مما أضعف قدرته داخلياً وخارجياً، ومن ثم فأن توحيد مواقف الإيرانيين بشأن البرنامج النووي يأتي في مصلحة الحكومة والنظام الإيراني على الصعيدين الداخلي والخارجي[79].

انطلاقاً من الدوافع والاعتبارات السابقة، تختلف الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الإتحادية في كيفية النظرة إلى الدوافع السابقة الذكر، ومن ثم تختلفان في نقاط محددة وتتوافقان في أنه لا يجوز لإيران امتلاك الطاقة النووية لأغراض عسكرية، ومن ثم اختلفتا في طريقة التعاطي مع الملف النووي الايراني، بل أصبح الملف النووي الايراني أداة للمساومة السياسية في العلاقات الأميركية الروسية، وهو ما سيتضح من خلال المطلب الثالث.

المطلب الثالث: أبعاد الملف النووي الإيراني وأثارها في العلاقات الأميركية الروسية

يعد الملف النووي الإيراني من أهم نقاط الخلاف بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة وقد بان أثره في العلاقات الأميركية الروسية مؤخرا، فإيران من وجه النظر الأميركية تشكل أكبر التحديات التي يجب التعامل معها على وجه السرعة، على حين لا ترى روسيا في البرنامج النووي الإيراني ما يستدعي تخوف الولايات المتحدة أو المجتمع الدولي، إذ تراه سلمياً لحد الآن. لقد أصبحت الأزمة النووية الايرانية واحدة من القضايا التي تثيرها الإدارة الأميركية مع جميع زوّارها، وكان من الطبيعي أن تثير الإدارة الأميركية هذه القضية مع روسيا الإتحادية التي تعدها الولايات المتحدة الحليف العسكري لإيران، في سعي منها إلى فك طلاسم ذلك الحلف ومنع تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران، لأن في ذلك تهديداً للمصالح الأميركية والغربية، بحسب زعمها، في كل من الخليج العربي (والعراق)[80] والصراع العربي الإسرائيلي[81].

البعد الأول: البعد السياسي

لقد بدأت العلاقات الروسية الإيرانية منذ سنوات تأخذ الطابع الاستراتيجي، ولا سيّما بعد استلام الرئيس فلادمير بوتين السلطة في روسيا الإتحادية ثم خلفه في ذلك ديمتري مدفيدف الذي تبنى نفس النهج للرئيس فلادمير بوتين في السياسة الخارجية الروسية، وتوجهه في اعادة النظر في أولويات السياسة الداخلية والخارجية الروسية انطلاقاً من المصالح الروسية[82]. إذ ترى روسيا (أنه يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب، فعالم وحيد القطب عالم غير مقبول، والهيمنة أمر لا يمكن السماح به، فليس في وسع روسيا قبول نظام عالمي تكون ناحية اتخاذ جميع القرارات فيه ملك بلد واحد، كالولايات المتحدة، فعالم كهذا سيكون غير مستقر، ومهدداً بالصراعات)[83].

إن روسيا التي تطمح لاستعادة دورها السابق بوصفها دولة عظمى لها مكانتها الدولية تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية، من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة وعلى حدود جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية، على حين تسعى إيران إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة وتجد في روسيا الحليف الأنسب، لإلتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة وللقدرات العسكرية والتقنية التي تملكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول لإستراتيجيتها المنشودة[84].

وتحكم هذه العلاقات عدة سمات رئيسة تشكلها وتؤثر في مسارها: أولها، تدخل وتأثير طرف ثالث عليها وهو في هذه الحالة الولايات المتحدة الأميركية التي تحدد طبيعة العلاقة معها شكل العلاقات الروسية، وحالياً يرجع تحسن العلاقات الروسية الإيرانية إلى التوتر الشديد السائد في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران[85]؛ ثانيها، تحتل الأبعاد السياسية الأمنية أولوية واضحة في هذه العلاقات، على الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية تظل تابعة أو تقبع خلف العلاقات السياسية الاستراتيجية، فهي رابطة تختلف عن معادلة علاقة إيران بالغرب التي تقبل تأثير العامل التجاري والاقتصادي على العامل السياسي؛ ثالثاً، تستمر الحالة التاريخية من انعدام الثقة الكامنة وراء تحسن العلاقات، وهي أحد الأسباب الرئيسة وراء عدم مأسسة العلاقات الثنائية حتى الآن[86].

ونتيجة لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تجريد روسيا من استخدام الملف النووي الإيراني ورقة للضغط عليها، ولا سيما فيما يتعلق بسعيها لتنفيذ المشروع، فضعف الاقتصاد الروسي مقارنه مع الولايات المتحدة قد يدفع إلى محاولة الالتفاف حول المشروع الأميركي من خلال التعاون مع إيران، وهذا ما دللت عليه زيارة الرئيس الإيراني (الأسبق) محمد خاتمي لروسيا والتي حملت رسالة مفادها أن القطيعة مع الولايات المتحدة لم تعد تعني دفع إيران نحو العزلة، وان إيران قادرة على العثور على أصدقاء وشركاء بين الدول الكبرى في العالم[87].

على هذا الأساس تحاول روسيا الإتحادية من خلال تقاربها مع إيران كسر طوق العزلة التي تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها ذلك أن روسيا تجد في إيران الوسيلة التي يمكن من خلالها خلق موطئ قدم لها وتأكيد وجودها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز[88] وهي المناطق التي تتمتع إيران بتأثير ثقافي وحضاري مباشر عليها، كما أن التقارب يمكن أن يتيح لها التنسيق والعمل بشكل مباشر مع إيران حينما يتعلق الأمر بأفغانستان ولا سيما وأن الطرفين يشتركان في الموقف تجاه حكومة طالبان السابقة[89].

انطلاقاً مما تقدم، يؤثر البعد السياسي للأزمة النووية الايرانية في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تحاول روسيا الإتحادية بزعامة الرئيس دميتري مدفيدف ورئيس الوزراء فلادمير بوتين أن تستعيد دورها ومكانتها الدولية من خلال حضور فاعل ومؤثر في القضايا العالمية المؤثرة في السياسة الدولية، ومن أبرز هذه القضايا، الملف النووي الإيراني، الذي أصبح يمثل قضية مهمة في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبح قضية للمساومة والتسوية، الأمر الذي جعل من هذه القضية مجالاً للتفاعل السلبي بين الدولتين.

البعد الثاني : البعد الاقتصادي

إن درجة الترابط الدولي تتضح في أحد جوانبها من خلال حجم التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في النسق الدولي، فكلما زادت تلك المعاملات زادت درجة الترابط بين وحدات البنيان الدولي[90]. ولذلك تؤدي المكاسب الاقتصادية دوراً مؤثراً في العلاقات بين الأطراف الدولية. إذ تعد روسيا الإتحادية بمثابة شريك نووي لإيران وهي تسعى نحو استمرار تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وفي المجالات كافة، إلا انه أمام الفرص الاقتصادية الضخمة التي يقدمها البرنامج النووي للاقتصاد الروسي، تظل العلاقات الاقتصادية مع الغرب هدفاً آخر لا يقل أهمية لدى روسيا، ففي ظل حكمي فلادمير بوتين ودمتري مدفيدف ـ الذي يوصف بالديمقراطية الموجهة ـ أنصرف هدف روسيا الأول إلى تأسيس وإقامة دولة حديثة قوية، ولأسباب مختلفة بدأ بالفعل الاقتصاد الروسي في التحسن، وأصبح

تشجيع الاستثمارات الأجنبية من أهم أهداف القيادة الروسية، كما أضحى دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي هدفاً رئيساً للحكومة الروسية[91].

إن التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين إيران وروسيا الإتحادية اللتين تملكان معاً (50%) من الاحتياطيات العالمية للغاز، يتمثل في تبادلاتهما التجارية التي تنمو باضطراد، مع استمرار المقاطعة الأميركية خصوصاً، والغربية عموماً، بل وصلت إلى مليارَي دولار عام 2006 (كانت مليار دولار عام 2003 في مقابل (805) ملايين عام 2002)، وهذه التبادلات تزداد وثوقاً في قطاع من قطاعات الطاقة (النووية) والأجهزة على أنواعها والصناعات المعدنية والسيارات وتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي، والتعاون في مجال النقل، وإنشاء ممر (شمال/ جنوب) للنقل الدولي بين آسيا الوسطى، ومرفأ بوشهر على الخليج العربي، وهو ممر يمثل مصلحة جيواستراتيجية مهمة جداً، ويؤمن اتصالاً مباشراً بين سيبيريا والمياه الدافئة والحلم الأزلي للدبلوماسية الروسية[92]. وتعد إيران عدا عن ذلك سوقاً اقتصادية مهمة لروسيا لتصريف منتجاتها العسكرية والتقنية ومساعدتها على حل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المجمع الصناعي العسكري والاقتصادي الروسي، وتمكينها من تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواكبة التطورات التقنية والمنافسة في الأسواق العالمية[93].

فهناك جدوى اقتصادية للتعاون في المجال النووي بين روسيا الإتحادية وإيران، فضلاً عن قيمة عقد بناء محطة بوشهر الكبيرة، وسوف يتم توفير فرص عمل لحوالي (10) الآف من خبراء الطاقة الذرية والمتخصصين وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها، ولا سيّما وأن الصفقة تمت في وقت كانت روسيا تعاني من عدم استقرار اقتصادي وهجرة للعقول والعلماء في مختلف المجالات هذا فضلاً عن الآفاق المستقبلية للتعاون مع إيران في هذا المجال، فقد أعلن أسد الله صبوري، نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، عزم إيران إنشاء أحد عشر مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى عام 2021، فقد أبدت روسيا استعدادها لبناء أكثر من مفاعل بمليارات الدولارات، إذ إنّ هناك رغبة أكيدة من الجانب الروسي

لمواصلة التعاون مع إيران والاستفادة من العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك، وقد تردد أن عقداً في طريقه للتوقيع بين البلدين تقوم روسيا بمقتضاه بإنشاء سبعة مفاعلات جديدة في إيران بقيمة أجمالية (10) مليارات دولار[94].

ولذلك انعكست جميع هذه المتغيرات في الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني، ففي خضم الضغط العنيف على إيران من جانب الولايات المتحدة يؤيدها الإتحاد الأوربي وإسرائيل، يتفرد الموقف الروسي بوصفه الأكثر تعاطفاً مع إيران وتفهماً لموقفهما في تحدي واضح للإدارة الأميركية ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط على روسيا بما في ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران[95].

وخلاصة لما تقدم، فإن البعد الاقتصادي للبرنامج النووي الإيراني قد انعكس على العلاقات الأميركية الروسية من حيث أن درجة الترابط الاقتصادي بين روسيا الإتحادية وإيران أعلى من درجة الترابط الاقتصادي بين إيران والولايات المتحدة والدول الغربية، ولذلك فإن هناك مصلحة روسية إيرانية في تفعيل الترابط إلى أقصى درجة، لأن ذلك سوف يعطي الطرفين مجال حركة واسعة في السياسة الدولية، من أجل أضعاف التفرد الأميركي في القضايا الدولية.

البعد الثالث: البعد العسكري

تكتسب العلاقات الأُميركية الروسية أهمية كبرى في مجال الاستخدام العسكري للطاقة النووية نظراً لأن البلدين يضمان أضخم ترسانة نووية في العالم على الإطلاق، ومن هذا المنطلق فللبلدين دور مهم وأساسي في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العالم، وهما يمارسان أيضاً تأثيراً مهماً لغرض الاستقرار الإقليمي في مناطق النفوذ، وقد ساهم تفكك الإتحاد السوفيتي في دفع البلدين إلى نسج علاقات بعيداً عن المنحى الايديولوجي الذي بلغ أشده في الحرب الباردة، وقد ساهمت العديد من العناصر في تحسين العلاقات ولا سيّما المواضيع ذات الاهتمام المشترك ومن أُهمها التعاون في مجال مكافحة الانتشار النووي[96].

إن روسيا الإتحادية مثلها مثل الولايات المتحدة والدول الأوربية لديها شكوك تجاه أهداف البرنامج النووي الإيراني، ويتمثل ذلك في مخاوف حكومة فلادمير بوتين المتصاعدة تجاه «إيران النووية» وفي الوقت الذي يعرف الروس أن مفاعل بوشهر قد يساعد إيران في الحصول على السلاح النووي، إلا أن تخلي روسيا الإتحادية عن اتمامه يعني استسلام روسيا الإتحادية أمام الضغط الأميركي وقد يفتح الطريق أمام شركات غربية لاتمامه، لا سيّما وان السوق النووية الإيرانية تعد من وجهة النظر الروسية ساحة لمنافسة استراتيجية، لا تستطيع روسيا التخلي عنها أو الانسحاب منها بيسر[97].

إن الرؤية الغربية ترى أن تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية تتمثل بما يأتي: أولاً: تقويض معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)[98]، وتسريع التوجه لدى العديد من دول المنطقة لامتلاك سلاح نووي خاص بها بما في ذلك كل من مصر وتركيا والسعودية والأردن والجزائر، ومن ثم إطلاق سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، بحيث يؤدي حصول كل دولة من هذه الدول على السلاح النووي إلى مخاطر إضافية، ويزيد من عدم الاستقرار في المنطقة الملتهبة أصلاً، وستكون النتيجة عندها بطبيعة الحال شرق أوسط متعدد الأقطاب وغير مستقر وقابل للانفجار الكامل ولا يفصله عن حروب نووية سوى خيط رفيع. ثانياً: إمكانية تمرير المكونات النووية إلى جهات أو مجموعات يعدونها (إرهابية) تدفعها للقيام بهجوم نووي مفاجىء مجهول المصدر على أمل أن تتمكن إيران من التهرب من المسؤولية ومن إمكانية تعرضها لأي رد نووي مدمر على أساس أنها لم تقم بأي هجوم نووي مباشر ولا تعرف من قام بذلك. ثالثاً: رفع قدرة الابتزاز التي تملكها إيران، فاذا لم يكن باستطاعة إيران مهاجمة الأراضي الأميركية بصواريخ نووية فان ذلك يمكن تحقيقه تجاه اسرائيل[99]، كما أنها ستبقى قادرة على تهديد الحقول النفطية السعودية بشكل جدي وحقيقي عبر أي هجوم تشنه على المملكة، الأمر الذي يكسبها القدرة على الابتزاز وفرض الشروط حتى لو لم تقم بشن هذا الهجوم، علماً أن هذا الابتزاز والتهديد من شأنه أن يطال أيضاً الاقتصاد العالمي بأسره في حال سلكت إيران هذا المنحى[100]. ونتيجة لذلك أعلنت روسيا رسمياً أنها لا تريد مطلقاً بيع مواد نووية أو

تكنولوجيا متقدمة ولا سيّما بتخصيب اليورانيوم إلى إيران[101]، ولتحقيق ذلك أقر الكونغرس الأميركي مشروع قرار يربط بين وقف التعاون الروسي الإيراني وبين حجم المساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى روسيا الإتحادية[102].

وفي محاولة من روسيا الإتحادية لتهدئة المخاوف الأميركية الناجمة عن التعاون الروسي الإيراني، وافقت روسيا على إجراء مراقبة أميركية لأنشطة الشركات الروسية ومعاملاتها مع الدول التي تثير قلق ومخاوف الولايات المتحدة، مثل إيران إذ قامت روسيا بتكرار تعهدها السابق بشأن تعديل القوانين فيما يخص تعاونها النووي مع إيران، وأعلنت روسيا الإتحادية أيضاً أنها لن تقوم بتصدير تكنولوجيا ـ قابلة للاستعمال العسكري ـ إلى إيران، مع اعلانها الاستمرار في تقديم التكنولوجيا النووية التي اتفقت عليها مع إيران[103].

وعلى وفق ما نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، أكّد رئيس الوزراء الروسي فلادمير بوتين، في تصريح للصحفيين أن بلاده ستستمر في مساعدة إيران على تطوير برنامجها النووي برغم اعتراضات الولايات المتحدة. وقال في لقاء صحفي مع مندوب هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C)، أن مخاوف الإدارة الأميركية من قيام إيران بتطوير أسلحة نووية لن تثني روسيا عن التعاون معها في المجال النووي، ذلك لأنها مجرد مسألة اقتصادية لا أكثر، كما ذكر أن التعاون في المجال النووي مع إيران سوف يبقى مستمراً لينجز حاجات ايران النووية، طالما أننا ملتزمين بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والأعراف القانونية القائمة بين الدول[104].

وتعد إيران أيضاً واحداً من كبار المشترين للأسلحة الروسية منذ أواخر الثمانينات وذلك في سياق عملية التحديث العسكري الواسعة التي شرعت فيها إيران منذ ذلك الحين ولحد الآن، من أجل تعويض الخسائر الفادحة التي تكبدتها في الحرب مع العراق[105]، إذ شكلت إيران بعد الصين والهند أحد الشركاء الأهم لروسيا في مجال صناعة السلاح التي يبدو أنها اجتازت المرحلة الانتقالية الصعبة للخصخصة، فمشتريات إيران من الأجهزة العسكرية الروسية تخطت الخمس مليارات دولار بين 1990 و1995 لتتراجع إلى 650 مليون دولار بين عامي 2000 و2002،

غير أن روسيا الإتحادية وإيران عادتا ووقعتا في تشرين الثاني 2005 اتفاقية أسلحة بقيمة ملياري دولار تهدف أساساً لتمكين إيران من الدفاع عن مواقعها النووية في وجه هجوم جوي محتمل، وقال وزير الدفاع الإيراني يومها أن بلاده ستتسلم نظام (أس ـ 300) الروسي المضاد للصواريخ المتطورة جداً، وذلك في إطار اتفاق ابرم سابقاً، وسبق أن تسلمت إيران من روسيا الإتحادية في عام 2007 أنظمة للدفاع الجوي من طراز (تور ـ أم 1) في صفقة بلغت قيمتها (700) مليون دولار[106].

ولذلك اعترضت روسيا على فرض عقوبات شاملة أو ما اسمته بالعقوبات المفتوحة (blanket sanctions) فروسيا وافقت على فرض عقوبات ولكن فقط على تصدير التكنولوجيا والمواد والخدمات المتصلة بتخصيب اليورانيوم، وقد بدأت معارضة روسيا في الاضمحلال مع لقاء فلادمير بوتين وبوش في تشرين الثاني 2005، عندما أمر الرئيسان في كلا البلدين بالتنسيق بين أنشطتهما للعقوبات ضد إيران، وقد عد بعض المسؤولين الإيرانيين أن هذه الخطوة بمثابة خيانة لإيران في نظير الدعم الأميركي لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، على حين يعد محللون روس أن مسلك إيران المضاد للدبلوماسية هو المسؤول جزئياً عن مثل هذه التطورات، وقد اعترف وزير الخارجية الروسي أن العقوبات المفتوحة قد تعيق «برنامج إيران النووي القانوني»[107]. وعلى الرغم من معارضة روسيا الإتحادية إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، إلا أنه تم فرض ثلاث مجموعات من العقوبات الدولية على إيران، الأولى كانت بموجب القرار رقم (1737) عام 2006، والثانية بموجب القرار (1747) عام (2007) والثالثة كانت حسب القرار (1803) عام 2008، والأخيرة كانت في حزيران الماضي 2010 من خلال القرار رقم 1929 ودفعت العقوبات الثالثة إيران إلى تعليق مفاوضاتها مع الإتحاد الأوربي وحصرها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية[108].

وخلاصة ما تقدم، فإن أثر البعد العسكري للملف النووي الإيراني في العلاقات الأميركية الروسية يتضح في أن هناك تعاوناً بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الإتحادية، بل اتفاقاً ضمنياً على ضرورة منع إيران من تطوير البرنامج النووي

للأغراض العسكرية لأن ذلك سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة على روسيا الإتحادية وأوربا والدول الأوربية و(إسرائيل)، الا أن روسيا الإتحادية ترتبط مع إيران برابط اقتصادي قوي من خلال عقود البرنامج النووي الايراني (اذ يصل حجم العقود إلى مايقارب مليار ونصف دولار)[109]، ولذلك فهي حذرة من أن تؤدي التسوية مع الولايات المتحدة إلى حرمان روسيا من هذه المكاسب الاقتصادية الكبيرة.

البعد الرابع : البعد الاستراتيجي

إن البرنامج النووي الايراني وبما يحمله من أبعاد متعددة، وما يترتب عليه من تداعيات كبيرة، له بعد استراتيجي يؤثر بشكل مباشر في العلاقات الأميركية الروسية، بل إنه ينعكس على جوانب أخرى.

ولذلك تحاول روسيا الإتحادية توظيف الملف النووي الإيراني استراتيجيا في العلاقات الأميركية الروسية من خلال مجموعة من المرتكزات أهمها: أولاً: محاولة روسيا الإتحادية الضغط على الولايات المتحدة وإجبارها على العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم، وهو المشروع الذي تعارضه روسيا الإتحادية بشدة كما انه لا يلقى قبولاً وتأييداً كافياً من الحلفاء الأوربيين، ولما كانت روسيا الإتحادية ترى في هذا المشروع تهديداً لأمنها القومي بعد توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً بانضمام دول أوربا الشرقية فقد تبنت دبلوماسية نشطة، بهدف تعبئة القوى الدولية لمحاصرة المشروع، كما هددت بالانسحاب من المعاهدات الخاصة بالحد من الأسلحة الإستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة، وحذرت من تجدد سباق التسلح مرة أخرى، لذلك جاءت المبادرة الروسية تجاه إيران بمثابة رسالة إلى الإدارة الأميركية الجديدة، التي سبق وان أعلنت عزمها على المضي قدماً في تنفيذ المشروع، تحمل في طياتها تحذيراً روسيا من عواقب هذه الخطوة الأميركية التي لن تقبل إلا بتحالف استراتيجي يضم كلاً من روسيا الإتحادية والصين والهند وإيران، وهو ما لم يعد مستبعداً بعد المساعي الروسية للتقارب مع تلك الدول والتقريب فيما بينها تأهباً للدخول في مرحلة مهمة

وعلاقات أهم. ثانياً: أن روسيا الإتحادية تستشعر تلك الدرجة الحساسة، والتحركات الهادئة من جانب الولايات المتحدة والإتحاد الاوربي للتقارب، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وربما العسكرية مع إيران، إذ ترى إدارة الرئيس فلادمير بوتين ومن بعده دمتري مدفيدف أن خطوات أوربا والولايات المتحدة نحو إيران، وان كانت بطيئة وغير معلنة حالياً، فإنها سوف تتطور وتصبح أكثر قوة وتعقيداً في المستقبل القريب، لذلك حرصت على أن يكون لها السبق في تدشين علاقات استراتيجية مع تلك الدول الخليجية المهمة ـ التي تتمتع إلى جانب موقعها الاستراتيجي وثقلها الإقليمي ـ بقدرة هائلة على إتاحة الفرصة لروسيا حتى تنفذ إلى أسواق دول الخليج، والمياه الدافئة في الخليج العربي. ثالثاً: أن تعامل الولايات المتحدة مع التقارب الروسي الإيراني، يعكس قدراً كبيراً من غياب الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة فيما يتصل بالمستجدات السياسية والجيوستراتيجية التي ألمت بهذه البؤرة الحساسة من العالم، فالإدارة الأميركية تريد أن تفرض حصاراً على إيران إلى أجل غير مسمى، في نفس الوقت الذي تسعى إلى عزل روسيا وتهميش دورها ليس فقط على الساحة الدولية، ولكن أيضاً في محيطها الإقليمي[110].

إن كل هذه العوامل التي وضعت العلاقات الروسية الإيرانية في الإطار الاستراتيجي تزداد أهمية وإلحاحاً في مرحلة وصلت فيها الغطرسة الأميركية ذروتها من خلال اقدامها على الإحتلال العسكري المباشر لكل من أفغانستان والعراق، تحت قناع الحرب على (الإرهاب) لتغطية هدفها الرئيس، إقامة عالم أحادي القطب بزعامتها متحدية ومتجاوزة الشرعية الدولية [111].

المطلب الرابع: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

لم يسبق أن واجهت أزمة سياسية كل هذا القدر من التطابق بين فرص واحتمالات الحرب والسلام، ولا كل هذا القدر من التدافع والتسابق بين فرص الحرب والسلام، ففي كل مرة تتعقد فيها الأزمة ويقفز إلى المقدمة خيار الحرب

سرعان ما تحاصره فرص جديدة للسلام وتحتويه إلى درجة انه قد يتواري لصالح هذه الفرص التي سرعان ما تزداد تعقيداً هي الأخرى بسبب تعارض غير محدد في مصالح الأطراف المعنية بالأزمة، الأمر الذي يدفع مجدداً بخيار الحرب كي يفرض نفسه بكل ما يحمله من تهديدات[112]. هنا يمكن القول إن مستقبل إيران هو الموضوع الذي يشغل بال العالم الآن وبتعبير أدق يشغل مجموعة من الدول المنوط بها تشكيل مستقبل العالم وفي المقدمة منها دول المحور الأطلسي: الأميركي الأوربي وروسيا الإتحادية[113]، ولذلك ستكون انعكاسات التعامل مع الملف النووي الايراني وفق الاحتمالات الآتية:

أولاً: احتمال التسوية السلمية

يتمثل احتمال التسوية السلمية بحصول تسوية شاملة للملف النووي الايراني من خلال اتفاق غربي ايراني شامل حول الملف المذكور. ويكن القول بوجود العديد من المؤشرات التي ترجح التسوية السلمية لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني[114]، وتكشف أن الأولوية تبدو الآن مع اتجاه التسوية السلمية ومن هذه المؤشرات ما يأتي[115]:

أولها: تآكل فرص الخيار العسكري الأميركي في ظل معادلة صعبة لحسابات المكسب والخسارة أو التكلفة ـ العائد «مقارنة» بالحل الدبلوماسي ورجاحة احتواء إيران سلمياً فالوضع في العراق[116]، وامتلاك إيران قدرات هائلة على توجيه الضربة الثانية بعنف لمصالح أميركية حيوية واستراتيجية في المنطقة في مقدمتها إسرائيل و(دول الخليج العربي)[117]، ناهيك عن ضغوط الوضع الداخلي الأميركي واستحالة قبول الكونغرس بإعطاء الرئيس إجابة مفادها «نعم لشن حرب ضد إيران» كلها عوامل أخذت تدفع بخيار الحرب إلى التراجع.

ثانيها: وجود قناعة أميركية وأوروبية مفادها أن إيران لا تزال أمامها عامان على الأقل قبل الوصول إلى السلاح النووي، وهذه القناعة تزعزع الثقة في الضغوط التي تدفع بفرض خيار الحل العسكري.

ثالثها: غياب الغطاء الدولي اللازم لاكتساب الشرعية الدولية اللازمة وبالذات من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية[118].

رابعها: جدية الموقف الروسي الرافض للخيار العسكري، فقد أعلن فتيالي تشوركين مندوب روسيا في مجلس الأمن تعليقاً على المناورات الإسرائيلية أن هذه المناورات تفتح على تطور خطر وتنسف جهود التسوية السلمية والدبلوماسية اللازمة للازمة النووية الإيرانية، وركزت وسائل الإعلام كذلك على حديث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن أهمية إشراك إيران في ملفات التسوية في الشرق الأوسط بدلاً من عزل هذا البلد والتلويح بعمليات عسكرية ضده، وكان فلادمير بوتين رئيس الوزراء الروسي (الرئيس السابق) قد أكد أن إيران لا تسعى لامتلاك السلاح النووي ولم ترتكب أي تجاوز على الصعيد القانوني في الوقت الراهن.كما انتقدت روسيا تهديدات شاؤول موفاز باحتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري ضد إيران وقالت الخارجية الروسية ما كان ينبغي الادلاء بمثل هذه التصريحات حتى ولو بصفة شخصية من قبل ممثل دولة عضو في الامم المتحدة، وتابع بيان الخارجية الروسية انه لا بديل عن تسوية سلمية للمشكلة النووية الايرانية، وان استخدام القوة سيكون غير مقبول وغير مجد[119].

إن مشهد التسوية السلحية للبرنامج النووي الإيراني له أرجحية كبيرة[120]، ولذلك ستعود التسوية السلمية بالنفع على روسيا الإتحادية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية متينة مع إيران، بل إن روسيا هي الراعي الأول للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يعطي روسيا حرية للمناورة في علاقاتها مع الولايات المتحدة وتحديداً فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية الأخرى، فالملف النووي الإيراني أصبح اهم قضايا المساومة السياسية في العلاقات الأميركية الروسية.

ثانياً: احتمال الحل العسكري

لم يكن الخيار العسكري مطروحاً بشكل جدي في الإدارة الأميركية لأزمة البرنامج النووي في الأقل في المراحل الأولى، إذ بدأ الموقف الأميركي قائماً على أن

هناك سلسلة طويلة من الخطوات الدبلوماسية التي يتعين القيام بها لإنهاء ما تطلق عليه بـ (التهديد النووي الايراني)[121].

وعلى الرغم مما تقدم فإن هناك العديد من المؤشرات التي تدفع في اتجاه الحل العسكري، ومن أهم هذه المؤشرات[122]: ـ

أولها: عودة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استخدام لغة متشددة باتجاه البرنامج النووي الايراني وتجديد توجيه اتهامات تفيد بوجود بعد عسكري لهذا البرنامج، فقد أصدرت الوكالة تقريراً في نهاية ايار 2008 حول البرنامج النووي الايراني تحدث عن معلومات استخباراتية تفيد بأن إيران أجرت دراسات تتناول تطوير رؤوس نووية وإمكان تحويل الصاروخ «شهاب 3» إلى سلاح نووي، فضلاً عن إقامة منشأت لأجراء تجارب نووية تحت الأرض.

ثانيها: الاتهامات التي وجهت إلى إيران[123] بالمشاركة مع كوريا الشمالية في تأسيس منشأة نووية عسكرية في سوريا لإنتاج أسلحة نووية، فقد نقلت مجلة (ديرشبيكل) الألمانية معلومات اتهمت سوريا وكوريا الشمالية بمساعدة إيران في برنامجها النووي عبر بناء ما وصفته كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه موقع نووي في سوريا دمرته غارة جوية إسرائيلية في 2007، ونقلت المجلة عن تقارير لأجهزة استخبارات ألمانية أن إيران كانت تنوي استخدام موقع «الكبر» القريب من دير الزور لتطوير قنبلتها النووية، وكان من المقرر أن تساعد كوريا الشمالية العلماء الإيرانيين في التقدم في برنامجها النووي عن طريق تزويدهم بمعارف إضافية.

ثالثها: التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة التي تفيد عزم إسرائيل على شن حرب ضد منشأت إيران النووية[124]، أبرز هذه التهديدات جاءت على لسان شاؤول موفاز نائب رئيس الحكومة «في حال واصلت إيران برنامجها للتسلح النووي فسنهاجمها» وهذا الأمر يتعلق (بعقيدة الامن القومي لإسرائيل)[125].

وخلاصة ما تقدم فإن خيار التعامل العسكري مع الملف النووي الإيراني على وفق الرؤية الأميركية يواجه برفض قاطع من قبل روسيا الإتحادية[126]، التي ترتبط مع ايران بعلاقات تعاون وثيقة[127]، لأن ذلك سوف يتيح للولايات المتحدة التفرد في

تقرير شؤون القضايا السياسية الدولية، كما أن الحل العسكري سوف يحرمها واحدة من أهم شركائها في منطقة الشرق الأوسط بعد العراق (قبل 2003)، وأن الولايات المتحدة الأميركية لديها العديد من الملفات العسكرية المفتوحة التي لم تغلق بعد، ولذلك فعلى الرغم من أن هذا الخيار يعد مفتوحاً في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية فإنه لا يزال ضعيفاً.

ثالثاً: احتمال استمرار فرض العقوبات الدولية

يتمثل هذا المشهد بالاحتمالية العالية، للتحقق في ضوء إصرار كلا الجانبين على مواقفهما دون حدوث أي تنازل، هذا المشهد يحدث في حالة اتفاق الدول الأوربية (التي تتكبد خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة العقوبات الاقتصادية على إيران)[128] والولايات المتحدة على حمل مجلس الأمن على إصدار عدة قرارات وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[129]، ذلك أن الولايات المتحدة قد لا تكون راغبة في هذه المرحلة في الدخول بمواجهة عسكرية مع إيران لعدة اعتبارات متعلقة بمجريات الأحداث في المنطقة[130].

إن مسألة الملف النووي الايراني ستؤول إلى فرض الولايات المتحدة الأميركية عقوبات اقتصادية ضد إيران، ولكن في الوقت نفسه فالعقوبات بديل لا يخلو من صعوبات أهمها الرفض الروسي والصيني لهذه العقوبات[131]، فروسيا لها علاقات شراكة اقتصادية كبرى مع إيران أهمها صفقة إكمال مفاعل (بوشهر)[132]، ولكن في الوقت نفسه فأن فرض العقوبات سوف يضاعف أسعار النفط في السوق العالمية وهو ما تريده روسيا بوصفها من كبرى الدول في مجال تصدير النفط، وبالمقابل قد تمثل مكاسب الولايات المتحدة في تأخير إيران عن امتلاك السلاح النووي من أجل فتح خيارات أخرى للتعامل من خلال الاستفادة من عنصر الزمن في هذه الأزمة.

رابعاً: احتمال القبول بإيران قوة نووية:

ويقوم هذا الاحتمال على أن الخيارات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة امام الولايات المتحدة والاطراف الدولية والاقليمية الاخرى تفشل في وقف

انشطة ايران المثيرة للشكوك، وتواصل ايران جهودها حتى تفلح في امتلاك السلاح النووي، مما يضطر الاطراف الغربية في نهاية المطاف إلى القبول بامتلاك ايران للسلاح النووي، وهو ما سوف يكون بحد ذاته تحولاً استراتيجياً تاريخياً في الشرق الاوسط، ويقوم هذا السيناريو على عدد من الشروط: ابرزها فشل العقوبات الدولية في وقف برنامج ايران النووي، وادراك الولايات المتحدة والاطراف الدولية والاقليمية الاخرى أن القبول بإيران نووية هو امر اقل تكلفة بكثير من الدخول في مواجهة عسكرية معها، والحصول على ضمانات من ايران بأنها لن تلجأ إلى توظيف قدرتها النووية ضد الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها، ومصالحها، لا سيّما في مجال التأكد من عدم امكانية حصول (جماعات مسلحة) على رؤوس نووية من إيران. ولكن تدل المؤشرات المتاحة حالياً على رفض الولايات المتحدة ومن ورائها (إسرائيل)، والدول الرئيسة في الإتحاد الاوربي القبول بامتلاك إيران للسلاح النووي، لكون أن ذلك يمثل تهديداً جسيما للأمن الدولي من وجهة نظرهم، وتنظر تلك الاطراف بقلق شديد تجاه هذا الاحتمال، وتبذل جهوداً محمومة لمنع حدوثه[133].

وبذلك إن أفلحت إيران بامتلاك السلاح النووي فسيترك ذلك اثره في العلاقات الأميركية الروسية، إذ أن روسيا سوف تتمتع بحرية للحركة على حساب الولايات المتحدة في القارة الاسيوية من خلال بناء تحالف روسي وإيراني وصيني، وكل ذلك سوف يكون نتيجة لحقيقة اساسية وهي أن حجم الترابط الروسي الإيراني هو اعلى من حجم الترابط الإيراني الأميركي. ولذلك بلورت السياسة الخارجية الروسية معادلة دقيقة للتعامل مع هذه الأزمة تقوم من ناحية على الاعراب عن القلق من بعض الأنشطة النووية التي تشير لها تقارير الوكالة الدولية، ودعوة إيران للتعاون الكامل مع الوكالة ولكن مع تشديد روسيا في المقابل على أنها لن توقف تعاونها مع إيران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، استناداً إلى أن روسيا ليس لها علاقة بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بها إيران، والتي تم الحصول على مكوناتها اما من مصادر أخرى ـ وبالذات باكستان ـ أو عبر الجهود الوطنية الايرانية، الأمر الذي كان يشجع روسيا على تبرئة ذاتها من المسؤولية عن المستوى المثير للقلق الذي وصلت إليه الأنشطة النووية الإيرانية[134].

ويمكن القول إن قضية الملف النووي الإيراني تعد من ابرز القضايا السياسية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبحت مظهراً من مظاهر التنافس في هذه العلاقة. ومن اجل اختبار النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني، يمكن القول بأن للمقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعلاقات الأميركية- الروسية الأثر البالغ في هذه القضية السياسية الدولية. فعلى الرغم من أن توسع حلف شمال الأطلسي ليس له علاقة مباشرة بالملف النووي الإيراني إلا أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تحصل على الدعم الروسي في معالجة البرنامج النووي الايراني ما لم يوقف الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص عملية توسيع حلف شمال الأطلسي، ومن ثم أثر توسيع الحلف وسوف يؤثر سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، ومن ثم في العلاقات الأميركية الروسية. كذلك فإن لمقوم تشكل النظام الدولي أثراً كبيراً في هذه القضية، إذ إن روسيا الإتحادية تحاول استخدام الملف النووي الايراني ملفاً للمساومة السياسية، بل من اجل العودة بوصفها قوة فاعلة في النظام الدولي وعدم السماح للولايات المتحدة بالتفرد بالنظام الدولي، ومن ثم فإن إعادة تشكيل النظام الدولي يؤثر سلباً ليس فقط في هذه القضية بل على العلاقات الروسية الأميركية ايضاً.

علاوة على ذلك، يؤثر مقوم الحرب على (الإرهاب) في هذه القضية السياسية الدولية، ذلك أن الحرب على الإرهاب واسعة وغير محددة بحدود واضحة، ومن ثم تنظر الولايات المتحدة إلى البرنامج النووي الايراني على أنه برنامج نووي إسلامي ينبغي إيقافه بكل السبل، نتيجة الخشية من استخدام هذا البرنامج لإغراض عسكرية، بل قد يكون البرنامج غير مسيطر عليه مما يؤدي إلى تسريبه إلى مجموعات مسلحة، معادية إلى الولايات المتحدة الأميركية، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا الإتحادية وتؤكد على الطبيعة السلمية للبرنامج، ومن ثم يؤثر مقوم الحرب على الإرهاب سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، بل على العلاقات الأميركية - الروسية بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالمقومات الاقتصادية، فإن لها تأثيراً كبيراً على هذه القضية السياسية الدولية. ذلك أن روسيا الإتحادية ترتبط بروابط تجارية واسعة مع إيران،

وبالمقابل فإن هناك قطيعة بين الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة ولا سيّما مع إيران في هذا المجال، ذلك أن توسيع التبادل التجاري بين إيران وروسيا الإتحادية يمكن أن ينعكس سلباً على قضية الملف الإيراني النووي ومن ثم على العلاقات الأميركية الروسية، إذ كلما زاد التبادل التجاري بين إيران وروسيا الإتحادية في هذا المجال انعكس سلباً على حل قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم زاد من حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية. اما فيما يتعلق بمقوم النفط والغاز (أمن الطاقة) فإنه يؤثر تأثيرا كبيراً في هذه القضية السياسية الدولية، إذ تعد روسيا الإتحادية عملاقاً في مجال الطاقة، كما تعد إيران من الدول المصدرة للنفط وبكميات كبيرة، ومن ثم فإنه كلما زاد التقارب الإيراني الروسي وتحديداً في مجال توحيد سياسات الطاقة، أثر ذلك سلباً في حل قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم ينعكس سلباً على العلاقات الأُميركية الروسية، وهو الأمر الذي يزيد من حدة التنافس بين الدولتين. علاوة على ذلك، فإن محاولات روسيا الإتحادية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يؤثر على قضية الملف النووي الإيراني ذلك أن انضمام روسيا الإتحادية إلى هذه المنظمة لا يتم إذا لم توافق الولايات المتحدة على هذا الانضمام، ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف لن توافق على انضمام روسيا الإتحادية إذا لم تتعاون روسيا الإتحادية مع الولايات المتحدة في معالجة قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم فإن انضمام روسيا الإتحادية سوف يؤثر سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، ومن ثم يزيد من حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية.

أما فيما يتعلق بالمقومات العسكرية للعلاقات الأُميركية الروسية، فإن لها تأثيرا كبيراً على هذه القضية السياسية الدولية، ذلك أن نشر الدرع الصاروخي الأميركي أدى إلى البدء بسباق تسلح جديد، وأحد الأسباب التي تقدمها الولايات المتحدة لنشر هذا المشروع هو التصدي للصواريخ التي قد تأتي من دول مارقة بحسب الوصف الأُميركي مثل إيران وهو ما ترفضه روسيا الإتحادية، ولذلك فإن هناك معادلة صعبة تتمثل في أن احد الأسباب لزيادة الإنفاق العسكري للدولتين قضية الملف النووي الإيراني، بل إنه نتيجة الفعل وردة الفعل من جانب الأطراف الدولية الثلاثة وهي روسيا الإتحادية وإيران والولايات المتحدة ومن ثم ينعكس سباق

التسلح سلباً على قضية الملف النووي الإيراني، بل انه يزيد من حدة التنافس بين الولايات المتحدة، وقد يصل إلى درجة التوتر بين الدولتين. علاوة على ذلك تؤثر القواعد العسكرية في آسيا الوسطى تأثيراً كبيراً في هذه القضية السياسية الدولية، ذلك أن احد الحلول المطروحة لمعالجة قضية الملف النووي الايراني هو الحل العسكري، ومن ثم إذا كانت روسيا الإتحادية قد سمحت للولايات المتحدة باستخدام قواعد آسيا الوسطى خلال غزو أفغانستان، فان ذلك لن يكون فيما يتعلق بقضية الملف النووي الإيراني، لأن ذلك سوف يكون له تداعيات خطيرة على الترابط الروسي الايراني، ومن ثم فإن القواعد العسكرية في أسيا الوسطى تؤثر سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، ومن ثم تزيد من حدة التنافس والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية.

فضلاً عن ذلك، تؤثر تجارة السلاح تؤثر تأثيراً كبيراً في هذه القضية السياسية الدولية، ذلك أن روسيا الإتحادية تصدر كميات كبيرة من السلاح إلى إيران، بل أن إيران تعد روسيا الإتحادية من الموردين الرئيسين لها في مجال التسلح، ولا سيّما صفقة الأسلحة الروسية المتعلقة بصواريخ S300، الأمر الذي يثير الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستقبل حسم قضية الملف النووي الايراني، ومن ثم فإن تجارة السلاح مع العالم بشكل عام، ومع إيران بشكل خاص تؤثر سلباً على هذه القضية السياسية، بل تزيد من حدة التنافس والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية. وخلافاً لما تقدم، فإن مقوم أسلحة الدمار الشامل يؤثر في هذه القضية تأثيراً ايجابياً، ذلك أن امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل هو أمر غير مقبول بالنسبة إلى الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، ولذلك فان مقوم انتشار أسلحة الدمار الشامل يؤثر إيجاباً على وفق قضية الملف النووي الايراني، ومن ثم يدفع ذلك إلى التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية.

وخلاصة ما تقدم فإن قضية الملف النووي الايراني تؤدي إلى زيادة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، إذ إن الطابع العام لهذه القضية السياسية الدولية هو التنافس، الأمر الذي ينعكس سلباً على العلاقة بين الطرفين.

المبحث الثالث

القضايا الاقتصادية الدولية
(منطقة بحر قزوين أنموذجاً)

يشكل إقليم بحر قزوين بثرواته النفطية وموقعه الاستراتيجي جزءاً حيوياً من المجال الجيوبولتيكي للاتحاد السوفيتي (السابق)، وقد ظل هذا الإقليم خارج دائرة التنافس والصراع الدولي والإقليمي حتى العقد الأخير من القرن العشرين، إلا أن تفكك الإتحاد السوفيتي وتفتت دوله إلى جمهوريات مستقلة أدى إلى ظهور وضع جيوبولتيكي جديد بدأ معه هذا الإقليم وكأنه يعاني من فراغ سياسي سرعان ما هرعت بعض القوى الدولية والإقليمية لملئه، من هنا بدأت الولايات المتحدة الأميركية بوصفها قوة عظمى وحيدة على قمة النظام الجيوبولتيكي العالمي في التفكير من جديد حول ضرورة وضع استراتيجية تضمن سيطرتها أو إرساء موطئ قدم لها في الإقليم ولا سيما بعدما أسفرت التنقيبات عن وجود احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي في دول هذا الإقليم[135]، ولذلك أصبحت منطقة بحر قزوين من القضايا الاقتصادية الدولية المهمة، بأبعادها المختلفة، مؤثرة بشكل فاعل في العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: ماهية منطقة بحر قزوين

يعد بحر قزوين أكبر بحيرة في العالم، تحده خمس دول هي (روسيا الإتحادية، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، وإيران يبلغ طول هذا البحر حوالي (10224) كم^2

بمساحة كلية تصل إلى نحو (436) كم^2، أي بقدر مساحة اليابان، يبلغ متوسط عمقه حوالي (180) متراً، وتصل كمية المياه فيه إلى (77) ألف كم^2، ومن حيث العمق وحركة المياه فإن بحر قزوين يقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم شمالي يشكل حوالي (28%) من مساحته وبمتوسط عمق حوالي (6.2) متراً فقط، أن حركة المياه في هذا القسم تكون دائماً باتجاه عقارب الساعة، وقسم وسطي يغطي حوالي (36%) من مساحته الكلية وبمتوسط عمق قدره (176) متراً، وقسم جنوبي يغطي النسبة المتبقية البالغة (36%) من المساحة الكلية وبمتوسط عمق قدره (325) متراً، علماً بأن أعمق نقطة في هذا البحر قد تصل إلى حوالي ألف متر، وان اتجاه حركة المياه في قسمية تسير بعكس اتجاه عقارب الساعة[136].

وهناك العديد من الخلجان الضحلة في بحر قزوين، إلا أن خليج كارا ـ بوكاز ـ كول الواقع ضمن الأراضي التركمانستانية يعد من أكبر هذه الخلجان، إذ يشغل مساحة تقدر بنحو (18) ألف كم^2، ويتصل ببحر قزوين عبر قناة طولها (13) كم وعرضها (3) كم، ويبلغ عمق مياهها نحو 6 متر، هذا فضلاً عن أن هناك نحو 50 جزيرة تنتشر في هذا البحر[137]. ويعد نهر الفولكا من أكبر وأهم الأنهار التي تصب في بحر قزوين وطبقاً لبعض الدراسات يوفر هذا النهر بحدود (60%) إلى (80%) من المياه الكلية لبحر قزوين، ولكن جريان ومقدار ماء هذا النهر متغير إذ يرتبط بالأمطار السنوية من جهة وذوبان الثلوج من جهة أخرى، ويؤدي هذا الوضع إلى تذبذب كمية المياه في بحر قزوين[138].

وتشير التقديرات إلى أن منطقة بحر قزوين تحتوي على ما يقارب من (250) مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، كما تقدر كمية الاحتياطي المحتملة بأكثر من (200) مليار برميل، وتعد الدول المشاطئة لبحر قزوين، والتي كانت جزءاً من الإتحاد السوفيتي، أذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان، محور اهتمام الشركات العالمية العاملة في البحث والتنقيب واستخراج الغاز والبترول وذلك لأن البنية الأساسية التي خلفها الإتحاد السوفيتي متهالكة ولا تصلح لزيادة الإنتاج من هذه المنطقة[139].

1 ـ **أذربيجان**: تشير تقديرات كانون الثاني 2009 إلى أن احتياطات أذربيجان من النفط الخام تبلغ (7) مليارات برميل، وان احتياطيات طاقاتها من الغاز الطبيعي تبلغ نحو (30) تريليون قدم مكعب، وقد أرتفع إنتاج هذه الدولة من البترول من (180) ألف برميل يومياً في عام 1997، إلى (875) ألف برميل يومياً في عام 2008، كما بلغ إنتاجها من الغاز (572) مليار قدم مكعب في عام 2008.

2 ـ **كازاخستان**: تشير تقديرات شركة BP لعام 2008 إلى أن كازاخستان بها أكبر احتياطيات[140] من البترول القابل للاستخراج في بحر قزوين، حيث تقدر بنحو (39.828) مليار برميل وقد تم اكتشاف حقل كاشجان في عام 2000، وهو أكبر حقل يتم اكتشافه في العالم خلال الأعوام الثلاثين الماضية ويقدر حجم احتياطاته بـ (70) مليار برميل.

3 ـ **تركمانستان**: تعد «درة التاج» فيما يتعلق بإنتاج منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي، وقد بلغ إنتاجها في عام 2007 من الغاز (2.432) مليار قدم مكعب وبها احتياطات مثبتة تبلغ (100.000) مليار قدم مكعب، وكان إنتاج تركمانستان من النفط في عام 2008 نحو (189.40) ألف برميل/ يومياً، ولذلك فإن أهمية منطقة بحر قزوين جعلته يحتل أهمية اقتصادية أصبحت عرضة للتنافس الدولي.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين

تركز اهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية منذ عدة سنوات على منطقة بحر قزوين التي تكون جوهر منطقة قلب اوراسيا، وظهرت تحركات دولية وإقليمية واسعة النطاق تجاه هذه المنطقة إدراكاً من القوى المتنافسة لأهمية المكاسب التي ستجنيها من سياساتها فيها[141]، فإلى جانب الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية المترتبة على موارد الطاقة فيها، فهي تتمتع بأهمية جيوستراتيجية مؤثرة في التوازنات الإقليمية والدولية، ولكل من القوى الدولية المتنافسة رؤيته الخاصة

المنطقة، واهتمامه الخاص بها، ذلك الاهتمام المنطلق من أولويات المصلحة العليا[142]، ولذلك أجهد الفكر الاستراتيجي الأميركي والروسي حول وضع تصوراته الخاصة لهذه المنطقة المهمة في العالم وبما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا لكل من الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية.

أولاً : الفكر الاستراتيجي الأميركي

تصف الولايات المتحدة الأميركية منطقة بحر قزوين بأنها الخليج العربي رقم (2) وتكتسب مصادر الطاقة أهمية ولا سيّما من ناحيتين الناحية الأولى من منظور الأهداف الإستراتيجية الأميركية في التمركز بالقرب من منابع النفط واحتياجاته الإستراتيجية في العالم، والناحية الثانية من أن نفط وغاز بحر قزوين عامل اقتصادي سيؤدي دوره في تغيير معالم المنطقة، فهو سيوفر ثروات هائلة لدولها ولا سيّما تلك المشاطئة لبحر قزوين (روسيا، إيران، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان)[143].

بإزاء ذلك تصبح جهود الولايات المتحدة الأميركية في السيطرة على ثروات منطقة بحر قزوين ذات أهمية استثنائية في ضوء ملامح التغيرات الجيوبوليتكية المتوقعة في منطقة الإنتاج النفطي، وبما يتناسب مع إستراتيجيتها الكونية، الهادفة إلى إبقاء وضعها المتميز في الساحة الدولية على حاله، من دون السماح لأي قوة صاعدة في منافستها، وهذا ما عبر عنه (بيل ريتشارد سون) وزير الطاقة في عهد الرئيس كلينتون في القول (إن سياسة الولايات المتحدة في تحقيق أمن الطاقة تستند اعتماداً إلى تنويع مصادر النفط والغاز في جميع أنحاء العالم)[144].

ولذلك ينظر الفكر الاستراتيجي الأميركي إلى منطقة بحر قزوين على وفق ما يأتي:

أولاً: الحيلولة دون هيمنة روسيا على النفط لأن ذلك يوفر لها قوة اقتصادية تمكنها من تطوير صناعاتها النفطية الخاصة وتعطيها خطوة إلى أمام باتجاه تحقيق أحلامها في العودة إلى أن تكون كما كانت، قوة عظمى .

ثانياً: يتوازى مع ذلك الحيلولة دون تحويل روسيا إلى مزود رئيس مباشر للنفط لأوربا، وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية واخلال بالتوازنات ولا سيّما وأن روسيا لها توجهها الأوروبي الواضح بحكم الجغرافيا.

ثالثاً: ضمان تدفق نفط بحر قزوين إلى العالم من خلال أيدي أميركية.

رابعاً: إيجاد التوازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي بحيث لا تعود منطقة الخليج العربي تتمتع بالمزايا الإستراتيجية الراهنة.

خامساً: تخفيض أسعار النفط إلى حد لا يضر بمصالح الشركات الدولية المسيطرة على أسعار النفط[145].

ولذلك، برغم بعد الولايات المتحدة الأميركية فضلاً عن مجازفتها بصون التعددية الجيوسياسية في أوراسيا ما بعد العهد السوفيتي، فهي تلوح في الخلف بوصفها لاعباً مهماً بشكل متزايد إن لم تكن لاعباً مباشراً، مهمته بوضوح ليس تطوير موارد المنطقة وحسب بل أيضاً منع روسيا من الهيمنة وحدها على الساحة الجيوسياسية للمنطقة، وفي مقابل ذلك، فإن أميركا لا تسعى فحسب وراء أهدافها الجيوسياسية الأوراسية الأعظم بل أيضاً تمثل اهتمامها الاقتصادي المتنامي الخاص بها، فضلاً عن اهتمام أوروبا والشرق الأقصى، بالفوز بقدرة لا محدودة على الوصول إلى هذه المنطقة المغلقة حتى الآن[146].

ثانياً: الفكر الاستراتيجي الروسي

يبدو أن الوضع الروسي من بين أكثر الأوضاع تعقيداً في الصراع على ثروات بحر قزوين فروسيا **أولاً**: هي إحدى الدول المشاطئة لهذا البحر وهي **ثانياً**: كانت الدولة المهيمنة على المنطقة التي كانت جزءاً من الإتحاد السوفيتي السابق، **وثالثاً**: بقيت إستراتيجيتها للتحرك في المنطقة في حالة حراك غير مستقر لمدة من الزمن نتيجة ظروفها الداخلية والخارجية ولم تستقر على نهج إستراتيجي يحفظ مصالحها الحيوية إلا في عام 1995 حين أعلن ذلك وفي وثيقة رسمية رئاسية برغم أهمية المنطقة الجيوستراتيجية لروسيا الإتحادية المتمثلة في تطلعها لأن تبقى ذات تأثير

وتواجد قوي في المنطقة واهمية جيوبولتيكية لوجود مصلحة للروس في أن يكون نفوذهم فيها جزءاً من مظاهر استعادة القوة والسيطرة[147].

ولا يمكن لروسيا أن تقبل العمل بوصفها وسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات المنطقة لصالح أي من القوى الدولية الأخرى، فهي تعد هذه المنطقة بمثابة منطقة نفوذ لها[148]، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي الجمهوريات السوفيتية السابقة، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير لهذه الجمهوريات على روسيا بوصفها اكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي في الجمهوريات المذكورة لسنوات قادمة[149]. ولذلك عملت روسيا الإتحادية على إيجاد إطار جديد يربط دول منطقة بحر قزوين بدائرة النفوذ الروسي قدر الإمكان، والوقوف بوجه الاختراقات الدولية والإقليمية، إذ تعد هذه المنطقة على وفق الفكر الإستراتيجي الروسي أمناً قومياً، لكونها تمثل خاصرة روسيا الإتحادية، كما أنها تمثل مورداً اقتصادياً كبيراً للدولة الروسية التي تعقد أمالها عليه في أن تصبح دولة يعتد بها في النظام الدولي القادم.

إذاً من وجهه النظر الروسية، من المهم أن يكون مجال النفوذ السوفيتي السابق تحت مجال التأثير والنفوذ الروسي، وتحت إطار حماية (باقي) دول الإتحاد السوفيتي السابق، فروسيا تنظر لمنطقة قلب اوراسيا على أنها ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة وجسر إستراتيجي بينها وبين (الشرق الأوسط) وهي سعت للاحتفاظ بتأثيرها الطويل الممتد عبر القرون السابقة في المنطقة وبالضد من طرفي الصراع التاريخي تركيا وإيران، وترى روسيا أنه من الأهمية أن تفرض هيمنتها على منطقة قلب أوراسيا بشكل عام، ومنطقة بحر قزوين بشكل خاص، فهي من جهة تجد أن النزاعات الانفصالية إذا استمرت عند بعض السكان المسلمين الروس قد يتسبب ذلك في اهتزاز السيطرة الروسية التامة على المنطقة، وان ذلك سوف يضعف إلى درجة كبيرة من موقفها حول عدم التدخل الإقليمي. ومن ناحية أخرى تربط روسيا موقفها بوصفها قوة كبرى مؤثرة في أوراسيا بتأثيرها المستمر في قلب أوراسيا،

ولذلك كان لزاماً عليها أن تتجه نحو هذه المنطقة المهمة، يحركها في ذلك دوافع عديدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو تاريخي ومنها ما هو أمني [150].

المطلب الثالث: أبعاد السيطرة على منطقة بحر قزوين وأثرها في العلاقات الأميركية الروسية

يمكن القول إن السيطرة على منطقة بحر قزوين تعد من القضايا المهمة في العلاقات الأميركية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد أحداث 2001/9/11، التي غيرت مسار التفاعل الدولي بجوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية كافة، ولذلك وضعت تصورات وأفكار الدولتين من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من المكاسب وتجنب أدنى ما يمكن من الخسائر في هذه المنطقة الاستراتيجية التي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، وتؤثر بشكل فاعل في العلاقات الأميركية الروسية[151] ولذلك سيكون تناول موضوع السيطرة على منطقة بحر قزوين وأثرها في العلاقات الأميركية الروسية، على وفق المرتكزات الآتية:

البعد الأول: البعد السياسي

كما في أي صراع للقوى العظمى، ثمة أبعاد عديدة للتنافس الأميركي الروسي في بحر قزوين، فلتعزيز نفوذهما السياسي، سعى الطرفان إلى إقامة روابط وثيقة مع القادة المحليين بإرسال وفود عالية المستوى لتقديم الوعد بمختلف إشكال المساعدة والدعم، كما سعى الطرفان أيضاً إلى توسيع صلاتهما التجارية والمالية مع المنطقة، مع ذلك، فإن هذا، في جوهره، هو صراع لأجل السيطرة على توزيع موارد الطاقة. وتجلت هذه المنافسة الدولية بوضوح في توجهات السياسة الأميركية تجاه دول المنطقة، وسعيها المستمر لتشجيع التعددية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها، فإذا كان صحيحاً من وجهه النظر الأميركية أن منطقة الشرق الأوسط ستظل متحكمة في أسواق البترول العالمية، فأنه من الصحيح أيضاً بان تطوير مصادر جديدة في عدد من المناطق الأخرى في العالم يشكل هدفاً للولايات المتحدة، بوصفها أضخم مستهلك للنفط وهو ما يقتضي ضرورة العمل على ضمان وجود امدادات

بخدمات طاقة كافية يمكن تحمل تكلفتها والاعتماد عليها، وتأتي منطقة بحر قزوين بوصفها إحدى الأولويات الرئيسة في السياسة الخارجية الأميركية[152].

وتأسيساً على ما تقدم جاء الغزو الأميركي لأفغانستان لاعتبارات جيوبولتيكية عديدة، يأتي في طليعتها[153]:

الأول: فتح طريق إلى بحر قزوين بعيداً عن السيطرة الروسية، فأفغانستان تعد بمثابة البوابة المؤدية إلى قلب الأرض وتعد الولايات المتحدة أن أفغانستان والمناطق المحيطة بها نقطة ضعف رئيسية لحلف شمال الأطلسي (NATO) وترى أن أمن هذه المنطقة يجب أن يكون محور الاهتمام السياسي والعسكري لدول الحلف، إذإن أية أحداث غير موائمة في المنطقة قد تسبب انتقال ميزان القوى لغير صالح الولايات المتحدة والتحالف الغربي، ويتذكر الأميركيون في هذا السياق الإجراءات المحدودة للغاية التي اتخذتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان، فضلاً عن أن الوجود الأميركي في أفغانستان سيخلق سداً منيعاً ولمدة طويلة في وجه الحلم الروسي، في الوصول إلى المياه الدافئة، كما أنه يشكل عائقاً أمام تشكيل نواة حلف أسيوي ثلاثي يضم روسيا والصين وإيران.

الثاني: الحفاظ على توازن قوى عالمي، والتحكم بالتوازنات الإقليمية الفرعية للقوة تكون مناسبة للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، فأفغانستان تتوسط القوى العسكرية النووية الفعلية والمحتملة في آسيا (روسيا، الصين، باكستان، الهند، إيران)، إذ إن التواجد العسكري الأميركي في أفغانستان وفرّ فرصة الاقتراب إلى أقصى درجة ممكنة من القوة النووية الاسيوية ومراقبتها عن كثب ولا سيّما روسيا والصين القوتان اللتان قام برنامج (الدرع الصاروخي) على قاعدة الخطر الستراتيجي لهما.

وبذلك ساعدت هذه الحرب على تمرير عملية التغلغل الأميركي إلى جمهوريات آسيا الوسطى التي ظالما عدتها روسيا خطوطاً حمراء لا يمكن السماح

فيها للتواجد العسكري لأي قوة دولية أخرى وبذلك استطاعت الولايات المتحدة تطويق واحتواء روسيا داخل مناطق نفوذها وتعطيل فرصة انطلاقها المستقبلية[154].

إن هدف روسيا الإتحادية في هذه المنافسة أن تضمن مرور قسم مهم من صادرات الطاقة القزوينية من خلال شبكة خطوط الأنابيب الروسية القائمة إلى البحر الأسود وأوربا، وهذا من شأنه أن يزود الخزينة الروسية المستنزفة بأجور الترانزيت المربحة ويسمح لروسيا الإتحادية أن تمارس درجة ما من السيطرة على توزيع إمدادات الطاقة القزوينية في الوقت نفسه، فأن كبار المسؤولين الروس وكثير منهم يتمتع بصلات وثيقة بشركات الطاقة مثل لوكويل وغازبروم يريدون أن تؤدي الشركات الروسية دوراً مهماً في الكونسترويومات (الشركات) القزوينية العاملة الكبرى مثل Cpc، AIoc، ومن ثم ضمان حصة من الثروات الضخمة التي يتوقع أن تدرها لهذه الشركات ومالكيها[155].

نتيجةً لما تقدم فقد تبلورت أهداف روسيا الإتحادية في المنطقة والتي تتمثل في العمل على تأمين منطقة عازلة لحماية أمن روسيا من الجنوب والعمل على ضمان مصالحها الجيوبولتيكية. فضلاً عن أنَّ روسيا الإتحادية ترى أن الاستقرار في المنطقة أصبح أمراً لازماً لتجنب التوترات العرقية التي يمكن أن تصل إليها وتؤثر فيها (مثال ذلك أن عناصر الليزجين في داغستان طالبت بالاتحاد مع أذربيجان)، كذلك تحقيق أقصى افادة من ثروات منطقة بحر قزوين، والوقوف بوجه القوة الأميركية الزاحفة بثبات إلى المنطقة[156].

وانطلاقاً مما تقدم، فإن لكل من الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية أهدافه السياسية، فالولايات المتحدة ترى أن وضع اليد على ثروات بحر قزوين وطاقتهما يعني توكيد للدور الأميركي الكوني في سياسات العالم، على حين ترى روسيا الإتحادية أن منطقة بحر قزوين هي منطقة نفوذ سياسية روسية بوصفها تملك حقاً في تدعيم نفوذها في هذه المنطقة، بمعنى أنهما يعدان منطقة بحر قزوين بمثابة جائزة سياسية مهمة في إعادة توزيع السلطة العالمية في القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي ادى إلى ظهور مصطلح (امن الطاقة في السياسة الدولية)[157].

البعد الثاني: البعد الاقتصادي

لقد أظهرت التنبؤات كافة أن الطلب العالمي على مصادر الطاقة الرئيسة سيستمر بالزيادة مع مطلع الألف الثالث برغم التوقع بتغير الانماط الجغرافية، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن سكان العالم سيبلغ حوالي (8) مليار نسمة بحلول عام 2020، وان العديد من الدول النامية ستحقق معدلات جديدة من النمو الاقتصادي، وما يتطلبه ذلك من نمو في معدلات الطلب على الطاقة هذا من جانب، ولكن من الجانب الأخر فإن فرض مصادر الطاقة الرئيسة وكميات كافية وبأسعار يمكن تحملها أمر في غاية الأهمية للاقتصاد الدولي، ولا شك في أن كلاً من النفط والغاز فضلاً عن الفحم الحجري ستؤدي دوراً متميزاً لملاقاة العرض الدولي بالطلب على الطاقة[158]. ولذلك تعد منطقة بحر قزوين من المناطق الاقتصادية المهمة، بما تحويه من مخزون من الثروات الهائلة، وهذه الثروات تصلح أن تكون اساساً للصراع في الحاضر واساساً له في المستقبل بين القوى الكبرى والعظمى وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، بل تترك اثرها بشكل فاعل على (دول الإتحاد الاوربي)[159].

يرتكز التنافس أساساً حول ثروات منطقة بحر قزوين الذي يتمتع بمجموعة هائلة من الثروات الاقتصادية، يأتي في مقدمتها النفط والغاز، الأمر الذي يجعل التنافس الدولي في المنطقة قابلاً لأن يرتقي إلى درجة الصراع[160].

لذلك فإن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية، بمنطقة قزوين يأتي لسببين تجاريين، أولهما : أن الكثير من ابار النفط خارج منطقة الشرق الأوسط على وشك النضوب، مما يعني توسيع نطاق مشاركة دول الأوبك ـ ولا سيما العربية منها في اكتساح السوق العالمية بأكثر مما هو حاصل الآن، والثاني أن الولايات المتحدة تسعى إلى تقليل اعتمادها على نفط الأوبك، خوفاً من تكرار استخدام النفط سلاحاً سياسياً مثلما حدث عام 1973، مما يرهن دورها وسياستها عند الأطراف الأخرى[161].

ليس الصراع على السيطرة على مسارات خطوط الأنابيب، من حوض قزوين،

إلى الأسواق العالمية، أمراً قليل الأهمية، وكذلك لاتمثل خطوط الأنابيب لروسيا مصدراً للدخل فحسب، بل تؤمن لروسيا الإتحادية قبضة محكمة تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة والواقعة إلى الجنوب منها، وهذا هو بالضبط سبب تصميم الولايات المتحدة على إزالة سيطرة روسيا على تدفق الطاقة[162]، وهكذا فإن المسارات البديلة ولا سيّما خط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ سيحان، هي في نظر الولايات المتحدة مسألة أمن قومي، وقد شدد وزير الطاقة السابق Bill Richarsson على أن ذلك (أمر يتعلق بأمن طاقة أميركا التي تعتمد على تنويع مصادر النفط والغاز، وكذلك منع الاختراقات الاستراتيجية من قبل من لا يشاركوننا قيمنا)[163]. كذلك فإن رئيس فريق بحر قزوين في وزارة الخارجية الروسية، أندري في أورنوف A.V. Urnov أبلغ جمهوراً من المستمعين في الولايات المتحدة بأن (ما يثير الانتباه في روسيا أن بعض القوى الخارجية تحاول أضعاف موقعنا في حوض قزوين وان تدق أسفيناً بيننا وبين دول بحر قزوين الأخرى)، تأكيداً لهذه التصورات، أبلغت سيلاهسلين Sheila Heslin من مجلس الأمن القومي الأميركي لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ أن هدف السياسة الأميركية في بحر قزوين هو في الجوهر كسر احتكار روسيا للسيطرة على نقل النفط من المنطقة[164].

هنا يمكن القول إن البعد الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين انما يكتسب أهمية سواء من منظور الاستهدافات الإستراتيجية الأميركية في التمركز بالقرب من منابع النفط واحتياطاته الاستراتيجية في العالم، أم من منظور أن نفط وغاز منطقة بحر قزوين يمثلان ركيزة اقتصادية يمكنها أن تغير معالم المنطقة بما سوف توفر من ثروات هائلة لدول المنطقة ولا سيّما تلك المشاطئة لبحر قزوين (روسيا، إيران، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان)، وهو ما يوضح صفقات شركات النفط العاملة، المرتبطة مع توجهات السياسة الخارجية الأميركية، التي تسعى إلى تحقيق هدفين **الأول**: هو تحاشي أشراك إيران في أي مشروع لإنتاج المحروقات، والثاني: غير معلن يتمحور حول تجنب تعزيز الدور الروسي من أي نشاط اقتصادي في جمهوريات السوفيتية السابقة[165].

البعد الثالث: البعد القانوني الدولي

إن تفكك الإتحاد السوفيتي وتغيير الجغرافية السياسية في المنطقة بظهور دول جديدة محاذية لبحر قزوين، قد خلق مشكلة الوضع القانوني له. فقد كان حوض بحر قزوين قبل تفكك الإتحاد السوفيتي وطريقة التعامل مع ثرواته واستغلالها، خاضعاً لإحكام المعاهدتين الموقعتين بين الإتحاد السوفيتي وإيران عامي 1921 و1940، اللتين تقران بأن بحر قزوين عبارة عن بحيرة مغلقة مشتركة بينهما، ولا يحق لأي دولة ثالثة القيام بأي نشاط أو استثمار فيه أيّ كان نوعه، لكن بسبب تفكك الإتحاد السوفيتي، وظهور دول ثلاثة جديدة هي تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان، والاهتمام الدولي بثروات قزوين البتروليه، فقد بدأت هذه المنطقة تأخذ بعداً دولياً[166].

ومن الإشكالات التي ظهرت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وقيام جمهورية روسيا الإتحادية، أن الدول المطلة على هذا المسطح المائي اختلفت في ما بينها في توصيف مسطح (قزوين) المائي، بين البحر والبحيرة، فعندما كان بحر قزوين مجرد بحيرة داخلية يحكمها التجاذب الهادئ أو العنيف بين الإتحاد السوفيتي السابق وإيران، كان الإطار القانوني المتعلق بهذا المسطح المائي واضحاً عند الطرفين، لكن بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وظهور العديد من الدول التي لها إطلالة مائية عليه، فقد بدا الأمر، ليس تغييراً في التاريخ فحسب، بل تصحيحاً حتى في الجغرافيا وامتداداتها مع ضرورة تغيير الإطار القانوني الفاصل بين هذه الدول ومصالحها[167] ولذلك فان عدم تمكن الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين من الوصول إلى اتفاق حول الإطار القانوني لاستغلال وتنمية مخزون من النفط والغاز كان بسبب اختلاف تحديد كل دولة لهوية بحر قزوين[168].

فمع تعاظم المصالح الوطنية والدولية ومدى الأُحقية في استغلال ثروات بحر قزوين، ظهرت الإشكالية القانونية له، ومع تعدد الآراء إلا أنها تمحورت بشأن هل هو بحر ام بحيرة وانعكاس ذلك على طبيعة حق الدول المشاطئة في استغلال موارده، وعلى العموم ظهر هناك رأيان يدفع إلى التمسك بكل منهما مصالح وطنية[169]:

الرأي الأول: وتبنته حتى الآن كل من روسيا وإيران وتركمانستان، ويدعو إلى عد بحر قزوين (بحيرة) تتقاسم الدول المطلة عليه الثروات فيه بصورة متساوية وهي لابد أن تلتزم بالاتفاقيتين الموقعتين بين الإتحاد السوفيتي السابق وإيران عامي 1921 و1940 وتسعى روسيا الإتحادية إلى أن تتمتع بحق (الفيتو) تجاه أي قرار يتعلق ببحر قزوين، أن الأخذ بهذا الرأي يعني أن المياه الإقليمية ستكون عشرين ميلاً من الشاطئ تليها منطقة اقتصادية عرضها عشرون ميلاً أخرى، يحق للدول المطلة على البحر أن تجري عمليات التنقيب في هذه المنطقة وسط بحر قزوين وخارج الأربعين ميلاً فتكون منطقة استثمار مشترك للدول المطلة.

الرأي الثاني: تبنته حتى الآن كل من أذربيجان وكازاخستان، ويدعو إلى عد قزوين (بحر) يسري عليه قانون البحار، وهذا يعني اقتسام أجزائه بين الدول المتشاطئة التي تملك كل منها مياهها الإقليمية ولها وحدها الحق فيها وحتى 12 ميلاً من الشاطئ ولها السيادة الكاملة على المياه والمجال الجوي فوقها وهي النقطة التي تبدأ منها المنطقة الاقتصادية الدولية التابعة للدولة الساحلية، أن ذلك يجعل المناطق الأكثر غنى بالنفط تابعة لاذربيجان وكازاخستان.

إن الجوانب القانونية للنظرية الروسية (الفلادمير بوتينية) الجديدة فيما يخص بحر قزوين أخذ يوضحها تدريجياً السيد كالوجني(170) خلال زياراته المتكررة إلى دول المنطقة وتتلخص بالآتي(171): **أولاً**: ترى روسيا بضرورة القيام بحلول مرحلية للمسائل المتعلقة ببحر قزوين بما فيها الملاحة والبيئة والثروات البيولوجية وتحديد منسق للحدود الساحلية . **ثانياً**: يقسم قاع بحر قزوين إلى مناطق إقليمية تعود للدول المجاورة ويبقى سطح البحر مفتوحاً للاستخدام المشترك .**ثالثاً**: ضرورة تأسيس قاعدة مشتركة لدول رابطة الدول المستقلة المحاذية لبحر قزوين حول المسائل المستقبلية للوضع القانوني الدولي لبحر قزوين، ويرتكز ذلك على اتفاقيات ثنائية(172). **رابعاً**: يفضل تأسيس مركز استراتيجي لمسائل بحر قزوين مركزه مدينة باكو عاصمة أذربيجان من ضمن مهامه مراقبة حوض بحر قزوين بما في ذلك مراقبته من الفضاء وتحليل المعلومات الجيولوجية، ويجب أن يكون لمثل هذا المركز ميزانية لا

سيما تمول من قبل الدول الخمس المحاذية ويجب أن يكون عمله تحت إشراف رؤساء الدول الخمس. ولذلك فأن التبدل الذي حصل على موقف روسيا من مسائل بحر قزوين بعد وصول فلاديمير بوتين للسلطة لصالح أذربيجان له ما يبرره من وجهة نظر المصالح الجيوسياسية الروسية في المنطقة وذلك لعدة أسباب أهمها[173]:

1 ـ اقتناع روسيا الإتحادية بأن أذربيجان هي المدخل الرئيس للتدخل الخارجي ولا سيما من قبل الولايات المتحدة وتركيا في منطقة بحر قزوين، لذلك فالتقرب من أذربيجان سوف يقلل بلا شك من حجم التدخل الخارجي في المنطقة.

2 ـ اقتناع روسيا الإتحادية بأنها إذا تمكنت من ضم أذربيجان إلى صفها وأبعادها عن الولايات المتحدة، سيكون من السهل إيجاد لغة مشتركة مع إيران.

ولذلك فإن البعد القانوني لبحر قزوين يتمثل في أن روسيا الإتحادية تحاول أن تكون المنطقة إقليمية بحتة، يتم التوافق على حلها من خلال اتفاقيات ثنائية تؤمن السيطرة على هذه المنطقة ودون السماح لأية قوة خارج الإقليم أن تدخل وتفرض واقعاً قانونياً على هذه المنطقة، وهو ما تحاول الولايات المتحدة استثماره من خلال شركاتها وعبر توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المتشاطئة لتتمكن من النفاذ إلى المنطقة، ولذلك (فقد اندفعت شركات النفط الأمريكية لاستثمار مليارات الدولارات في كل من أذربيجان وكازاخستان بصورة كبيرة، وتمكنت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها السياسي من النفوذ بنصيب الأسد في حقول أذربيجان، وبذلك خرقت البعد القانوني سياسياً)[174].

البعد الرابع: البعد العسكري

لقد انخرطت روسيا الإتحادية والولايات المتحدة في جهود منظمة لتقوية موقعهما العسكري في حوض بحر قزوين، دون أن تلفتا كثيراً من الانتباه من العالم الخارجي لكنهما لم تنطلقا من مسارين متوازيين، فروسيا الإتحادية بصفتها دولة قزوينية بحد ذاتها ووريثة المؤسسة العسكرية السوفيتية كانت قادرة على البناء على بنية تحتية قائمة في المنطقة، في حين أن الولايات المتحدة تفتقر إلى القواعد

العسكرية في المنطقة، ولذلك كان عليها أن تؤسس وجودها من خلال وسائل أخرى، مع ذلك، برغم اختلاف موقفيهما في البداية، فقد نجحنا في تأسيس وجود مهم في المنطقة[175].

ولذلك عملت روسيا الإتحادية على تفعيل نشاطها وتواجدها العسكري في منطقة بحر قزوين بوصفها وسيلة ضغط لحماية مصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة، فقامت بالإجراءات العسكرية الآتية: ـ أولاً: إنشاء قيادة مشتركة تابعة لوزارة الدفاع في منطقة (كاسبيك) في داغستان، مكونة من مدفعية ذاتية الحركة وعدد من السفن الخاصة بأسطول بحر قزوين فضلاً عن القوة الجوية والقوات المحمولة جواً، وتدعم هذه القوات القاعدة البحرية الموجودة في استرافان (مع هذا عجزت روسيا عن حماية خط أنبوب باكو ـ نوفوروسيسك من الهجمات الشيشانية وطالبت وزير الطاقة بغلقه بسبب هذه الهجمات). ثانياً: إنشاء قيادة جوية للدفاع الإقليمي في أرمينيا للدفاع عن منطقة قزوين[176] وأعلنت عن توجهها لنشر صواريخ أرض ـ جو 300 أس في أرمينيا إلا أن ذلك أدى إلى رد فعل عنيف من أذربيجان التي طالبت بنشر قوات أميركية ومن حلف شمال الأطلسي (لا سيّما الأتراك) على أراضيها مما زاد من التوتر في المنطقة إلى الاتجاه بأن تكون القوة المكلفة بحماية خطوط الأنابيب من قاعدة انجرليك[177].

إن الولايات المتحدة، لم تكن تتمتع بنفس النوع من حرية الوصول إلى المرافق العسكرية في منطقة بحر قزوين مثلما تتمتع به روسيا إلا بعد أحداث 2001/9/11، على الرغم من أن إدارة كلينتون قد وقعت العديد من الاتفاقيات تهدف إلى تقديم مختلف أشكال المساعدة العسكرية إلى دول بحر قزوين، تشمل هذه الأشكال بيع أو نقل التجهيزات العسكرية، والزيارات الدورية بين كبار الضباط وتدريب الأفراد العسكريين ورعاية المناورات العسكرية المشتركة[178].

وبعد أحداث 2001/9/11، كثفت الولايات المتحدة وجودها العسكري في المناطق المحيطة بمنطقة بحر قزوين، إذا أقامت خمس قواعد في قرغيزيا وطاجيكستان وتركمانستان[179]، وعلى ضوء ذلك فإن المهمة الأساسية للولايات

المتحدة الأميركية، ولا سيما بعد أحداث 2001/9/11 واحتلال أفغانستان والعراق، بحسب ما أشارت إليه المراكز المتخصصة، هو بناء منظومة متكاملة للنفط والغاز في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى تحت رعاية الوجود الدائم للقوات العسكرية الأميركية الذي يمكن أن يوفر تعاوناً أكبر مع حكومات هذه الدول بما يساعد على أبعاد المنافسين الآخرين وتجنب التكلفة العالية لأنابيب بحر قزوين التي تصل من باكو إلى تركيا وكذلك دون مرورها عبر أراضي إيران أو الصين، إذ إن الإدراك الأمني ينصب في الأهمية الاستراتيجية القصوى للإمساك بهذه الشرايين الحيوية[150].

إن هذا البعد قد زاد من الاهتمام العسكري الأميركي ومعه حلف شمال الأطلسي بالمنطقة، مما دعا أحد الجنرالات الروس إلى أن يعلن بأن التهديد الأكبر لا يأتي من جانب الصين أو الإسلاميين ولكن من احتمال وجود (عاصفة صحراء) جديدة تبدأ عمليا من شواطئ بحر قزوين[151].

المطلب الرابع: انعكاسات السيطرة على بحر قزوين على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

إن العلاقة بين النفط والغاز الطبيعي والقوة العسكرية والجغرافيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً في السياسة الدولية، ولذلك تسعى روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على ثروة الطاقة في منطقة بحر قزوين، وكلتا الدولتين لهما حصة حيوية من التدفق العالمي للنفط والغاز، بل أن كلا الدولتين تبحثان عن درجة عالية من السيطرة على الآليات السياسية في أكثر المناطق إنتاجاً للنفط والغاز، وأن كلتا الدولتين نشرت قوات عسكرية في المناطق القريبة من منطقة بحر قزوين، وأسست علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع الدول التي لها حقوق هناك، وكلما أزداد الطلب العالمي على الطاقة وأزداد عدد الدول التي تعتمد على منطقة بحر قزوين، كلما أصبح بإمكاننا أن نتوقع أن تقوي الدولتان مواقعهما الاستراتيجية وتحاولا فرض إرادتيهما على هذه المناطق. وفي هذا الخصوص يقول «لنكولن مان» أحد خبراء الإستراتيجية الأميركية، من الضروري البحث عن حل من شأنه أن يساعد

الولايات لمتحدة على تقوية إقتصادها لكي يؤهلها القيام بدور المتزعم للاقتصاد العالمي في العقود المقبلة»[182].

وإذا كان من مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية في هذه المنطقة ضمان عدم تمكن أية قوة منفردة من السيطرة على هذا المجال الجيوبوليتيكي، فأن الإستراتيجية الأميركية في منطقة حوض بحر قزوين تتمحور حول الأهداف الاتية[183]:

أولاً: إزاحة ما تبقى من نفوذ روسي في المنطقة التي شكلت جسراً لتحقيق الحلم الروسي أو ما يسميه الإستراتيجيون الروس (القفزة نحو الجنوب) أي الوصول إلى المياه الدافئة، إذ أن الوجود الأميركي المباشر الذي صار حقيقة واقعة منذ 11/ 2001/9، سيخلق سداً منيعاً ولمدة طويلة في وجه هذا الهدف، كما أنه يشكل عائقاً أمام تشكيل نواة حلف أسيوي يضم روسيا، إيران، الصين وفي تحقيقها لهذا الهدف، فإن الإدارة الأميركية سعت إلى: استغلال رغبة جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز في الخروج من دائرة النفوذ الروسي مستخدمة وسائل: الترغيب (مساعدات متنوعة)، الترهيب (الوجود العسكري الأميركي)، التخويف (مخاطر انتشار الحركات الإرهابية والأصولية)، وكذلك سعت إلى استخدام الثروات النفطية من زعماء هذه الدول لمنح أنظمتها قدرة التحكم بخطوط نقل النفط ودوراً أكبر في الصراع الدائر في المنطقة، فضلاً عن رغبة هذه الدول في تحقيق المزيد من الاستقلالية عن النفوذ الروسي، واخيراً رغبة هذه الدول في التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، إذ إن الاتفاقيات التي تم توقيعها مع أذربيجان وأوزبكستان وكازاخستان .

ثانياً: وإذا كانت (تركيا وإسرائيل)[184] تقومان بالدور الموكل لهما في تنفيذ بعض حلقات الاستراتيجية الأميركية، لكون أن الأولى عضواً في حلف شمال الأطلسي، والثانية الحليف الاستراتيجي الأول في الشرق الأوسط، فإنه لم يبق إلا إيران حيث الهدف المرتكز في تحقيق العزل الجيوسياسي لها.

اما فيما يخص الصين، فإن أحد أبعاد الإستراتيجية الأميركية في إقليم بحر قزوين هو محاولة تطويق الصين أو على الأقل تسهيل عملية احتوائها، هذا في حال

اعتمادنا أن الهدف الرئيس هو تأمين قواعد أميركية ثابتة في هذه المنطقة من العالم، وتعد أفغانستان الحلقة الأخيرة في سلسلة احتواء الصين التي تعد نفسها المنافس الدولي الجديد لزعامة الولايات المتحدة المنفردة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة[185].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية قد بذلتا جهوداً مضنية لكي تفوزا في هذه المنافسة، فأن أياً منهما لم تحقق حتى الآن أهدافها الأساسية، إذ لم تتمكن روسيا الإتحادية من الهيمنة على تدفق النفط من قزوين بشكل كامل، أو تكبح النفوذ الأميركي في المنطقة، ولم تتمكن الولايات المتحدة من ثني شركات النفط الكبرى عن شحن قسم مهم من إنتاجها عبر روسيا الإتحادية، إذ إن الطرفين سيضاعفان جهودهما لكسب الأفضلية في حوض قزوين، بالفعل، فقد كشف الخبير الروسي في بحر قزوين، أندري أورنوف، أن مجلس الأمن الروسي قد خلص مؤخراً إلى أن مصالح روسيا الإتحادية في المنطقة ينبغي دعمها وتعزيزها بطريقة أكثر أصراراً، مما لاشك فيه أن الإدارة الأميركية الجديدة ستحذو الحذو نفسه، ما يوحي بأن «اللعبة الكبيرة الثانية» سوف تتواصل فصولها في السنوات المقبلة[186].

ولذلك فإن احتمالات التطور المستقبلي للعلاقات الأميركية الروسية في منطقة بحر قزوين يمكن وضعها في الاطار الآتي:

أولاً: احتمال الصدام بالوكالة

إن الاستقرار السياسي يوفر فرصة كبيرة لكي تتلاعب القوى الخارجية بالتطورات في المنطقة، وتقحم الحكومات المحلية في تحالفات عسكرية أو ترتيبات أمنية أخرى كانت تفضل أن تتجنبها، هذه التحالفات قد تجعل الدول المجاورة تشعر بإحساس أكبر بانعدام الأمن وتزيد احتمال سعيها لإقامة روابط عسكرية جديدة من تلقاء نفسها، وحتى من دون تورط روسيا الإتحادية والولايات المتحدة فإن حوض بحر قزوين سيكون فريسة للتوازنات الدولية والعنف في المدة المقبلة، إن النتيجة الأكثر احتمالاً لمثل هذا الاحتكاك، هي تفجر الصراعات بالوكالة التي تشمل حكومات محلية وجماعات متمردة تدعمهاقوى كبرى، ومثل هذه الصدامات يمكن أن تأخذ

شكل قتال شامل، لكن المرجح أكثر هو أن تشمل حرباً في المناطق الحدودية والجيوب الأثنية المستعدة للقتال، ولحماية خطوط الأنابيب الحيوية ضد الهجوم والتخريب، فإن القادة الإقليميين قد يجبرون على نشر جيوشهم على طول الأجزاء المعرضة للخطر إلى أجل غير مسمى، يوصي التاريخ بأن الصراعات من هذا النوع يمكن أن تدوم لسنوات من دون أحداث تغيير جوهري في الصراع، لكن من الممكن أن تشهد هذه النزاعات تصعيداً مفاجيء يؤدي إلى تورط أكبر من القوى الخارجية.

ثانياً: احتمال التعاون

يرتكز هذا الاحتمال على قاعدة اساسية مفادها أن كثافة حجم الاستثمارات الاجنبية والروسية في منطقة بحر قزوين سوف يقيد اي عمل تتخذه الاطراف الدولية في هذه المنطقة الاستراتيجية الدولية، التي كانت ولا تزال وستظل قلب العالم كما وصفها ماكندر، ونتيجة لادراك الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية أن اي منهما ليس بمقدوره أن يسيطر بشكل كامل على هذه المنطقة، لذلك فانهما سيتجهان في المستقبل إلى وضع الية لاستثمار منطقة بحر قزوين من قبل الشركات الدولية على اساس التعاون. وبذلك فكلما زاد حجم الترابط الاقتصادي الدولي للشركات الروسية والأميركية فإن ذلك من شأنه أن يدفع الدولتين إلى زيادة التعاون بينهما.

لذلك يعتمد مستقبل منطقة بحر قزوين بشكل مباشر على مدى أهمية المنطقة لروسيا الإتحادية وكذلك الولايات المتحدة ومدى نظرة كل طرف إلى ما يجب أن تكون عليه الأمور في المستقبل، وأنه يعتمد بدرجة كبيرة على مدى تعزيز روسيا الإتحادية لمكانتها في النظام الدولي في السنوات القادمة، وبالمقابل مدى تصاعد او تراجع الهيمنة الأميركية على العالم بعد أن تعرضت الولايات المتحدة لهزة عنيفة لمكانتها الدولية نتيجة ما حدث في أفغانستان والعراق... ومن ثم سيؤثر ذلك في منطقة بحر قزوين بوصفها متغيراً مهماً في مستقبل العلاقات الأميركية الروسية.

وخلاصة القول إن قضية منطقة بحر قزوين تعد من ابرز القضايا الاقتصادية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبحت مظهراً من مظاهر التنافس والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية، ولذلك سيتم اختبار النتائج التي تم التوصل

إليها في الفصل الثاني من خلال هذه القضية الاقتصادية الدولية. إن توسيع حلف شمال الأطلسي يؤثر بشكل كبير على هذه القضية الدولية، ذلك أن الوجهة المستقبلية لتوسيع حلف شمال الأطلسي هي دول منطقة بحر قزوين، وهو الأمر الذي تقف بوجهه روسيا الإتحادية، ومن ثم فان توسيع حلف شمال الأطلسي يؤثر سلباً في مستقبل هذه القضية الدولية، الأمر الذي يزيد من التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية. اما فيما يتعلق بتشكيل النظام الدولي، فان العمل على إعادة تشكله يؤثر على هذه القضية الاقتصادية الدولية، إذ إن احد وسائل روسيا الإتحادية من اجل العودة بوصفها فاعلاً دولياً مهماً في نظام دولي متعدد الأقطاب هو الحضور الفاعل في منطقة بحر قزوين الغنية بالطاقة وإقصاء الولايات المتحدة عنها، بل إن الحرب الروسية- الجورجية تعد جزء من هذا العمل. ومن ثم فان إعادة تشكل النظام الدولي يؤثر سلباً في هذه القضية الاقتصادية الدولية، بل يؤدي إلى زيادة التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

علاوة على ذلك، فإن مقوم الحرب على (الإرهاب) يؤثر في هذه القضية، ذلك أن منطقة بحر قزوين تحتوي على العديد من الجماعات المتطرفة على وفق وجهة النظر الأميركية، ومن ثم يجب التعاون مع روسيا الإتحادية من اجل القضاء عليها، وهنا تتطابق وجهة النظر الروسية مع وجهة النظر الأميركية نتيجة بعض الإعمال التي شهدتها الأراضي الروسية، ومن ثم فإن مقوم الحرب على (الإرهاب) يؤثر إيجابا في هذه القضية، الأمر الذي ينعكس على مستوى التعاون في العلاقات الأميركية الروسية في هذا المجال. اما فيما يتعلق بالمقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية، فإن لمقوم النفط والغاز (أمن الطاقة) الأثر البالغ في هذه القضية، وذلك لكون إن روسيا الإتحادية تعد عملاقاً في مجال الطاقة، إذ انها من اكبر الدول المصدرة للنفط كما ورد سابقاً، كما أنها تسيطر على نفط دول منطقة بحر قزوين من خلال التحكم بتصدير نفط هذه الدول عبر الأنابيب الروسية، ولذلك فإن الولايات المتحدة تخشى من إن استخدام روسيا الإتحادية هذا السلاح (النفط والغاز) من اجل الترغيب والترهيب تجاه الدول التي لا تخضع لإدارتها، ومن ثم فان مقوم النفط والغاز يؤثر سلباً في القضية الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يزيد من مستوى التنافس

والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية. وكذلك فإن انضمام روسيا الإتحادية إلى منظمة التجارة العالمية يؤثر في هذه القضية الاقتصادية الدولية. ذلك أن انضمام روسيا الإتحادية إلى هذه المنظمة سوف يتيح لها تحديد السعر الذي تراه مناسباً لصادراتها من النفط إلى السوق العالمية، وهذا هو احد الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى عرقلة انضمام روسيا الإتحادية إلى المنظمة، ولذلك فإن مقوم انضمام روسيا الإتحادية سوف ينعكس سلباً على القضية الاقتصادية الدولية، ومن ثم يؤدي إلى زيادة التنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

إما فيما يتعلق بالمقومات العسكرية للعلاقات الأميركية الروسية، فإن لها تأثير كبيراً في القضية الدولية، وفي مقدمة هذه المقومات القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، ذلك أن إحداث 2001/9/11 سهلت دخول الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا الوسطى المحاذية لمنطقة بحر قزوين، بل التواجد بصيغة قواعد عسكرية لأهداف متعددة من أهمها التقرب من منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط، ولذلك فان روسيا الإتحادية تحاول التخلص من هذه القواعد العسكرية من اجل فرض سيطرتها بشكل كامل على منطقة بحر قزوين، ولذلك تؤثر القواعد العسكرية في آسيا الوسطى سلباً في قضية منطقة بحر قزوين، ومن ثم تدفع إلى التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

ومن خلال دراسة تطور العلاقات الأميركية الروسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى آلان (2011)، وكذلك دراسة المقومات السياسية المتمثلة في (توسيع حلف شمل الأطلسي، إصلاح الأمم المتحدة، تشكل النظام الدولي، الحرب على (الإرهاب)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك المقومات الاقتصادية المتمثلة في (التبادل الاقتصادي والتجاري، النفط والغاز (أمن الطاقة)، روسيا ومنظمة التجارة العالمية، وفضلاً عن المقومات العسكرية المتمثلة في (سباق التسلح والقواعد العسكرية في آسيا الوسطى والاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية وتجارة السلاح) فإن معظم هذه المقومات يمارس تأثيراً سلبياً على العلاقات الأميركية الروسية، بل تدفع إلى التوتر والتنافس في هذه العلاقة. اما التعاون فيقتصر على المسائل ذات

الاهتمام المشترك والتي لا تتعارض فيها مصالح الدولتين بشكل كامل مثل (انتشار أسلحة الدمار الشامل).

ولذلك اختبرت النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني، من خلال ثلاثة نماذج لقضايا دولية تمثل بقضية استراتيجية (مشروع الدرع الصاروخي الأميركي) وقضية سياسية (قضية الملف الايراني النووي) أنموذجا، وقضية اقتصادية (منطقة بحر قزوين) أنموذجا ومن خلال الاختبار تم التوصل إلى نتيجة مطابقة لنتائج الفصل الثاني، من أن التوتر والصراع هو السمة الغالبة للعلاقات الأميركية الروسية، وبدرجة اقل التنافس بينهما، اما التعاون فهو يكاد أن يكون محدوداً ومقتصراً على المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل التبادل الاقتصادي والتجاري، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والحرب على (الإرهاب) وبذلك فان المقومات التي تمارس تأثيرا سلبياً في العلاقات الأميركية الروسية هي أكثر من المقومات التي تمارس تأثيرا ايجابياً في هذه العلاقة، وهو ما يجعل العلاقات الأميركية الروسية تتسم بهامش من التوتر والصراع والتنافس اوسع من هامش التعاون.

هوامش الفصل الثالث

(1) For more information see: R. Harrison Wagner, War and the State The Theory of International Politics, The University of Michigan Press, United States of America, 2007, p. 175 - 176.

(2) خالد الحروب، نظام الدرع الصاروخي الأميركي: جوهر الفكرة وانعكاساتها على الأمن العالمي والشرق الأوسط، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. Aljazeera. com.

(3) محمد سعيد قدوري، روسيا تفكر في الانضمام إلى الدرع الصاروخية الأميركية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. ahram. org. eg/ acpcc.

(4) لمزيد من التفاصيل: ينظر: عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. moheet. com/ home. html.

(5) ينظر: عادل محمود مظهور، النظام الدفاعي الصاروخي الأميركي: الأبعاد وأثارها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، العدد 16، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 152.

(6) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. ahram. orgyspss.

(7) لمزيد من التفاصيل ينظر: موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص 138 ـ 139.

(8) For more information see: K.Scott, McMahon. Pursuit of the Shield. The US Quest for Limited Ballistic Missile Defense, University Press of America, US 1997, pp 13 - 24.

(9) بيرغالوا، مصدر سبق ذكره، ص ص 12 ـ 17.

(10) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. ahram. org. eg/ spss.

(11) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 109.

(12) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. ahram. org. egyspss.

(13) ليليا شيفوفا، روسيا فلاديمير بوتين، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص199.

(14) نقلاً عن: فيدوموستي وتيزافيسيمايا غازيتا، إبعاد الدرع الصاروخي الأميركي عن حدود روسيا، وكالة نوفوستي، 2009/9/20، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// ar. rian. ru/ analytics/ articles.

(15) خالد الحروب، نظام الدرع الصاروخي الأميركي: جوهر الفكرة وانعكاساتها عن الأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. aljazeera. com.

(16) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص 48 ـ 49.

(17) For more information see: R. Harrison Wagner, War and the State The Theory of International Politics, The University of Michigan Press, United States of America, 2007, p. p 175 - 177.

(18) لمزيد من التفاصيل: ينظر: رضوان راضي العبد الله، الابعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في كتاب (العرب في الاستراتيجيات العالمية)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأردن، 1994، ص ص 61 ـ 62.

(19) See: Macmillan Essential Dictionary for Learners of English, Towns Road, Oxford, first Published, 2003, P. 560.

(20) أيان أنطوني، النظام الأطلسي ـ الأوربي والأمن العالمي، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص135.

(21) ينظر: زياد طارق فاضل، مصدر سبق ذكره، ص ص223 ـ 225.

(22) ينظر موقع قناة الجزيرة الفضائية 2007/6/15، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. Aljazeera. com.

(23) لمزيد من التفاصيل ينظر: نزار إسماعيل الحيالي، الاستراتيجية العسكرية الأميركية في القرن الحالي: أنموذج منظومة الدفاع المضادة للصواريخ، محطات استراتيجية، العدد 46، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص 4.

(24) خالد الحروب، نظام الدرع الصاروخي: جوهر الفكرة وانعكاساتها عن الأمن العالمي والشرق الأوسط: عبر شبكة المعلومات الدولية http:// www. Aljazeera. com.

(25) تشارلز كوبشان، الولايات المتحدة الأميركية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه شركاء أم متنافسون، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 21.

(26) محمود سالم جاسم، انهيار الإتحاد السوفيتي قراءة في الأسباب والنتائج، مصدر سبق ذكره، ص 173.

(27) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(28) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ص 119 ـ 120.

(29) عادل سليمان، توجهات ميزانية الدفاع الأميركية لعام 2006، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 182.

(30) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 119.

(31) عبد المنعم سعيد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 97.

(32) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، ص 30.

(33) خليل إبراهيم السامرائي، الانعكاسات الإقليمية للحرب في البلقان، مجلة دراسات سياسية، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، 1999 ـ 2000، ص 7.

(34) نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي ـ الأميركي بعد أحداث (11/ سبتمبر)، مصدر سبق ذكره، ص 221.

(35) خالد عبد العظيم، حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوربية ـ الأميركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 124.

(36) نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي ـ الأميركي بعد أحداث (11 سبتمبر)، مصدر سبق ذكره، ص212.

(37) See: Matthew Evangelista, Op.Cit, p 107.

(38) See: The Emergence of Russian Foreign Policy, U.S. Library of Congress: http:// countrystudies.us/russia/.

(39) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(40) See: *Statement by the President Bush*, June 13, 2002: http:// www.whitehouse.gov/ news/releases/2002/06/20020613-9.html.

(41) ينظر: سيمون بدوان، وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة فاضل جكتر، دار الحوار الثقافي، بيروت، 2004، ص ص 135 ـ 136.

(42) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(43) نقلاً عن: عبد السلام إبراهيم بغدادي، انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من انتشار الصواريخ البالستية، أوراق أسيوية، العدد 97، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 2.

(44) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(45) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(46) يمكن القول أن الأبعاد غير المعلنة لاتفاقية ستارت الجديدة تتمثل في انها جاءت ثمرة لجهود دبلوماسية استمرت لمدة طويلة وتضمنت العديد من الجولات التفاوضية البالغة التعقيد والصعوبة، وتأسيساً على ذلك يمكن ملاحظة أن القيادة الروسية: لم تجد صعوبة كبيرة في إقناع القوى السياسية الروسية العاكفة ببنود الاتفاقية. كما وجدت الادارة الأميركية صعوبة كبيرة في إقناع الصقور، وعلى وجه الخصوص الجمهوريين والجامعات التي تمثل قوى يمين الحزب الديمقراطي الأميركي. تقول المعلومات والتسريبات بأن الولايات المتحدة وإن كانت قد أقرت مبدأ تخفيض حجم الأسلحة الهجومية الاستراتيجية فإنها رفضت الموافقة على مبدأ الالتزام بعدم تطوير تكنولوجيا الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وبكلمات أخرى، فإن الولايات المتحدة قبلت بمبدأ التقليل الكمي، مع الإبقاء على مبدأ التطوير النوعي إضافة لذلك، تقول التسريبات بأن توافق الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية على بنود اتفاقية ستارت الجديدة قد استصحب معه المزيد من التوافقات حول القضايا الخلافية الأخرى، والتي حرصت الإدارة الأميركية على أن يكون من بينها قضية الشرق الأوسط، وموضوع شبكة الدفاع الصاروخي، وإذا كانت روسيا الإتحادية قد وافقت بالفعل على مشروع شبكة الدفاع الصاروخي فإن مواقفها «الشرق أوسطية» الجديدة

في مرحلة ما بعد اتفاقية ستارت الجديدة سوف تبدو أكثر وضوحاً بعد زيارة الرئيس ميدفيديف المتوقعة إلى إسرائيل في منتصف الشهر القادم. لمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية الجديدة ينظر: عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www.shaamexpo.org.

(47) خالد الحروب، نظام الدرع الصاروخي الأميركي جوهر الفكرة وانعكاساتها على الأمن العالمي والشرق الأوسط، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. aljazeera. com.

(48) For more information see: Sergey Lavrov, RUSSIA - U.S. Relations: perspectives and prospects for the new agenda, Carnegie Endowment For International peace, Federal News Service Washington, D.C. thursday, MAY 7, 2009.

(49) See: Eshel David, US Missile Shield in Europe: Logic or Mere Provocation? In: Defense Update, June 6, 2007:

http:// www.defense - update.com/newscast/0307/analysis/analysis - 150307. htm.

(50) ينظر: الياس طاهر محمد امين، مستقبل العلاقة الاستراتيجية الأمريكية ـ الاوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص245.

(51) ينظر: لبنى خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط بعد (11/ايلول/2001)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص19.

(52) ينظر: http:// www. national security. com

(53) For more information see: Yong Deng, The New Hard Realities: «Soft Power» and China in Transition, In Soft Power China's Emerging Strategy in International Politics, Edited by Mingjiang Li, Lexington Books, United Kingdom, 2009, p. p 64 - 65.

(54) عبد الوهاب القصاب، درع مقاومة الصواريخ: المفهوم ـ التنظيم ـ الاستخدام والأثار الاستراتيجية، محطات استراتيجية، العدد (69)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 6.

(55) For more information see: Mizin, Viktor, Iran - Russia Missile Cooperation: Russian View, edited by Joseph Cirincione, In Repairing the Regime, Routledge, 2000, p..p. 192 - 193.

(56) جان أيف هين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 64 ـ 65.

(57) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية، الروسية تفاهمات تكتيكية في أطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص 28 ـ 29.

(58) See: DAVID CASHABACK, Risky Strategies? Putin's Federal Reforms and the Accommodation of Difference in Russia, London School of Economics and Political Science, UK, 2003, p.5.

(59) قارن مع: قاسم محمد عبد الدليمي، مشروع الدرع المضاد للصواريخ بين التشدد الأميركي والرفض الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 24، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 66.

(60) عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية ـ الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(61) لمزيد من التفاصيل ينظر: ضاري رشيد الياسين، البيئة الإقليمية للعراق: رؤيا عامة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 5، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 1998، ص 13.

(62) See: R.k. Ramazan - The United states and Iran, special studies, New - yourk, USA, 1980. p. 138.

(63) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص ص 816 ـ 817.

(64) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب (1979 ـ 2008)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 17، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2010، ص 191.

(65) تميم هاني خلاف، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الإقليمي والدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 151.

(66) سيد حسين موسوي، سياسة إيران الدفاعية، مجلة شؤون الأوسط، العدد102، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص191 .

(67) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2007، ص 27.

(68) فتوح أبو دهب هيكل، أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين، 2006، ص 14.

(69) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 200 ـ 201.

(70) جريدة القدس العربي، لندن، العدد 4459، 2003/9/20.

(71) انتوني كوردسمان، القدرات العسكرية الإيرانية، سلسلة دراسات عالمية، العدد 6، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008 ص 131.

(72) منعم صاحي العمار، التسلح النووي الإيراني: نظرة استراتيجية في حيثياته، أوراق استراتيجية، العدد 29، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص 4.

(73) فتوح أبو دهب هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ص 14 ـ 15.

(74) See: Geoffrey. Kemp, Iran's Nuclear Options, edited by: *Geoffrey Kemp*, in «Iran's Nuclear Weapons Options: ISSUES AND ANALYSIIS», *The Nixon Center, 2001*, p.5.

(75) لمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم خليل العلاف، الخليج العربي بين المناورات الايرانية والمناورات الأميركية، تحليلات استراتيجية، العدد8، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص ص1 ـ 10.

(76) لمزيد من التفاصيل ينظر: نزار عبد اللطيف الحديثي، العلاقات العربية-الفارسية: دراسة تاريخية، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، 1982، ص ص61 ـ 62.

(77) See: Shahram Chubin, Iran's Strategic Environment and Nuclear Weapons, edited by: Geoffrey Kemp, Op.Cit,p. 19.

(78) See: Farideh Farhi, To Have or not to Have? Iran's Domestic Debate on Nuclear Options, edited by: Geoffrey Kemp, Op. cit, p. 46.

(79) ينظر: سمير زكي البسيوني، الشباب الإيراني والسياسة الخارجية، من الثورية إلى البراغماتية، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص ص 131 ـ 132.

(80) لمزيد من التفاصيل ينظر: اميرة اسماعيل محمد العبيدي، موقف ايران من الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، متابعات اقليمية، العدد2، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص7.

(81) عامر هاشم محمد، التحول العلاقات الأميركية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 61 ـ 62.

(82) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(83) جورج فريدمان، مبدأ مدفيدف والاستراتيجية الأميركية، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 123 ـ 124.

(84) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(85) ينظر: احتواء ايران بتعاون أميركي خليجي أم بدبلوماسية الحلول الوسطى؟، شبكة النبأ المعلوماتية: عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www.annabaa.org/index.htm.

(86) منوتشهر مرادي وهمشري ديلمانيل، روسيا والبرنامج النووي الإيراني حفظ الاستقرار والمنافسة، مختارات إيرانية، العدد 72، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006، ص ص 121 ـ 122.

(87) بشير عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، مختارات إيرانية، العدد 9، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. Ahram. org. com

(88) ينظر: حنا عزو بهنام، هل نجحت قمة بحر قزوين الثانية (قمة طهران)، تحليلات استراتيجية، العدد28، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص8.

(89) بيسان عدوان، النزاع الإسرائيلي ـ الإيراني في أسيا الوسطى والشرق الأوسط، مختارات إيرانية، العدد 56، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. ahram. org. eg.

(90) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 270.

(91) باكينام الشرقاوي، التوجه الايراني نحو أسيا: الامكانيات والتحديات، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36 المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2007، ص 201.

(92) غسان علي العزمي، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط؟ دخول إسرائيل على خط العلاقات العربية الروسية ينذر بالخطر، شؤون مشرقية، العدد 1، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008، ص ص 215 ـ 246.

(93) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(94) باكينام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص 202.

(95) باكينام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص 203.

(96) علي حسين باكير، عرض تقدير قدرة إيران النووية والصاروخية: تقيم مشترك للخطر من قبل خبراء تقنين أميركيين وروس، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. Aljazeera. net.

(97) باكينام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص 205.

(98) See: Abbas Milani, U.S. Foreign Policy and the Future of *Democracy* in Iran, The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, THE WASHINGTON QUARTERLY - SUMMER 2005, p.41.

(99) See: Richard Speier, Iranian Missiles and Payloads, edited by: Geoffrey Kemp. Op.cit, p.p. 61 - 62.

(100) الخطر النووي الايراني: ما بعد امتلاك السلاح النووي، مؤسسة هيرتدج، عرض علي حسين باكير، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. Aljazeera. net.

(101) ماجد أحمد السامرائي، المؤثرات الاستراتيجية في العلاقات الروسية ـ الإيرانية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8163، نيسان، 2001.

(102) نبيه الأصفهاني، مستقبل التعاون الروسي ـ الايراني في ضوء التقارب الأخير، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص164.

(103) حسين خلف مزهر، السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران بعد أحداث (11) أيلول/ سبتمبر 2001 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 76.

(104) محمد سالم أحمد الكواز، الولايات المتحدة الأميركية والبرنامج النووي الإيراني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص 37.

(105) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(106) غسان علي العزي، مصدر سبق ذكره، ص ص 246 ـ 247.

(107) باكينام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص 206.

(108) محمد عبد الرحمن يونس، ايران ومشكلات العلاقة مع الغرب، أوراق إقليمية، العدد 33، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2012، ص 2.

(109) ينظر: هالة الدوسيت، السياسة الروسية تجاه ايران: نقاط بلا تم تحديد استراتيجي، نشرة الامن والارهاب الامر الاقليمي في منطقة الخليج، العدد 3، مركز الخليج للابحاث، ابو ظبي، 2006، ص8.

(110) بشير عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وايران، مختارات إيرانية، العدد 9، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.albainah.net/index.aspx?function

(111) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص ص 153 ـ 154.

(112) محمد سعيد إدريس، ملامح وأبعاد حول لتسوية السياسية، أوراق الشرق الأوسط، العدد 41، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2005، ص 57.

(113) للمزيد ينظر: احمد منيسي، أزمة البرنامج النووي الإيراني سيناريوهات متعددة للمستقبل، مختارات إيرانية، العدد 56، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.ahram.org.eg

(114) للمزيد من التفاصيل ينظر: رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص255 ـ 258.

(115) محمد سعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص ص 93 ـ 102.

(116) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد سعيد ادريس، الصراع على العراق بين امريكا وايران، مختارات إيرانية، العدد 38، سبتمبر 2007، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.albainah.net/index

(117) ينظر: أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.ahram.org.eg

(118) ينظر: احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998، ص 315.

(119) For more information See: HON. CHUCK AND HAGEL HON. GARY HART, The Right Direction for U.S. Policy toward Russia. A Report from The Commissionon U.S. Policy toward Russia. Washington. D.C. March 2009. p3.

(120) ينظر: حسن الرشيدي، البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي، مجلة البيان، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.albainah.org/index.aspx

(121) شيماء معروف فرحان، إدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية: دراسة في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 210.

(122) محمد سعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص ص 69 ـ 91.

(123) رافقت البرنامج النووي الايراني تخمينات أمريكية تطلق بين حين واخر حول امكانية انتاج ايران الأسلحة

النووية، لكن الملفت للنظر أن جل هذه التخمينات غير دقيقة، ومن الممكن أن تؤثر مستقبلاً على مصداقية اي تخمين يصدر حول البرنامج النووي الايراني، ففي شباط 1992 قال الجنرال روبرت غيتس عندما كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأميركية في شهادته امام الكونغرس «توقع أن تملك ايران السلاح النووي عام 2003»، كما توقع وزير الدفاع الأميركي السابق وليام بيري انها ستصل إلى القنبلة النووية بحلول العام 2000، ايضاً كانت التوقعات التي صدرت عن الوكالة الأميركية لمراقبة ونزع السلاح غير صائبة إذ توقعت أن تصل ايران إلى اول قنبلة عام 2003، ولم تستطع مجموعة العمل الأميركية المسماة (تدقيق طموحات ايران النووية) أن تقدم معلومات مؤكدة عن التوقعات التي ستنتج فيها ايران القنبلة النووية، الا أن وكالة المخابرات الأميركية تعتقد أن ايران ستصل إلى السلاح النووي في عام 2015:ينظر ميثاق خير الله جلود، تطور الموقف الأميركي من البرنامج النووي الايراني تحليلات استراتيجية، العدد 61، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2011، ص7.

(124) لمزيد من التفاصيل ينظر: حسين باكير، البرنامج النووي الايراني في القراءات الاستراتيجية الاسرائيلية، مجلة العصر: عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www.albainah.net/index.aspx.

(125) For more information See: David Rodman: Israels National Security Doctrine (An Introductory Overview) Middle East Review Of International Affairs, Vol.5, No. 3, 2001, p.8.

(126) لمزيد من التفاصيل ينظر:رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط، دار الاوائل، دمشق، 2006، ص ص300 ـ 301.

(127) ينظر: دين زافيشن، سياسات الطاقة الأميركية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 106، مركز الدراسات الستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2003، ص ص 99 ـ 109.

(128) ينظر: سيد حسين الموسوي، سياسات أميركا وإسرائيل إزاء إيران، مجلة شون الشرق الأوسط، العدد 106 مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2003، ص182.

(129) فرضت على إيران بين عامي 1979 ـ 2010 عدة عقوبات مختلفة البعض منها كان أميركياً، والقسم الاخر كان دولياً، والاخر كان اوربيا، وجاءت العقوبات الأميركية تدريجياً، حيث فرضت الولايات المتحدة من جانبها على ايران ثلاثة عقوبات، الاولى عام 1997 بسبب أزمة رهائن السفارة الأميركية في ايران، الثانية عام 1995 بموجب قانون داماتو، والثالثة كانت في تموز عام 2010 اما العقوبات الدولية الصادرة عن مجلس الامن بسبب البرنامج النووي الايراني فكانت اربع عقوبات، الاولى بموجب القرار رقم 1737 عام 2006، والثانية بموجب القرار 1747 عام 2007، والثالثة بموجب القرار 1803 عام 2008، والرابعة بموجب القرار 1929 عام 2010، وشملت العقوبات كل ماله علاقة بالبرنامج النووي الايراني، اما العقوبات الاوربية فكانت في تموز عام 2010 إذ شملت عدداً من الاشخاص والمؤسسات الإيرانية ذات صلة بالبرنامج النووي الايراني، وقد جاءت جميع هذه العقوبات بدعم ورعاية أميركية. ينظر: محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، دور الولايات المتحدة في العقوبات الدولية على ايران، متابعات اقليمية، العدد 17، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2011، ص6.

(130) شيماء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص 208.

(131) لمزيد من التفاصيل ينظر: ايران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟، تقرير مجموعة الازمات الدولية عن الحالة في الشرق الاوسط رقم (51) لعام 2006، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. International Crisis Group.com

(132) ينظر: محمد عباس ناجي، الملف النووي الايراني مرحلة تقريب المسافات، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص ص 179 ـ 180.

(133) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، اوراق الشرق الاوسط، العدد 36، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، 2007، ص42.

(134) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية : تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، كراسات استراتيجية، العدد 149، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 39.

(135) أحمد حامد علي، التنافس الجيوبولتيكي في بحر قزوين: المعطيات والابعاد، مجلة دراسات إقليمية، العدد 1، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2004، ص 84.

(136) نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخويطر، الأهمية الاقتصادية الدولية لنفط بحر قزوين، مجلة دراسات دولية، العدد 17، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 90.

(137) احمد حامد علي، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(138) نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخويطر، مصدر سبق ذكره، ص 90.

(139) أحمد طاهر، استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، مركز الأهرام الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2010، ض 167.

(140) حول نوع الاحتياطيات: ينظر: محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية/ أسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص 196.

(141) بيروز مجتهد زادة، النظام القانوني لحوض قزوين: الجغرافية السياسية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 109، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2003، ص28.

(142) عامر هاشم الزوبعي، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(143) عادل محمود مظهور، منطقة بحر قزوين: الثروة والصراع، مجلة دراسات دولية، العدد 23، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 74.

(144) نقلاً عن: حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضائها الأسيوي، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(145) عادل محمود مظهور، مصدر سبق ذكره، ص 75.

(146) زبغنيو بريجنسكي، رقعه الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة امل الشرقي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 157.

(147) عادل محمود مظهور، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(148) See: Robert D.English, Russia and the Idea of the West Gorbachev Intellectuals and the End of the Cold War, Columbia University press, New York, 2000, p.p. 8 - 15.

(149) أيمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ص 87 ـ 88.

(150) عامر هاشم الزوبعي، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(151) مايكل كلير، الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات الدولية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 103.

(152) أحمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص 168.

(153) احمد حامد علي، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(154) مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 2004، ص 112.

(155) مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص ص 103 ـ 104.

(156) عادل محمود مظهور، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(157) For more information see: Christian von Hirschhausen, Franziska Holz, Anne Neumann und Sophia Rüster1, Supply security and natural gas, Edited by Francois Leveque, In Security of Energy Supply in Europe Natural Gas, Nuclear and Hydrogen, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2010, p.p. 2 - 6.

(158) نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخويطر، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(159) ينظر: هيرالد تريبون، إشكالية العلاقات الروسية الأوروبية، ترجمة خديجة القصاب جريدة الثورة، دمشق، الأثنين 2008/10/20.

(160) صافيناز محمد احمد، ثروات بحر قزوين.. تنافس دولي في وسط أسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص178.

(161) ينظر: هنري لورانس، اللعبة الكبرى، ترجمة عبد الكريم الأريد، الدار الجامعية للنشر، ليبيا، 1993، ص103.

(162) See: Ariel Cohen, Domestic Factors Driving Russia's Foreign Policy, Published on November 19, 2007. http:// www.heritage.org/About.

(163) مايكل كلير، دم ونفط: اخطار ونتائج اعتماد أميركا المتزايد على النفط، تعريب هيثم جلال غانم، دار الشروق، عمان، 2007، ص 239.

(164) مايكل كلير، الحروب على الموارد، مصدر سبق ذكره، ص 103.

(165) حسين معلوم، الاستراتيجية الأميركية في وسط أسيا الواقع والآفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص87.

(166) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص 126.

(167) حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضائها الأسيوي، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(168) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط أسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد 1964، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 78.

(169) عادل محمود مظهور، مصدر سبق ذكره، ص 66.

(170) وهو مسؤول شؤون الطاقة في الخارجية الروسية.

(171) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص ص 132 ـ 133.

(172) ينظر: احمد ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص 169.

(173) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص ص 132 ـ 133.

(174) محمد فراج أبو النور، روسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين: القضايا والآفاق، في آفاق التحولات الدولية المعاصرة، تحرير وليد عبد الحي، دار الشروق، عمان، 2002، ص127.

(175) مايكل كلير، الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص106.

(176) وليد محمود احمد، روسيا الإتحادية والامن الاوربي، الراصد الاقليمي، العدد 39، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2010، ص4.

(177) عادل محمود مظهور، مصدر سبق ذكره، ص ص 79 ـ 80.

(178) مايكل كلير، الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص109.

(179) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط أسيا الوسطى وبحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص78.

(180) ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في أسيا الوسطى والقوقاز، مجلة دراسات سياسية، العدد 10، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 30.

(181) فوزي درويش، التنافس حول بحر قزوين، مجلة السياسة الدولة، العدد 143، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 255 ـ 256.

(182) نقلاً عن: فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل، ط1، مطبعة العزة، بغداد، 2001، ص 187.

(183) ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في أسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص ص 28 ـ 29.

(184) See: Robert O. Freedman, «Russian Policy Towards the Middle East Under Putin: The Impact of 9/11 and The War in Iraq», Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 2, No.2 (Summer 2003), p. 67.

(185) احمد حامد علي، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(186) مايكل كلير، الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص105.

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات الأُميركية الروسية

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

في البدء أصبحت للدراسات المستقبلية دور كبير في صياغة وتطوير، بل وانضاج الكثير من أبعاد ومسالك واتجاهات الدراسات الإستراتيجية ولا سيّما الأمنية منها وبشكل يسعى إلى توخي قدرٍ من الدقة والموضوعية في مثل هذه الدراسات وبما يساعد إلى إعطاء مؤشرات ومعطيات مهمة ومفيدة للعديد من الباحثين والأكاديميين والمحللين السياسيين وصانعي القرار الاستراتيجي، في ضوء دراسات علمية تقوم على الإدراك الإنساني العلمي المنظم لمعرفة ما سيحدث في مجال علمي معين أو لوضع صورة أو إطار لما سيكون عليه المستقبل لظاهرة ما بالاعتماد على مناهج وآليات متعددة والتي من أهمها ما يتعلق بمنهج الاستشراف والذي يعرفه الدكتور (عمر الخطيب) بأنه اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسة لظاهرة ما لمدة طويلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة[1]. كما عرف (وليد عبد الحي) الدراسات المستقبلية بأنه العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره[2]. ولذلك فإن الدراسات المستقبلية أو الاستشراف المستقبلي هو جهد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع

مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات وعبر مدة زمنية مقبلة، تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية في المجتمع[3]. وعلى الرغم من تعدد الرؤى والمناهج، إلا أن هناك اتفاقاً واسعاً بأن ليس هناك مستقبل واحد، بل مستقبلات عدة بديلة أو محتملة، لذا لابد من تعدد القراءات الاستشرافية للمستقبل لأنه ما زال قيد التشكيل وليس معطى نهائياً. ومن نافلة القول، إنه وعلى الرغم من عدم امتلاكنا زمام المستقبل، إلا أننا نمتلك جزئياً تشكيل جانب مهم منه. فالدراسات المستقبلية تسعى لاستشراف آفاق المستقبل ودروبه الممكنة، بهدف رسم خرائط للملاحة الصعبة في بحار المستقبل. فامتلاك بوصلة حول نمط التطورات والتفاعلات المستقبلية المحتملة، يساعد راسم السياسة في تحديد درجات الحركة والمناورة حتى لا يصبح المستقبل قدراً محتوماً تستقبله الأمم والشعوب دون حول أو قوة[4]. فدراسة المستقبل في حقيقتها استشراف للمستقبل بجميع أبعاده الزمنية أي جملة تنبؤات مشروطة تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما في مرحلة من مراحله التاريخية فضلاً عن ارتباطها بأجهزة وإمكانيات وكفاءات عالية وفلسفة سياسية ـ اجتماعية متكاملة ولازمة للتخطيط الهيكلي المميز[5].

من هنا وفي ضوء ما سبق ذكره، ولبناء صورة أكثر تماسكاً لمستقبل العلاقات الأميركية الروسية، يستدعي البحث العلمي استقراء جملة المؤشرات والمتغيرات المؤثرة في بناء ذلك (الزمن الآتي بعد الحال)، وبعبارة أخرى، يتطلب استشراف المستقبل تمحيص في جملة المؤشرات والمتغيرات الموجودة والقائمة بالفعل، أو تلك التي لم تنضج بشكلها الكامل، أو تلك التي لا وجود لها وستظهر في المستقبل، وهي المؤشرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتاريخية والأمنية وغيرها. إن العلاقات الأميركية الروسية علاقات معقدة ومتشابكة بل متعددة الأبعاد والجوانب، تؤثر فيها متغيرات متنوعة، متداخلة بعضها مع بعض وتتجه بها إلى تحديد طبيعة هذه العلاقة في المستقبل، وتذهب بها إلى التوتر أو التنافس أو التعاون، ولكل جانب من هذه الجوانب فُرَصُهُ (حوافزه) التي تأخذ به نحو التحقق، وعَوائِقُهُ (كوابحه) التي تحد من قدرته على التحقق، فمن خلال دراسة تطور العلاقات

الروسية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن (2011)، وكذلك ومقومات العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن دراسة القضايا الأساسية التي تشكل محور اهتمام الدولتين، ظهر جلياً بأن مستقبل هذه العلاقة يتحدد على وفق الدوائر الجغرافية العالمية التي تبتعد أو تقترب من المصالح الإستراتيجية للدولتين، نظراً لأن هذه الدوائر الجغرافية مهمة للولايات المتحدة وروسيا الإتحادية مع اختلاف نظرة كل منها إلى هذه المناطق، ومن ثم تحدد هذه الدوائر الجغرافية مستقبل العلاقات الأميركية الروسية وتجعلها تتجه نحو التوتر أو التنافس أو التعاون. فعندما تثار قضية أو مسألة بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، فإن طبيعة هذه المسألة أو القضية يتضح أثرها وأهميتها لطرفي العلاقة بحسب قربها أو بعدها من دوائر الأمن القومي لكليهما، فبقدر تعلق الأمر بمشروع الدرع الصاروخي الأميركي نجد أن ذلك يؤشر إلى أن هناك مستقبلاً ينذر بتوتر العلاقات الأميركية الروسية، وعندما يتعلق الأمر بالملف النووي الايراني نجد أن جانب المساومة والتسوية يبرز بشكل واضح ولكن ليس إلى المستوى الذي يجعل العلاقة بينهما تصل إلى مستوى التوتر، وكذلك الحال مع منطقة بحر قزوين التي يشتد التنافس فيها، وعلى الرغم من حدة التنافس يدل المستقبل القريب على انه لن يكون هناك توتر بشأن هذه المنطقة، ومن ثم يتحدد مستقبل العلاقات الأميركية الروسية على وفق معيار أساسي والذي يرتكز على سؤال أساسي ما مدى أهمية القضية المثارة إلى كل من الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية؟، ما مدى ابتعادها عن الأمن القومي الروسي أو الأميركي؟. ولذلك فإن تناول مستقبل العلاقات الأميركية الروسية سيكون على وفق سيناريوهات: الصراع، التنافس، التعاون. وأنه سيتبع منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط من خلال إبراز الفرص والكوابح لكل مشهد من المشاهد المستقبلية للعلاقات الأميركية الروسية.

المبحث الأول

مشهد الصراع

إن مفهوم الصراع يعني (حالة انفعالية تتسم بالتردد والحيرة والقلق والتوتر تحدث للفرد حينما يتعرض لهدفين أو دافعين متعارضين، لا يمكنه إشباعهما أو تجنبهما في وقت واحد[6]. أما الصراع الدولي فقد تعددت تعاريفه ومفاهيمه بتعدد الكُتاب والباحثين، إذ يُعرف الصراع على انه «تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (كالشركات أو الدول) يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة[7].

وقد عرف (عبد القادر محمد فهمي) الصراع الدولي على انه (موقف يعكس ذلك القدر من التعارض بين إرادات طرفين أو أكثر تعبر على وفق تعبير أنماط سلوكية عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها حول قيم وأهداف أو مصالح يصعب التوفيق بينها في الغالب)[8]. على حين عرفه (إسماعيل صبري مقلد) على انه (تنازع الإرادات الوطنية وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق)[9]. ومن هذا التعريفات نجد أن الصراع يختلف عن الحرب شكلاً ومضموناً. ففي الوقت

الذي تنوع فيه مضامين الصراع ومظاهره (سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً)، ترتبط الحرب أساسا بحالة الالتحام العسكري المباشر[10]. ولذلك يفترض مشهد الصراع أن العلاقات الأميركية الروسية تتسم بالصراع، ولكن هذا الصراع لايصل إلى درجة الصدام العسكري المباشر بين الدولتين.

إن الصراع في العلاقات الأميركية الروسية هي مسألة تاريخية، بل إنها مغروسة في سلوك الشخصيات القائمة على الدولتين، فالهيبة والشموخ التي كانت موجودة عند الدولتين خلال حقبة الحرب الباردة لا تزال موجودة في سلوكيات ومواقف وقرارات السياسة الخارجية للدولتين على الرغم من التغيرات التي طرأت على نهج وسلوكيات روسيا الإتحادية (وريثة الإتحاد السوفيتي السابق) إذ تحول الطابع العام الذي يحكم السياسة الخارجية من الطابع الإيديولوجي خلال الحقبة السوفيتية إلى الطابع البراغماتي المصلحي بعد الحرب الباردة.

فالهيبة لا القوة، هي العملة اليومية للعلاقات الدولية، مثلما السلطة هي الخاصية التنظيمية المركزية للمجتمع المحلي، فالهيبة مهمة جدا لأنه أذا أعترف الخصم بقوتك فأنك تستطيع أن تحقق أهدافك دون أن تضطر إلى استخدامها، ولهذا السبب لا تستخدم القوة العلنية او التهديدات الصريحة الا قليلاً نسبياً في العمل الدبلوماسي وحل الصراعات بين الدول. بل إن المساومة بين الدول تتحدد بشكل رئيس بالهيبة النسبية للأطراف المعينة. لكن يوجد خلف مثل هذه المساومات اعتراف متبادل ضمني بأن الطريق المسدود في طاولة المفاوضات يمكن أن يؤدي إلى قرار في ميدان المعركة. لهذا السبب كانت حقب السلام والاستقرار النسبيين هي الحقبة التاريخية التي فهم فيها الترتيب الهرمي للهيبة بوضوح ولم يشهد تحديا.وعلى عكس ذلك، فأن ضعف الترتيب الهرمي للهيبة وتزايد الغموض في تفسيرها يؤديان في الغالب إلى حقب تشهد توترات وصراعات. وهكذا إذا تراجعت هيبة البلد، فإنه يضعف في أي صراع دبلوماسي لاحق، وإذا كان الصراع الدبلوماسي يدور على أي شيء مهم، من المرجح أن يعني الفشل تضاؤل القوة المادية. لذا فإن تراجع الهيبة امر مقلق، لكن الهيبة في النهاية تعني سمعة القوة في

الحرب ولا يمكن حسم الشكوك حول الموضوع إلا بالحرب نفسها. فالبلد يقاتل عندما يعتقد أن هيبته في الدبلوماسية غير متكافئة مع قوته الحقيقية. هذا ما فعلته روسيا الإتحادية في حربها ضد جورجيا 2008/8/8[11].

إذ إن روسيا الإتحادية تكافح وتصارع الولايات المتحدة من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية العليا، واحترام هيبتها الدولية مقابل إستراتيجية الاحتواء الأميركية التي تحاول الولايات المتحدة أحياءها من جديد لاحتواء روسيا الإتحادية التي تتعاظم مكانتها الإقليمية والدولية يوماً بعد يوم، ولذلك ونظراً لأهمية الدائرة الجغرافية الأولى (دول الجوار القريب) لروسيا الإتحادية من جهة ولأهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية المتزعمة للنظام الدولي وتحاول الاستمرار أطول مدة ممكنة، (من خلال فرض طريقتها في الحياة بجوانبها كافة على الاطراف الدولية الاخرى)[12] فإن ذلك قد يتجه بالعلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع (نتيجة الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية)[13].

ويمكن القول إن هناك مجموعة من المعطيات والمرتكزات التي تأخذ بمستقبل العلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع، على الرغم من أن الصراع سوف لن يتم تصعيده إلى درجة الصراع المسلح أي الاصطدام العسكري المباشر بين الدولتين.

- الأمن القومي الروسي: يعد الأمن القومي للدولة مسألة لا يمكن المساومة عليها، ولذلك فأن سعي الولايات المتحدة إلى تهديد الأمن القومي الروسي من خلال مجموعة من الإجراءات والسلوكيات (مشروع الدرع الصاروخي الأميركي، توسيع حلف شمال الأطلسي) التي تعد من وجهة النظر الروسية إجراءات ترمي إلى إجهاض وتعطيل قدرة روسيا الإتحادية على توجيه الضربة الثانية إذا ما تعرضت إلى الضربة الأولى، ولذلك فأن روسيا الإتحادية ستقف موقفاً صلباً تجاه أي مشروع ترى أنه يهدد أمنها القومي من جانب الولايات المتحدة في المستقبل، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع.
- التضارب الإستراتيجي بين الدولتين: إن روسيا الإتحادية تدرك أن الوجود

العسكري الأميركي بصيغه المختلفة (تواجد عسكري مباشر، قواعد عسكرية) في منطقة اوراسيا هو بمثابة تطويق شامل للأمن القومي الروسي وهو أمر يتكامل مع امتداد حلف شمال الأطلسي ونشر الدرع الصاروخية في أوربا الشرقية.

هنا تبرز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، إذ هي تمثل الحلقة الأكثر وهناً في التخطيط الإستراتيجي الأميركي في منطقة آسيا، ومن ثم فإن السيطرة عليها بصيغة تواجد عسكري، أو إقامة تحالف مع حكومات موالية بما يؤمن للولايات المتحدة أوضاعاً إستراتيجية على قدر كبير من الأهمية، وهنا تبرز أهمية أفغانستان في الإستراتيجية الأميركية، إذ هي تمثل منطقة اقتراب مباشر للقوى الفاعلة والنووية في آسيا كالصين، روسيا، الهند، باكستان وإيران، فمن خلالها يمكن ممارسة الضغط على روسيا، كما تعد الحلقة الأخيرة من سلسلة حصار الصين، القوة الاسيوية المحتملة لمناوئة الولايات المتحدة[14]، فضلاً عن ذلك فأن منطقة أسيا الوسطى، وبضمنها منطقة قزوين التي تنطوي على إمكانات ومواد أولية (نفط وغاز طبيعي) بما يؤهلها لتكون بديلاً إستراتيجياً لمناطق تقليدية في ميدان توفير الطاقة كمنطقة الخليج العربي[15]، وكذلك يمكن استثمار موارد الطاقة (النفط والغاز) في عمليات الضغط والمساومة مع القوى الاسيوية التي تعتمد في تأمين احتياجاتها من الطاقة على هذه المنطقة، يضاف إلى ما تقدم، أن منطقة آسيا الوسطى تمثل مفصلاً حيوياً في شبكة المواصلات التي تربط أجزاء مهمة مع بعضها في الإقليم الاسيوي، ومن ثم فأن التحرك المكثف، السياسي، والعسكري، للولايات المتحدة تجاه أفغانستان، لا يعني توفير حلول لهذه الأزمة الإقليمية، بقدر ما يكون مدخلاً رئيساً لتحقيق مصالحها الحيوية[16]. ولذلك فإن الوجود العسكري المكثف في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وهي المنطقة التي أسماها ماكندر قلب العالم، سوف يؤدي إلى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل، بل قد يتجه بها إلى (حرب باردة جديدة)[17].

الانفرادية في القرار السياسي الدولي: ترى روسيا الإتحادية أن تفرد قوة دولية واحدة في القرار السياسي الدولي أمر لا يمكن قبوله، كما أن العالم لا ينبغي أن

يدار على وفق توجه قوى دولية واحدة، إذ أن هناك قوى دولية لها وزنها في النظام الدولي القائم، ومن ثم يجب أن يؤخذ رأيها في إدارة الشؤون الدولية، أن هذا التجاهل لدور روسيا الإتحادية في إدارة الشؤون الدولية دفعها إلى معاقبة جورجيا من خلال الصدام العسكري المباشر من أجل توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها بأن على الغرب في المستقبل أن يأخذ مصالح روسيا الإتحادية بنظر الاعتبار، بل إن على الولايات المتحدة أن تدرك أن روسيا الإتحادية خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي هي ليست روسيا الإتحادية في القرن الواحد والعشرين.

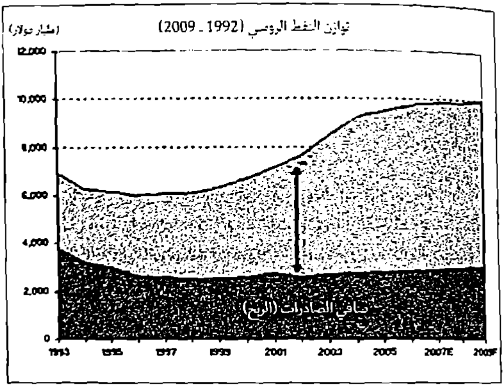
- **مكانة القوى الدولية:** أن تعزيز روسيا الإتحادية مكانتها الدولية في النظام الدولي في المستقبل يتناسب تناسباً طردياً مع تبنيها مواقف أكثر تصلباً في علاقتها مع الولايات المتحدة، وبالمقابل فإن تراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي لن يدفعها إلى تقديم تنازلات لروسيا الإتحادية وذلك لكون الزعامة الأميركية للعالم هي حق للولايات المتحدة وليس منحة من أي قوة دولية أخرى، ومن ثم سينعكس على مستوى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل، خصوصاً إذا أدركنا أن التفاعلات الدولية بين الدولتين كثيرة ومعقدة ومتشابكة وقابلة للتطور والتوتر والصراع والتصعيد في أي لحظة.

- **الطاقة مصدرٌ من مصادر التوتر والصراع في المستقبل:** إن التنافس الدولي حول مصادر الطاقة سيكون مصدراً من مصادر التوتر وقد يرتقي إلى الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، فمصادر الطاقة أصبحت تحتل أهمية كبرى في أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين، فالولايات المتحدة تستورد حوالي (48%) من الإنتاج العالمي، وبالمقابل تعتمد روسيا الإتحادية تعتمد في معظم دخلها القومي على مصادر الطاقة استخراجاً وتصنيعاً وتصديراً ونقلاً (فقد احتلت روسيا الإتحادية عام 2008 المرتبة الاولى في تصدير النفط)[18] كما أن (الإنتاج الروسي للنفط في ازدياد مضطرد) كما في الشكل (7):

إن الغرب بدأ يطلق على روسيا الإتحادية بأنها (دولة البترول petrostate)[19] في

الشكل (7)

توازن النفط الروسي



Resource: Russia Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal, country analysis briefs, Russia, 2008: http:// www.eia.doe.gov.

إشارة إلى أهمية سلاح النفط في المستقبل بوصفه أداة من أدوات الترغيب والترهيب للدول المجاورة، بل أن الدول الأوربية التي تستورد كميات كبيرة من الطاقة الروسية هي حليفة الولايات المتحدة صاحبة المشروع الكوني، ومن ثم لن تسمح الولايات المتحدة لروسيا الإتحادية أن تستخدم هذا السلاح ضد حلفائها أو السيطرة الكاملة على دول آسيا الوسطى (التي يتم تصدير نفطها عبر الأنابيب الروسية إلى أوربا بل إن روسيا الإتحادية هي التي تهيمن على عمليات التصدير)[20]، ومن ثم يمكن لقطاع الطاقة واستخدامه سياسياً من روسيا الإتحادية أن يكون مصدراً من مصادر الصراع المستقبلي في العلاقات الأميركية ـ الروسية.

وعلى صعيد آخر، بدأ التوتر في العلاقات الأميركية الروسية (آب 2008) على ثروات القطب الشمالي التي تقدر بحوالي (25%) من احتياطي العالم من النفط والغاز، إلى جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن، وذلك بعد قيام روسيا الإتحادية بوضع العلم الروسي في قاع المحيط، وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال «لومونسوق» في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا الإتحادية بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية على وفق قانون البحار، وهو ما تعارضه الولايات المتحدة [21]، إن هذه المسألة من المرجح أن تكون مستقبلاً أحد بوادر الصراع في العلاقات الأميركية الروسية بفعل الأهمية المتزايدة للطاقة في المستقبل.

- **تقوية الترابط الإستراتيجي بين روسيا الإتحادية والصين:** يمكن القول إن الشراكة الصينية الروسية واحدة من أهم التحديات التي تواجه الاداره الأميركية[22]، حاضراً ومستقبلاً[23]، ليس فقط لأنها فرصة مهمة لتكوين أحد أهم التحالفات في آسيا، بل وكذلك لأن المستقبل القريب يتطلب من الولايات المتحدة فهم فكرة آخذة بالتصاعد والنمو مفادها أن القوى الكبرى التي لا تقبل الولايات المتحدة أن تشارك وإياها على وفق مبدأ المساواة في الالتزامات الدولية، سوف تشارك بعضها مع البعض الآخر في تحالفات كبرى من شأنها أضعاف موقف الولايات المتحدة في النظام الدولي[24].

فقد شهدت العلاقات الصينية الروسية تحسناً واضحاً في إطار رؤية إستراتيجية أمنية متقاربة أثمرت عن توقيع الطرفين لعدد من الاتفاقيات منها : اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية تهدد أمنها، اتفاقية عسكرية تختص بتبادل الخبراء والمشاورات العسكرية، اتفاق الشراكة الإستراتيجية للقرن الواحد والعشرين، ويدل ذلك على وجود تفاهم إستراتيجي أكثر من كونه تحالفاً إستراتيجياً بين البلدين، وربما يدل تأكيد مفهوم التحالف في الخطاب السياسي الصيني الروسي على إدراك الطرفين ما يثيره التحالف من تعقيدات مع الولايات المتحدة الأميركية، لكن علاقات التفاهم الإستراتيجي التي يؤكدها عمق وشمول الاتفاقات

الموقعة بين الدولتين تؤكد أن مساحة آسيا بمشاغلها الأمنية والإستراتيجية[25]، هي ساحة تفاهم مشترك بين الطرفين الصيني والروسي، وكذلك تعكس إدراك الدولتين للآثار السلبية المترتبة على إبقائهما عند سفح النظام العالمي رغم كل الادعاءات الأميركية[26].

فالصين تمثل السوق الرئيس للسلاح الروسي، وتستأثر وحدها بما يزيد على (50%) من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية التي تعدها روسيا الإتحادية احد أهم مصادر الدخل القومي، حيث يتراوح العائد من صادرات الأسلحة للصين وحدها بين (1 و 1.5) مليار دولار سنوياً، هذا إلى جانب العائد من تدريب الضباط الصينيين في المعاهد العسكرية للنقل، الأكاديمية البحرية، ومؤسسات تعليمية أخرى تابعة لوزارة الدفاع، وتتلاقى مصالح البلدين أيضا في مجال الطاقة، حيث تعد روسيا الإتحادية اكبر مصدر للغاز الطبيعي والنفط، في حين تعد الصين ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد بدأ البلدان في تطوير التعاون بينهما في هذا المجال وأقيمت المشاريع المشتركة بمليارات الدولارات، وعلى صعيد آخر شهد التبادل التجاري بين البلدين قفزة ملحوظة من (10.7) مليار دولار عام 2001 إلى (60) مليار دولار عام 2010 لتحتل الصين المرتبة الثانية بين شركاء روسيا التجاريين، بل وصلت إلى المرتبة الأولى عام 2011، كما زادت الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي لتصل إلى مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى (12) مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة. ولذلك فان المصالح الإستراتيجية التي تربط البلدين والتحديات المشتركة لأمنهما القومي ومكانتهما الدولية هي القوة الدافعة للشراكة الروسية الصينية على مدى ربع قرن وهي ايضا العامل الحاسم في استمرار هذه الشراكة مستقبلاً، واستمرار صعود البلدين في اتجاه قمة النظام الدولي متعدد القوى[27].

ولذلك فإن تطوير التعاون والتفاهم الإستراتيجي بين الصين وروسيا الإتحادية أو بين الصين التي شهدت زيادة كبيرة في ميزانيتها العسكرية[28] والولايات المتحدة سوف يؤدي إلى زيادة حدة الصراع في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل.

فالولايات المتحدة تحاول ممارسة ستراتيجية الاحتواء ليس فقط تجاه روسيا الإتحادية بل تجاه الصين ايضا[29].

ـ **الشروع والاستمرار في نشر الدرع الصاروخي الأميركي**: إن القيادة الروسية، وفي إطار رؤيتها الإستراتيجية، لا تزال تشكك بطبيعة ومضمون الإستراتيجية الأميركية التي ترى فيها إستراتيجية لا تزال محكومة بطابع هجومي، وأنها ترمي إلى هيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، إن القيادة الروسية لديها قناعات قوية على أن الولايات المتحدة مصممة على إنشاء ونشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ، الأمر الذي سيترتب عليه نتائج لا تغفل القيادة الروسية طبيعة مخاطرها الإستراتيجية إذ أنها ستؤدي إلى ما يأتي[30]:

أولاً: زيادة هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، واعتماد سياسة القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقق أغراض أو أهداف سياسية، ليس تجاه روسيا الإتحادية فحسب، وإنما تجاه تلك الدول التي لا تملك المقدرة الدفاعية التي تسمح لها بالرد، أو إيجاد نوع من الرد المتوازن. وأنه سوف يؤدي إلى (تعطيل قدرة روسيا الإتحادية على الردع، اي بعد الضربة الاولى التي تتعرض لها من الخصم)[31].

ثانياً: أن تبني الولايات المتحدة لهذه المنظومة (منظومة الدفاع بالصواريخ) يعني أن روسيا الإتحادية، وربما الصين أيضاً، والدول الأخرى التي تملك الصواريخ الإستراتيجية، سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لتجاوز المنظومة الأميركية، أو على الأقل تحييد فاعليتها، مما يعني الدفع باتجاه عملية سباق تسلح للمنظومات الدفاعية والهجومية، وهذا سيطال بدوره الأسلحة التقليدية والقوات العسكرية التقليدية.

ثالثاً: أن الأميركيين يسعون إلى جذب حلفائهم إلى منظومتهم الدفاعية، ومثل هذا الأمر يعني في حقيقته أن هناك محاولات لنشر منظومة الدفاع نحو الشرق بالتحالف مع اليابان، ومثل هذا التطور يكون بمثابة النسق الأول بهدف اعتراض الصواريخ الروسية والصينية عند انطلاقها، كذلك فإن المغزى الأميركي، أغراء الأوروبيين واقناعهم بأن المسعى الأميركي في هذا الاتجاه من شأنه أن يوفر لهم

حماية دفاعية ضد أخطار صاروخية يكون مصدرها روسيا الإتحادية وهذا سيكون نسقاً أخر موجهاً ضد الصواريخ الروسية أيضاً.

رابعاً : يخطط الأميركيون على وفق الرؤية الروسية للخروج إلى الفضاء وجعله فضاءاً مسلحاً، كما يخططون لنشر منظومة الدفاع الصاروخية فوق سفنهم، وبهذا ستكون هناك منظومة صاروخية، دفاعية وهجومية واسعة النطاق ومتعددة الأنساق غرضها تطويق روسيا الإتحادية والصين، وكذلك توفير الرقابة على كل دولة وعلى كل مجموعة صواريخ، ومن الطبيعي إلا تبقى هذه العملية خارج دائرة اهتمام روسيا وغيرها من الدول الأخرى، الأمر الذي سيفتح المجال أمام سباق التسلح من جديد، كما سيقود ذلك إلى انتقال عملية سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي، وإلى المحيطات، ومثل هذه السياسات ستقود إلى خلق مشكلة عالمية تؤدي إلى اهتزاز الاستقرار والأمن الدولي، بل إلى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية.

- **استمرار توسع حلف شمال الأطلسي:** إن توسيع حلف شمال يعد أحد أسباب التوتر في العلاقات الأميركية الروسية (اذ يرى المفكرون الاستراتيجيون الروس أن استمرار توسع حلف شمال الأطلسي هو تهديد للامن القومي الروسي[32]، بل سوف يكون أحد المحددات الرئيسة لطبيعة هذه العلاقة، وستدفع بها نحو التوتر، إذ تعد روسيا الإتحادية أن الاستمرار في توسع حلف شمال الأطلسي هو محاولة لتطويقها بسلسلة من الروابط والتي سوف تعمل على الحد من حركتها في المستقبل[33]، ولذلك اتخذت موقفاً حازماً خلال الأزمة الجورجية فقد قالت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية السابقة "ان الاجتياح الروسي لجورجيا يذكرنا بالاجتياح السوفيتي لافغانستان في عام 1979"[34]، وكان السبب المباشر هو سعي الغرب لضمها إلى حلف شمال الأطلسي، ولذلك فإنه إذا لم تتوقف إستراتيجية التوسع لحلف شمال الأطلسي سوف يكون أحد أسباب الصراع في العلاقات الروسية الأميركية في المستقبل.

ولا شك في أن روسيا لن تصبح عضواً في حلف الناتو في المستقبل القريب - لمدة عقد أو نحو ذلك، فروسيا الإتحادية لا تحتاج إلى وقت فحسب لكي تفي

بالمعايير الديمقراطية للعضوية، بل إن اعتزازها بالماضي فضلاً عن ولعها التقليدي بالسرية يقفان في طريق تحقيق ذلك، كما أن فكرة قبولها الآن على أبواب مناطق النفوذ الروسية السابقة مثل دول البلطيق أمر يصعب كثيراً على النخب السياسية الروسية الحالية ابتلاعه، في حين أن الجنرالات سيجدون أنه من الصعب تحمل شرط السماح لمراقبين من الناتو بدراسة ميزانياتهم الدفاعية والسماح لخبراء الحلف بالتحقق من أسلحتهم[35]. ويمكن رصد ثلاثة أسباب للتحول نحو الصراع في العلاقات الأميركية الروسية والتي يمكن أن تزيد من هذا الصراع في المستقبل وهي كما يأتي[36]:

1 ـ اتجاه السياسة الروسية إلى مزيد من الواقعية، وبرغم أن سياسة الرئيس الاسبق يلتسن في التوافق الكامل مع السياسات الغربية كان لها في البداية صدى شعبي في روسيا الإتحادية، إلا أن هذا الدعم قد تصدع نتيجة للانحدار الذي شهدته روسيا الإتحادية في حقبة ما بعد الإتحاد السوفيتي، وكان الدرس الذي استخلصته روسيا الإتحادية من هذه التجربة ذا شقين: الأول: أن بلداً كبيراً مثل روسيا الإتحادية يجب ألا يعتمد الا على نفسه في التطور والتنمية، أما الدرس الثاني فهو أن النقل الأعمى لنماذج التنمية الأجنبية محكوم عليه بالفشل، وان على روسيا أن تجد طريقها الخاص إلى ذلك، وهكذا فعند مجيء بوتين للسلطة، اتخذ عدة قرارات لدعم السلطة المركزية وإحكام سيطرة الدولة على خطوط الخيارات الاقتصادية، الأمر الذي جعل روسيا ـ وهي تدخل القرن الواحد والعشرين ـ تستعيد الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن ثم شهد الشعب الروسي تحولاً ملحوظاً في حياته في المجالات كافة[37].

2 ـ لمست روسيا الإتحادية أن الولايات المتحدة لا تنظر إليها بوصفها شريكاً، فقد ظلت الولايات المتحدة تنظر لروسيا الإتحادية بوصفها منافساً محتملاً يجب منع إحيائه واستخدام كل فرصة لإضعاف نفوذه، من ناحية أخرى، لم يتوقف اندفاع الولايات المتحدة لبناء قدراتها العسكرية، كما أنها قد انسحبت من

معاهدة الصواريخ المضادة Anti - Ballistic Missilies وكشفت جهودها لتطوير نظام دفاع صواريخ عالمي، وفضلاً عن ذلك، شجعت الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي على زيادة توسعه شرقاً، وجاء انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك عام 1999، لكي يدفع بحدود المنطقة الشرقية إلى (600) كم شرقاً، كما أن انضمام بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وثلاث من دول البلطيق إلى حلف الناتو بعد خمس سنوات أوصل المنظمة إلى أبواب روسيا الإتحادية، على حين أدى ما سمي بالثورات البرتقالية في جورجيا وأوكرانيا إلى تزايد قوة الاندفاع نحو انضمام البلدين إلى حلف شمال الأطلسي.

3 ـ **ميزان القوى بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة عند تفكك الإتحاد** السوفيتي، إذ انخفض الدخل القومي الروسي إلى النصف، وظهرت الولايات المتحدة قوة دولية وحيدة لا تجاريها أي دولة أخرى في قوتها الشاملة، ولكن الوضع تغير حالياً، فرغم أن الولايات المتحدة تقود العالم في القوة العسكرية والتكنولوجية، فإن وضعها الإستراتيجي ليس كما كان بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد واجهت إدارة بوش ومن بعده أوباما بشكل متزايد التحدي والضغوط ـ داخلياً وخارجياً ـ بالنظر إلى العبث المتزايد في العراق وأفغانستان. هذا التحول النسبي في ميزان القوى دعم ثقة روسيا في نفسها في التعامل مع الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الصراع في العلاقات الأميركية الروسية هو مسألة ترتبط بالموروث التاريخي إلا أن انتهاء الحرب الباردة قد غير من المعطيات الدولية وطريقة تعاطي القوى الدولية مع هذه المعطيات، إذ إن السياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتية وأكثر تحرراً من القيود الايديولوجية، ومن ثم فإن تفكير الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية بمنطق الربح والخسارة سوف يدفع إلى تضاؤل فرص الصراع بين الدولتين في المستقبل، ولذلك فإن هناك مجموعة من المحددات التي تحد من فرص الصراع بين الدولتين، وتتمثل بما يأتي:

1 ـ **أن روسيا الإتحادية شريك تجاري كبير للولايات المتحدة**[38]: إذ إن الميزان التجاري بين الدولتين يميل لصالح روسيا الإتحادية، فصادرات روسيا الإتحادية إلى الولايات المتحدة هي أكثر بكثير من صادرات الولايات المتحدة إلى روسيا الإتحادية، ومن ثم فعلى الرغم من تعاظم مكانة روسيا، فإن روسيا الإتحادية سوف تحرص في المستقبل أن لا تتجه العلاقات الروسية الأميركية نحو التوتر، لأن ذلك سوف يكون في غير صالحها ولا سيّما أن روسيا الإتحادية هي دولة في طريقها إلى استعادة مكانتها الدولية وبشكل تدريجي، وبالمقابل تدرك الولايات المتحدة أن توتر العلاقة مع روسيا الإتحادية سوف ينعكس سلباً على طريقة تعاملها مع القوى الدولية الصاعدة وتحديداً الصين فمن أبرز ركائز احتواء الصين هو روسيا الإتحادية.

2 ـ **امتلاك الدولتين للسلاح النووي**: تعد الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الإتحادية من أكبر الدول التي تمتلك مخزوناً كبيراً من الأسلحة الإستراتيجية، إن هذا السلاح ونتيجة للدمار والفتك الذي سيخلفه في المستقبل إذا ما اندلعت الحرب النووية بين الطرفين، فإن الطرفين يدركان حجم الدمار الذي يمكن أن يخلفه الصدام بينهما، إن ذلك سوف يدفع الدولتين إلى الحيلولة دون الوصول إلى التوتر الذي يمكن أن يصل إلى درجة الصراع المسلح، بل إنه سوف يكون من الثوابت في العلاقة التفاعلية المستقبلية بين الطرفين، ومن ثم سيؤثر في سلوكيات ومواقف وقرارات السياسة الخارجية لدى الدولتين وتوجيها إلى المسار الذي يبتعد عن الوصول إلى نقطة اللاعودة، بل الابتعاد عن أي تصرف يمكن أن يشكل خرقاً للأمن القومي للدولتين بشكل يؤدي إلى إجبار الخصم على استخدام الأسلحة النووية.

3 ـ **الرؤية الواقعية للدولتين تجاه بعضهما البعض**: يدرك الطرفان أن الصراع بينهما سوف يكون عديم القيمة من الناحية الإستراتيجية في المستقبل، فضمنيا يدرك كل طرف المصالح الحيوية للطرف الأخر، ومن ثم يدفعه ذلك إلى عدم التدخل بشكل مباشر لدعم الحلفاء الإستراتيجيين، فعندما حدثت

أزمة جورجيا 2008/8/8 الحليف المخلص للولايات المتحدة الأميركية والمرشح للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن الولايات المتحدة لم تقف إلى جانب جورجيا بشكل علني وصريح في حربها ضد روسيا الإتحادية، بل اكتفت بضرورة العودة إلى التفاوض، وكل ذلك جاء نتيجة إدراك حقيقي من جانب الولايات المتحدة بأن اجتياح جورجيا لإقليم اوسيتيا يشكل تهديداً للأمن القومي الروسي ولذلك يجب على الولايات المتحدة عدم التقرب منه الآن وفي المستقبل لأنه سوف يؤثر سلبياً على العلاقات الأميركية الروسية حاضراً ومستقبلاً.

4 ـ **تراجع الولايات المتحدة عن نشر الدرع الصاروخية الأميركية أو نشره بالتعاون مع روسيا الإتحادية.**

5 ـ **انضمام روسيا إلى حلف شمال الأطلسي في إطار شراكة شاملة مع الغرب:** فقد تدرك روسيا الإتحادية على المدى البعيد أن عضويتها في حلف شمال الأطلسي سيوفر لها أمناً إقليمياً أكبر، ولاسيّما مع تناقص عدد سكانها، وقد يتبين لها أن هذا الاعتبار هو الأكثر تحقيقاً للمصلحة الروسية، بل قد يؤدي إلى التعاون الكامل بين روسيا وحلف الناتو بشأن الأخطار المختلفة التي تهدد الأمن العالمي، الأمر الذي ينهي حالة التوتر بين الدولتين[39].

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضنا للمحفزات والفرص الدافعة نحو الصراع في العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن استعراضنا للقيود أو الكوابح التي تحد من الصراع في هذه العلاقة، نستنتج بان إمكانية تحقق هذا المشهد كبيرة، لأن السمة الغالبة للعلاقات الأميركية الروسية هي التوتر والصراع، نتيجة فقدان الثقة بين الدولتين، كما أن هناك من المتغيرات ما يدعم هذا المشهد.

المبحث الثاني

مشهد التنافس

يمكن تعريف التنافس من الناحية الاجتماعية بأنه (الحالة التي يتنافس فيها الأشخاص والمنظمات بعضها مع بعض، من اجل الحصول على شي ما لا يمكن لكليهما الحصول عليه)[40].

كذلك يُعرف التنافس بأنه عملية اجتماعية تحدث عندما توجه أنشطة الفرد إلى تحقيق مستوى أو هدف معين. وتتحدد درجة التحقيق بمقارنة أداء الفرد بأداء آخرين معينين. كما يُعرف بأنه عملية اجتماعية بواسطتها يوجد شخصان فما فوق، أو جماعتان فما فوق في موقف معين كل تجتهد في الوصول إلى هدف أو إلى أهداف معينة، بحيث تصل إلى الهدف قبل الأخرى، أو تنال أكبر قسط منه عند الحصول عليه. وثمة تعريف آخر للتنافس، بأنه عملية موجهة إلى تحقيق أهداف خاصة في سياق اجتماعي يسعى فيه بعض الأفراد للفوز. وإذا كانت المنافسة مصدراً للنضال والارتياح لدى بعض الأفراد، فهي مصدر لعدم الارتياح والضغط والقلق لدى البعض الآخر، ولذلك التنافس هو توجه (Orientation) يُعبر عن الميل إلى النضال لتحقيق أهداف معينة، مثل الأداء الجيد أو الفوز بأفضل النتائج، أو أنه نضال الفرد لإبراز ما لديه من قدرات معادلة لقدرات الآخرين أو تفوقها، واستطراداً فإن الفوز هو مقياس النجاح والخسارة. ويمتاز صاحب التوجه التنافسي المرتفع بتركيزه في النتائج المتوقعة من العمل أو المبادأة، فإذا فاز يحقق النتائج، وإذا فشل يتوقف عن اللعب

أو العمل او اعادة اللعب بطريقة مختلفة. كذلك فإن التنافس هو الموقف الذي لا توزع فيه العوائد أو المكافآت بالتساوي بين الأفراد وذلك لاختلاف مستوى أداء كل منهم في الأنشطة. واخيراً وليس آخراً التنافس هو الموقف الذي يتعارض فيه هدف الفرد مع أهداف الآخرين. فإذا ما حقق أحد الأفراد هدفه عجز الآخرون عن تحقيق أهدافهم[41].

ولذلك يمكن تعريف التنافس بأنه حالة بين دولتين أو أكثر، لا تصل إلى درجة الصراع، ولكنها تخرج عن نطاق التعاون إلى حالة تهدف إلى منع الاخر من الحصول على شيء معين، ذلك أن طرفين أو أكثر يحاولان الحصول على نفس المزايا والمنافع، وهذا المفهوم يرتكز على قاعدة أساسية، وهي أن احد الإطراف يحصل على هذا الشيء والاخر يخسره، دون أن تكون هناك ردود فعل سلبية من الطرف الخاسر، ولذلك يحاول الاخير الاستفادة من إمكانياته من اجل استعادة الحصول على هذا الشيء .

وتأسيساً على ذلك، يفترض مشهد التنافس أن العلاقات الأميركية الروسية تسم بأن هناك درجة عالية من التفاعل، تتجاوز مستوى التعاون بين الدولتين، ولكن لاتصل إلى درجة الصراع، وينتفي فيها الصدام المباشر بين الدولتين، بمعنى أن مشهد التنافس هو حاله تتوسط بين الصراع والتعاون.

يرى الدكتور كاظم هاشم النعمة (أن الإستراتيجية لا تحتكم إلى قانون ثابت، بل إن قانونها الثابت هي أنها تتغير بتغير الظروف الدولية والإقليمية)[42]، ولذلك فإن روسيا الإتحادية في العقد الأخير من القرن العشرين هي غير روسيا الإتحادية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فروسيا الإتحادية بعد الحرب الباردة انكفأت على ذاتها وتركت المجال الدولي للولايات المتحدة الأميركية لتمد نفوذها أو ذراعها إلى مناطق العالم المختلفة مستخدمة في ذلك مرتكزات سياسية واقتصادية وعسكرية عدة، إلا أن الصورة تغيرت في القرن الواحد والعشرين وبدأت تنافس الولايات المتحدة في الدائرة الجغرافية الثانية (تمثل دول ما بعد الدول المحاذية لروسيا الإتحادية: اي البيئة الخارجية غير المباشرة)، إذ يشكل التنافس محوراً

للعلاقات الأميركية الروسية في هذه الدائرة، بل إنها دولة قادرة على العودة إلى الساحة الدولية ومنافسة الولايات المتحدة في الدائرة الثانية في مجموعة من المرتكزات التي تعتمد عليها الدولتان.

ولذلك تأرجحت روسيا الإتحادية في نموها وفي المرتبة التي تتخذها هذه الدولة في التقييم الجغرافي السياسي، والوقوف بوجه النظام الدولي الأحادي القطب من موقع المنافسة، وقد تراوح بعد الحرب الباردة بين عدة مستويات: فقد عرفت روسيا الإتحادية بوصفها دولة عادية ذات نفوذ محلي منشغلة بترتيب بيتها من الداخل وصراعها مع القوى الهادفة إلى إصابة البناء الفدرالي بالتفسخ، وقد شاع هذا التوصيف خلال المدة من 1992 وحتى 1999، كما صنفت دولة إقليمية ذات نفوذ عابر للحدود على المستوى العسكري والدبلوماسي والاقتصادي، وقد راج هذا التوصيف في نهاية عقد التسعينيات ومطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ثم بدت دولة ممانعة، وهو مصطلح ظهر منذ غزو الولايات المتحدة للعراق في 2003 حين وقفت روسيا موقفاً رافضاً للغزو ولم تشارك فيه، لكنها لم تقم بأي خطوة لعرقلته أو مواجهته، كما عرفت باسم روسيا بوتين وذلك حين استعادت هيبتها داخلياً وعادت بالتدريج إلى ساحة المنافسة الدولية خلال عهد الرئيس الروسي السابق فلادمير بوتين (2000 ـ 2008) وقد رافق ذلك اطلاق مسمى «روسيا القيصر فلادمير» على نفس المدة، وبذلك دخلت روسيا المنافسة الدولية في الدائرة الثانية[43].

انطلاقاً مما تقدم، فإن هناك مجموعة من العوامل التي تدعم تحقق هذا المشهد ومن ثم تأخذ بمستقبل العلاقات الأميركية الروسية نحو التنافس، بل إن التنافس سيكون خاضعاً لاعتبارات المساومة والتسوية، وهي كما يأتي:

- **البحث عن دور دولي جديد**: إن روسيا الإتحادية وبعد تنامي قدرتها العسكرية والاقتصادية والسياسية تحاول أن يكون لها دور في القرار السياسي الدولي وعدم السماح لقوة دولية واحدة في معالجة الملفات السياسية الدولية، بل تحاول أن تكون مرجعاً دولياً يعتد به لمساندة تطلعات دول أخرى، فهي كانت وما تزال

وستبقى تعد الملف النووي الايراني أحد مجالات التنافس الدولي، فعلى الرغم من معارضتها لامتلاك إيران التكنولوجيا العسكرية الإيرانية وهي بهذا تتطابق مع رؤية الولايات المتحدة الأميركية تجاه الملف النووي الإيراني، إلا أنها ترفض إيقاف التعامل مع إيران في المجال النووي، وهي بذلك تخشى أن عدولها عن استمرار التعاون مع إيران يدفع إيران والولايات المتحدة إلى عقد صفقة تستبعد فيها روسيا الإتحادية، ولذلك سوف يعد البرنامج النووي الإيراني أبرز مرتكزات التنافس المستقبلي بينهما.

- تجارة السلاح: تعد تجارة السلاح من مجالات التنافس المهمة في السياسة الدولية، ولذلك فهناك تنافس كبير بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة حول احتلال المرتبة الأولى في تجارة السلاح عالمياً (وكانت الولايات المتحدة وروسيا أكبر مصدري السلاح في العالم في المدة من عام 2003 وحتى عام، 2007 حيث بلغ نصيبهما على التوالي 31 و25 في المائة)[44]، فإذا كانت روسيا الإتحادية تعد تجارة السلاح وبيعها إلى دول الدائرة الجغرافية الأولى والثانية، من مرتكزات الاقتصاد الروسي، فإن المجمع الصناعي ـ العسكري في الولايات المتحدة أيضا يعد تجارة السلاح من مرتكزات الاقتصاد الأميركي، هو الأمر الذي يدفع الى التنافس بين الدولتين.

وخلال العقد القادم، يمكن أن تدعم مكانة روسيا الإتحادية بوصفها قطباً عسكرياً أو تتعرض لهزة وانتكاسة تعيدها إلى مستوى النصف الأول من التسعينيات، وسيتوقف مقدار التقدم الروسي نحو مكانة القطب الدولي في سوق السلاح والتنافس مع الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال على عدة عوامل في مقدمتها: ـ مرونة مصانع الأسلحة الروسية في التكيف مع متغيرات سوق السلاح، كذلك مدى قدرة روسيا الإتحادية على الاستفادة من انخفاض أجور الأيدي العاملة في مجال التصنيع العسكري في الداخل الروسي مقارنة بالدول الأوربية والولايات المتحدة وهو ما سيضمن مزيداً من الصفقات الروسية منخفضة التكاليف، فضلاً عن قدرة روسيا على عدم الانجرار إلى حرب باردة جديدة وسباق للتسلح في أوربا

الشرقية بما قد يبدد طاقتها ويشتت جهودها ويصرف أنظارها عن سوق السلاح، ومثل هذه الإجراءات يمكنها استهلاك الطاقة العسكرية بدلاً من أن تخصص طاقتها الإنتاجية إلى السوق الاقتصادية، علاوة على مدى نجاح روسيا الإتحادية في الانتقال من الاقتصاد المحكوم إلى الاقتصاد الرأسمالي على الطراز الغربي الذي يسمح بظهور شركات المقاولات والشركات الخاصة في تصنيع وتصدير الأسلحة (سواء بشكل شرعي أم غير شرعي)، مدى تمكن الاقتصاد الروسي من تحمل تخفيض أسعار صفقات الأسلحة مقابل شراء الولاء وضمان الأصدقاء في العالم، على غرار الرسالة الايديولوجية الشيوعية خلال العهد السوفيتي، إذ أن روسيا اليوم لا تقايض السلاح سوى بالمال وليست مستعدة لدعم الاتباع من أجل عقيدة اشتراكية او ضمان التبعية، فضلاً عن ذلك مدى قدرتها على الترويج لاسلحتها لتمرير تجارة السلاح وتحقيق أرباح كبيرة، وفي مقدمة هذه الاساليب تخفي شركات تصنيع وتزويد السلاح خلف أسماء مراكز الأبحاث الاستشارية التي تقدم الدعم والخبرة لحكومات العالم الثالث وتجهيز التقارير الإستراتيجية الموجهة لدفع هذه الحكومات للانفاق على التسلح وكذلك مدى استفادة روسيا الإتحادية من الخطوات الناجحة التي حققتها في مجال الإعلام واستخدام هذه الآلة الإعلامية في الترويج للقدرات العسكرية الروسية (هناك خطوات تحققت بالفعل عبر مواقع وكالات الأنباء الروسية على الانترنت وعبر قناتي روسيا اليوم الناطقتين بالعربية والانجليزية).واخيراً تحسين سمعة روسيا الإتحادية الدولية في مجال الحوادث العسكرية سواء حوادث الداخل والخارج، ويبدو ملفتاً أن مستقبل السلاح الروسي مرهون بالتخلص من عديد من الآليات العسكرية القديمة التي ما تزال روسيا تعتمد عليها منذ العهد السوفيتي، فضلاً عن تحسين سمعة روسيا الإتحادية في سوق السلاح في تحقيق ما يعرف باسم «خدمة ما بعد البيع» وجاهزية روسيا لتقديم قطع الغيار والصيانة[45].

ولذلك فإن التنافس والسيطرة على أسواق تجارة السلاح مع دول الدائرة الجغرافية الاولى والثانية (الشرق الأوسط والمغرب العربي وبعض دول القارة الأفريقية) سوف يمثل أحد أهم مجالات التنافس الأميركي الروسي في المستقبل. فالفكر الاستراتيجي الروسي يرتكز بجانبه الاقتصادي على وفق رؤية المفكرين

الاستراتجيين الروس على أن (روسيا الإتحادية يجب أن تدخل منافسة اقتصادية شاملة)[46].

- نوعية القيادة السياسية في الدولتين: تعد القيادة السياسية الماسكة بزمام السلطة أحدى المحددات المهمة في تبني الدولة للنهج السياسي الخارجي، فنوعية القيادة السياسية في روسيا الإتحادية تترك اثرها بشكل كبير مستوى التنافس مع الولايات المتحدة، فهل سيتولى رئاسة الدولة الروسية شخص ينظر إلى دور روسيا الإتحادية من منظور الدور القيصري أو السوفيتي، أم سينظر إلى الدور الروسي من منظور الشريك التابع للغرب وللولايات المتحدة كما هو الحال مع عهد يلتسن، إن المؤشرات تدل على أن روسيا سوف تستمر في النهج الذي أرسى أسسه ووضع ركائزه فلادمير بوتين ودمتري مدفيدف، ولذلك ترى أن النهج «البوتيني» يحقق لها هيبتها ومكانتها على الصعيد الدولي، وبالمقابل فإن وصول شخصية من الحزب الديمقراطي إلى رئاسة الولايات المتحدة سوف ينعكس على طبيعة العلاقات الأميركية الروسية من الصراع إلى التنافس بل قد يصل إلى التعاون، فالتوجه الذي ينتهجه الرئيس باراك أوباما في التعامل مع روسيا الإتحادية يختلف كلياً عن التوجه الذي اتهجه سلفه بوش الابن الذي رفع شعار من ليس معنا فهو ضدنا، بل إنه كان يميل في علاقاته مع روسيا الإتحادية إلى التوتر أكثر من التنافس أو التعاون، ومن ثم فأن استمرار إدارة ديمقراطية في قيادة الولايات المتحدة سوف يتجه بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التنافس والتعاون اكثر من التوتر.

انضمام روسيا الإتحادية إلى منظمة التجارة العالمية: إن انضمام روسيا الإتحادية إلى منظمة التجارة العالمية يعد أحد المرتكزات التي ستدفع إلى زيادة التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، إذ أن انضمام روسيا إلى المنظمة سوف يزيد من قدرتها على المنافسة في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام والعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة بشكل خاص وتحديداً في مجال صناعة الحديد والصلب، إذ تخشى الولايات المتحدة انضمام روسيا إلى المنظمة نظراً لقوة

روسيا في هذا المجال فضلاً عن أن روسيا الإتحادية دولة بطبيعتها لها القدرة على الابتكار المستقبلي في مختلف المجالات، ولذلك تحاول الولايات المتحدة تحاول عرقلة انضمامها، ولذلك سيدفع انضمام روسيا الإتحادية إلى زيادة المنافسة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ إن الصناعات الروسية سوف تدخل أسواقاً لم تدخلها من قبل، وستنافس صناعات الولايات المتحدة، بل سوف تمتد إلى الأسواق الأميركية نفسها، وانها ستبيع الطاقة بالأسعار التي ترغب فيها، بمعنى أن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سوف يزيد من مجالات التنافس في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل.

- **تغيير بعض أنظمة دول الدائرة الجغرافية الثانية:** إن تغيير بعض دول الدائرة الجغرافية الثانية سوف يعمل على إعادة صياغة توجهات هذه البلدان ودرجة ارتباطها بالولايات المتحدة وروسيا الإتحادية من حيث التعاون مع الدولتين كما هو الحال في ليبيا، الأمر الذي سوف ينعكس على مرتكز التنافس بين الدولتين، بل أن هذه الدائرة الجغرافية سوف تتحول إلى مجال للمنافسة الجديدة بين القوى الدولية الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية في المستقبل.فهذه المنطقة تعد ذات اهمية حيوية للولايات المتحدة وروسيا الإتحادية فهي تعد منطقة الشرق الاوسط مجالا للتنافس مع القوى الدولية الاخرى[47].

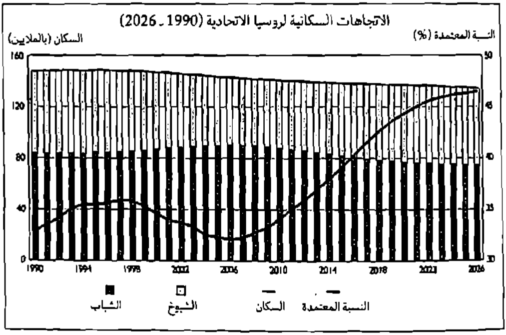
إن لكل مشهد من المشاهد المستقبلية فرصه وكوابحه التي تحد من قدرته على التحقق، ولذلك فعلى الرغم من العوامل التي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية نحو التنافس فإن هناك بعض العوائق (الكوابح) التي تحد من خيار التنافس المستقبلي في العلاقات الأميركية الروسية، وهي كما يأتي:

- **تراجع مكانة الدولة الروسية:** على الرغم من أن مكانة روسيا الإتحادية تتقدم بشكل مضطرد، إلا أن ذلك لا يمنع من تدهور هذه المكانة في المستقبل الأمر الذي يعني تراجع وانكفاء روسيا الإتحادية على نفسها واهتمامها بشؤونها الداخلية على حساب مكانتها ودورها الإقليمي والدولي، كما حدث بعد تفكك

الإتحاد السوفيتي، الأمر الذي يعني تراجعها عن مواقعها في المنافسة مع الولايات المتحدة، وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فعلى الرغم من نمو قدرة روسيا الإتحادية الا انها تعاني من مشاكل مستقبلية عديدة من ابرزهافهي تعاني من نقاط ضعف تتجسد بالاقتصاد الروسي، بالدرجة الأولى، ومن ثم باقي المجالات الأخرى، وهي الضعف الاقتصادي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، الضعف الاجتماعي من أبرزها انتشار الجريمة في المجتمع الروسي، الضعف العسكري نتيجة التقليص السريع في حجم المؤسسة الصناعية العسكرية، وتحول العديد من مصانعها إلى الإنتاج المدني سبيلاً للتكيف مع طبيعة المرحلة الجديدة)(48). كذلك انخفاض نسبة السكان مقارنةً مع مساحتها الجغرافية الكبيرة، كما انها تعاني من ازدياد الهجمات العنصرية بين طوائفها، كما في الاشكال (8) و(9):

الشكل (8)

اتجاهات انخفاض نسبة السكان لروسيا الإتحادية



Resource: Ariel Cohen, Domestic Factors Driving Russia's Foreign Policy, Published on *November 19, 2007*: http:// www.heritage.org.

الشكل (9)

لهجمات العنصرية في روسيا الإتحادية

الهجمات العنصرية في روسيا الإتحادية (2004 ـ 2007)												
	الهجمات (2004)			الهجمات (2005)			الهجمات (2006)			الهجمات (2007) (6 الأشهر الأولى)		
	القتلى	الجرحى	مجموع الضحايا	القتلى	الجرحى	مجموع الضحايا	القتلى	الجرحى	مجموع الضحايا	القتلى	الجرحى	مجموع الضحايا
موسكو	17	62	79	16	179	195	37	216	253	23	74	97
بطرسبوغ	9	32	41	4	45	49	5	51	56	3	59	62
اجمالي الهجمات في البلد	49	21 8	267	47	416	463	55	487	542	32	215	247

Resource: Ariel Cohen, Domestic Factors Driving Russia's Foreign Policy, Published on *November, 19, 2007*: http://www.heritage.org/.

- تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية: فعلى الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام العالمي، بعد الحرب الباردة، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن هيمنة الولايات المتحدة على العالم بدأت بالتراجع خاصة بعد ما حدث في أفغانستان والعراق والوقوف موقف المتفرج في الحرب الروسية ـ الجورجية (فالأميركيون قلقون من التغيير الذي لحق بمركز بلادهم في السياسات الدولية)[49].

لقد حمل البعض على الهيمنة الأميركية، وعدها غير واقعية ويكتنفها الكثير من الغموض، لا بل الجزم بأمكانية استحرارها ضرباً من الخيال خاصة بعد أن أفصحت سنى بزوغها الأولى عن اهتزاز الكثير من المفاهيم والظواهر لعل من أهمها انحدار القيمة الأخلاقية والقانونية للالتزامات الدولية، ارتباك معاملات تقسيم العمل الدولي بعد سفور الولايات المتحدة بنواياها لاحتكار انماط الأداء الاقتصادي العالمي برغم دعواتها المتكررة لتدويلها ـ فضلاً عن تواتر صور التحدي التاريخي للكثير من الأمم والشعوب، يزاد على ذلك تواضع القدرة الأميركية على الاستمرار

بهيمنتها، وبهذا الصدد يقول بريجنسكي «أن الهيمنة الأميركية الحالية بكل ما جاءت به من مكانه وهيبة للولايات المتحدة لا تعني السيطرة المطلقة على العالم، ففي الوقت الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بقوة خارقة في بعض المجالات دون منازع على الإطلاق فإن هناك مجالات أخرى لا تستطيع الولايات المتحدة التحكم فيها دون مساعدة وتعاون قوى أخرى والتي أخذت تعيد دورها وثقلها في السياسة الدولية والاقتصاد الدولي»[50] إن هذا الأمر سيدفع الولايات المتحدة الى تركيز اهتمامها في السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي على حساب الشأن الدولي في المستقبل الأمر الذي ينعكس على مستوى التنافس مع روسيا الاتحادية.

ومن أبرز المفكرين المؤيدين لفكرة تراجع القوة الأميركية المؤرخ البريطاني الاصل، أميركي الجنسية بول كندي Paul Kennedy بجامعة ييل yale university في كتابه المعنون صعود وسقوط القوى العظمى، الذي يرى فيه أن الولايات المتحدة في طريقها الى السقوط والانهيار، وينطلق في ذلك من أن الالتزام والتوسع الخارجي يكون بداية انهيار القوى الكبرى مقارنة بالإمبراطوريات السابقة (الرومانية والبريطانية) وقد تنبأ كيندي في كتابه بسقوط الولايات المتحدة الأميركية، نظراً للتوسع الأميركي الخارجي والذي أثقل كاهلها لاسيما بعد حربي أفغانستان (2001) والعراق (2003) وكان لسياسات الولايات المتحدة الأميركية عالمياً انعكاساتها الملحوظة على الداخل الأميركي[51] بل ان (الازمة الاقتصادية العالمية اثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأميركي)[52] و(اعلن أكثر من (400) مصرف افلاسه في حين ان الازمة الاقتصادية العالمية كانت محدودة الاثر على الاقتصاد الروسي)[53].

حدى ترابط وتفكك التحالف الأوربي الأميركي: إن ما يمكن أن يحكم هذه العلاقات في المستقبل يتمثل في ثلاثة احتمالات، الأول احتمال استمرار الهيمنة الأميركية على أوربا[54]، بما تملكه الولايات المتحدة من قدرات عسكرية موحدة أو بنية عسكرية يمكن أن تضاهي ما تمتلكه الدول الأوربية مجتمعة فضلاً عن الاختلاف في التصورات والرؤى الأوربية نفسها حول الصيغة الأمنية الأفضل للأوروبيين مما يعطي الولايات المتحدة القدرة على الاستمرار في قيادة منظمة حلف شمال

الأطلسي، أما الثاني فهو احتمال التباعد والتفكك أي تباعد العلاقات الأمريكية الأوربية ومن ثم تفكك حلف شمال الأطلسي نتيجة لاشتداد التناقضات بين الرؤى والتصورات والمصالح بين جانبي الأطلسي، والاحتمال الثالث المتمثل باحتمال توازن المصالح (المشاركة) الذي يضمن نوعاً من القيادة الأمريكية لحلف شمال الأطلسي ومن ثم لهذه العلاقات إذ إن للولايات المتحدة مصالح منتشرة على رقعه واسعة من الساحة الدولية مما يتطلب منهما تعاوناً أمنياً على أعلى المستويات، وهذا ما يوفره حلف شمال الأطلسي من خلال التعاون والمشاركة مع الدول الأوربية الحليفة، فضلاً عن أن الهيمنة الأمريكية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، كما أن التعامل مع التهديدات التي تتجاوز حدود الأمم لابد أن يكون لها رداً يتجاوز أيضاً حدود الأمم، وهذا ما يضمنه الحلف، فضلاً عن ذلك فإن هناك المصالح والقيم المشتركة التي تجمع هؤلاء الحلفاء تجعلهم في النهاية يتجاوزون العديد من الصراعات والمنافسات للوصول الى أفضل صيغة من التعاون تضمن سيطرتهم على هذا العالم المترامي[55].

ولذلك يرتبط مستقبل العلاقات الأميركية الروسية بشكل أو بآخر بمستقبل العلاقات الأوربية الأميركية، إذ أن مدى الترابط الأميركي الأوربي ومدى تفككه سيؤثر في مستوى التنافس الأميركي الروسي في المستقبل، بل أن السعي الأوربي الدؤوب إلى البحث عن استقلالية في القرار السياسي الخارجي (بل البدء بحوار جدي من اجل انضمام روسيا الى الاتحاد الاوربي وبمساندة المانيا)[56] سوف يزيد من مستوى التنافس الروسي الأميركي في الساحة الأوربية في المستقبل، إذا إن لكلتا الدولتين ارتباطهما بالقارة الأوربية على الرغم من أن مستوى الترابط الأميركي الأوربي أكبر بكثير من مستوى الترابط الأوربي الروسي.

ولذلك بدأ التنافر الأوربي الأميركي بعد الأحداث التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من ايلول 2001 وبدأ التباعد يأخذ طريقة على الرغم من البطء في سير هذا التباعد، ومن هنا فأنه لم يعد وارداً، حتى أن يشاطر الأوربيون الأميركيين رؤيتهم للعالم، فالطرفان يختلفان في مسائل مهمة، وعندما يتعلق الأمر بالقوة وصرامة

حدود استخدامها وأخلاقياتها، بل وحتى ضرورتها، فأن الرؤيتين تتباعدان بشكل ملفت، وهذا التحليل لا يصدر فقط عن مصادر سياسية أوربية، وإنما عن مصادر أميركية، ومن بينهم روبرت كالكان Robert Kagan المستشار السابق في وزارة الخارجية الأميركية الذي دق أجراس الإنذار بقوة في مجلة السياسة الخارجية حيث أشار الى أنه في الوقت الذي ينظر فيه الأميركيون الى العالم نظره أحادية وأنه مقسم ما بين الخير والشر، أصدقاء وأعداء، وتغلب الأحادية في الشؤون العالمية فأن الأوربيين يفضلون الاحتكام إلى المؤسسات الدولية بعدها رهاناً مشتركاً للعالم أجمع، وموقف الأوربيين هذا مبعثه استخلاصهم الدرس القاسي لحربين عالميتين [57]، وإذا ما اشتد الترابط الأميركي الأوربي فإن ذلك يقلل من التنافس الأميركي الروسي والعكس صحيح.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضنا للمحفزات والفرص الدافعة نحو التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن استعراضنا للقيود أو الكوابح التي تحد من التنافس في هذه العلاقة، نستنتج بأن إمكانية تحقق هذا المشهد كبيرة، لأن مساحة التنافس كبيرة جداً في العلاقات الأميركية الروسية، بل إمكانية توسع مجالات التنافس مرجحة الى حد كبير.

المبحث الثالث

مشهد التعاون

إن التعاون من الناحية الاجتماعية (هو ارتباط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية لمواجهة وللتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق المباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين. والتعاون هو تجميع للقوى الاقتصادية الفردية وهو كذلك سلوك إنساني شوهد في مختلف العصور البشرية، لجأ إليه الإنسان في عمله وتصرفاته الخاصة والعامة)[58].

أما في المجال السياسي فيمكن تعريفه بأنه التفاعل بين دولتين أو أكثر من اجل مواجهة تحديات مشتركة بهدف تحقيق مصلحة مشتركة. ولذلك يفترض مشهد التعاون أن العلاقات الأميركية ـ الروسية تتسم بالتعاون، لكنه لا يصل إلى درجة التعاون الكامل بين الدولتين.

ويمكن القول إن الخلافات العميقة في العلاقات الأميركية الروسية لاتعني عدم قيام تعاون بينهما حالياً، ومن الممكن أن يتطور هذا التعاون إلى مجالات أوسع في المستقبل استنادا إلى معيار الدائرة الجغرافية الثالثة التي تشمل العالم بأجمعه ولكنها ترتكز الى مجموعة من المصالح المشتركة التي تهم البلدين على مستوى العالم.

فقد أصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية أنه لم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها الولايات المتحدة، وأن روسيا ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوربية ومن الصعب التضحية بها حتى في أكثر القضايا مساساً بالمصالح الروسية، وقد أتضح ذلك من موقفها تجاه التدخل الأميركي في عدد من دول الاتحاد السوفيتي، ولا سيّما آسيا الوسطى والقوقاز بعد أحداث 2001/9/11، بل وإزاء محاولات التدخل الأميركي في القضية الشيشانية ذاتها برغم ما تمثله من خصوصية لروسيا الاتحادية [59].

وعلى الرغم مما تقدم، فإن هناك مجموعة من المعطيات والركائز التي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية الى التعاون، بل تطوير هذا التعاون الى مجالات أوسع، كما أن هناك مجموعة من العوائق (كوابح) التي يمكن أن تحد من هذا التعاون، بل قد تدفع به الى مستويات أدنى من العلاقات القائمة بين دولتين بشكلها الطبيعي.

ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من المعطيات والعوامل التي تدعم تحقق هذا المشهد، والتي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية الى التعاون بدلاً من الخيارات الأخرى وهي كما يأتي:

- تراجع القوة الأميركية وتعاظم دور روسيا الاتحادية: لقد شهد القرن الواحد والعشرين جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأميركية والغربية، بل والعربية أيضاً، حول مستقبل القوة الأميركية ودورها في النظام الدولي، وذلك نتيجة لجملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأميركية من جهة، والتحولات والتغييرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة اخرى، فعلى سبيل المثال أن الدين الأميركي خلال العقد القادم سيصل الى (90%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للولايات المتحدة الأميركية، وهي تقديرات يراها البعض متفائلة في ظل توقعات انخفاض معدل النمو الأميركي. كما توقعت ورقة لصندوق النقد الدولي أن يتساوى الدين الأميركي مع الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015، مما يشابه النسبة التقديرية لمدينة ايطاليا واليونان حالياً[60].

وبالمقابل تنمو القوة الروسية بشكل مضطرد محاولة منها تأكيد عودة دورها في السياسة الدولية، ومما ساعدها على هذا التوجه التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد منذ عام 2000، فقد حقق لاقتصادها معدل نمو بلغ حوالي (7%) سنوياً منذ عام 2003، وفائضاً في الميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال المدة من كانون الثاني إلى أيار 2008 فقط إلى (84.1) مليار دولار، وفائضاً في الميزانية الفيدرالية بلغ (75) مليار دولار عام 2007، كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة (597.3) مليار دولار في آب 2008، أي قبل احتدام الأزمة المالية العالمية)، كذلك، استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ واستعادت مكانتها بوصفها أكبر مصدر للسلاح في العالم، فاستطاعت روسيا الاتحادية العودة بوصفها قوة أوربية كبرى ذات عمق أسيوي كما كان عليه الحال في العهد القيصري، وقد كان انضمام روسيا الى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتحول الى مجموعة الثمانية في تموز 2002 واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة في عام 2006 ذا دلالة واضحة على استعادة مكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس فلادمير بوتين ومن بعده دمتري مدفيدف[61].

ولذلك ستدفع الواقعية السياسية الدولتين الى الاخذ بنظر الاعتبار مصالح الطرف الآخر، والتعامل معه من منطق التعاون وليس الندية، إذ أن الطرفين يريان أن المصلحة المشتركة تحتم عليهما العمل على وفق مبدأ التعاون وليس الغالب والمغلوب.

وبعد انتقاده للسياسة الخارجية الأميركية واعتمادها على فكرة «الهيمنة» يقترح بريجنسكي عدة خطوات لإنقاذ مكانة أميركا عالمياً منها[62]:

أولاً : عودة صريحة بالسياسة الخارجية الأميركية الى منطق الاعتدال انطلاقاً من التوافق الحزبي بين الجمهوريين والديمقراطيين في صوغ تلك السياسة، والمسألتان تتزامنان حكماً. فالسياسية الخارجية الأميركية صيغت في المرحلة

الأخيرة بتوجه متطرف من داخل الحزب الجمهوري نفسه واتخذت القرارات المحورية على خلفية النظرة المسيحية البروتستانتية الأصولية، وبقراءة من المحافظين الجدد.

ثانياً: على الولايات المتحدة أن تتشاور بكثافة مع الحكومات الأجنبية وألا تتصرف على قاعدة أن من ليس معها فهو أوتوماتيكياً ضدها ذلك أن هذه المقارنة التي تلغي مساحة التوافق في العلاقات الدولية وتعد تدميراً للذات.

ثالثاً: على أميركا أن تعيد احياء الأجهزة الاستخبارية بشكل يجعلها تقدم معلومات موثقة تكون قاعدة لعملية اتخاذ قرارات ذكية، ولا تكون قائمة على مبدأ أسوأ السيناريوهات، وهذا من شأنه أن يعيد اعتماد الحكومات الأجنبية على أحكام أميركا وتحليلاتها في عملية صوغ سياستها.

- **القضايا الدولية المعقدة التي تحتاج الى تعاون مشترك:** مما لا شك فيه، أن التجارب الدولية أثبتت أنه ليس باستطاعة قوة دولية واحدة إدارة الشؤون الدولية المعقدة، فعالم الحرب الباردة على الرغم من تعقيداته وتناقضاته ومؤثراته هو غير عالم ما بعد الحرب الباردة، بل ظهرت قضايا دولية يصعب على قوة دولية واحدة التغلب عليها دون تعاون مع الأطراف الدولية الأخرى الفاعلة في النظام الدولي والتي يمثل التعاون في حلها ومعالجتها مصلحة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

فعقب انتهاء الحرب الباردة تزايدت المخاوف الأميركية من احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل[63]، ولا سيّما في مناطق النزاعات الإقليمية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي انتشرت فيها الموجودات النووية، والخوف من احتمال حصول الجماعات المسلحة على هذه المواد واستخدامها فعلياً، هذه المسألة دفعت الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية الى التعاون، بل تأطير هذا التعاون من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات المشتركة التي تجعل من التعاون المشترك اساساً للعلاقة بينهما الآن وفي المستقبل.

كما أن مسألة مكافحة (الإرهاب) هي أحد مرتكزات التعاون الروسي ـ الأميركي، بل كانت ولا تزال تعد إحدى المسائل التي تتطابق فيها رؤى الدولتين بشكل كامل، فلكلتا الدولتين أهدافه ومصالحه التي ينطلق منها في التفاعل مع الدولة الأخرى، فروسيا الاتحادية لديها مشكلة الشيشان التي تندلع بين حين وآخر، ولذلك تحاول روسيا الاتحادية وضع حربها ضد الجماعات المسلحة في الشيشان في إطار الحرب على (الإرهاب)، وبالمقابل ترى الولايات المتحدة أن لها رسالة عالمية في قيادة العالم، ومن ثم لا يحق لأحد أن يقف بوجه هذه الرسالة، ومن ثم دفعت هذه الأهداف دفعت وستدفع روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الى التعاون المشترك في المستقبل.

- **السياسات الجديدة لإدارة أوباما القائمة على التهدئة والتعاون:** يمكن القول إن الولايات المتحدة ونتيجة للسياسة المتغطرسة التي انتهجها الرئيس السابق (جورج بوش) والحروب التي شنها ضد أفغانستان والعراق تعرضت الى تشويه لسمعتها الدولية[64]، كل ذلك جعل القوة الدولية منفردة ومتغطرسة ولا تعير أي اهتمام لمصالح الدول الأخرى، بل إن شعارها من ليس معنا فهو ضدنا، مع الارتكاز على تغليب الجانب العسكري في التفاعل الدولي على الجوانب الأخرى.

وعلى الرغم من الثوابت في الإستراتيجية الأميركية، إلا أن إدارة أوباما جاءت بإستراتيجية للامن القومي تدعو الى اعتماد أسلوب المشاركة في مواجهة التحديات الدولية واعتماد أسلوب التعاون في العلاقات الدولية، والتي أكدها في تقديمه للوثيقة الإستراتيجية (2010)، ومفادها «أنه ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها، تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية[65].

ولذلك أعلن أوباما في 2009/9/17 عن تراجع الولايات المتحدة عن مشروع الدرع الأميركية المضادة للصواريخ بالصورة الأولية التي تم طرحها، وأنها أعادت

النظر في خططها الرامية الى نشر عناصر من منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية وانها ستبني منظومة درع صاروخية أكثر تطوراً وأقل تكلفة، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستراعي مصالح روسيا الاتحادية في خططها الجديدة، وأكد أوباما أن الخطة الأميركية في هذا المجال ليست موجهة ضد روسيا الاتحادية، وأنها تهدف الى تحييد الخطر الإيراني فقط، وأعلن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس أن الولايات المتحدة أدركت أن خطر الهجوم من جانب إيران باستخدام الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ليس بتلك الدرجة من الاحتمال التي توقعتها في البداية، وأنها تعتزم إرسال سفن عسكرية مزودة بصواريخ اعتراضية الى سواحل أوروبا، وفي قواعد في شمال وجنوب أوروبا، مما يؤمن دفاعاً صاروخياً أكثر فعالية ضد التهديدات القادمة من إيران ودول أخرى، وقال نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي، الجنرال جيمس كارترايت، أن البنتاغون يخطط لنشر محطة رادار في منطقة القوقاز بدلاً من التشيك، وذلك في اطار إنشاء هيكل جديد لنشر منظومة الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا[66].

رغبة روسيا الاتحادية بالتوصل الى تعاون مشترك مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من الخلافات الأميركية الروسية والتي قد تصل الى درجة التوتر، فأن روسيا الاتحادية تدرك أنه ليس من مصلحتها الدخول في علاقات متوترة مع الولايات المتحدة خاصة وان روسيا الاتحادية تدرك أن السبب المباشر لتفكك الاتحاد السوفيتي هو الدخول في علاقات متوترة على مختلف الصعد، كما أن سباق التسلح أرهق الميزانية السوفيتية، فكانت النتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي[67]، فقد صرح يلتسن (أن روسيا لا تطمح أن تصبح مركزاً لإمبراطورية جديدة من أي نوع، فروسيا تفهم أكثر من غيرها خطر ذلك الدور، نظراً لأن روسيا هي الدولة التي أدت ذلك الدور لوقت طويل، فماذا كسبت من هذا، هل أصبح الروسيون أكثر حرية بالنتيجة؟ وأغنى؟ وأسعد ؟... لقد علمنا التاريخ أن الشعب الذي يحكم شعوباً أخرى لا يمكنه أن يكون سعيداً[68]. كما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي لدى استعراض حصيلة السياسة الخارجية الروسية لعام 2010 فيما يخص العلاقات الروسية الأميركية «ان ما يجمع بيننا هو

اكثر مما يفرقنا. والمهمة المبدئية لروسيا في عام 2011 هي الحفاظ على الديناميكية الايجابية في العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة»[69].

لذلك فان روسيا الاتحادية حريصة على أن لا تصل العلاقات الأميركية الروسية الى مستوى يمكن أن يرهق ميزانية الدولة الروسية، ولذلك فإنها تدفع بالعلاقة مع الولايات المتحدة الى التعاون، والذي يمكن أن يشكل الأساس في الإستراتيجية الروسية المقبلة.

وعليه فإن المشاركة الدولية هي خيار أضحى مطروحاً، بل سيطرح بقوة في المستقبل في السياسة الخارجية الأميركية، إلا أن دراسة المتغيرات الفكرية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية انتهت الى أن نمط المشاركة الذي ترغب به الولايات المتحدة ليس مشاركة الآخرين وانما قيادة دائمة أو مؤقتة تتغير حسب ظروف ودواعي الأمن القومي الأميركي[70].

- زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة بتفكك الاتحاد السوفيتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس الى الشراكة الاستراتيجية القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها أمنها القومي، فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا الاتحادية، ومن ثم فإن هناك حدوداً للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة، ولا يجب علينا المراهنة على موقف روسي يمثل تحولا جذريا في التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار[71].

ولذلك تعلق القيادة الروسية بلا شك آمالًا على أن التكيف مع أميركا ـ التي هزتها أحداث 2001/9/11 ومن ثم جعلتها أكثر مراعاة «لمصالح روسيا الاتحادية ـ قد يفيد مادياً وجيوسياسياً فقد يقوي من موقع روسيا الاتحادية تجاه الصين ويساعد في جلب الاستثمارات التي تفيد في الانتعاش الاقتصادي، ويمكن روسيا من ممارسة مزيد من النفوذ داخل مجالها الإمبريالي السابق، في حين يورط الولايات المتحدة في الوقت نفسه في صراع طويل مع (الإسلام) ويبعد العداء (الإسلامي)

عن روسيا، لكن هذه الحسابات الانتهازية لن تغير من حقيقة أن التكيف مع الولايات المتحدة يعني التورط معها، وان الطرف الأضعف سيتورط أكثر من الطرف الأقوى(72).

يمكن القول إنه على الرغم من العوامل الدافعة باتجاه التعاون بين الولايات المتحدة روسيا الاتحادية إلا أن هناك بعض العوائق التي تحد من فرص تحقق هذا المشهد والتعاون المستقبلي بين الدولتين، ويمكن أجمال هذه العوائق (الكوابح) بما يأتي:

1 - **الحفاظ على الهوة الكبيرة بين مقومات القوة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية**، بل زيادة الهيمنة الأميركية، وعلى الرغم من تعاظم القوة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة بين مقومات القوة الروسية ومقومات قوة الولايات المتحدة، وأن ذلك سوف يدفع الولايات المتحدة الى تجاهل روسيا الاتحادية في المستقبل، والتعاون مع أطراف دولية أخرى كالصين، وقد أثبتت التجارب الواقعية أنه على الرغم من الترابط الكبير في العلاقات الروسية العراقية إلا أن روسيا الاتحادية لم تقف بوجه الاحتلال الأميركي للعراق 2003، على الرغم من عدم حصول الولايات المتحدة على تفويض دولي من الأمم المتحدة، بل إن الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان أعلن بعد احتلال العراق أن الحرب على العراق غير شرعية، ومن ثم فإن زيادة القوة الأميركية يمكن أن يؤدي الى انخفاض مستوى التعاون مع روسيا الاتحادية، بل أن التركيز السياسي الخارجي الأميركي ربما يتجاهل أهمية روسيا الاتحادية ويتجه الى تقويه علاقات الولايات المتحدة مع دول الجوار القريب والقوى الاسيوية الكبرى.

2 - **وصول اليمين المتطرف الى البيت الأبيض**: إن وصول شخص من الحزب الجمهوري الى سدة الحكم في الولايات المتحدة سوف يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية الى مستوى متدنٍ من التعاون، فالمعروف أن برنامج الحزب الجمهوري يمتاز بالتطرف في السياسة الخارجية وطريقة تعامل الولايات

المتحدة مع القوى الدولية الأخرى.ويمكن تلمس ذلك في إستراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2002[73].

بيد أن الأطروحات التي ظهرت في أعقاب الحرب الباردة والتي يرتكز عليها الفكر الإستراتيجي الأميركي في رؤيته المستقبلية للعالم مثل أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما وانتصار الديمقراطية الليبرالية الأميركية النهائي[74]، وكذلك أطروحة صموئيل هنتغتون عن صدام الحضارات ودوره في إعادة صنع النظام العالمي الجديد[75] وكذلك مقال روبرت كاجان «القوة والضعف»، قد أدت هذه الأطروحات إلى إثاره الجدل مرة أخرى حول مستقبل الانفراد الأميركي وأثره في خلق فجوة مع القوى الكبرى وأهمها روسيا الاتحادية[76].

فإذا ما وصلت الى قيادة الولايات المتحدة إدارة من الحزب الجمهوري بعد انتهاء ولاية اوباما فإن ذلك سوف يذهب بالعلاقات الروسية الأميركية إلى مستوى متدنٍ من التعاون، فلم يتورع المفكرون الإستراتيجيون الأميركيون من التحذير من عودة روسيا الاتحادية الى ممارسة دورها القيصري وهو ما ترفضه الولايات المتحدة وستعمل على اعاقته قدر الإمكان.

3 ـ **تراجع تأثير القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك في سياسات الدولتين:**
فإذا كانت الولايات المتحدة غير مكترثة بأهداف ومصالح روسيا الاتحادية قبل أحداث 11/ أيلول 2001، إلا أنها زادت من اهتماماتها بعد هذه الأحداث نتيجة تلاقي مصالح الدولتين لأسباب إستراتيجية لكل منهما، فإن الأمر ممكن أن يتغير في المستقبل نتيجة تغيير بعض المعطيات الدولية، فالحرب على (لإرهاب)[77] أوجدت بعض الخلافات حول طريقة التعامل مع هذا الموضوع، فالاتجاه المنفرد الذي تبنته الولايات المتحدة في الحرب على (الإرهاب) وعدم احترام الشرعية الدولية، فضلًا عن تجاهل القوى الدولية الفاعلة في السياسة الدولية نتيجة تباعد المصالح والتعارض في الأهداف الإستراتيجية، يمكن أن يلقي بظلاله على زوال التعاون بين الولايات المتحدة روسيا الاتحادية في المستقبل.

4 . **الرؤية الروسية المستقبلية للعلاقة مع الولايات المتحدة:** فعلى الرغم من بعض المرتكزات الدافعة باتجاه التعاون المستقبلي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ألا ان ذلك يبقى محكوماً بالرؤية الروسية لهذا التعاون ومستواه، فالفكر الاستراتيجي الروسي والمتمثل بـ (وثيقة الأمن القومي الروسي، والعقيدة العسكرية الروسية، ومفهوم السياسة الخارجية الروسية)[78] تؤكد أن العلاقة مع القوة المهيمنة على النظام الدولي يجب أن تكون قائمة على أساس احترام الدولة الروسية وهيبتها الدولية، والتعامل يجب أن يكون على أساس التكافؤ، وعدم السماح بالنيل من مكانة روسيا وهيبتها، فضلًا عن احترام علاقاتها وروابطها مع دول الجوار القريب، وان روسيا الاتحادية على استعداد لاستخدام كل الوسائل من أجل الحفاظ على علاقات متكافئة مع الولايات المتحدة حتى لو أدى ذلك الى تخفيض مستوى التعاون بينهما في المستقبل.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضنا للمحفزات والفرص الدافعة نحو التعاون في العلاقات الأميركية الروسية، فضلًا عن استعراضا للقيود والكوابح التي تحد من التعاون في هذه العلاقة، نستنتج بان إمكانية هذا المشهد ضئيلة، وتقتصر على جوانب محددة في العلاقات الأميركية الروسية، وذلك لأن جوانب التوتر والتنافس هي اكبر من جوانب التعاون في هذه العلاقة.

أخيرا، فإنه من خلال استعراض المرتكزات ذات التأثير المستقبلي على العلاقات الأميركية الروسية، فضلًا عن تقسيمهما على شكل مشاهد، اتاحت لنا فرصة استشراف مستقبل العلاقات الأميركية الروسية، إذ تم تقسيم المشاهد إلى ثلاثة، أولها يختص بمشهد الصراع في العلاقات الأميركية الروسية، إما الثاني فيختص بمشهد التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، على حين يختص الثالث يختص بمشهد التعاون في هذه العلاقة.

وبوسعنا القول إن المشهد الأول والمشهد الثاني هي أكثر المشاهد ترجيحاً، وذلك لأنه يتوافق مع واقع العلاقات الأميركية الروسية، وأن الصراع والتنافس هو

السمة المميزة لهذه العلاقة لمدة طويلة من الزمن.اما فيما يخص المشهد الثالث فهو ابعد المشاهد الى التحقق، بل إنه يقتصر على مجالات محدودة جداً من التعاون بين الطرفين. ولذلك فان مستقبل العلاقات الأميركية الروسية يتميز بطابعه المعقد والمركب.كما انه يتوزع بين ثلاثة مستويات: هي الصراع والتنافس والتعاون، ولكل مستوى فرصه التي ترفع من درجته وكوابحه التي تعيقه من التحقق، ولذلك فان مستقبل العلاقات الأميركية الروسية هو مزيج من الصراع والتنافس والتعاون مع غلبة مستوى التوتر والتنافس على مستوى التعاون، وكل ذلك سيرتبط بالمكانة الواقعية للدولتين في النظام الدولي، ومدى تقدمها او تراجعها في المستقبل وهيكلية النظام الدولي أيضاً.

هوامش الفصل الرابع

(1) نقلاً عن: ياسر عبد الرزاق وهيب عسكر، مستقبل الأمن الإقليمي في آسيا ـ الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007،ص175.

(2) وليد عبد الحي،، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات المستقبلية، عمان،، 2002، ص13.

(3) ابراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص23 .

(4) محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل (نظرة تقويمية)، مجلة عالم الفكر، العدد 4،بيروت، 1988، ص52.

(5) محمد فوزي الجبر: الفكر العربي المعاصر واشكالية علم المستقبل، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص2.

(6) ينظر: الصراع، عبر شبكة المعلومات الدولية: ينظر: الصراع، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.mokatel.com/mokatel/data/behoth/mnfsia/seraa15/mokatel1_3_2ht

(7) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص63.

(8) عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص30.

(9) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية/المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص99.

(10) عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص38.

(11) روبرت غليلين، مصدر سبق ذكره، ص ص52 ـ 53.

(12) For more information see: Michael Lind, The American way of strategy, Oxford University Press, New York2006, p.p 4 - 9.

(13) See: Joseph Frankel, International Politics, Conflict and harmony, Penguin Press, London, 1969, p.43.

(14) For more information see: Avery Goldstein, Rising to the challenge: China's grand strategy and international security, Stanford University Press, Stanford, California, 2005, p.p 11- 21.

(15) لمزيد من التفاصيل: قارن مع: خلدون ناجي معروف، جوانب أساسية من المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسية،العدد2،جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2002، ص ص87 ـ 88.

(16) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الشروق، عمان، 2004، ص 328.

(17) See: Patrick J. Buchanan, Who's in Charge of Russia Policy?, December 29, 2004, http:// antiwar.com/.

(18) Kari Liuhto, Energy in Russia's foreign policy, Electronic Publications of Pan-European Institute 10/2010, p.8.

(19) See: Marshall I. Goldman, petrostate (putin, power, and the new Russia) Oxford University press, New York, 2008, p.p. 170 - 171.

(20) See: Jonathan Stern, The new security environment for European gas: worsening geopolitics and increasing global competition for LNG, Edited by Francois Leveque, In Security of Energy Supply in Europe Natural Gas, Nuclear and Hydrogen, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2010, p.82.

(21) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(22) ينظر: ابتسام محمد العامري، المخاوف الأميركية من تنامي القوة العسكرية الصينية، اوراق دولية، العدد 169، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2008، ص10.

(23) لمزيد من التفاصيل ينظر: اندريه كيسلياكوف، تعاون روسيا والصين في ارتياد الفضاء، وكالة نوفوستي:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id

(24) ينظر: هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية، مصدر سبق ذكره، ص112.

(25) For more information see: Alexei Bogaturov, «International Relations in CentralÙEastern Asia: Geopolitical Challenges and Prospects for Political Cooperation», Report of the Brookings Institution Center for Northeast Asian Policy Studies, Jun, 2004: p.p 1 - 9.

(26) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص318 ـ 319.

(27) نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011، ص95.

(28) The SIPRI Military Expenditure Databasekk, Stockholm International Peace Research Institute 2011: http://www.sipri.org/.

(29) For more information see: Avery Goldstein, Rising to the challenge: China's grand strategy and international securitỹ Stanford University Press - Stanford, California, 2005, p.11.

(30) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 318 ـ 319.

(31) Claire Taylor, Russia's military posture, International Affairs And Defense section, HOUSE OF COMMONS LIBRARY, 2009, p49.

(32) See: http://news.xinhuanet.com/english/2008 - 04/04/content_7920815.htm.

(33) Rokas Grajauskas, What is new in Russia's 2009 national security strategy? Centre for Eastern Geopolitical Studies, Eastern Pulse 6 (21), 25 june 2009, p.2.

(34) نقلا عن: زياد عبد الوهاب النعيمي، العلاقات الروسية الأمريكية ملامح أولية ...لحرب باردة،عبر شبكة المعلومات الدولية: http://pulpit.alwatanvoice.com/index.html.

(35) زبغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 118.

(36) السيد أمين شلبي، العلاقات الأميركية ـ الروسية ... الى أين ... وجهة نظر صينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2008، ص ص191 ـ 192.

(37) See: Jeffrey Mankoff, Vladimir Putin and the Re-Emergence of Russian Foreign Policy, Yale University, Department of History, 2006,p.13.

(38) See: Thorsten Nestmann, US-Russia economic relations: Room for improvement - but do not expect too much. Deutsche Bank Research, International topics, July 6, 2009, p.p1 - 8.

(39) زبغنيو بريجنسكي، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص118.

(40) Oxford Advanced learner's Dictionary, seven edition, oxford university press, 2005, p 307.

(41) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.moqatel.com/openshare/intro.html

(42) كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1988،ص86.

(43) عاطف عبد الحميد، استعادة روسيا مكانه القطب الدولي : أزمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره ص ص118 ـ 119.

(44) See: www.almotamar.net/news58778.htm.

(45) لمزيد من التفاصيل ينظر: عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانه القطب الدولي : أزمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص ص 124 ـ 128.

(46) See: Ksenia Yudaeva, Should Russia Play Economic Catch-Up Games?, «Russia in Global Affairs». NO4, October - December 2004.

(47) Ekaterina Stepanova, Russia's Middle East Policy Old Divisions or New?, Institute of World Economy and International Relations, Moscow, PONARS Policy Memo No. 429, p.p 2 - 3.

(48) لمزيد من التفاصيل ينظر: عطارد عوض عبد الحميد، مستقبل منظومة التعاون الاقليمي لدول جنوب شرق اسيا لتعزيز مكانتها في البيئة الاقليمية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009، ص ص 96 ـ 98.

(49) جوزيف س. ناي، ج، ر، حتمية القيادة : الطبيعة المتغيرة، للقوة الأميركية، ترجمة عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان، 1991، ص 226.

(50) نقلا عن: منعم العمار، الهيمنة بين ظاهرة التجديد ومستدعيات التدحرج، أوراق استراتيجية، العدد 109، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 3.

(51) علي حسين باكير، النظام الدولي والقوى العالمية، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// www. maktoobblog. com/.

(52) ينظر: عامر هاشم عواد، النظام المالي الأميركي في غرفة العناية المركزة، اوراق دولية،العدد169،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص ص13 ـ 16.

(53) See: Cover story, Effects of the Economic Crisis on Eurasia, The Woodrow Wilson International Center for http:// www.wilsoncenter.org/index.cfm.

(54) See: Ariel Cohen, and Richard Ericson, Russia's Economic Crisis and U.S. - Russia Relations: Troubled Times Ahead, Published on November 2, 2009, http:// www.heritage.org/.

(55) عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي مصدر سبق ذكرة، ص ص 276 ـ 277.

(56) See: Matthes Buhbe, The Main Features of a German Strategy towards Russia, Friedrich- Ebert-Stiftung, Berlin 2007, p.p. 2 - 4.

(57) ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثيرات 11 أيلول في السياسة العالمية: بداية الإرهاب الخارق، مجلة بيت الحكمة، العدد 44، بيت الحكمة، بغداد، 2007، ص 113.

(58) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// ar.wikipedia.org/wik

(59) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية ـ الاورو اطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 48.

(60) ينظر: عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص 203.

(61) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(62) نقلا عن: بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأميركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 60.

(63) لمزيد من التفاصيل: محمد منير زهران، التوعية بمخاطر الانتشار النووي: دور منظمات المجتمع المدني مجلة السياسية الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص ص 48 ـ 49.

(64) لمزيد من التفاصيل: نبيل محمد سليم، تداعيات احداث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة الأميركية وانعكاساتها على العراق، مجلة قضايا سياسية،العدد2،جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، 2002،ص ص65 ـ 70.

(65) عمر عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص 205.

(66) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية ـ الروسية تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص 29 ـ 30.

(67) ينظر: سليم كاطع علي،مصدر سبق ذكره،ص 169. وكذلك: حسين علاوي خليفة، الاستراتيجية الأميركية في اسيا ـ الباسفيك في القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،بغداد، 2007، ص ص133 ـ 132.

(68) نقلاً عن: زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأميركي وضروراته الجيوسياسية الملحة، مصدر سبق ذكره، ص ص 111 ـ 112.

(69) http://arabic.rt.com/.

(70) علي وجيه محجوب، اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية في القرن الحادي والعشرون والنظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نهرين، كلية العلوم السياسية، 2009، ص 181.

(71) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية الروسية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(72) زبغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكرة، ص 119.

(73) See: U.S. NATIONAL SECURITY STRATEGY: A NEW ERA, An Electronic Journal of the U.S. Department of State, VOLUME 7, NUMBER 4.

(74) ينظر: هشام يونس،عشر سنوات على نهاية التاريخ،مجلة شؤون الأوسط، العدد (11) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،بيروت، 2001، ص189.

(75) محمد سعدي، الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأميركي نموذج اطروحة ((صدام الحضارات))، مجلة المستقبل العربي العدد236، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص64.

(76) ينظر: أحمد فاروق عبد العظيم، سياسة القوة في المشروع الأميركي للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 25.

(77) ينظر: فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأميركية والارهاب: دراسة سياسية ـ قانونية، مجلة قضايا سياسية، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2002، ص51.

(78) See: the National Security Strategy of the Russian Federation up to 2020, 13 May 2009: http://www.scrf.gov.ru/news/437. html

الخاتمة

من خلال دراستنا للعلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة إلى الآن (2012) يمكن القول ان العلاقات الأميركية الروسية علاقات معقدة، متعددة الجوانب، ومتفاعلة بشكل كبير، وأن العلاقة بين الدولتين تترك أثرها بشكل فاعل ومؤثر في السياسة الدولية نظراً لاختلاف الرؤية الاستراتيجية للدولتين تجاه بعضهما البعض وكذلك تجاه الشؤون الدولية. كما أن تطور العلاقات الأميركية الروسية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن (2012) يؤكد أن هذه العلاقة تتسم بالشد والجذب تبعاً لطبيعة موقع كل دولة في النظام الدولي، فالتوازن في مكانتهما خلال حقبة الحرب الباردة جعل العلاقات الأميركية السوفيتية تتسم بالتوتر والتصعيد، في حين ان تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز روسيا الاتحادية وتراجع مكانة هذا الكيان في النظام الدولي دفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التعاون خلال حقبة التسعينيات، وبفعل تنامي مكانة روسيا الاتحادية في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت هذه العلاقة بالاتجاه نحو التوتر، بل إن بعض المختصين ذهب إلى القول بأن هناك مؤشرات لبوادر حرب باردة جديدة.

إن العلاقات الأميركية الروسية تقوم على مجموعة من المقومات أهمها المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ إن هذه المقومات هي نتيجة العلاقة التفاعلية بين الدولتين، فالمقومات السياسية تترك أثرها بشكل فاعل في هذه

العلاقة التفاعلية، وذلك لكون أن السياسة متغيرة بطبيعتها، وأنها تتغير بتغير المدخلات والمخرجات لكلتا الدولتين .إن هناك تبايناً واضحاً في طريقة تعاطي الدولتين مع مرتكزات المقومات السياسية، إذ إن بعض هذه المرتكزات يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى درجة من التوتر والصراع كما هو الحال مع توسيع حلف شمال الأطلسي، بل إلى الصراع الشديد كالحرب الروسية الجورجية، وأن بعض المرتكزات يتضح فيها التعاون المهلهل كما هو الحال في الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إن هناك من المرتكزات السياسية التي تأخذ بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التعاون الكامل كما في أحداث 2001/9/11 والحرب على (الإرهاب). اما فيما يتعلق بتوسيع حلف شمال الأطلسي فقد مر بعدة مراحل، فالمراحل الاولى من عملية التوسيع ونتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي لم تجابه برفض روسيا الاتحادية، الا انه بعد خروج روسيا الاتحادية من أزماتها واستعادة مكانتها الدولية بشكل متدرج لجأت إلى الوقوف بحزم ضد محاولات ضم الدول المجاورة لها الى حلف شمال الأطلسي مثل جورجيا، فقد عاقبت روسيا الاتحادية جورجيا في 2008/8/8، كما ان هذه العقوبة لم تكن موجهه ضد جورجيا وحدها، بل كانت موجهة ضد كل الدول المجاورة لها والتي لديها الرغبة للانضمام إلى الحلف، علاوة على الولايات المتحدة الأميركية. ولذلك فإن ضم دول أخرى إلى حلف الناتو في المستقبل يجب ان يكون بموافقة ضمنية من روسيا الاتحادية، وان ذلك يتناسب تناسبا طرديا مع مكانتها في النظام الدولي. وأن متغير الحرب على (الإرهاب) شهد في بداية وقوعه 9/11/ 2001، تعاوناً على مستوى عال بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية، الا ان مجموعة من المتغيرات الاقليمية والدولية (احتلال العراق وتواجد القوات العسكرية الأميركية في آسيا الوسطى) دفع روسيا الاتحادية الى اعادة النظر في موقفها المؤيد بشكل كامل للولايات المتحدة في حربها على (الارهاب) وإظهار بعض التحفظات، بل الاعتراض على سياسات الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال، والدعوة إلى ان تكون هذه المسألة خاضعة لإرادة المجتمع الدولي وبعلم الأمم المتحدة .

ولاشك في أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول فرض أنموذجها في

الديمقراطية وحقوق الإنسـان على معظم دول العالم، وتقديم هذه المعايير على أنها الشكل النهائي لتطور البشرية بل نهاية التاريخ،وإذا كانت روسيا الاتحادية قد تبنت هذه المعايير على وفق الرؤية الأميركية خلال عقد التسعينيات، فإنه في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بدأت المسألة بالتضاؤل، إذ إن نمو دور ومكانة روسيا الاتحادية يتناسب تناسبا عكسـيا مع مطالبة الولايات المتحدة لروسيا الاتحادية بتبني هذه المعايير وذلك لكون أن الولايات المتحدة دولة عظمى، ولها تأثير كبير في المؤسسات الدولية.

وتعد الحرب الروسية الجورجية من أبرز المتغيرات في العلاقات الروسية الأميركية، فمن خلال هذه الحرب استطاعت روسيا الاتحادية ان توجه رسالة قوية لا لبس فيها إلى العالم الغربي، مفادها أن لروسيا الاتحادية مكانتها في النظام الدولي، بل إن على الغرب ان يحترم هذه المكانة، وعدم الإقدام على أي عمل من شأنه الإضرار بالأمن القومي الروسي، وعدم الاقتراب من حزامها الأمني، وإذا ما فعلت ذلك أية دولة مجاورة لروسيا الاتحادية وترتبط بعلاقات تعاون مع الولايات المتحدة، فإنها ستلقى مصير جورجيا، ولذلك ينبغي على الدول المجاورة وغير المجاورة ان تحترم مكانتها وهيبتها. وكذلك أظهرت الحرب محدودية قدرة الولايات المتحدة على مساعدة حلفائها، بل أصبحت الدول (المجاورة لروسيا الاتحادية) تنظر إلى الولايات المتحدة نظرة مشكوك فيها، في ضوء محدودية الدعم الأميركي لها. وبالمقابل أدركت الولايات المتحدة أن العمل على ضم دول لها علاقات توتر مع روسيا الاتحادية سوف يؤدي إلى حدوث صراع مستقبلي معها.

علاوة على ما تقدم أن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة يترك أثره بشكل فاعل في العلاقات الدولية بوجه عام والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص. وإذا كان التباين يتضح في مرتكزات المقومات السياسية فإن ذلك يتضح أيضا في مرتكز المقومات الاقتصادية، فالتبادل التجاري بين الدولتين يتسم بالتذبذب وأنه يميل لصالح روسيا الاتحادية على حساب الولايات المتحدة الأميركية، بمعنى ان نسبة ما تصدره روسيا الاتحادية إلى الولايات المتحدة اكبر مما تصدره الولايات المتحدة إلى

روسيا الاتحادية ومن ثم فإن درجة اعتماد روسيا الاتحادية على الولايات المتحدة هي اكبر من درجة اعتماد الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية. وعند مقارنة نسبة التبادل التجاري لروسيا الاتحادية مع دول العالم الأخرى فإن التبادل يكون ضعيفا مع الولايات المتحدة مقارنة مع الدول الأخرى. لقد أصبحت مسألة (أمن الطاقة) من المرتكزات المهمة في العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، نظرا لما تتمتع به روسيا الاتحادية من قوة ونفوذ في مجال الطاقة، وأن روسيا الاتحادية تهيمن على تصدير الطاقة من دول آسيا الوسطى، وبالمقابل تعد الولايات المتحدة من أكبر الدول المستوردة للطاقة، وعليه تخشى الولايات المتحدة أن تستخدم روسيا الاتحادية هذه المسألة أداة للترغيب والترهيب بل والابتزاز السياسي تجاه الدول التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة، ولذلك تحاول الولايات المتحدة اعاقة انضمام روسيا الاتحادية الى منظمة التجارة العالمية، لكي لا يتاح لها تحديد السعر الذي تراه مناسبا دون التقيد بالأسعار العالمية للطاقة. فالولايات المتحدة تملك مفتاح السيطرة على منظمة التجارة العالمية التي تمثل الإطار التجاري الدولي العام، وبما أن روسيا الاتحادية تحاول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإن انضمامها تحول إلى مرتكز للمساومة السياسية والاقتصادية في العلاقات الأميركية الروسية.

وبما انه لا يمكن فصل القدرات العسكرية للدول عن سياستها الخارجية فإن لمرتكز المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية أثره الواضح في سير هذه العلاقة، فحصول الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري، كما ان حصول الاستقرار المشفوع بتعاون مهلهل خلال حقبة التسعينيات أنتج تراجعاً في الإنفاق العسكري للدولتين وبشكل مضطرد،وبعد أحداث 2001/9/11 ازداد الإنفاق العسكري بشكل كبير. كما ان الدولتين تحاولان تعزيز مكانتهما العسكرية في العالم من خلال تجاره السلاح او التواجد بصيغة قواعد عسكرية في بعض الدول ذات الأهمية الاستراتيجية مع الاطراف الدولية الأخرى.

وتعد تجارة السلاح من المسائل المهمة لكلتا الدولتين، نظرا لما تمثله هذه الصادرات من عوائد بالغة الأهمية على القدرة الاقتصادية للدولتين، فإن التنافس بينهما على السوق العالمية للسلاح كان ولا يزال وسيبقى من مرتكزات التنافس المهمة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تتنافس الدولتان بعضهما مع بعض من أجل الحصول على نطاق أوسع لصادراتها من الأسلحة إلى الدول الأخرى.

وعلى الرغم من كل مرتكزات الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال حقبة الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة فإن ذلك لم يدفع بالدولتين إلى استخدام السلاح النووي أحدهما ضد الآخر، وأن ذلك لم يمنع من عقد العديد من الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية، إذ شكلت هذه الاتفاقيات أساس التوازن الاستراتيجي بينهما خلال مدة طويلة من الزمن، بل كان اخرها معاهدة ستارت الجديدة (2010) التي تضمنت تخفيض (30%) من قدرتهما الإستراتيجية للأسلحة النووية.إن احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان، فضلا عن التواجد العسكري الأميركي في دول آسيا الوسطى نتيجة أحداث 2001/9/11، وما تبعها من مساندة روسية للولايات المتحدة، كل ذلك اوجد وضعا إستراتيجيا على درجة عالية من الأهمية، بل إنه مثل وسوف يمثل نقطة تجاذب كبيرة في العلاقات الروسية الأميركية. فضلاً عن ذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل الهاجس الأكبر للقوى النووية الكبرى، وتحديدا روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وقد عملت الدولتان على وضع أُطرٍ للتعاون فيما بينها من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المجتمع الدولي، فبعد انتهاء الحرب الباردة تركز الجهد على تفكيك هذه الأسلحة المتواجدة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وبعد 2001/9/11، طرحت مسألة (الإرهاب النووي) وكذلك قضية سعي بعض (الدول المارقة) أو الجماعات المسلحة، إلى امتلاك السلاح النووي، إن ذلك كله قد شكل أحد أبرز مرتكزات التفاعل فيما بينهما نتيجة المصلحة المشتركة. وكذلك أثار سباق التسلح قضية الإنفاق العسكري الذي يعد احد المؤشرات الرئيسة في التعرف على توجه الدولة، بمعنى أن العلاقة بين التسلح والإنفاق العسكري الأميركي والروسي شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال حقبة التسعينيات، إلا أنه في بداية

القرن الواحد والعشرين شهد ارتفاعاً ملحوظاً وبصورة مضطردة على وفق سلم تصاعدي لكلا البلدين. وعلى الرغم من ذلك فإن الإنفاق العسكري الروسي لا يمكن مقارنته بمستوى الإنفاق العسكري الأميركي الكبير. ولذلك فان عدداً كبيراً من مقومات العلاقات الأميركية الروسية يؤثر سلباً في علاقتهما، بل يدفع الى الصراع والتنافس بينهما على حساب جوانب التعاون.

وهناك مجموعة من القضايا الدولية الرئيسة (إستراتيجية دولية، سياسة دولية،اقتصادية دولية) التي تؤثر في العلاقات الأميركية الروسية بشكل كبير، بل تؤثر في طبيعة هذه العلاقة، وتختلف رؤية كل من الدولتين تجاه هذه القضية الدولية أو تلك، فمشروع الدرع الصاروخي الأميركي بوصفه قضية إستراتيجية دولية تمثل قمة التوتر والصراع بينهما لأن ذلك يتعلق بالأمن القومي للدولتين، وهي مسألة في غاية الأهمية لأي دولة. على حين نجد أن قضية البرنامج النووي الإيراني بوصفها قضية سياسية دولية تمثل قمة المساومة بين الدولتين مع اتفاقهما الضمني على عدم السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي لما يمثله ذلك من تحدي للدولتين. بالمقابل فإن القضية الاقتصادية الدولية المتمثلة في (منطقة بحر قزوين) تمثل إحدى قضايا التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تعد هذه المنطقة الاقتصادية الإستراتيجية مهمة في العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص لكونها أصبحت تعد في الأدبيات السياسية الدولية بأنها (الخليج العربي رقم2)، نظراً لاحتياطياتها النفطية الهائلة، ولذلك تسعى الدولتان إلى ضمان تواجدهما في هذه المنطقة سواء بصيغة استثمار اقتصادي أو تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول المنطقة عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، بل يصل الأمر إلى التواجد العسكري المباشر في بعض دول آسيا الوسطى. إن اختبار نتائج الفصل الثاني في هذه القضايا اثبت ان العلاقات الأميركية الروسية يغلب عليها جانب الصرع والتنافس على جانب التعاون .

ويمكن القول إن قدرة الولايات المتحدة الأميركية في التحكم بتفاعلات النظام الدولي أصبحت موضع شك، فالأزمات التي تعصف بالعالم أكبر من قدرة أي دولة

على حلها منفردة حتى وان كانت دولة عظمى على وفق المعايير الأكاديمية، وبالمقابل يشهد النظام الدولي بزوغ قوى دولية أخرى مثل روسيا الاتحادية والصين واليابان والهند والبرازيل وغيرها من الوحدات الدولية التي يمكن ان تؤدي دورا فاعلا في النظام الدولي المستقبلي، ولذلك سيشهد النظام الدولي روسيا اتحادية فاعلة في النظام الدولي اما بشكل منفرد أو بشكل تكتلات دولية بالتحالف مع قوى دولية أخرى أهمها الصين، وكل ذلك يدفع بإبراز حقيقة جوهرية وهي إن النظام الدولي القادم هو نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي الانفراد الأميركي بالنظام الدولي.

وخلاصة لما تقدم أن مستقبل العلاقات الروسية الأميركية يمتاز بطابعه المركب والمعقد، ففي بعض الجوانب يؤثر التوتر والصراع في جانب اخر من جوانب هذه العلاقة على الجوانب الأخرى، فعندما ثار قضية مشروع الدرع الصاروخي الأميركي فإن ذلك ينعكس على مجمل القضايا الدولية بين الدولتين ومن ناحية أخرى، فإن الخلاف في جانب من جوانب هذه العلاقة لا يؤثر على الجوانب الأخرى، فعلى الرغم من المطالبات الأميركية والغربية بضرورة تبني الديمقراطية على الطريقة الغربية ورفض روسيا الاتحادية ذلك، فإن ذلك لم ينعكس على جوانب العلاقة الأخرى. وأن مستوى التوتر والتنافس والتعاون يختلف باختلاف الدوائر الجغرافية الدولية (الجوار القريب ودول الشرق الأوسط وأوربا وبقيه مناطق العالم)، وأنه يختلف باختلاف المسائل التي تمثل تفاعلا أساسيا بين الدولتين، فنشر الدرع الصاروخي الأميركي يختلف عن التعاون في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك يتوزع مستقبل العلاقات الأميركية الروسية بين ثلاثة مستويات (الصراع والتنافس والتعاون) ولكل مستوى فرصة التي ترفع من درجة تحققه وكوابحه التي تعيقه من التحقق، ولذلك فمستقبل العلاقات الأميركية الروسية، وبناءً على مجمل المعطيات العلمية المذكورة سابقاً هو مزيج من الصراع والتنافس والتعاون مع غلبة مستوى الصراع والتنافس على مستوى التعاون في العلاقات الأميركية الروسية، وأنه مرتبط بالمكانة الواقعية للدولتين في النظام الدولي ومدى تقدمها وتراجعها في المستقبل.

العلاقات الأمريكية الروسية
بعد الحرب الباردة

بدأ الحديث عن أهمية إيجاد قوة دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي، ولتعيد التوازن إلى النظام الدولي. ومن بين أكثر القوى المرشحة لاحتلال هذه المكانة هي روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية صاعدة ومتقدمة. ذلك لأن الأوضاع الجديدة التي تمر بها روسيا الاتحادية والتي تجعلها تتجه نحو الصعود حيث تسمو الدور السياسي والاقتصادي المنبثق عن ثقلها ومكانتها سينعكس حتما على سياستها على الصعيد العالمي وربما يكون عاملا معرقلا للسياسات الأمريكية. بتأثير الواقع المعاش. والحقيقة أن تلك التحولات لم تبرز روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية ذات تأثير وصعود على الصعيد العالمي فحسب، بل هناك قوى دولية مثل الصين واليابان والهند. التي تجاوز بعضها التأثير الإقليمي إلى التأثير الدولي وبعضها الآخر في مرحلة التجاوز. وإن لم تستكمل عوامل القوة لديها مثلما هو الحال مع روسيا الاتحادية.